البرص كبر حسبناهم حكاية مفيدة في حسب
كرامات محي الدين العربي قدس سره ١١٧ ٥٠
حكم كثيرة ٧١
مني الحسن ٤٩ الحسنة والسيئة ١٢ حكاية لطيفة ٤ التمثيل في الكلام
حكاية اليزيدي مع الكسائي بحضرة هرون الرشيد ١٠٧
الحكمة ١٥ فصل الحاء والقاف الحقيقة والمجاز ٣١
حكاية عجيبة ان رجلا
الحقيقي ٥٢ الحق ح ل الحلو حكاية غريبة فصل ٤٨ ١٣
حكى ان ابا علي ٩١
الحمام تقع على الذكر والانثى والتاء للوحدة ١١٦
الحاء والميم الحمل ٣٧ حمدله ٥ الحمد التاريخ ٤٤ حمل النظير على النظير في
النقيض على النقيض ٥٠
حمل الذي حمولة فصل الحاء والياء حين
حيث لمكان ١٠٩ حيعلة ٤٧ ح وحوقلة ٤٧ حبسلة ٤٧ سبحلة ٢٦
حمل فعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى فاعل ٨٠
باب الخاء وما بعده فصل الخاء والالف خاف لغة
خلق الله الزمان ٥٣ خوطب المرأة الواحدة بخطاب الجمع ٥٨
الخبر قد يكون مع الواو ٨٤ الخوف توقع مكروه الحامض ١٢
فصل الخاء والزاء الخزازة ٦١ ٩٧ فصل الخاء والطاء
الخطأ المستعمل من الصواب ٤٤ خطاب الواحد بلفظ الاثنين ٥٥ الخارجي ٦٣ فصل الخاء
خمر لا يستعمل بحرف وان استعمل مصدره ٤٥
واللام ٨٨ خلا حرفا الخليل ٨١ الخاء فصل الخاء
الخوارج ٥٥ فصل الخاء والياء الخير ٩٤ باب الدال وما بعده ٥٣
دخول الفاء على توهم اما او تقديرها ١٠
دخول الفاء في جواب اذ ٨٠ دخول اللام على الماضي الجامد ٦٢

دخل على البيضاوي ٧٠
دخول الواو بعد الا ٣٥ دخول الفاء الجواب و ٩٠ دخل على الجوهري والقاضي ١٠
دخل على الكشاف والقاضي
الجزاء على الماضي ٤١ دخول الفاء في جواب لما ٩٥
دعائم الابواب ٣ دخل على البيضاوي ٥٨ دخل على السكاكي
دخل على السيد في شرح المفتاح ٢٧
الدار الدور المصرح والمضمر ٣٥ ٧٥ فصل
الدليل في اسمية مع واستعمالها ٥٧
الدال والفاء الدفع مقام الرفع ٩٧ فصل الدال واللام
دلالة الفعل على الزمان ليس بمجرد اقتران الحدث ٢ دليل
الدهر الزمان وقيل الابد ١١٦ الدهر معناه الابد ٣٧
الالحاق وجهان فصل الدال والكاف دكا دكا هـ الدهر دو ٧٥
بمعنى الواو ومعناه ذكر الذي يفرق بينه وبين ... وكون الفاء
رد صفة المشبهة الى الصفة اسم الفاعل ٧٩
و دون استعماله فصل دي ٤٧ الدين والملة باب ٣٣ ١١
ذهبت به واذهبته ٥١
رجحان حرف العطف ٢٧
الذال فصل ذك ذكر العام وارادة الخاص ذم المنازل بعد ٩٤
الذكاء في الاصل ١٨
الرد على محط للفعل عند ابي حنيفة ٩
ذهبت بزيد هـ ذهن ٥٤ فصل الرؤف
رد على الشارح مختصر الوقاية ٣٣ رد لابن كمال باشا ٤٢ رفض ذكر الحكم له وعليه ٤٦
وجب رمضان ربوا تكتب بالالف بعد الواو فصل رح ٨٢ ١١٥ رد على الصحاح
رد على البيضاوي ١٢
الرحمن الرحيم ٤٤ ٣ فصل رس الرسول والنبي ٧١
رد للشارح والشريف في شرحهما للمفتاح ٧
رد على التفتازاني ٢٤
الرسوم رد على القاضي فصل رش الرشوة ١١٣ ٥٠ فصل الراء و
رب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا ٣٠
الميم الرمز ٧١ باب الزاء وما بعده فصل الزاء و
الكاف الزكي ٨٩ فصل الزاء والميم الزمان عند الحكماء وغيرهم ٢٠ زمخشري ٧٨
رسالة ابن علي سينا في مخارج الحروف ٣٢ رد لابن التمجيد والى النغا ٩٢

الضمير في مثل حلو حامض في المجموع ٢٧ يكون جزءا ام لا ٢٧ ضمير الذي يفرق بينه وبين واحد

الضمير للمفرد وجمع ٢٧ ضمير الشان ٦٤ ضمة فتحة كسرة ٦٦

بالبناء ضمير المؤنث يرجع الى المذكر ٦٦ باب الطاء وما بعده

الطلب والسؤال والاختبار والاستفهام والاستعلام ألفاظ متقاربة ٤٦

فصل الطاء والالف الطاعة والعبادة ١٤ فرقا طالما وحاكما ٦٣

طلب الفعل قد يكون صريحا وقد يكون تقديرا ٤٥ فصل الطاء والباء الطبع والطبيعة ٣٦ طبائع وفرقه

فصل الطاء والراء طريق جعل المتعدي لازما ٤٥ طرد وعكس ٥٣ الطلب بقصد وطرق

ظاهر القرآن يشعر بجواز عمل ما بعدها ٩٣ فصل الطاء والياء طي الجزء ما يتبعه ٨٦ طبق العين العرق

باب وما بعده فصل العين والالف عادة المصنف العادة ٣٣

العالم الذهني والخارجي ٢٦ فصل العين والباء عبادة ١٤ عبودة ١٤ عبودية ١٤ العام ٣٦ فصل ج

عدد الاطراد في الثلثة ٣٤ عجبت لمولود وليس له اب ٩٦ وقاعدة جليلة عدد اهل الرواية عن النبي عدد وفاته ٩

فصل العين والدال عدم جواز دخول اللام على غير ٤٤ عدم جواز عطف ٨٠

عدم المنافاة بين التجريد والالتفات ١٦ المضارع على الماضي عدم تمييز المتعدي من اللازم ٤٩

عدم الوجود لا بدل على عدم الوجود ٩ عدد ٢٥ عدول حرف الابدال وحروفه ٨٧ عدم كون مفضلا عليه ٨٩

عدد الانبياء ٧ عدم جواز الصلوة على لقمان وذو القرنين ٧

عدم اطراد على الاضرة ٧ عدم صحة دخول اللام على غير ٤٤ عدم دخول التاء في عدوة عدم لحوق التاء كالرنيم عدم ٨٠

عدم اشتباه ترديد الانفصال والحمل بالتقسيم ٢٥ عدم وجود فعل بضم العين متعديا في الصحيح ٣٦ عدة مصدرا ٩٦

ز الغمام صوب مشفق ٧٣

عدم لزوم غاية المناسبة في اللغات والاصطلاحات ١٠٥ عدم جواز تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد ٥٢ عدم مجيء ٣٦

المصدر على ايذا ؟ عدل عدد اصحاب الرواية ٩

فصل العين والراء عريسة مليكة ١١٣ العزو والعارة ٢٣

عطف نعم الوكيل ١٣ عرض شاغظ وعلى ٢٣ فصل العين والزاء العزم تستوقد

عطف القصة على القصة ١٣ فصل العين والطاء عطف الانشاء على الاخبار ٨ عطف

العام على الخاص ٩ عطف المضارع على الماضي فيمنع او يمتنع ٨١ عطف المفرد على المفرد ١٣ عطف ٢٦

العلم والمعرفة ١٦ التفسير بالواو وقليل وبالفاء مختلفة فيه ٣٢ فصل العين والقاف عقوق من الاعتقاد والقياس

العلم يصح تاويله بالصفة ٩٢ واللام علماء ١٦ العلم علم جنس علم شخص ٨٢ العلة التامة ٨٠ العلل ثمان ٢١ ٢٢

علاج المعيون علماء اقسام ١٠٦ عليك علامة المعدى ١٢٠

عموم الخطاب عبادة ١٦ علماء البصرة والكوفة ٧٣ العلم الجلي فصل العين والميم عمل جامد اول مشتق ٦٦

عمل المصدر بدون التاويل ٩٧ عم فصل العين و

الغيث ٣١ النون عن الغباية ٢٨ عبوا بامرهم ١١٦ باب الغين وما بعده الارادة والسادة والصحيح

فصل الغين والالف الغاية فصل الغين والراء

غرة والامال ١٠ الفرض والحكمة والمصلحة الغد معناه وعوازا علا ١١١

الفرق بين الجملة المعترضة والحالية ٨٥ الغيث عنوس عرب ٥٦ الغالب في الفعل اللازم ٢١ باب الفاء وما

في هذه القصيدة لغز كثيرة ٩٧

كل لفظ وضع لمعنى فقد صار علماً لذلك اللفظ ٤٤ — الكناية اللغوية والاصطلاحية ٧٧ — كون فاء فانفجرت فاء الجواب ١٢١

كل فرد فرد ٤٣ — باذا كما يفسر باي ١٩ — الكلام الوارد لا رخطابي

كل ليس يضاف للاستغراق وزن المفعول كل جار بتبعية ٣٣ ٣٣

الكل الداخلة على المعرفة كلمات لا يجوز فيها الاد ٣٣ ٧٣

والاعلال كلمات لا يجوز فيها الوقف الكناية ٧٦ ٧٧

كلمات الاضداد كلمة كل لا يضاف الى المعرفة ١٠١ ٣٣

فصل ك م الكمال والتمام فرقاً كما كافرنشبه ٩٧ ٩٣

الواو وكون الحرف زائدة في افعال المتعدي ليس كشله

شئ كون الغاية بمعنى الفائدة كلمة يترقب على المستقبل والاعتراض ١٥

عليه كون المصدر مأولاً كون الجمع للتبعيض كون اللفظ مقداراً ١٢ ٦١ ٥٨

بشئ ود التباخر فصل دو كوكب الخرقاء كي اللفظ مستعمل ١١ ٦٦

معناه الاصلي اللفظ اذا وضع بازاء شئ اللزوم لغة واصطلاحاً اللفظ اما حقيقة ٤ ٤٩

او مجاز باب اللام وما بعده فصل لام التعريف ٧٧

لا سيما وسيما لام التعريف يبطل لام الابتداء وحوله ٥٩ ١٧ ٦٣

لا وما لا غير ليس غير اللام لمعان لا ينبغي ٧٤

لا لنفي الجنس لاجل لام الجارة ز لزوم قاعدة ٥٤ ١٩ ٥٩ ٤٩

لا تدخل الفاء الجزائية على الماضي المنصرف ١٢١ — لام الابتداء لا تدخل الا على المبتدأ او الخبر ٦٣

كل مبتدأ اعقب بان الوصلية يؤتى في خبره بالاستدراك او لكن ٨٦

كلمة اذ وحيث وحين ٢٦

كون التاء من نفس الكلمة لم يجعل مثله مؤنثاً لفظاً ١٥

لا ينبغي الفعل الا فيه علاج وتأثير ٤٤

كتب الالف صورة الواو ١١٥

اللزوم عند اهل العربية والمعقول ٤٩

لا يتحقق العام الا في ضمن الخاص ٢٦

لا فرق بين جمع القلة والكثرة في الدلالة على القلة والكثرة من غير قرينة ٢٧

لم يجئ عين ولام وابن الاعلام ١١٣ — لا بأس ٩٩ — لا يشترط صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه في عطف الجملة على الجملة ولا في عطف المفرد على المفرد كليا ٨١

قاعدة لام القسم لا تدخل على المضارع اللطف ٦٣ — لفظ الكل للتكثير لا للتنوير ١٢

اللطافة واللطيفة لا شئ ليس لعل ٨٧ لعسا لقار اللام ١٢ ١٢ ٥٦ ٧٤ لا غير ١٠

لغة لغة اعجام فصل ل م لم ولما يفرقان اوجه ١٧ ٥٤ — لا يكتبون واو عمرو

لم غير جازمة لفظة في حالة النصب لما ظرف لما للاستثناء ٦٦ ١١ ١٠

وفعل جازمة فرق بين لم ولما ولو ودخولها و ٣ ١٠١ — لو للشرط

لولا فصل ل ك لكن ليس شئ واصله ليت شعري ١١٥ ٩٩ ٥٦

اللام لتأكيد القسم ٧٣ — لا ينبغي الا مما فيه علاج لي الليل والنهار باب ٤٤

للعرب حرف لا يتكلمون بها الا على سبيل ٥٦ — الميم وما بعده فصل م ل المؤلفات ما الاستفهامية

الماضي والخبر والامر بحسب اللغة افعل وفعل المستقبل مجهولا ٩٤ ٥٩

ماء ما لا يقبل التشكيك والزيادة ما الكافة ٣٣ ٦٤

بحث الالحاق ٣٧ مستقبل الطلبي

ماء المصدرية ماضي بدع الماضي لفظا ومعنى ٣٦ ٧٣ ٣٤

ماهية ما خلا ما في قلما المافي كما مؤنث الحقيقي ٨٨ ٦٤ ١٠٧ ١٥

وغير الحقيقي مافي التعريف ما هو في حكم شئ لا ٣٦

يلزم ان يكون مثله في جميع الوجوه الموازنة المبتدأ ٣٧ ٨٦

المعقب بان الواصلة المبتدأ متعدد والخبر لفظاً ٣٧

لفظة كل اذا دخلت على المعرفة اوجبت عموم اجزائها ٣٣

لما للزمان الممتد ١٠

لا تميز المتعدي من اللازم بالمعنى والتعليق ٥٠

المفعول

ما يثبت على خلاف القياس اذا كان مشهوراً ١٢

جاز عيشة راضية ١١١

بجواز والهمزة على الاستفهام مستقلان للشرط ٥٤

١٧

61

يراد بالكلام الألفاظ ١٧

اليسر فصل ٥ن ينبغي ومعناه ٢٩

يراد من لفظ ينبغي يجب ٢٩

٩٥ معنى يوم لغةً وشرعاً

يجئ متى بمعنى من ٣٢

يذكر الجمع ويراد به الواحد مجازاً ٥١

تمت ٩٤

يجئ مطاوعته في غير العلاج ٤٤

يراد من التثنية مجرد التعدد ٦٤

يعرف فيه هل يكون الضمير جزء من الفعل أم لا ٦٦

يلحق الفعل نونان للتأكيد ٧٣

يجوز أن يستوى في قليل وكثير وقريب وبعيد بين المذكر والمؤنث ١٠٣

قد دخل في ملك الفقير السيد
عرشان الكاس بن مراد
سنة
١١٨٨

قيمت
١٩٥٠

١٧

الافرنج اللئام
من جملة كتبي التي غارها حين ارتحالي من القاهرة المعزية الى الروم باليمن الكرة الاولى
حيث جاؤوا بمراكب سود مع ما فيها من الادخنة والنيران يحكي جهنم بعددها وعددها من
نار وقطران فمن الله تعالى علينا بالهداية الى الصراط المستقيم ووقانا عذاب الجحيم
اذ وقع اهل السفينة الى البحر فنجانا من ذلك العذاب الاكبر وتركوا اموالهم من الامتعة والاسباب في السفينة
وخرجوا الى راس جبل بعيون باكية وقلوب حزينة فجرى على الحال مثل ذلك وخرجت
منهم من تلك المهالك ثم بعد برهة من الزمان استفتي بالقاهرة اعلم علماء الاوان وقدوة
ارباب الفضل والعرفان الحبر الماهر والبحر الزاخر الذي تنورت الاكوان من اشعة
لمعات كماله وتحيرت الفصحاء من براعة كلامه وبلاغة مقاله وصل بسمو اللطف الى
المنزلة السامية لعلو الشأن واوصل مرتبة الشرف الى الشأو وهو المولى مصطفى افندي
الشهير ببيري زاده كتب لعبد الحسني وزيادة فلما وقع نظره الشريف الى هذا الكتاب
وعلم انه مما ضاع عني في تلك الوقعة بلا ارتياب اشتراه لايصاله الى هذا العبد الفقير وحمله
الى الروم وبعث به بفضله الكثير والفقير لما اعطي هذا الكتاب اليه ونظره بعين بصيرة منشورا
ملأ قلبه لذة وسرورا وصار يمكن ان يوفي كتابة بحق ثمنه لما انه كان حاكيه بكد يمينه وعرق جبينه
تمه العبد المحتاج الى ربه المعين محمد حسن الدين جزاهما
ربهما بالاحسان ومن عليهما بالفضل
والغفران آمين
يا معين

وقد ساق بسائق الزمان
هذه المجموعة الى دار الخلافة
صح

دده جونكي شرح على العزي

قوله بسم الله الرحمن الرحيم آه ابتداء بالتسمية اقتداء بكتاب الله العظيم
وامتثالا بقول رسوله الكريم كل امر ذي بال لم يبدأ باسم الله فهو ابتر اي كل شيء
له خطر واعتبار لم يبدأ ببسم الله فذلك الشيء ابتر اي ناقص لا يعتبر لا يقال
هذا معارض بقوله عم كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو اجذم وايضا يستلزم
التسلسل لان الابتداء محمول على العرفي الممتد او احدهما على الحقيقي والاخر على الاضافي
او الباء للملابسة والمصاحبة نحو دخلت بثياب السفر او للالة والاستعانة نحو كتبت
بالقلم وان المراد كل امر ذي بال يلاحظ انه كذلك ويقصد بالابتداء ولا يجعل
وسيلة الى ابتداء اخر او ان المراد بالابتداء ما يكون في وسع العبد وربما يعترض
بان الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله تعالى لان الباء ولفظة اسم ليس شيء منهما
اسماء الله تعالى ويجاب بان اسم مضافا الى الله تعالى يراد به اسمه فقد ذكر هنا اسمه لكن
لا بخصوصه بل بلفظ دال عليه مطلقا فيستفاد التبرك بجميع اسمائه واما الباء
فهو وسيلة الى ذكره على وجه يؤدي الى جعله مبدأ للفعل فهي من تتمة ذكره
على الوجه المطلوب وجملة البسملة اسمية ان قدر ابتدائي بسم الله وهو قول البصريين
وفعلية ان قدر ابدأ بسم الله وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير كالكشاف
ولم يذكر الزمخشري غير الاول انه يقدر الفعل متأخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له
فيقدر بسم الله اقرأ بسم الله احل بسم الله ارتحل ويؤيده الحديث باسمك ربي
وضعت جنبي والاسم عند البصريين سمو بدليل جمعه على اسماء وتصغيره على سمي
وتكلمه على سميت لا وسمت وسيم وسمت ولو كان اصله كما قاله الكوفيون وسما
كان كل منها على العكس وفيه خمس لغات اسم اسم بضم الهمزة وكسرها والكسر
اجود وسم وسم بكسر السين وضمها وسمى كهدى والقياس الخطي فيه ان لا يحذف
الالف في حال الدرج في الخط كما لا يحذف في باسمك وكما لا يحذف في حال الابتداء
في اللفظ فحذفوها في بسم الله لكثرة الاستعمال قال ابو البقاء لو قلت لاسم الله او باسم

ربك اثبت الالف واما الله هل هو لفظ عربي كما هو مذهب الاكثرين
او عبراني او سرياني كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو علم كما هو قول
الخليل وسيبويه ومختار الاصوليين والفقهاء او صفة كما هو مذهب طائفة
وعلى الاول هل هو من الاعلام الموضوعة كما هو مذهب قوم او الغالبة كما
هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو منقول كما هو مذهب قوم او مرتجل
كما هو مذهب طائفة وعلى الثاني هل هو مشتق كما هو مذهب الجمهور او
غير مشتق كما هو مذهب البعض واختيار الغزالي وجم غفير من المحققين وعلى
الثاني هل له اصل اخذ منه كما هو مذهب قوم او لا كما هو مذهب بعض فهذه
عدة وجوه ذكرها الشيخ اكمل الدين مع ما لها وما عليها في شرح المنار وفي التقرير
شرح البزدوي وانا اورد نبذا منها فاصله اله على ما اختاره القاضي فحذفت
الهمزة فصار لاه ثم ادخل الالف واللام للتعويض ثم ادغم فصار الله وقطع همزة
مختص بالنداء لتمحضها للتعويض وقيل اصله الاله على ما اختاره صاحب الكشاف
وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية فنقلت حركة الهمزة الى اللام فصار اللاه ثم ادغمت
الاولى في الثانية فصار الله وفي نقل حركة الهمزة الثانية الى اللام في هذا الاصل
تسامح لانه عند ادغامها يحتاج الى اسكانها ثم جعلت علما للذات الواجب الوجود
الخالق لكل شيء وقال الخلخالي انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية
له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي وفيه نظر
لانا لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله
كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلي لما افادت التوحيد لان الكلي من حيث
هو كلي يحتمل الكثرة ولان المراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء
الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان
يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا يستحق العبودية
له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب
الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود
الذي يعبد بالحق فان قيل اذا جعل علما لا يظهر فائدة الحمل لاحد عليه كما ذهب
اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى قل هو الله احد حيث قال الضمير للشأن والله احد
جملة خبرية لانه يكون بمنزلة ان يقال زيد احد كانك احد في انه احد لا اثنان

مطلب في لفظ الله هل هو عربي او عبراني او سرياني

مطلب اصل لفظة الله

مطلب كلمة التوحيد

واما اذا اريد به المفهوم الكلي فيكون مفيدا بمنزلة قولنا الواجب لذاته او المستحق
للعبودية احد قلنا يعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل
الوجوب واستحقاق العبادة او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا فيفيد ولا يكون
مثل زيد واحد وقد ذكر في اشتقاقه وجوه ترتقي الى احد عشر على ما في التيسير فاكتفينا
بالاشهر فقيل انه من اله الرجل اذا تحير وسمي البارى تعالى به لان العقول تحير في
معرفته وقيل انه من اله بالفتح الاهة اي عبد عبادة وقيل انه من وله الرجل
اذا اشتد شوقه ووجده وسمي به لكون كل مخلوق والها نحوه الرحمن الرحيم
قيل هما بمعنى واحد وهو من الرحمة مثل ندمان ونديم ومنهم من فرق بينهما
بان الرحمن عام والرحيم خاص فالرحمن بمعنى الرزاق في الدنيا فيعم الكافر والمؤمن
وغيرهما من الحيوانات والرحيم بمعنى المعافي في الآخرة وهو للمؤمنين خاصة
فلذلك قيل في الدعاء يا رحمن الدنيا ويا رحيم الآخرة فالرحمن خاص اللفظ عام
المعنى والرحيم عام اللفظ وخاص المعنى لانه يقال لغير الله تعالى رحيم ولا يقال
رحمن واما رحمن اليمامة لمسيلمة الكذاب فمن باب تعنتهم ومعنى وصفه تعالى
بالرحمة ومعناها لغة الحنو والعطف مجاز عن انعامه تعالى على عباده من قبيل
ذكر الملزوم وارادة اللازم لان واحدا من الملوك اذا عطف على رعية من
رعاياه انعم عليه واصابه بمعروف وكذا يؤول الكيفيات النفسانية المنسوبة
اليه تعالى في القرآن كالغضب والحياء وغيرهما بالحمل على نهاياتها **قوله** ان ارجى
زهر تخرج في رياض الكلام من الاكمام • وابهى حبير تحاك بنان البيان
واسنان الاقلام • ارجى اسم تفضيل من رجيت بالماء بالكسر اروى ريا ورجي
ايضا مثل رضي وارتويت وترويت كله بمعنى وهو ضد العطش وهو ههنا
كناية عن النضارة والطراوة لان الزهرة اذا رويت ظهرت نضارتها وزادت
طراوتها وههنا فائدة جليلة لا بد ان يتنبه لها وهي ان المشاركة المستفادة
من تعبير افعل التفضيل مشاركة تحقيقية وقد تكون تقديرية وفرضية
اعتقادية وعليه قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا وقوله
عم اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم وابدلهم بي شرا اي في اعتقادهم
والا فليس منه عم شر ومن هذا القبيل قولهم زيد اعلم من الحمار وعمرو افصح من
الاشجار اي لو كان الحمار عالما والاشجار فصاحا وفائدة هذا النمط التشريك في شيء

حتى معلوم الانتفاء قطعا لان الغرض الزيادة بعد ثبوت الاصل وكذلك يجيء
افعل لبيان الكمال والزيادة في وصف الخاص وان لم يكن الوصف الذي هو
الاصل مشتركا وعليه قولهم الصيف ابرد من الشتاء اي الصيف اكمل في حرارته
من الشتاء في برودته وقد يقصد تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل
لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد
في اصل الفعل متزايد الى كماله قصدا الى تمييزه عنه في اصله مع المبالغة في اتصافه
بحيث يفيد وجود اصل الفعل في الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصاص
فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح لما فاعل في صفاته تعالى اذ لم يشاركه احد
في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو الله اكبر واشباهه قيل وبهذا المعنى ورد قوله تعالى
حكاية عن يوسف عم رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقول علي كرم الله
وجهه لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر من رمضان ومثله
كثير وقد يجرد افعل التفضيل عن المعنى التفضيلي ويؤول بالوصف وذلك شرط
بان يكون مجردا عن الامور الثلثة اللام والاضافة ومن وهذا قياس عند المبرد
وسماع عند غيره وفيه ان صاحب الكشاف والقاضي وغيرهما ذكروا في تفسير
قوله تعالى اسوء الذين عملوا ان اسوء بمعنى السيء كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني
مروان مع الاضافة وقال ابن مالك وقد يستعمل افعل العاري عن من مجردا عن
التفضيل مؤولا باسم الفاعل كقوله تعالى هو اعلم بكم ومؤولا بالصفة المشبهة كقوله
تعالى وهو اهون عليه فاعلم ههنا بمعنى عالم اذ لا مشاركة له تعالى في علمه بذلك
واهون بمعنى هين اذ لا تفاوت في نسب المقدورات الى قدرته تعالى وانه لا يفصل
بينه وبين التفضيلية وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو هي احسن لو انصفت من
الشمس ولا يتقدم عليه من فلا يقال عمرو من زيد افضل وما ورد من هذا القبيل
فهو من قبيل الاضمار والتفسير ولا بأس باجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا
لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كما يقال زيد افضل البصرة من كل فاضل
بالاضافة الى البصرة للتوضيح وحذف من افعل شائع في الخبر دون الوصف
لان الخبر كما يجوز حذفه باسره لقيام الدلالة عليه يجوز حذف بعضه ايضا
له وقد يحذف المفضل عليه اي لاجلال المفضل من ان ينسب اليه كما قال القاضي
في تفسير قوله تعالى لمثوبة من عند الله خير واما المنعم كما قال ابن كمال باشا في

حكاية لطيفة

الفرزدق بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول اى من دعائم كل بيت قال ابن الرشيق
فى العمدة قال الطرماح يوما للفرزدق انت القائل ان الذى سمك السماء البيت اعز ثم
ذا واطول ثم ذا واذن المؤذن فقال له الفرزدق يا لكع الا تسمع ما يقول المؤذن
الله اكبر ثم ذا فانقطع الطرماح انقطاعا فاضحا وبهذا اتضح ان ما زعمه بعضهم
من ان مراد الفرزدق عزيز وطويل ولكنه بناه على افعل مثل احمر وابيض
وما شاكلهما فجعله لازما لما فى ذلك من الخساسة فى اللفظ ليس بذاك والظاهر ان
حذفه فى الله اكبر للتعظيم وتفضيل الفرزدق فى مجرد حذف المفضل عليه لنكتة

مطلب الزهر

والزهر بفتح الزاء والهاء جمع زهرة بفتح الزاء وسكون الهاء نور النبت بالفتح
والرياض جمع روضة وهى موضع فيه البقل والعشب اى الكلاء الرطب وزنه فعال

مطلب الاشياء التى يطلق الكلام عليها

والاصل رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها الكلام فى اللغة يطلق على قسمى
الدوال الاربع الخط والاشارة وما يفهم من حال الشىء مجازا وعلى التكلم والتكليم
كذلك وعلى ما فى النفس من المعانى التى يعبر عنها وعلى اللفظ المركب افاد ام لم يفد
مجازا على ما صرح به سيبويه فى مواضع من كتابه من انه لا يطلق حقيقة الا على
الجمل المفيدة وهو مذهب ابن جنى فعلى هذا هو مجاز فى النفسانى وهو احد
المذاهب وقيل حقيقة فى النفسانى مجاز فى تلك الجمل وحقيقة فيهما على مذهب
بعض وعلى الخطاب وعلى جنس ما يتكلم به كلمة على حرف واحد كواو العطف او
اكثر من كلمة مهملا كان او لا وعرفه بعض الاصوليين بانه المنتظم من الحروف
المسموعة المتميزة وقد يزاد فيه ان الحروف قيل المتواضع عليها اذا صدرت عن

مطلب الفرق بين اللفظ والقول فى اصل اللغة بعض

قادر واحد وقال الرضى الكلام واللفظ والقول من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق
على كل حرف من حروف المعجم او المعانى وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن الكلام اشتهر
لغة فى المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا
يقال لفظة الله كما يقال كلام الله وقوله والقول اشتهر فى المفيد وقال ابن الانبارى
ويطلق بمعنى اقبل ومال واستراح وغلب وبمعنى الرأى والمذهب وبالمعنى المتصور

مطلب اطلاق القول على غير الكلام باللسان

استعمال القول

فى العقل وقال صاحب النهاية العرب تطلق القول على غير الكلام باللسان و
وقالت له عينان سمعا وطاعة اى اومأت ومنه الحديث سبحان الذى تعطف
بالعز وقال به اى احبه واختصه بنفسه ثم جعلوه عبارة عن جميع الافعال
فتقول قال بيده اى اخذه وقال برجله اى ضرب بها او مشى وقال براسه اى اشار

مطلب الاختلاف فى مصدرية القول

مطلب المصدر واسم المصدر والحاصل بالمصدر

اشار وقال بالماء على يده اى قلب وقال بثوبه اى رفعه قال ابن الخباز وقد اختلف
فى مصدريته وعدمها فقال بعض هو مصدر كلم وقال بعض هو اسم المصدر وليس
بمصدر وههنا فائدة ينبغى ان ينبه لها وهى ان الفرق بين المصدر واسم المصدر
ان المصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه على وجه
الابهام ولذا يقتضى الفاعل والمفعول ويحتاج الى تعيينهما فى استعماله واسم المصدر
موضوع لنفس الحدث من حيث هو بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه وان كان

مطلب واما الفرق بين الفعل واسم الفعل

له تعلق فى الواقع ولذا لا يقتضى الفاعل والمفعول وتعيينهما واما الفرق بين الفعل
واسم الفعل فهو ان الفعل موضوع لحدث ولمن يقوم به ذلك الحدث على وجه
الابهام فى زمان معين ونسبة تامة بينهما على وجه يكون هو آلة لملاحظتهما وكل من
هذه الامور جزء من مفهوم الفعل ملحوظ فيه على وجه التفصيل واسم الفعل
موضوع لهذه الامور ملحوظة على وجه الاجمال وتعلق الحدث بالمنسوب اليه

ويؤيد ذلك تجويز عمل اسم المصدر على ما هو مذهب البعض لط

على وجه الابهام معتبر فى مفهومه ايضا ولذا يقتضى الفاعل والمفعول وتعيينهما

مطلب الفرق بين المصدر واسم المصدر

ولك ان تفرق بين المصدر واسم المصدر بهذا الفرق وقال بعض المغاربة الفرق
بين المصدر واسم المصدر هو ان المعنى الذى يعبر عنه بالفعل الحقيقى ومبدأ
الفعل الصناعى اذا اعتبر فيه تلبس الفاعل به وصدوره منه وتجدده فاللفظ
الموضوع بازائه مقيدا بهذا القيد يسمى مصدرا وان لم يعتبر فيه ذلك فاللفظ
الموضوع بازائه مطلقا عن هذا القيد المذكور هو اسم المصدر كذا ذكره شهاب
الدين الطيبى فى حواشى الكشاف وقيل المصدر عبارة عن فعل جارحة اللسان
واسم المصدر عبارة عما هو عبارة عن فعل جارحة اللسان وعليه الجمهور وظاهر
كلام ابن مالك انه لا فرق بينهما من جهة المعنى وقيل الفرق بين المصدر واسم
المصدر هو ان المصدر له معنى معقول نسبى لا يكون الخارج ظرفا لوجوده واسم
المصدر له معنى حاصل فيمن قام به المصدر ليس بامر نسبى يكون الخارج ظرفا
لوجوده ويقال له الحاصل بالمصدر كذا فى بعض حواشى الكشاف فى سورة الزلزال
فان قيل قد صرح الرضى فى بحث المصدر ان معنى المصدر عرض لا بد له من محل

مطلب الحاصل بالمصدر

يقوم به ومن البين ان العرض من قبيل ما يكون الخارج ظرفا لوجوده اجيب
بعد تسليم كون كلامه حجة فى مثله ان الحاصل بالمصدر قد يسمى ايضا مصدرا
اشار اليه التفتازانى فى التلويح وبقى ههنا بحث وهو ان الحاصل بالمصدر

فلا يكون الخارج ظرفا لوجوده كالممكنات ولا امتناع فتأمل والكم والكمامة بكسر
الكاف وعاء الطلع وغطاء النور وغلافه والجمع كمام واكمة واكمام واكاميم والبهي
اسم تفضيل من البهاء وهو الحسن اللطيف الفائق وفي فعله ثلث لغات بهو
وبها بالكسر والضم والفتح نقله ابن مالك في كتابه المثلث والحبر وكذا الحبرات
بكسر الحاء المهملة وفتح الباء جمع الحبرة على وزن العنبة برد يمان بضم الباء وهو
كساء اسود مربع تلبسه الاعراب والجمع برد بفتح الراء واليمان منسوب الى اليمن
والفه عوض من ياء النسبة فلا يجتمعان تحالك تنبه والبنان اطراف الاصابع
واحدته بنانة والمراد به الاصابع والبيان في الاصل مصدر من بان بمعنى تبين
وظهر او اسم من بين كالكلام والسلام من كلم وسلم يطلق على اظهار الشيء
وعلى ما به الاظهار وكذلك التبيان وهو مصدر بين على الشذوذ اذ القياس فتح
التاء ولم يجئ بالكسر الا تبيان وتلقاء وقد يفرق بينه وبين البيان بان التبيان
يحتوي على كد الخاطر واعمال القلب وقريب منه ما قيل التبيان اظهار مع دليل
وبرهان فكانه مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي وهو
مشروط بعد كون البنائين مشتقين من اصل واحد باتحادهما في النوع فلا ينتقض
بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجبلية مع انها اخصر
من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن وربما يجاب بان حذرا انما يكون
ابلغ لالحاقه بالامور الجبلية فجاز ان يكون حاذرا ابلغ منه لدلالته على زيادة
الحذر وان لم يدل على لزومه وثباته والمراد هنا النطق الفصيح المعرب عما في الضمير
واللسان جمع من **قوله** حمدا لله لما انعم الله تعالى عليه بافاضة نفسه الناطقة المتحلية
بالعلوم والمعارف التي تأليف هذه الرسالة اثر من آثارها وفيض من انوارها
وكان شكر المنعم واجبا اردف التسمية بحمد الله تعالى اداء لحق شيء من ذلك ولا
قال التوفيق بالحمد والاقتدار عليه ايضا مما يقتضي شكرا وهلم جرا فلا تنتهي بحقه
قوة الحامد الحمد هو الوصف بالجميل مطلقا سواء كان الجميل اختياريا او غيره وعلى
الجميل الاختياري مطلقا انعاما ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم والحاصل
ان الحمد يقتضي حامدا ومحمودا ومحفوظا ويقتضي ايضا محمودا به خيرا اعم من ان
يكون اختياريا او غيره ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح اعم من ان يكون
انعاما او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل كيف يصح قولهم الحمد لله على ارادته

مطلب الالف عوض عن الياء النسبة

مطلب الفرق بين البيان والتبيان

مطلب ان زيادة البناء لزيادة المعنى حكم اكثري لا كلي

مطلب الجامع الاسئلة والاجوبة

مطلب

ارادته الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسبه وشجاعته وعلى علمه
وكرمه وحمدت اللؤلؤ على صفائها مع ان المحمود عليه في هذه الامثلة غير اختياري
لان صفاته الذاتية غير اختيارية لكون كل اختياري حادثا وكذا البواقي غير اختيارية
اما الحسب فلانه ما يعده المرء من المفاخر سواء كان مفاخر نفسه او آبائه وهو اعم
من ان يكون فعلا اختياريا او لا واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة فلانه كلها
من قبيل الكيفيات لا من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب اما عن المثال الاول
نحو انا لا نسلم انه حمد بل مدح كما قال في لباب التفاسير ان الحمد يختص بالفعل ولا يجوز
المدح على صفات الله تعالى كالقدرة والعلم وعلى صفات فعاله كالخلق والرزق
ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل ولو سلم انه حمد فنقول تلك الصفات اما اختيارية
كما ذكره بعض المحققين ومنع اقتضاء الاختيار الحدوث بناء على جواز قصد مستمر
ازلا وابدا ولا يتقدم على الاثر الا بالذات او هي بمنزلة افعال اختيارية لاستغنائها
عن الافعال الاختيارية او لكون الذات كافيا فيها كما يستعمل فاعل الافعال الاختيارية
فيها او نقول ان تلك الصفات مبداء للافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار
تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في المآل واما عن المثال الثاني فهو ان الحسب
وان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة هو افعاله
الاختيارية لكلها اللهم الا على التغليب وان الشجاعة يطلق على الكيفية النفسانية
التي هو مبداء القاء النفس في الحرب والمهالك وعلى نفس الالقاء فيهما فيحمل على
الثاني بلا تأويل وعلى الاول بتأويل ودلالتها على الافعال الجميلة الاختيارية ومن
هاهنا قيل ان الجميل لا يجب ان يكون نفسه اختياريا بل كما قد يكون نفسه اختياريا
كذلك يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وان يكون غرائزه
وآثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث فانه من الامثلة
المصنوعة وليس من كلام العرب العرباء فاعلم ذلك فانه غاية التلخيص في هذا
المقام الذي تزل فيه اقدام الاقوام **قوله** سبحانه على تواتر نعمائه الزاهرة الظاهرة
وترادف آلائه المتوافرة المتظاهرة علم للتسبيح مصدر سبحه بمعنى نزهه تنزيها
بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك بعدت من سبحته عما نزهته منه او من
السبح بمعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون لتنزيه
الله تعالى فقط برأسه مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبائح لازم

مطلب كلمة سبحان واستعمالها

الاضافة اليه تعالى بحيث لا يقطع منها فى اللغة الفصيحة وقولك العلمية فى كتا
والمنفصل بدل على انه علم سواء اضيف ام لا وانه غير منصرف للالف والنون مع العلمية
وزعم ابن الحاجب وهو انفوه انه اذا استعمل مضافا لا يكون علما بل اسم المصدر اذا لم
لا نضاف واذا افرد عن الاضافة كان علما غير منصرف وقد يستعمل هذا اللفظ عند
التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد ما نزه عنه من التنزه
فكانه قيل ما ابعده من هذا ثم استعمل عند كل تعجب من شيء فتارة يقصد به التنزيه
البليغ اصالة والتعجب تبعا كما فى قوله تعالى سبحان الذى اسرى وتارة يقصد به
التعجب ويجعل التنزيه ذريعة له كما فى قوله تعالى سبحانك هذا بهتان عظيم اذ المقصود
التعجب من عظم امر الافك وانتصابه بفعل مضمر متروك اظهاره تقديره اسبح
الله سبحانه ثم نزل منزلة الفعل وسد مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع
القبائح التى يضيفها اليه اعداء الله تعالى اى تبارك وتعاظم وههنا فائدة جليلة
وهى انه اذا كتب اسم الله تعالى اتبع بالتعظيم كعز وجل ونحوه ويحافظ على كتبة الصلوة
والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يسأم من تكراره وان لم يكن فى الاصل
ومن غفل عن ذلك حرم حظا عظيما ويصلى بلسانه كلما كتبه ايضا وكذلك الترضى
والترحم على الصحابة والعلماء ويكره الاقتصار على الصلوة دون السلام وبالعكس
وبالعكس ويكره الرمز بالصلوة والترضى فى الكتابة بل يكتب ذلك بكماله ولما تقطع
المصنفين الحديث فى الاحتجاجات فالى الجواز اقرب وقد فعله مالك والبخارى وكثير
من الائمة وقال ابن الصلاح هو لا يخرج من كراهة ويعلم منه ان تقطيع الآية
للاحتجاج اشد كراهة التواتر التتابع من قولهم تواترت الكتب اى جاءت بعضها
فى اثر بعض من غير ان ينقطع وفى النعماء لغتان فتح النون وضمها فان فتحت النون
مددته كما هو فى الرسالة وان ضممت قصرته وقلت نعمى الزاخرة الكثيرة الترادف
التتابع والآلاء جمع الى بالفتح والكسر وهما اى الآلاء والنعماء مترادفان لغة وقيل
الآلاء هى النعم الظاهرة والنعماء الباطنة التوافر التكثر من قولهم هم متوافرون
اى هم كثيرون توفر وتوافر يجيئان بمعنى والتام من الوفور بمعنى التمام النظارة
الرونق من نظر بالظاء المهملة ينظر اذا وثب **قوله** ثم الصلوة على نبيه محمد المبعوث
من اشرف جراثيم الانام وثم للترتيب مع التراخى وهو مختص بعطف المفرد على
المفرد دون الجملة على الجملة صرح به الامام المرزوقى وقد يجيء ثم لمجرد الاستبعاد

مطلب
فائدة كتابة الصلوة والسلام بعد كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم

مطلب
يكره الرمز بالصلوة والترضى فى الكتابة

النعماء والآلاء
مطلب
الترادف والآلاء

مطلب
احوال كلمة ثم تختص بعطف المفرد على المفرد

او استبعاد كقوله تعالى يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها فان الانكار مستبعد جدا بعد
المعرفة وقد يجعل تغاير الحيثين والكلامين بمنزلة التراخى فى الزمان فيستعمل الحكم
ثم ذكره فى حاشية الضوء وقد يجيء للتنبيه على انه ينبغى ان يتأمل السامع فى تحقيق
ما تقدم حتى يصير على ثقة وطمانينة ذكره فى حواشى الكشاف وقد يجيء ضعيفا
كما قيل فى قول المفتاح ثم يتفرع فى حالة الوصول لانفصالها عن محذوف اى فيحصل
الاداء ثم يتفرع وقد يجيء لمجرد الترقى كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد
قبل ذلك جده فان المقصود ههنا اظهار الترقى بذكر درجات فضيلة الممدوح
من سيادة نفسه وسيادة ابيه وسيادة جده فبدأ بالاخص ثم الاخص وقد يجيء
للترتيب فى الاخبار كما يقال اعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب يراد ثم
اخبرك ان الذى صنعت امس اعجب وقد يجيء لمجرد استفتاح الكلام ذكره فى شرح
المشارق وقد يجيء زائدة اثبته الاخفش والكوفيون ولما كان كل سعادة دينية او دنيوية
عاجلة او آجلة واصلة الينا بوسيلة النبى عليه السلام وقد امرنا الله تعالى بان نصلى عليه
حيث قال يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اخذ فى الصلوة عليه عليه
الصلوة والسلام الصلوة لغة الدعاء وابقى عليه فيما صدر عن الملائكة والمؤمنين
للمؤمنين واما الصلوة من الله تعالى على عباده فقيل هى بمعنى الرحمة مرادا بها الانعام
وقيل هى ايضا بمعنى الدعاء فمعنى يصلى عليهم يدعو ذاته لايصال الخير اليهم فصلوته
على النبى عليه السلام تعظيم شانه فى الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوته وابقاء شريعته
وفى الآخرة بتشفيعه فى امته وتضعيف اجره ومثوبته وقيل هى مشتركة بين الرحمة
من الله تعالى والدعاء من عباده والاستغفار من الملائكة وشرعا الافعال المعلومة
والاركان المخصوصة ولكن المذكور فى الكشاف فى اول سورة البقرة ان الصلوة حقيقتها
تحريك الصلوين سميت الاركان بها لتحريك الصلوين فيها ثم سمى الدعاء صلوة
تشبيها للداعى بالمصلى فى تخشعه فيكون الصلوة فى الدعاء استعارة وفى الاركان
حقيقة او مجازا مرسلا واما ما قيل ان الله وملائكته يصلون على النبى فيحمل على
ان المراد به معنى مجازى اعم من المعنى الحقيقى وهو ايصال النفع والايصال واحد
والاختلاف فى طريقه وقال بعض الافاضل الصلوة فى الاصطلاح تطلق على عشرة
معان وعند اهل المعرفة على اربعة معان واحال معرفتها الى التحقيق لا يقال الدعاء
اذا استعمل بكلمة على يكون للمضرة لانا نقول ذلك لا يقتضى ان يكون لفظ الصلوة

مطلب
يعرف فيه معنى الصلوة

مطلب
تعيين عموم المجاز فى ادلة التصلية

مطلب
الاشياء التى يطلق عليها الصلوة فى الاصطلاح

اذا استعمل بهذه الكلمة المضمرة كيف وقد قال النبي عم اللهم صل على آل ابي اوفى
فان قيل ان النبي عليه الصلوة والسلام مغفور ومعصوم فما الفائدة في الصلوة
عليه قلنا فيها فائدتان احديهما راجعة الى المصلي كما دل عليها قوله عليه السلام
من صلى علي مرة فقد صلى الله تعالى عليه عشر مرات الثانية راجعة الى النبي صلعم
فان الدرجات غير متناهية فيزداد درجته عم بالصلوة اعلم ان الصلوة على غير
الانبياء جائزة على سبيل التبع اما بالاصالة فمكروه قيل كراهة تحريم وقيل تنزيه
ولكن القياس يجوز ذلك على كل مؤمن بدليل قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم
الآية وبدليل ما ذكر من قوله عم اللهم صل على آل ابي اوفى وفي آداب العلماء كرهوا
افراد غير الانبياء بذلك لان ذلك صار شعار الانبياء ولانه يؤدي الى الاتهام
بالرفض وقد يقال الصلوة بمعنى التعظيم لا يقال لغيره عم وبمعنى الدعاء يقال
وان لصاحب الحق ان يتبرع بحقه لمن يشاء وبالجملة ان لفظة الصلوة في لسان
السلف مخصوصة بالانبياء وان كان بمعنى الرحمة والدعاء بالرحمة جائز لكل مسلم
كما يقال قال الله عز وجل ولا يقال قال النبي عز وجل وان كان عزيزا جليلا عند الله
تعالى واما السلام الذي بمعنى الصلوة فلا يستعمل في الغايب فلا يفرد به غير الانبياء
فلا يقال علي عليه السلام وسواء هذا في الاحياء والاموات هذا عند البعض وعند
البعض الآخر يجوز واما الحاضر فيخاطب به ولكن يستحب الترضي للصحابة والترحم
للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار وقيل هل يجوز عكسه
ام لا قال بعض العلماء لا يجوز لان الترضي مخصوص بالصحابة وذكر الطيبي في
تفسير سورة الاحزاب من شرح الكشاف وما قال بعض العلماء من ان قوله رضي الله
عنه مخصوص بالصحابة ويقال في غيرهم رحمه الله فليس كما قال بل الصحيح الذي
عليه الجمهور استحبابه ودلائله اكثر من ان تحصى وذكر في المحيط والذخيرة
ان عند ذكر الصحابة لا يقال لهم رحمهم الله لان في ذكر الرحمة نوع ظن بتقصيرهم
فان احدا لا يستحق الرحمة الا باتيان ما يلام عليه والغفران عند توهم العصيان
ونحن امرنا بتوقيرهم وتعظيمهم قال صاحب فتاوى الصوفية ولهذا ذكر الائمة في
كتبهم عند ذكر الاساتذة والفقراء عند ذكر المشايخ رضي الله عنهم لتعظيمهم وتوقيرهم
واما اذا ذكر من اختلف في نبوته كلقمان وذي القرنين فقال بعض العلماء لا يجوز
الصلوة عليه الا بالتبعية بان يقال صلى الله على الانبياء وعليهم وسلم وقال النووي

مطلب عدم اطراد على الصورة

مطلب في الفائدة في الصلوة على النبي

مطلب يعرف فيه الصلوة على غير الانبياء

مطلب في الصلوة على النبي ولا يجوز لغيره

مطلب السلام الذي بمعنى الصلوة لا يستعمل في الغايب

مطلب مقام يعرف استحباب الترضي للصحابة والترحم للتابعين ومن بعدهم للعلماء وغيرهم

مطلب من اختلف في نبوته لا يجوز الصلوة عليه الا بالتبعية

النووي لا بأس بان يقال لقمان وذي القرنين صلى الله عليه والارجح عندي انه
لا يجوز لان هذا مرتبة الانبياء ولم يثبت نبوتهما بعد حتى يجوز الصلوة عليهما
النبي فعيل بمعنى فاعل من النبأ وهو الاخبار يقال نبأ وانبأ ونبأ اي اخبر
وجمعه نبآء كعلماء ويجمع ايضا على انبياء وتصغيره نُبَيِّئ على وزن نُبَيِّع ذكره
الجوهري ونُبَيّ نص عليه سيبويه واقتضته القاعدة او بمعنى مفعول او فاعل من
النبوة بمعنى الرفع على معنى انه مشرف على سائر الخلق او للارتفاع ومنه يقال تنبأ
فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو الطريق ومنه يقال الرسل عن الله تعالى
انبياء لكونهم طرق الهداية اليه تعالى والنبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ
ما اوحاه اليه وعلى هذا لا يشمل من اوحى اليه ما يحتاج اليه لكماله في نفسه من
غير ان يكون مبعوثا الى غيره كما قيل في زيد بن عمرو بن نفيل اللهم الا ان يكلف وكذا
قد يستعمل مرادفا له وقد يخص بمن هو صاحب كتاب او شريعة ذكره في شرح العقائد
العضدية وقيل الرسول هو الذي انزل عليه كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان
لم ينزل عليه كتاب او نزل عليه جبريل عم وامره بالتبليغ والنبي غير الرسول من
سمع صوتا او قيل له في المنام انك نبي فبلغ الدعوة واعطى المعجزة او من لا كتاب
معه ولا يرد لزوم كون احاد الناس نبيا لان المراد نبي لا كتاب معه وفيه تأمل
نعم يلزم ان يكون من يحكم من الانبياء بدون كتاب ولا متابعة من قبله خارجا
عن النبي والرسول معا الا ان يبين ان لا وجود لمثله وبدونه خرط القتاد وكم
مما قيل قوله او نزل عليه الخ كما اكتفى القاضي في سورة الحج باشتراط الشريعة الجديدة
في الرسول لانه نفسه صرح في سورة مريم ان بني ابراهيم عم كانوا على شريعته مع
ان اسمعيل عم رسول بصريح النص وقد يراد القدر المشترك بينهما وهو الرسل
من عند الله لدعوة عباده سواء كان صاحب شريعة ام لا قيل وعليه ورد قوله
عليه السلام الايمان ان تؤمن الحديث لوجوب الايمان بالانبياء عليهم السلام
مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل عليهم السلام لان الانبياء تابعون لهم
متمسكون بشرائعهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء وتصديقا لهم بتحقيقها حتى
وهو ان ظاهر كلام الكشاف في سورة الحج مشعر بان الرسول مشروط بكونه صاحب
كتاب والنبي بعدمه وظاهر كلامه في سورة مريم مشعر بان النبي اعم فان قيل ان عدد
الرسل ثلثمائة وثلثة عشر وعدد الكتب مائة واربعة فالاربعة منها التورية والانجيل

مطلب والاصح عندي ان لا يجوز الصلوة على لقمان وذي القرنين

مطلب في لفظ النبي والرسول والفرق بينهما

مطلب النبي ومأخذه

مطلب يعرف فيه الفرق بين الرسول والنبي ومنها وتعريف النبي

مطلب غني الوصفي لمحمد

[illegible]

والتوراة لموسى والانجيل لعيسى والفرقان لمحمد عليهم السلام والمائة منها عشرة
لآدم والخمسون لشيث والثلثون لادريس وعشرة لابراهيم فلا يصح الاشتراط اجيب
بانه يحتمل ان يشترط مع الرسول كتاب سواء نزل عليه اولا ويحتمل ان يكون [illegible]
بعض الكتب كما في الفاتحة وبهذا يندفع اعتراض علاء الدين التبريزي على صاحب
الكشاف في شرح الارشاد ان كثيرا من الرسل كاسمعيل والياس ويونس ولوط لم
يكونوا ذوي كتاب قال الثعلبي والمذكورون في القرآن باسم العلم ثمانية وعشرون
نبيا ومحمد معناه الوضعي اولا هو البليغ في كونه محمودا يقال حمد الرجل فهو محمد
اذا كثرت خصاله المحمودة فالهم الله تعالى اهله تسميته به لما علم من خصاله الجميلة
ثم قوله محمد عطف بيان لنبيه لا صفة له لتصريحهم بان العلم ينعت ولا ينعت به
وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز
ان يكون في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم
خبرا انما يصح بناء على تأويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والا فتجويز نعت
اسم الاشارة بما ليس معرفا باللام وما ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح
هو ايضا بامتناع كل من الامرين في مفصله وايضا صرح في اوايل الكشاف بان هذا
الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علميته ومما ذكره في تفسير سورة ص حيث قال
في توجيه قراءة نصب تخاصم من قوله تعالى ان ذلك لحق تخاصم اهل النار انه صفة
لذلك فهو مخالف لذلك الاجماع قطعا وانما هو مجرد قياس بان تعريف المضاف
كتعريف المضاف اليه عند الجمهور فيرفع الابهام كما يرفع ذو اللام مع ان القياس مع
الفارق لان الاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعرف باللام
لا بالمضاف الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم تعريفه المستفاد
فاقتصر على المعرف باللام والموصول الحق به بشهادة النقل والاستعمال على ان فيما ذكر
الفصل بالاجنبي بين اسم الاشارة ووصفه وقد صرحوا بامتناعه بخصوصه لا بين
صفة المبهم معه من شدة الاتصال وشبه الاتحاد ثم البدلية وان جوزوها في قوله
تعالى ذكر رحمت ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان المقصود الاصلي ههنا ايضاح الصفة
السابقة وتقرير النسبة والبدلية تستدعي العكس التزاما العلو الجراثيم جمع
جرثومة وهي الاصل الانام كل ما على الارض من دابة وقيل الجن والانس وقال الامام
الزبيدي الانام الخلق ويجوز الانيم وقال الامام الواحدي قال الليث الانام ما على

مطلب وقوع العلم نعتا بالتاويل

مطلب الفصل بالاجنبي بين اسم الاشارة ووصفه ممتنع

مطلب الانام كل ما على الارض

مطلب الفرق بين اسم بمعنى الجمع واسم الجمع والجمع

على ظهر الارض من جميع الخلق وقيل اسم جمع بمعنى كما ستعرف وههنا فائدة جليلة
وهي الفرق بين اسم بمعنى الجمع واسم الجمع والجمع الاول ما لا يكون له مفرد مناسب
من لفظه ويكون غير كثرة كالقوم والرهط والثاني وان كان له مفرد من لفظه
الا ان وضعه للآحاد من حيث هو آحاد بلا ملاحظة كونها كثيرة لواحد مفهوم من
لفظ يصح ان يكون مفرداله والثالث ما يكون موضوعا للآحاد المتكثرة باعتبار كونها
كثيرة لواحد مفهوم من لفظ يصح ان يكون مفرداله وامثال الجموع سماعية صرح به
المحققون فلا وجه لقول الشريف في شرح المفتاح ان الخواص اسم جمع الخاصة اذ لم يقل
به احد من علماء اللغة قوله وعلى آله واصحابه الائمة الاعلام وازمة الاسلام وكلا
امر النبي عليه السلام بقوله اذا صليتم علي فعموا الخ في الصلوة على آله واصحابه في الصحاح
آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب
ومن ههنا قيل كلما ذكر الآل وحده يكون المراد به من اهل البيت اعني الثاني واذا
ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته لكن الحق ان المراد به المعنى الثاني اعني جميع الاتباع
وهم المؤمنون لا بمعنى النفس ولا بمعنى اهل البيت خاصة وانما ذكر الاصحاب مع تقدم
الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم وههنا فائدة جليلة وهي
ان عطف العام على الخاص وبالعكس مختص بالواو ونص عليه ابن مالك في التسهيل
والتفتازاني في حواشي الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ليس لك من الامر شيء الآية
وغيرهما وبحتى نص عليه ابن هشام في المغني قال بعض الفضلاء آل النبي عليه السلام
بنو هاشم وبنو المطلب باختيار الشافعي وقيل عترته واهل بيته وقيل جميع امته
وهو قول مالك قالوا ولا يستعمل مفردا غير مضاف الا نادرا كقوله نحن آل الله في بلدتنا
لم نزل آلا على عهد ارم والصحيح جواز اضافة الآل الى المضمر وقال جماعة من اهل
العربية لا يصح اضافته الا الى المظهر ويختص الآل بالاشراف ذوي الاخطار فلا يقال
من العقلاء الذكور فلا يقال آل الحجام ولا آل مكة ولا آل فاطمة وعن الاخفش
انهم قالوا آل المدينة وآل البصرة ولا يقال اختصاص الآل بالاشراف يستلزم امتناع اضافته الى الضمير
وعدم تصغيره ولا تنازع بجواز تصغيره من الخطر وتقليله على ان الخطر في
نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولي الاخطار العظيمة واما القول بان التصغير يجوز
ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك فقد بينا انه غير بان تصغير التعظيم
نوع تصغير التحقير كما صرح به وقال المرزوقي في شرح الحماسة ذكر البصريون ان الالف

مطلب في بيان الآل

مطلب اختصاص عطف العام على الخاص وبالعكس مختص بالواو وحتى

مطلب اختصاص الآل بالعقلاء مختص الآل بالاشراف

مطلب الوجوه في اصل الآل

معنى الاهل ولا فرق بينهما اعلم ان في اصله وجوها اهل لان تصغيره اهيل قلبت
الهاء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار آل وهذا قاعدة عند بعضهم وقيل ابدلت
الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء الفا لم يجئ
في موضع آخر وقلبها همزة متحقق كماء اصله ماه بدليل مياه وقلب الهمزة الفا شائع
وأأل لان تصغيره أؤيل اعلاله مثل ماءر واول لان تصغيره اويل اعلاله ظاهر
ووول قلبت الواو همزة فصار أأول ثم قلبت الواو الثانية الفا فصار آل وأأل بسكون
الهمزة الثانية اعلاله ظ والاعتماد على الاول والثالث الاصحاب جمع صحب بالكسر
مخفف صاحب كنمر وانمار او صحب بالسكون اسم جمع كنهر وانهار لا صاحب لان
فاعلا لم يثبت جمعه على افعال كذا ذكر الشارح في حاشية الكشاف وفي مختار الصحاح
وجمع الصاحب صحب كراكب وركب وصحبة وصحاب وصحبان والاصحاب جمع صحب
كفرخ وافراخ فلا وجه لما ذكر في بعض الكتب ان الاصحاب جمع صاحب كالاطهار جمع
طاهر كما لا وجه لقول الشارح في المطول ان الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب
اللهم الا ان يقال مراده كون الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لانه جمع صيغة وقد يقال
هذا الجمع ثابت بشهادة الائمة في اللغة صاحب القاموس حيث قال طهر كنصر وكرم فهو
طاهر وطهر والجمع اطهار وصاحب الكشاف حيث قال في تفسير سورة الشعراء الاتباع
جمع تابع كشاهد واشهاد وقال في الفائق الامجاد جمع ماجد كشاهد واشهاد والميداني
حيث قال في مجمع الامثال ان هذا الجمع عزيز في الكلام وهذا صريح في ثبوته فان القلة
لا تنافي الصحة بل لا تنافي الفصاحة ايضا انما المنافي لها الشذوذ والفرق واضح وقال
الميداني في فصل الجموع القياسية من كتابه المسمى بالسامي في الاسامي ان فاعلا يجمع على
الفاعلين والفعال والفعلة نحو كاتب وكاتبين وكتاب وكتبة وعلى فعّل وفعول
نحو راكع وركع وركوع وعلى فعل نحو راكب وركب وصاحب وصحب وعلى افعال
نحو ناصر وانصار وصاحب واصحاب والصحابة في الاصل مصدر اطلق على اصحابه
عم لكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب الرسول عم كالعلم لهم
ولهذا نسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي
كل مسلم رأى الرسول عم حقيقة او حكما فيدخل ابن ام مكتوم وقيل طالت صحبته
وروى عنه الحديث وقيل او رآه الرسول عم وقيل من رأى النبي عم وقد ادرك الحلم
واسلم وعقل امر الدين ولو ساعة ومن ثبت له بمجرد الرؤية للنبي عم كمن كان مع ابيه قاله

مطلب يعرف فيه الاصحاب جمع صحب لا صاحب

مطلب ان القلة لا تنافي الفصاحة

مطلب جمع فاعل افعال

مطلب ان الصحابة مصدر وهي اخص من الاصحاب

فاذا مات النبي عم من بعد من الصحابة عند ائمة الحديث ولو من تخللت الردة بين صحبته
وموته على الاسلام عند من يقول الردة لا تحبط العمل الا بالموت على الردة والذي عليه
ابو حنيفة ومالك ان مجرد الردة محبط للعمل فالصحابي على قولهما من لقي النبي عم مسلما ومات
على الاسلام من غير تخلل ردة ولا يخفى ان اللغوي لا يحتاج الى ما عدا الرؤية مما ذكر وانه
بحسب العرف والظاهر ان المراد كل مسلم ميز صحب النبي عم ولو ساعة واما الملازمة المفهومة
من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار فتعرف بمجرد قيل كان اهل الرواية عنه وفاته
عليه السلام وقيل من رأى ومن سمع منه عليه السلام منه مائة الف واربعة عشر الفا واما
التابعي فلم يشترط فيه ان يكون ولادته في زمانه عم ولا ان يكون له صحبة مع الصحابة
ولا ان يكون له رواية منهم بل عدم الصحبة به عم شرط وادراك الجاهلية لا يقدح
في كونه تابعيا اذا لم يكن له صحبة به عم بل التابعي هو الذي رأى الصحابي ولقيه روى
منه او لا ويقال للواحد تابع وتابعي والاعلام جمع علم وهو الراية والجبل والعلامة والازمة
جمع زمام وهو المقود الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام
الصلوة وايتاء الزكوة وصوم شهر رمضان وحج البيت ان وجب والايمان الاعتقاد
بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره وكل مؤمن مسلم
لان معنى الايمان عبارة عما بطن من الاعتقادات الحقة ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر
من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحقة يظهر آثارها على صفحات الاعمال
الصالحة وآثار الاعتقادات الحقة هي الاعمال الصالحة دون العكس اذ رب شخص يرى
مسلما في الظاهر وهو غير معتقد ومعتقد وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فان
كل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي واما اللغوي فالايمان هو التصديق
والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول في السلم والوصول وباقي البحث مذكور في
الاصول **قوله** وبعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني مسعود بن عمر القاضي التفتازاني
بيض الله غرة احواله واورق اغصان آماله وهو من الظروف الزمانية المقطوعة
عن المضاف اليه منويا وان كان في الاصل من الجهات الست لانه استعير للزمان اذ كان
مضافا اليه فالتقدير بعد وقت الفراغ من حمد الله كذا قيل وفيه بحث لان اصحاب اللغة
قالوا هو من الظروف الزمانية التي لا يتمكن ولو كان في الاصل من الجهات الست لبينوه
سيما صاحب الصحاح والقاموس وقد يعترض في مثله بانه شهادة على النفي فغير مسموعة
وبانه استقراء على النفي وبانه نقل على النفي والكل غير مقبول المقدمة القائلة ان عدم الوجدان

مطلب في الردة يحبط العمل عند ابي حنيفة

مطلب عدد اهل الرواية ومن رأى

مطلب معنى الايمان والاسلام اصطلاحا ولغة

مطلب في بيان بعد

مطلب اعتراض بعدم جواز الشهادة واجوبته

مطلب ان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود

نوع اقتضاب قريب من التخلص

نحو واما بعد فذلكة

فائدة اما

دفع تكرار الفاء

مطلب محذ عطف بعد وعدم وجه ما في الكتب

لا يدل على عدم الوجود ويجاب بان هذه مقدمة ذكرت في المطالب العلمية ويقينا
لا يدل دلالة قطعية ففيها يكتفى بالظن لا تضر هذه المقدمة ذكره في بعض حواشي
التلويح وبان العالم بغتة اذا علم منه الفحص والتحقيق تبرئته النفي فيه ذكره في شرح
المنهاج للاسنوي وبان هذا ليس بشهادة نفي انما هو اخبار مبني على الظن الغالب
المستند الى الاستقراء ممن هو اهل لذلك ذكره في حواشي جمع الجوامع وبانه لا يقتضي العلم
بل ينفي الورود ذكره العبري وبان هذا كلام في مقابلة من يدعي الوجود والكثرة ذكره
في حواشي الشريف للمطول فتأمل ثم هو اما ان يكون معطوفا على ما قبله عطف قصة
على قصة والجامع ان ما سبق تمهيد التصنيف وهذا بيان لسببه فاندفع ما قيل في الكتب
ان الواو لو جعلت عاطفة محضة او عوضا يلزم عطف الاخبار على الانشاء لان الكلام
السابق انشاء الحمد والصلوة والوحي اخبار واما الجواب بان الكلام السابق اخبار
ويحصل منه انشاء الحمد لانه ثناء عليه بجهة التعظيم فلا يتأتى مثله في الصلوة لانه ليس
من الاخبار بانه عليه السلام متعلق الصلوة او مستحق لها الصلوة عليه اعني الرحمة وانما
في الظرف بقوله ودخول الفاء على توهم اما اجراء للموهوم مجرى المحقق ولدفع توهم
الاضافة او كونه بعد قائما مقام اما الشرطية واما ان يكون منفصلا عن فصل الخطاب
وهو نوع من الاقتضاب قريب من التخلص واما مقدرة والفاء من قرائنها والظرف
مكانها وهي العاملة في الظرف والواو مزيدة تعويضا عن صورة اما وتزيينا للفظ وقد
يقال كون الواو عوضا يقتضي مناسبة بين الواو واما مصححة لتعويضها عنها ولا يجوز
الجمع بينها وبين اما وما وقع في عبارة المفتاح من قوله واما بعد فان خلاصة الاصلين
فليس من الاقتضاب في شيء بل ذلك تفريع لما سبق وضبط اجمالي بعده بيان تفصيلي
بمنزلة ان يقال وبالجملة والواو فيه للعطف وفائدتها تأكيد مضمون الكلام واستدرار
اصغاء السامع وتفصيل المجمل الواقع في ذهنه لا يقال الفاء تكرار في معنى البعدية لانا
نقول كون هذه الفاء للتعقيب مم ولو سلم ففيه تفصيل لما اجمل الغرة بالضم بياض
في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم استعير لكل بياض ومنه بيض الله غرة احواله اي كثر
بياضها الامال جمع امل وهو الرجاء **قوله** لما اثبت لما ظرف بمعنى اذ وقيل بمعنى حين
يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره
وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم وربما يخرج على مذهب [illegible]

مطلب دخول الفاء على توهم اما وتقديرها

مطلب كلمة غرة والامال

الفرق بين لما ولو

الاضحية يجوز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها
الجواب والواقع في اليوم لا يكون امس والجواب ان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته
والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت انك كنت قلته وكذا هنا المعنى لما ثبت
اليوم اكرامك لي امس اكرمتك وقال الشارح في شرح الكشاف وليست كلمة لما للزمان المحض
بل الممتد فلا يلزم ان يقع مضمون الشرط والجزاء في يوم واحد او شهر واحد وسنة واحدة
بل يختلف ذلك باختلاف الامور تقول لما ظهر الاسلام طهر البلاد عن دنس الشرك وكما
ولما ركب السلطان قمع آثار الشر والفساد ويكون جوابها فعلا ماضيا لفظا ومعنى اتفاقا
وماضيا مقرونا بالفاء وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك وفعلا
مضارعا عند ابن عصفور ويكون حرف استثناء بمعنى الا فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله
تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اي الا عليها وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو انشدك الله
لما فعلت اي ما اسألك الا فعلك قال الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة ليس على
ما ينبغي ويكون نفيا نحو لم نحو لما الموا وجازمة اذا دخلت على المضارع **قوله** مختصر التصريف
الذي صنفه الامام الفاضل العالم الكامل قدوة المحققين عز الملة والدين الزنجاني
رحمه الله عليه مختصرا ينطوي على مباحث شريفة ويحتوي على قواعد لطيفة سنح لي ان
اشرح له شرحا يذلل من الفاظه صعابه ويكشف عن وجه المعاني نقابه ويبين كنف
مكنونات غوامضه ويخرج من حلوه وحامضه مضيفا اليه فوائد شريفة وزوائد
لطيفة مما عثر عليه فكري الفاتر ونظري القاصر بعون الله القادر والمرجو ممن
اطلع فيه على عثرة ان يدرء له بالحسنة السيئة فانه اول ما فرغته في قالب الترتيب
والترصيف مختصرا في هذا المختصر مما قرأته في علم التصريف ومن الله الاستعانة
واليه الزلفى وهو حسب من توكل عليه وكفى الاضافة بيانية اي مختصر في علم التصريف
والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه مأخوذ من الخصر وهو المجتمع فوق الوركين ومنه المختصر
فان الجوهري ذكره في مادة خصر فيكون وزنه مفتعل قال الخليل الكلام يبسط ليفهم ويختصر
ليحفظ يقال صنف الشيء اذا جعله اصنافا وميز بعضها من بعض ويقال صنفت الشجرة
اذا خرجت ورقها فمعنى صنفه على الاول ميزه وعلى الثاني اخرج والامام الذي يقتدى
به ذكرا كان او انثى ومنه قيل لخيط البناء امام وامام كل شيء قيمه والمصلح له والقرآن
امام المسلمين والنبي امام الامة والخليفة امام الرعية والجمع امام ايضا ذكره في القاموس
ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما ذكره الجوهري والقاضي ومن تبعهما في توكيد واجعلنا

مطلب ان لما للزمان الممتد

مطلب كلمة لما للزمان

مطلب كون لما للاستثناء وكونها نافية وجازمة

مطلب معنى المختصر واشتقاقه

مطلب الكلام يبسط ليفهم

مطلب دخل على الجوهري والقاضي ايضا

مطلب معنى صنف وجمع والنظير

مطلب القدوة والتحقيق والدين والملة والاملال

التضمين اما لمحل لا ضرورة اليه وكثيرا يجيء على لغة ولا اصل لاجمة على وزن افعيلة
القدوة بضم القاف وكسرها الاسوة المقتدى به والتحقيق اثبات الشيء بالدليل والدين
لغة الطاعة والعادة بدليل قول الفراء وغيره دين الرجل عادته والحساب كقوله تعالى
ذلك الدين القيم اي الحساب المستقيم وعرفا وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم
المحمود الى ما هو خير بالذات ويقال له اي لهذا الوضع الالهي من حيث انه يطاع به دين
ومن حيث انه يملى ويكتب ملة والاملال بمعنى الاملاء وقيل من حيث انه يجمع عليه
ملة ومن حيث انه يظهر الشارع اياه شرع وشريعة فالكل واحد بالذات متغاير
بالاعتبار ثم الدين يقع على الحق والباطل جميعا لانه عبارة عما يعتقد به سواء كان حقا
او باطلا ولهذا يقال دين اليهود والنصارى باطل ودين الاسلام حق والملة لا تضاف
الا الى الله تعالى ولا الى احاد امة النبي الذي هو صاحب ذلك الدين ولا يطلق على احاد
الشرائع بل على جملتها فلا يقال ملة الله ولا ملة زيد ويقال دين الله ودين زيد ولا
يقال الصلوة ملة الله وملة زيد ويقال دين الله ودين زيد وقال الشارح في شرح
تلخيص الجامع الدين والجزاء والطاعة والملة اعني الطريق الثابت من النبي
بوضع الهي سائق الى الخيرات الحقيقية والسعادة الابدية تضاف الى الله تعالى لصدوره
عنه والى النبي لظهوره منه والى الامة لتدينهم به وانقيادهم له وكلمة انطواء مطاوع
طوى يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال وقد يجعل
حرف الجر في امثاله من صلة معناه لا من صلة لفظه كما قيل في قول المفتاح ثم يترك الخبر
معين لفظ الى صلة ما في الترك من معنى الهبوط لا صلة لفظه وقال الامام الواحدي في
شرح قول المتنبي لها ايادي الى البيت يقول له احسان الي والى من صلة معنى الايادي لا
من صلة لفظها لانه يقال له عندي يد ولا يقال له الي يد ولكن لما كان معنى الايادي
الاحسان وصلها بالي وقال علاء الدين البسطامي في حاشية المطول وقد يجعل بعض
اجزاء مفهوم اللفظ عاملا في اللفظ وان لم يصح كون اللفظ عاملا باعتبار سائر الاجزاء
وهذا من بديع القواعد وقال البيضاوي في قوله تعالى الذين عاهدت منهم ومن لتضمين
المعاهدة معنى الاخذ فالمصير في امثال ذلك الى التقدير والتضمين ناش من عدم الوقوف
لهذا النوع من التوسع وصاحب الكشاف مع كونه علما بالوقوف على اسرار كلام العرب
ودقايق انواع الادب قال في تفسير قوله تعالى سأل سائل بعذاب واقع ضمن سأل معنى دعا
فعدي تعديته كانه قيل دعا داع بعذاب واقع وتعديته بالباء باعتبار جانب المعنى

مطلب الفرق بين الدين والملة والشريعة

مطلب كلمة انطواء وتعديتها

مطلب قد يجعل حرف الجر في الفعل من صلة معناه

مطلب جعل حرف الجر من صلة المعنى

مطلب معنى الايادي

مطلب جعل بعض الاجزاء مفهوم اللفظ عاملا في اللفظ

مطلب تضمين سأل معنى دعا

المعنى لا باعتبار التضمين لان السؤال مشتمل على معنى الدعاء فلا حاجة الى التضمين
والبحث لغة التفتيش والتفحص واصطلاحا هو اثبات المحمولات للموضوعات
والشرف العلو والاحتواء الجمع قال الجوهري حواه يحويه حويا اي جمعه واحتوى مثله
فاستعماله بعلى باعتبار تضمينه معنى الاشتمال اعلم ان التضمين ان يقصد بلفظ فعل
معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته
او حذفه انما قلنا ذلك لدفع توهم الاختصاص بالذكر كقولهم هيجني شوقا فان
الاستدلال فيه على ذلك بالحذف لا بالذكر كقولك احمد اليك فلانا فانك لاحظت
مع الحمد معنى الانهاء ودللت عليه بذكر صلته اعني كلمة الى اي انهي حمده اليك وفائدة
التضمين اعطاء مجموع المعنيين حقهما فالفعلان مقصودان معا قصدا وتبعا قال
صاحب الكشاف من شانهم انهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه فيقولون
هيجني شوقا معديا الى مفعولين وان كان هو يتعدى الى الثاني بالى يقال هيجه الى
كذا لتضمينه معنى ذكر وقال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات
فان قلت اللفظ ان كان مستعملا في المعنيين معا كان جمعا بين الحقيقة والمجاز وان
كان مستعملا في احدهما ولم يقصد به الاخر فلا تضمين قلت هو مستعمل في معناه الحقيقي
والمعنى الاخر مراد بلفظ محذوف آخر مراد يدل على ذلك ما هو من متعلقاته فتارة
يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم كانه قيل
ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وتارة بالعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور
مفعولا كما مر او حالا كما قيل في قوله تعالى يؤمنون بالغيب انه ضمن معنى الاعتراف اي
يعترفون به مؤمنين فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن
في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كانت مناسبة المعنى المذكور بمعونة
ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه في ضمنه ومن ثم كان جعله حالا وتبعا للمذكور
اولى من عكسه وقيل ذكر صلة المتروك يدل على انه المقصود ورد بانه انما يدل على
انه مراد في الجملة اذ لولاه لم يكن مرادا وربما يقال اريد المعنيان معا في التضمين بلفظ
واحد على انه كناية اذ يراد بها معناها الاصلي ليتوسل بفهمه الى ما هو المقصود الحقيقي
فلا حاجة الى تقدير الا لتصوير المعنى وابرازه وفيه ضعف لان المكنى به في الكناية فلا
يقصد ثبوته وفي التضمين يجب القصد الى ثبوت كل من المضمن والمضمن فيه والاظهر
ان يقال اللفظ مستعمل في معناه الاصلي فيكون هو المقصود اصالة لكن قصد تبعيته معنى

مطلب معنى البحث

مطلب تضمين علي معنى الاشتمال

مطلب فائدة التضمين

مطلب تضمين هيجني معنى ذكر

مطلب جعل المحذوف حالا وتابعا

مطلب الاظهر ان يقال اللفظ مستعمل في معناه الاصلي

مطلب ان التضمين والحذف والايصال المسمى بالنصب على نزع الخافض سماعى

[illegible]

اخرياسبه من خبران يعمل فيه ذلك اللفظ او يقدر له لفظ اخر ولا يكون من باب
الكناية ولا من باب الاضمار بل من قبيل الحقيقة التى قصد بمعناه الحقيقى معنى اخر يناسبه ويتبعه
فى الارادة وح يكون معنى التضمين واضحا بلا تكلف كذا فى حاشية الكشاف للشريف واعلم
ايضا ان التضمين وكذا الحذف والايصال وقد يسمى هذا بالنصب على نزع الخافض سماعى
لا قياسى صرح به فى مغنى اللبيب وحواشى شرح المفتاح ولكنهما لشيوعهما صارا كالقياسى حتى
كثر للعلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماع فيه ونظيره ما ذكر الفقهاء من ان ما يثبت
على خلاف القياس اذا كان مشهورا يكون كالثابت بالقياس فى جواز القياس عليه ذكره
فى التسهيل وشرح المنار والقواعد جمع قاعدة وهى والاصل والقانون ايضا امر كلى ينطبق
على جميع جزئياته وبالتفصيل مقدمة كلية تصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول
ليخرج ما هو بالقوة الى الفعل واللطيفة الدقيقة من لطف الشىء اى دق وصغر واللطف
فى العمل الرفق فيه ومن الله تعالى التوفيق والعصمة واللطافة تطلق على اربعة معان
القوام وقبول الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا وسرعة التأثر عن الملاقى والشفافية والكثافة
تطلق على مقابلات هذه المعانى والسنوح الظهور والتذليل التليين قال الجوهرى الذل
بالكسر اللين وهو ضد الصعوبة والصعاب جمع صعب نقيض ذلول والنقاب ما تنتقب به
المرأة على وجهها والمكنون المستور من كننت الشىء اى سترته والغامض من الكلام
خلاف الواضح والرمز ما يكتم والجهر مقابله كما ذكرنا وذكر البيضاوى ايضا وان كان صحيحا
فى الاصل فقوله فى تفسير سورة الانعام وليس فى السموات وفى الارض متعلق بالمصدر وهو
السر والجهر لان صلة المصدر لا يتقدم عليه ليس على ما ينبغى على ما ذكره علاء الدين
البسطامى فى شرح اللباب قالوا قولهم كل مصدر عند العمل مأول بان مع الفعل ليس على
اطلاقه بل قد يكون عاملا بدونه وقولهم لا يصح تقديم شىء مما فى حيزه عليه لانه فى تأويل
ان مع الفعل ليس على ظاهره اذ قد يعمل بدونه فيصح التقديم فقول البيضاوى ايضا فى سورة
الرحمن يا صبر ثم متعلق بعليكم لا بلعم فان الخبر فاصل ليس على ما ينبغى على ان صاحب
الكشف قد ذكر ان عليكم نظرا الى الاصل ليس باجنبى فجاز ان يفصل ثم قد ذكر
علاء الدين المذكور فى شرحه للهداية الفصل بين المبتداء ومعموله بالخبر ممتنع عند النحاة
والحلو ضد المر والحامض من حمض الشىء من باب نادر مثل فاده وقياسه حمض وفريه
مثل صغر فهو صغير وعظم فهو عظيم ذكره فى مختصر اللغة والاضافة الضم يقال اضفت
البناء ضممت اليه والفائدة اسم ما استفدته من علم او مال عثر عليه بفتح من باب نصر اى

مطلب ان ما يثبت على خلاف القياس اذا كان مشهورا

مطلب اللطافة على اربعة معان

مطلب القواعد

مطلب ما يطلق عليه اللطافة و الكثافة

مطلب السنوح صفات غامض

مطلب كون المصدر معمولا

مطلب فيه رد على البيضاوى

مطلب الفصل بين المبتداء ومعموله بالخبر

مطلب الفائدة اسم ما استفدته

مطلب الحلو والحامض

اى اطلع عليه والفكر بالكسر اسم وبالفتح مصدر والفتور الضعف والنظر المرادف
للفكر وقيل الفكر حركة النفس نحو المبادى والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة
المعلومات الواقعات فى ضمن تلك الحركة ويطلق الفكر على حركة النفس فى المعقولات اى
حركة كانت وبهذا هو الفكر الذى يعد من خواص الانسان ويقابله التخيل وهو حركتها
فى المحسوسات وعلى الحركة الاولى من الحركتين وحدها والعون الظهير على الامر والجمع
اعوان والمعونة الاعانة يقال لا عدم معونة ولا معانة ولا عون قال الكسائى والعون
ايضا المعونة وقال الفراء هو جمع معونة والقادر هو الذى يصح منه الفعل والترك واما
الذى ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل فهو المختار ولا يلزمه ان يكون قادرا لجواز ان
يكون مشية الفعل لازما للذات وصحة الشرطية لا تقتضى وجود المقدم والرجاء بالمد هو
الطمع فيما يمكن حصوله ويرادفه الامل ويفرق بينه وبين الرجاء بمعنى الخوف باستعمال
الاول فى الايجاب والنفى كقوله تعالى ويرجون من الله ما لا يرجون والثانى فى النفى فقط نحو
ما لكم لا ترجون لله وقارا وبينه وبين التمنى بانه فى ممكن يحب والتمنى فى ممكن ومستحيل
وقال بعضهم لا يختص الرجاء بمعنى الخوف بالنفى لقوله تعالى وارجوا اليوم الاخر وقال ابن الجوزى
الرجاء الطمع فيما يمكن حصوله بخلاف التمنى ويتقارضان والتوقع اوسع من الطمع
ويستعمل فى المتوقع فيه لعل وفى المطموع فيه عسى والعثرة الزلة والدرء الدفع والحسنة
والسيئة من الصفات الغالبة التى تجرى مجرى الاسماء فى الاستعمال من غير موصوف
وهما تطلقان على كل ما يحمد ويذم والصالح من الاعمال ما سوغه الشرع وحسنه وقال
صاحب الكشاف كل ما استقام من الاعمال بدليل العقل والكتاب والسنة اشارة الى مذهبه
من ان الحسن عنده ما حسنه العقل وتأنيثهما على تأويل الخصلة او الخلة وقيل لجواز كون
تأنيثهما للنقل وافرغته من فرغ الماء بالكسر يفرغ فراغا مثل سمع سماعا اى انصب وافرغته
انا وفرغته اى صببته والقالب آلة يصب فيها الاجسام المذابة حتى يتشكل بشكله ويتقدر
بقدره لا يكون ناقصا ولا زائدا والمراد من الاستعارة التمثيلية انما هو القيد الاخير
والترتيب فى اللغة جعل كل شىء فى مرتبته وفى الاصطلاح جعل الاشياء بحيث يطلق عليها
اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر والترصيف من رصفت
الحجارة فى البناء ارصفها رصفا اذا ضممت بعضها الى بعض وقوله مختصرا على لفظ
اسم الفاعل حال عن فاعل افرغته وما زلته مفعوله وكان الشارح يوم تأليف هذا الشرح
ابن ستة عشر سنة وفى تلك السنة ولد الشريف الجرجانى ذكره فى روضة ابى القاسم ومن

مطلب الفرق بين الفكر والنظر

مطلب الفرق بين القادر والمختار

مطلب الفرق بين الرجاء والامل بمعنى الطمع والرجاء بمعنى الخوف

مطلب الحسنة والسيئة

مطلب القالب

مطلب كان الشارح يوم تاليف هذا الشرح ابن ستة عشر سنة

مطلب الترتيب

مطلب الترصيف

مطلب في مصنفات الشارح المدقق

مصنفات المطول شرح التلخيص في المعاني قد صنفه حين كان من الطلبة ولذا ذكره الا في
في شرح ايضاح المتن بقوله قال بعض الطلبة حيث نقل اعتراضاته في المطول والمختصر الذي
اختصره منه بعد سنين وشرح المفتاح في المعاني والارشاد في النحو وشرح الكافية فيه وشرح
الشمسية في المنطق وشرح العقائد والمقاصد وشرحه في الكلام وشرح البزدوي والتلويح
حاشية مختصر ابن الحاجب في الاصول وشرح الغاية القصوى في فقه مذهبه مذهب
الشافعي وشرح الفرائض السجاوندي وشرح الجامع الكبير الاخلاطي في فقه الحنفية وشرح
الكشاف وهو آخر تصنيفه والاستعانة طلب المعونة وهي ضرورية وهي ما لا يتأتى الفعل

مطلب الاستعانة

دونه كاقتدار الفاعل وتصوره وحصول آلة ومادة يفعل فيها وعند استجماعها يوصف
الرجل بالاستطاعة ويصح ان يكلف بالفعل وغير ضرورية وهو تحصيل ما يتيسر الفعل
ويسهل كالراحلة في السفر للقادر على المشي او يقرب الفاعل الى الفعل ويحثه عليه وهذا
القسم لا يتوقف عليه صحة التكليف والزلفى وكذا الزلفة القربة والمنزلة ومنه قوله تعالى

مطلب الفرق بين الزلفة ومعنى التوكل

عندنا لزلفى وهو اسم المصدر كانه قال عندنا ازدلافا والتوكل لغة تفويض الامر الى الغير
واصطلاحا طرح البدن في العبودية وتعلق القلب بالربوبية في البداية والنهاية وقيل
التوكل تفويض الامر الى الله تعالى بالاعتماد عليه مع رعاية الاسباب لكن لا يعول بقلبه
عليها بل يعول على عصمة الله تعالى كما قال عم قيدها وتوكل على الله وامر الله تعالى بالمشاورة

مطلب وهو حسبي مع الاسولة و الاجوبة

قه وهو حسبي ونعم الوكيل الحسب بمعنى المحسب بدليل انك تقول هذا رجل حسبك
بوصف النكرة لان اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية ذكره في الكشاف يقال احسبه
الشيء اذا كفاه قيل رد الشارح في بعض كتبه هذا العطف بان الجملة الثانية انشائية فلا
يعطف على الاولى الاخبارية ولا على حسبي باعتبار تضمنه معنى يحسبني لانه خبر ايضا

مورد عطف ونعم الوكيل

واجيب بان المراد بالجملة الاولى انشاء التوكل لا الاخبار عنه تعالى بانه كاف فيه وبانه يجوز

مطلب المعتبر في عطف القصة على القصة

ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية ورد بان
حسبي لو كان انشاء لكان لاثبات معنى الكفاية لله تعالى كما في بعت اذا كان انشاء يكون لاثبات
معنى البيع والعبد لا يقدر على اثبات معنى الكفاية له تعالى وبان المعتبر في عطف القصة
على القصة ان يكون كل منهما جملا متعددة كما صرح به المحقق الشريف في شرح المفتاح
وحواشي المطول ويمكن ان يقال المقصود اظهار معنى التوكل وهو مقدور للعبد والخبر
المقصود منه مثل هذا لا يبقى على الخبرية بل يصير انشاء صرح به صاحب الكشاف فتأمل والثاني

مطلب اطلاق القصة على جملة واحدة

من عبارة القصة وان كان كونها زائدة على جملة واحدة لكنه غير لازم على ما ظهر من كلام

كلام صاحب الكشاف حيث قال ان القصة يجب ان تكون قصة معلومة ومعلوم
ان القصة لا يجب ان تكون زائدة على جملة واحدة ذكره المدقق ابن كمال باشا في
شرح المفتاح وما اعتبره المحقق الشريف في مثال زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر
عمرا بالعفو والاطلاق جوابا عن الاعتراض بانه ليس فيه عطف جمل مسوقة لغرض
على جمل اخر مسوقة لغرض آخر بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطفت احديهما
على الاخرى من انه اراد بذلك المثال عطف قصة عمرو الدالة على حسن حاله على قصة
زيد الدالة على سوء حاله ليوافق ما مثل به من الآية لكنه اقتصر من القصتين على ما
هو العمدة فيهما فيفهم منه الباقي فكانه قال زيد يعاقب بالقيد والارهاق فما اسوأ
حاله وما احسن الى غير ذلك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فما احسن حاله وما ارجحه لا
يخفى عليك امكان اعتباره فيما نحن فيه على تقدير لزوم التعدد وقد اجاب المحقق
الشريف عن اصل الرد بانه يجوز ان يقدر مبتدأ في المعطوف بقرينة المعطوف عليه
اي وهو نعم الوكيل فيكون اخبارية كالاولى وبانه لا حاجة الى اعتبار تضمين معنى
يحسبني لان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات فيجوز عطفها على

مطلب عطف الانشا على الاخبار

المفردات وعكسه ويحسن اذا روعي فيه التفنن نكتة وبانه يجوز عطف الانشاء على
الاخبار فيما له محل من الاعراب ويدل عليه قطعا قوله تع قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل
لان عطف الواو من الحكاية لا من المحكي اذ لا مجال للعطف فيه الا بتأويل بعيد لا يلتفت
اليه وهو ان يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل وليس هذا مختصا بما بعد القول نحو قولنا
زيد ابوه صالح وما افسقه ورد عليه بانه يحتمل ان يكون الواو في الآية من المحكي بتقدير
المبتدأ في المعطوف او عطفه على الخبر المقدم وبان نحو المثال المذكور بدون التقدير
ممنوع وبعد تقدير المبتدأ في المعطوف يكون اخبارا كالمعطوف عليه وبانه يجوز ان يقدر
في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل ومع
هذا الاحتمال الظاهر كيف يكون ما ذكره حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار وبان
مذهبه لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف ما افسقه
من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسبي من عطف
الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد الذي متعلقه جملة انشائية
واجيب عن الاول والثالث بان هذه الحجة الزامية فقصد بها تبكيت الشارح وبان التقدير
خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية بهذا القدر محل تأمل وقد يجاب عن الاول بان تقدير

المبتدا معلى الوجه المذكور تأويل بعيد لان المشهور تقدير المخصوص مؤخرا كقولك حسبنا
الله ونعم الوكيل الله كما في قوله تعالى نعم العبد ايوب وبان بعد التأويل الذي لا يلتفت
اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظة قلنا بل مجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة فلو عطف
الجملة المذكورة على حسبنا مع ان كون الانشائية خبرا يقتضي التقدير عنده لكان تكلفا
مثله او يجب المعنى اذ لا يوجد بين الاخبار بان الله تعالى كافيهم والاخبار بانهم قالوا
نعم الوكيل هو مناسبة معتد بها يحسن بها العطف وهذا البعد موجود في تقدير
المبتداء ايضا لان المعنى ح وهو مقول في حقه نعم الوكيل وهذا مؤدى قولهم قلنا
نعم الوكيل وعن الثاني بان الجواز كاف في الغرض ولا يفيد منع الحسن فتأمل وعن الرابع
بان المراد تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهر الكفاية في توجيه التركيب
الذي رده الشارح فتأمل وليس مقصود الشارح رد مثل هذا التركيب مطلقا كيف
وقد اشار في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا الى
جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وانما مقصوده الاعتراض على صاحب
التلخيص وتحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب على ما نقل عنه فلا يرد على
الشارح ان رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث
قال تعالى ومأواهم جهنم وبئس المصير لكن قيل الحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة
الشارح نوع قدح في التركيب وقال بعض الافاضل يجوز ان يكون الواو في قوله ونعم
الوكيل استئنافية واعتراضية في آخر الكلام وحالية اي مقولا في حقه نعم الوكيل لكن قيل
وقوعه في آخر الكلام مذهب ضعيف قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له الفرق
بين الواو الاعتراضية والحالية ثم قال وهو ان لا يكون القصد في الاعتراضية الى تقييد
الحكم ولا يعتبر معنى الاختصاص بما قبله واشار صاحب الكشاف الى ان الحالية قيد
لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست
بهذه المرتبة وبقي هنا فائدة مهمة وهي وجه تخصيص تقدير القول في تأويل الانشائيات
بالاخباريات وذلك لكونه من قبيل الخطاب العام فكما ان الخطاب يقتضي ان يستعمل
في الامر الخطير الذي من حقه ان لا يختص به احد دون احد كذلك من فخامته ينبغي
ان يقوله كل من يتأتى منه القول فعلم من هذا ان العدول من الاخبارية الى الانشائية
انما يكون في امر ذي هول فنحو قولك زيدا اضربه انما يقال في حقه اذا كان مستحقا للضرب
والهوان فكل من رآه يقول لصاحبه في حقه اضربه لاستحقاقه له **قوله** وحالا لما ترجح

مطلب جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام

مطلب الفرق بين الواو الاعتراضية والحالية

فائدة مهمة
مطلب وجه تخصيص تقدير القول في تأويل الانشائيات والاخباريات

في المقصود بعوت الملك المعبود وفيه ادخال هاء التنبيه على ضمير الرفع المنفصل
مع ان خبره ليس اسم اشارة وقد صرح ابن هشام في مغني اللبيب وحواشيه على التسهيل
بعدم جوازه والملك هو المتصرف بالامر والنهي في المأمورين من الملك والمالك
هو المتصرف في الاعيان المملوكة كيف يشاء من الملك والملك بضم الميم يعم التصرف
في ذوي العقول وغيرهم وبكسر الميم يختص بغير العقلاء ذكره في شرح المشارق وقال
الطيبي نقلا عن الراغب هو بالضم ضبط الشيء المتصرف فيه بالحكم فكل ملك بالضم
ملك بالكسر وليس كذلك العكس والعبادة اسم لفعل مخصوص ابتلي الآدمي بفعله
تعظيما لله تعالى ولاختيار الطاعة على الهوى وفي الكشاف هي اقصى غاية الخضوع
والتذلل ووجهه بعض المحققين بان الخضوع حدودا ونهايات ولفظ الغاية شاع
لها لكونه اسم جنس مضافا فصح اضافة اقصى اليها كانه قيل اقصى غايات وقيل
فعل يؤتى به تعظيما لامر الله تعالى او ترك فعل ومن قال فعل يأتي به المكلف على خلاف
هوى نفسه تعظيما لامر ربه ففيه ان العبادة غير مختصة بالمكلف وانه ترك احد
قسمي العبادة وهو ترك فعل وانها غير مشروطة بان يكون على خلاف هوى النفس
والا يلزم ان لا يكون افعال من سائس نفسه وجعلها منقادة لامر ربه بحيث لا تهوى
غير رضاء عبادة نعم ذلك غالب فيها لكن المعتبر فيما ذكر في الحدود الاطراد وفيه
نظر وقال الراغب العبودية اظهار التذلل والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل
وقيل العبادة لها ثلث درجات الاولى ان يعبد الله طمعا في الثواب وهربا من
العقاب وهو المسمى بالعبادة والثانية ان يعبد الله تعالى لاجل ان يتشرف بعبادته
او بقبول تكاليفه او بالانتساب اليه وهذه اعلى من الاولى لكنها غير خالصة وهو المسمى
بالعبودية والثالثة ان يعبد الله تعالى لكونه الها وخالقا ولكونه عبدا له والالهية
توجب الهيبة والعزة وهي توجب الخضوع والذلة وهذا اعلى الدرجات وهو المسمى
بان يسمى العبودة فالعبادة لعوام المؤمنين والعبودية للخواص من الموقنين والعبودة
لخاص الخاص من المقربين وقيل العبادة لمن له علم اليقين والعبودية لمن له عين اليقين
والعبودة لمن له حق اليقين كذا في شرح المشكاة للطيبي **قوله** فاقول لما كان من الواجب
على كل طالب لشيء ان يتصور اولا ذلك الشيء ليكون ... جرت عادتهم بتصدير كتبهم
بالمقدمة وهي في المشهور عبارة عن ثلثة امور ماهية ذلك العلم وبيان الحاجة اليه
وموضوعه وقد يكتفي بالاولين والعلم بصدرتهما وحاصل توجيه الشارح انه

مطلب ادخال هاء التنبيه على الضمير ...

مطلب من المهمات بين الملك بضم الميم والملك بكسر الميم

العبادة
مطلب العبودية

مطلب العبودة العبودية

مطلب العبادة والعبودية والعبودة

مطلب المشهور وهي عبارة عن المقدمة ... ثلثة امور

وان لم يبدأ بهما ظاهرا لكنه بدأ بما فيه تنبيه عليهما فانه يعلم من تفسير لفظ التصريف
غاية هذا العلم كما صرح به ومعرفة غاية العلم منساق الى معرفته بالرسم فابتداؤه
بتفسير لفظ التصريف كأنه ابتداء بماهية العلم وبيان الحاجة ولم يلتفت الشارح
الى ان فيه اشارة الى موضوعه حيث ذكر الامثلة وههنا توجيهات أخر منها ما قيل
اراد بالتصريف علم الاشتقاق فعرفه بالغاية كما تعرف الحكمة بغايتها ويقال الحكمة
استكمال النفس الناطقة وانما فعله بناء على التآخي بين العلمين او الجزئية ومنها ان
المراد بالتصريف هو علم الصرف كما هو الظاهر لكن على تقدير مضاف اي التصريف
معرفة احوال التحويل وهو ايضا تعريف بالغاية ومنها عرف العلم بما هو كثير الوقوع
في ذلك العلم اهتماما بشأنه كما يقال النحو عرفة والصرف كلمة الادب فان قيل ظاهر
قوله من الواجب يدل على ان المراد بالتصور التصور بوجه ما لكن قوله ليكون على
بصيرة في طلبه بل قوله لا يمكن الشروع يدل على انه اريد به التصور بوجه مخصوص
قلنا يمكن ان يقال المراد بالواجب العرفي المستحسن على ما دل عليه من التبعيضية
لا الواجب العقلي الذي لا يمكن الشروع بدون التصور بوجه ما والتصديق بالغاية
والمراد بالبصيرة اصل البصيرة التي لا يمكن الشروع بدونها ومن بيان ان يتصور
قدمت الاهتمام فان قيل يفهم من تعليق امكان الشروع بالتصور بوجه ما كونه به
وقد قالوا الوجوب يكون بالذات وبالغير وكذا الامتناع واما الامكان فلا يكون الا
ذاتيا قلنا المراد بالامكان الامكان الوقوعي المتعارف عادة لا الذاتي فيصح توقفه
على الغير وكذا المراد بالامتناع في استعمالات الادباء ما هو في مقابلة التحقق والوجود
قوله على بصيرة في طلبه البصيرة في القلب ما يستبصر به الانسان كما ان البصر في العين
ما يبصر به وقيل البصيرة نور القلب كما ان البصر نور العين قوله وان يتصور غايته
اراد بتصور الغاية التصديق بها لان تصورها ليس من المقدمات ثم الفعل اذا ترتب
عليه امر ترتبا فائتا يسمى غاية له من حيث انه على طرف الفعل ونهايته وفائدة من حيث
ترتبه عليه فيختلفان اعتبارا وتعمان الافعال الاختيارية وغيرها فان كان له مدخل في
اقدام الفاعل على الفعل يسمى غرضا بالقياس اليه وعلة غائية وحكمة ومصلحة بالقياس
الى الغير وقد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ في اعتقاده بما هو اذا كان
مما يتشوقه الكل طبعا يسمى منفعة وقد يطلق الحكمة والمصلحة على غاية الفعل ونهايته
مطلقا ولا شك ان الغاية اعم من الغرض لان الغاية بمعنى نهاية الفعل وطرفه يعم الافعال

مطلب تعريف الحكمة

مطلب جواز التعريف بما هو كثير الوقوع

مطلب الامكان لا يكون الا ذاتيا

مطلب المراد بالامتناع في استعمال الادباء

مطلب البصيرة والبصر

غاية فائدة مطلب الغائية والفرق بين العلة الغائية و ... علة غائية وحكمة ومصلحة

الافعال الاختيارية وغيرها بخلاف الغرض فانه يختص بالاختيارية ولهذا يقال
افعال الله معللة بالحكم والمصالح والغاية والمنفعة ولا يقال معللة بالاغراض وقد
يقال الامر المترتب على الفعل يسمى غاية ونهاية باعتبار انه طرف الفعل وفائدة اذا كان
نافعا للفاعل او غيره وحكمة ومصلحة اذا كان مشتملا على نوع اتقان وصلاح وهذه
كلها تعم الاختيارية وغيرها لكن الاخيرتين لا تتناولان من الغير الاختيارية الا ما كان
فيه الايجاب ناشيا عن علم واتقان كافعال الله تعالى على اصل الحكيم دون الافعال الطبيعية
والاختيارية وهذه المذكورات قد توافق العلة الغائية والغرض وقد يخالفهما فبينهما
وبين العلة الغائية عموم من وجه وقد يستعمل الغاية بمعنى العلة الغائية وقد يكون بمعنى
الفائدة وقد يستعمل الغرض بمعنى الباعث سواء تصور ترتبه اولا بان يكون حامل الفعل
فقط مقدم الوجود عليه قوله لانه هو السبب الحامل على الشروع في الطلب بالرجوع
بتعريف التصريف الضمير ان رجع الى تصور الغاية فلا شيء وان رجع الى الغاية فالتذكير
باعتبار الخبر واما قول القاضي في تفسير قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي ان
تذكير المبتداء بالنظر الى الخبر ففيه تأمل اذ لا مقتضى لتأنيث المبتداء حتى يحتاج الى جعل
التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتأنيث انما هو في لفظها ولذا
يقال مؤنث لفظي ويمكن ان يقال اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق لفظ عليه يلاحظ ذلك
المسمى في ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر التأنيث في الاشارة اليه ورجع الضمير ونظيره
كثير واما ما يقال من ان تأنيث الغاية ليس بحقيقي كتأنيث الرحمة والمعرفة والنكرة فخارج
عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الضمير بين ان يكون المؤنث حقيقيا او غير حقيقي
الا ان يقال ان من اعتبر كون التاء من نفس الكلمة لم يجعل مثله مؤنثا لفظيا قوله على
وجه يتضمن فائدته اي معرفة غايته حيث قال لمعان مقصودة لا تحصل الا بها قوله مشتق
لمعناه اللغوي اي ذكر له بقوله في اللغة التغيير قوله اشعارا بالمناسبة بين المعنيين
والشعور ادراك بغير استثبات وهو اول مراتب العلوم وكأنه ادراك متزلزل
ولذلك لا يطلق في حق الله تعالى وقيل الشعور من الشعر ومنه الشعار وهو ما يلي الجسد
من الثياب وشعرت كذا قد يؤخذ من معنى الشعر ويعبر به عن اللمس ومنه استعمل المشاعر
للحواس فاذا قيل فلان لا يشعر فذلك ابلغ في الذم من قولهم لا يسمع ولا يبصر لان
حس اللمس اعم من حسي البصر والسمع ذكره في شرح البيان واعلم ان تعيين بعض الالفاظ
بازاء بعض المعاني في اللغات يعم من غير ان يراعى هناك مناسبة كذلك يعم في الاصطلاح

مطلب يقال افعال الله معللة بالحكم والمصالح والغاية والمنفعة ولا يقال معللة بالاغراض

مطلب كون الغاية بمعنى الفائدة

مطلب كون ضمير في قوله الضمير المؤنث مذكرا باعتبار الخبر اذا كان الخبر مذكورا

مطلب رد على القاضي ودفعه

مطلب الفرق بين المؤنث الحقيقي وغير الحقيقي

مطلب ان من اعتبر كون التاء من نفس الكلمة لم يجعل مثله مؤنثا لفظا

مطلب الشعور ومأخذه

[illegible]

الا ان الغالب فيها رعاية المناسبات واعتبار المرجحات **قوله** فقال مخاطبا الفاء قد يفيد
كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونه عقيب مضمون
ما قبلها في الزمان وهو التعقيب الذكري ومن هذا القبيل عطف تفصيل المجمل نحو ونادى
نوح ربه فقال ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ورجليه ومسح رأسه وقد يقال في مثاله
المراد بالفعل المجمل ارادته قال الشارح في شرح الكشاف والعجب ان صاحب الكشاف حمل قوله
تعالى ونادى نوح ربه فقال على ارادة النداء ليصح الفاء مع ان القول تفصيل النداء وههنا
فائدة وهي ان الفاء قد يكون بمعنى ثم وبمعنى الى وللاعتراض وللاستيناف والتعليل والتفصيل وقد تكون
زائدة **قوله** بالخطاب العام اعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين
مانع عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار او موضوع لمعنى كلي لكن شرط استعماله
في جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين لان
عموم الخطاب عبارة عن ارادة كل شخص ممن يصلح ان يخاطب لا عن ارادة مفهوم كلي
شامل لهم ولهذا كان اصل الخطاب وحقه ان يكون لمعين واحدا كان او اكثر وقد يترك
الى غيره ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
وقوله عم بشر المشائين الى المساجد في الظلم بالنور التام يوم القيمة وقول الشاعر اذا انت
اكرمت الكريم ملكته وان انت اكرمت اللئيم تمردا ومثله كثير فلا يراد مخاطب بعينه بل كل
من يتأتى منه الرؤية وكل من يتأتى منه البشارة وكل من يتأتى منه الاكرام فله مدخل في
هذا الخطاب ثم ان كون العموم على سبيل البدل ظاهر اذا كان غير المخاطب واحدا او مثنى
فاذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل
لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر **قوله** اعلم
ان التجريد وهو تفعيل من الجرد للمبالغة والتكثير في اللغة التعرية ذكر في بعض حواشي
الكشاف ان اعلم خطاب من المتكلم لنفسه بطريق التجريد كأنه جرد من نفسه شخصا وخاطبه
فان قيل هل يجوز كونه التفاتا على مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالسكاكي
والزمخشري ومن تبعهما قلنا نعم اذ لا منافاة بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشاف
والكرماني في شرح البخاري وقد يقال مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع منه ليترتب
عليه ما قصد به من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما اريد به
من ارادة المعنى في صورة اخرى غيرها يتحقق بحسب ظاهره ثم ان القوم اذا اعتنوا بامر
واهتموا بشأنه يقدمون قبل الشروع فيه كلمة اعلم تنبيها للسامع على ان ما يلقى اليه من القول

مطلب احوال الفاء

مطلب كون الفاء بمعنى ثم والى وللاعتراض وللاستيناف وللتعليل وللتفصيل

مطلب في وضع ضمير الخطاب والخطاب العام

مطلب عموم الخطاب عبارة

مطلب استعمال اعلم بمعنى للتنبيه

مطلب عدم المنافاة بين التجريد والالتفات

مطلب شرط تقديم كلمة اعلم في اول الكلام

القول كلام يلزم حفظه ويجب ضبطه فينتبه السامع له ويصغي اليه ويحضر قلبه وفهمه
ويقبل عليه بكليته فلا يضيع الكلام وفي معناه حرف التنبيه فاذا ازداد الاعتناء يؤخرون
ويضمون اليه الفاء تقريبا وتثبيتا بمعنى اذا تقرر هذا ووجب عليك علمه فاعلم ذلك
ولكن على بال منك او فتأمل او اعرفه فانه دقيق والعلم يقال لادراك الكلي او المركب
والمعرفة للجزئي او البسيط ولهذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك
المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد تخلل بينهما عدم بان ادرك
اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا
يقال الله عالم ولا يقال عارف فان قيل قوله عم ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه
الا العلماء بالله ينافيه اجيب بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله او من علي بان
الباء بمعنى اللام مجازا او صلة العلم اي العلماء المخلصين كما اشار اليه بقوله عم من اخلص لله
تعالى اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه واما قولهم العلماء ثلثة عالم بالله
وعالم باحكام الله وعالم بايام الله فلا يجري فيه التوجيه المذكور للزوم التفكيك **قوله**
تقول صرفت الشيء اي غيرته يعني ان التصريف معنيين لغوي اعلم ان الكلام قد يفسر
باذا كما يفسر باي لكن قال شارح الهادي اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير المتكلم
باي ضممت تاء الضمير تقول استكتمته سري اي سألته كتمان سري بضم تاء سألته لانك
تحكي كلام المعبر عن نفسه واذا فسرتها باذا فتحت وقلت اذا سألته كتمانه لانك تخاطبه
اي تقول ذلك اذا قلت ذلك القول قيل في شرح الكشاف الرضيه ان اي مفسرة ينبغي
ان يطابق ما بعدها لما قبلها والاول مضموم والثاني مثله ويجوز في صدر الكلام تقول على
الخطاب ويقال على البناء للمفعول وان اتى بجملة اذا كان صدر الكلام في موقع الجزاء يقال
الفاضل مولانا خسرو وهو لا يستقيم ان يكون صدر الكلام على لفظ يقال الا اذا قدر ان القائل
هو المخاطب وقال العلامة الرازي في شرح الكشاف يقال الغيبة ولا قيبة اذا استقبلته بخبر
مستقيم لان يقال غائب فالصواب تقول واعترض عليه بان اراد بعدم الاستقامة فوت
المناسبة فالتعبير به عنه غير مستقيم وان اراد عدم صحة المعنى فهم لان يقال لازم لتقول
وكل موضع يصح فيه وضع الملزوم يصح فيه وضع اللازم واجيب بان ما قاله العلامة
صحيح بالاعتبارين اما الاول فلان المراد بالاستقامة ليس معناه الحقيقي وهو ضد الاعوجاج
بل مجاز عن المناسبة بعلاقة المشابهة في تناسب الاجزاء والحسن فعدم الاستقامة مجاز عن
عدم المناسبة واما الثاني فلان لفظ يقال ليس بلازم لتقول بل هما متباينان وان كان المراد

مطلب العلم والمعرفة

مطلب كون الباء بمعنى اللام

مطلب اقسام العلماء

مطلب الفرق بين التفسير باذا واي

الاستقامة

ان معناه لا تم لمعناه فقوله كل موضع يصح فيه موضع المفرد يصح فيه وضع اللازم ثم
لا نه يصح ان يقال كل انسان ناطق ولا يصح كل حيوان ناطق وقد يجاب عن اعتراض
العلامة بمنع لزوم المناسبة ثم بتسليمه وجعل قوله استقبلت بعد قوله يقال التفاتا على مذهب
من لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالزمخشري والسكاكي ومن تبعهما وبهذا يرد وعلى مذهب
الجمهور ايضا بدليل ما ذكره بعض المحققين من شراح المفتاح من ان مثل انا الذي سمتني امي
حيدرة ومثل انتم قوم تجهلون مما سلف فيه طريق الغيبة الى التكلم او الخطاب من باب
الالتفات فتأمل فيه ليظهر لك ما فيه فان قيل قد نقض الادباء على ان جمع المفسر والمفسر
بط وههنا قد جمع حيث قال صرفت الشيء اي غيرته قلنا بطلان الجمع فيما لم يشتمل
في المفسر الاشياء حذفه واما المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فيجوز الجمع بينه وبين مفسره
كقولك جاءني رجل اي زيد كذا ذكر الشريف في حواشي الوافية وابنه في الرشاد شرح
الارشاد **قوله** وهو ما وضع له واضع لغة العرب اي المعنى اللغوي ما وضع واضع
لغة العرب لفظ التصريف لذلك المعنى اللغوي وقس عليه الصناعي قيل استعمال كلمة ما في
التعريف معيب بالعرض العام اشبه كما صرح به بعض المحققين اما لانه يبقى الكلام على مختار
المتقدمين واما لانه من ذكر العام وارادة الخاص وقد يقال كلمة ما من الالفاظ العامة
فلا يصدق التعريف على البعض بل على الكل كما لو قال ان كان ما في بطنك غلاما فانت
حرة فولدت غلاما وجارية لم يعتق لان الشرط ان يكون جميع ما في البطن غلاما لكون
ما عامة لا يقال فعلى هذا يفهم من قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر وجوب قراءة جميع ما تيسر وليس
كذلك لانا نقول بناء الامر على التيسير دل على ان المراد ما تيسر بصفة الانفراد لانه عند الجمع
تنقلب متعسرا والجواب ان عموم ما ليس بلازم فلا يرد شيء اختلفوا في واضع لغة العرب
فذهب المحققون كابي الحسن الاشعري الى ان الواضع هو الله تعالى ويسمى هذا المذهب مذهب
التوقيف وذهب الآخرون الى ان واضعها هو الانسان وهذا مذهب الاصطلاح ومنهم
من ذهب الى التوزيع وقال بتوقيف البعض واصطلاح البعض الآخر وقيل اول من تكلم
بالعربية اسمعيل بن ابراهيم عليهما السلام الهاما من الله تعالى **قوله** واللغة الالفاظ الموضوعة قال
صاحب القاموس هي اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال الزركشي في شرح الكشاف
اللغة اللفظ الموضوع لا يقال لام التعريف يبطل الجمعية فصدق الجمع والمفرد سواء لانا نقول
هذا عند امتناع الاستغراق وعدم العهد وانتفاء الامرين ممنوع ولو سلم فاستواء هذا الجمع والمفرد ممنوع
لا في لفظ الجمع من الاشعار بالتعدد وان بطل معنى الجمعية كيف وبطل الجمع لا يكاد يستعمل فيما لا

مطلب وجه الجمع بين المفسِّر والمفسَّر وعدم الجمع بينهما

مطلب استعمال كلمة ما في التعريف

مطلب في واضع لغة العرب

مطلب اللغة

مطلب ابطال اللام معنى الجمعية وعدم ابطاله

فيما لا يتحقق فيه غاية انه يصرف على الواحد والكثير فان قيل بطلان الجمعية باللام اذا
لم يكن للاستغراق والعهد اذا كان في موضع النفي واما اذا كان في موضع الاثبات فلا كما ذهب
اليه البعض ونص عليه المحقق ابن كمال باشا في اوائل شرح الهداية لما قالوا في مسئلة الخلع
والاقرار والوصية في قولها اخلعني على ما في يدي من الدراهم وقوله لفلان علي من الدراهم
وقوله اوصيت لفلان بالدراهم من انه ينصرف الى ثلثة دراهم في هذه الصور الثلث لانها
اقل الجمع قلنا ما ذكر في الاصول من الدليل على بطلان معنى الجمعية باللام لا يفرق بين ان
يكون في موضع النفي والاثبات نص عليه في الهداية والنهاية والمبسوط في كتاب الشهادة
وذلك ان تولى اللفظ في الاصل مصدر فيحتمل القليل والكثير كالمصدر فانهم قالوا في قوله تعالى
وجعل لكم السمع والابصار وفي قوله تعالى كانتا رتقا لم يجمع السمع ولم يثن رتقا لان كان
بمنزلة المصدر المتوقف على كونه في الاصل مصدرا **قوله** من لغى بالكسر يلغى بالفتح لغى على وزن فعل
بفتح الفاء والعين لان مصدر باب علم اذا كان لازما يجيء على فعل غالبا كفرح فرحا
واذا كان متعديا يجيء على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو علم علما وفعل بفتح الفاء وسكون
العين نحو جهل جهلا وان شئت حقيقة الحال فتتبع الاقوال واصل لغى مصدر لغو ولغي
فاعل اعلال عصا ورحا **قوله** اذا لهج بالكلام اي تلفظ به والمراد بالكلام ههنا الالفاظ
اعم من ان يكون متضمنا للكلمتين او غيره وفي شرح البديع لا سيما في اللغة في اللغة التلفظ
بالاجنبي يقال لغى يلغو لغة اذا تكلم عالم بقصد وفي فتوح الغيب وفي الاصطلاح معرفة
افراد الكلم وكيفية اوضاعها واللهجة بسكون الهاء اللسان وقد تحرك ويقال فلان
فصيح اللهجة وسميت الالفاظ الموضوعة لغة لان الانسان يلهج بها **قوله** واصلها لغي ولغو
والهاء عوض وجمعها لغى بضم اللام ولغات ايضا وقال بعضهم سمعت لغاتهم بفتح التاء
لانه شبهها بالتاء التي يوقف عليها هاء والنسبة اليها لغوي ولا تقل بفتحها كذا في الصحاح
قوله مثل برة وبرى وضاى وهي ما وضعه اهل هذه الصنعة البرة حلقة تجعل
في لحم انف البعير وقال الاصمعي تجعل في احد جانبي المنخرين قال ربما كانت البرة من
شعر وهي الخزامة وكل حلقة من سوار وقرط وخلخال واشباهها برة قال ابو علي واصل
البرة بروة جمعت على برى مثل قرية وقرى وقال ابن القطاع اصلها بروة بالضم مثل
خصلة وخصل وغرفة وغرف واذا عرفت هذا فمراد التحرير بقوله مثل برة وبرى انه مثله
وزنا لا اصلا **قوله** والباشا بقوله وفي الصناعة جعل المعنى الصناعي التصريف مشارا
اليه معانه مصرح به تنبيها على جلالة قدره وعلو نسبته عرفا لانهم يقولون للعظماء هذا ثم

مطلب مصدر باب علم

مطلب [illegible]

مطلب تعريف اللغة في اللفظ

مطلب معنى اللهجة

مطلب معنى البرة وبرى وفتح الفاء في جمع المؤنث السالم

الحکماء انه صرح به علی ان استعمال الاشارة فی الصریح اذا لم یقع فی مقابلته کثیر ولفظ
اشار ان استعمل بعلی یکون المراد الاشارة بالرأی وان استعمل بالی یکون المراد الاشارة بالید
فی استعماله ههنا بالی تنزیل المشار المعقول منزلة المحسوس تنبیها علی قوة ظهوره وکمال
انکشافه **قوله** فی الصناعة بکسر الصاد الصناعة بفتح الصاد یستعمل فی المحسوسات وبالکسر
فی المعانی وقیل الصناعة حرفة الصانع وقیل هی اخص من الحرفة لانها تحتاج فی حصولها
الی المزاولة والصنعة بالفتح عمله وقد تطلق علی ملکة تقتدر بها علی استعمال الموضوعات
علی وجه البصیرة لتحصیل غرض من الاغراض بحسب الامکان وانما اطلقت علیها لانها
المطلوبة من العلوم العملیة **قوله** وهی العلم الحاصل من التمرن علی العمل مرن علی الشیء
یمرن بالفتح فی الماضی والضم فی الغابر مرونا ومرانة تعوده واستمر علیه وقیل الصناعة فی
عرف الخاصة علم یتعلق بکیفیة العمل ویکون المقصود منه ذلک العمل سواء حصل بمزاولة
العمل کعلم الخیاطة اولا کعلم الطب والاول هو المسمی بالصناعة فی عرف العامة وقد یقال
کل علم مارسه الرجل حتی صار کالحرفة له یسمی صناعة سواء کان حصوله بمزاولة العمل اولا
قوله والمراد ههنا صناعة التصریف جعل الاضافة بیانیة کشجرة الاراک ان ارید بالتصریف
علم التصریف ولامیة ان ارید به التحویل المخصوص **قوله** فی الاصطلاح اشارة الی ان المراد
بالصناعة الاصطلاح فان قیل فلم لم یقل فی الاصطلاح قلنا لانه یستعمل غالبا فی العلم
الذی یحصل معلوماته بالنظر والاستدلال والصناعة فی الذی یحصل معلوماته بتتبع کلام
العرب ومعلومات هذا العلم یحصل بالتتبع ثم هو لغة الاتفاق وعرفا اتفاق طائفة علی
تسمیة شیء باسم ینقل عن موضعه الاول وقیل هو کلام متعارف بین طائفة مخصوصة
قوله تحویل الاصل الواحد ای تغییره فاعل بمعنی المتوحد وقد یطلق علی الواحد الذی
هو مبدأ العدد والفرق بین الواحد والاحد ان الواحد اسم لمن لا یشارکه شیء فی صفاته
والاحد اسم لمن لا یشارکه فی ذاته واصل احد وحد حذفت الواو وابدلت منها الهمزة
والاصل الواحد ما جعل مأخذا للمعانی المختلفة والمراد منه المصدر عند البصریین والفعل
عند الکوفیین وانما سمی اصلا لان اصل الشیء ما یبتنی علیه ذلک الشیء والاشیاء المأخوذة
مبنیة علیه وواحدا لان العلة حقها ان یکون واحدة بالنسبة الی المعلول **قوله** والاصل
ما یبتنی علیه الشیء والمراد ههنا المصدر اما علی صیغة المجهول لانه یجیء متعدیا قال فی الصحاح
ابتنی دارا وبنی بمعنی واما علی صیغة المعلوم یقال بنی علیه فابتنی ولو قید بقوله من حیث
یبتنی علیه لکان اذ رب اصل یکون مبنیا علی غیره ثم الابتناء شامل للحسی کابتناء السقف

أولی

السقف علی الجدار واغصان الشجر علی الدوحة والعقلی کابتناء الافعال علی المصادر
والحکم علی دلیله والاحکام علی القواعد الکلیة والمعلولات علی عللها فان قلت ابتناء
الشیء علی الشیء اضافة بینهما وهو امر عقلی قطعا قلت المراد بالابتناء الحسی کون الشیئین
محسوسین وعرفه الامام فی المحصول بالمحتاج الیه ورد بانه لا یطرد لعدم صدقه علی
العلة الفاعلیة والصوریة والغائیة والشروط واجیب بمنع اشتراط الطرد فی مطلق
التعریف لا سیما الاسمی فان کتب اللغة مشحونة بتفسیر الالفاظ بما هو اعم من مفهوماتها
وقد صرح المحققون بان التعریفات الناقصة یجوز ان یکون تمییزه عن شیء معین فیکفی
بما یفید الامتیاز عنه ورد بان الامام ممن یشترط المساواة کما صرح به فی شرح الاشارات
وبان المذکور فی کتب اللغة انما هو التعریف اللفظی لا الاسمی غالبا **قوله** الی امثلة فهی
الجزئیات التی تذکر لایضاح القواعد وایصالها الی فهم المستفید واما الشواهد فهی الجزئیات
التی یستشهد بها فی اثبات القواعد لکونها من القرآن والحدیث او کلام من یوثق به من
العرب فهی اخص من الامثلة والمراد بها ههنا الابنیة الجزئیة **قوله** وهی الکلم باعتبار
التی تعرض لها الکلم جنس الکلمة کما ذهب الیه الجمهور وحقها ان یقع علی القلیل والکثیر
کالماء لکن غلب علی الکثیر ولم یقع الا علی ما فوق الاثنین لا جمع کما ذهب الیه صاحب الصحاح
والمصباح واللباب والکلمة فی لغة العرب یقع علی جزء من الکلام اسما او فعلا او حرفا
وعلی الالفاظ المنطوقة وعلی الکلام المجموعة وعلی القصیدة والجار واستعمل الرضی اشتقاق
الکلمة من الکلم بمعنی الجرح وارادة الکلم المشتقات افعالا کانت او اسماء لا الجوامد فطریق
بطریق ذکر العام وارادة الخاص وفیه انه لا یجوز لان العام لا یدل علی الخاص باحدی الدلالات
الثلث ذکره فی مفتاح المفتاح وحاشیة تفسیر القاضی وفیه انه یجوز مع القرینة المرادة کما
ذکره فی حاشیة المطول لعلاء الدین وفیه انه لا یبقی عاما وقال الشارح فی المطول اذا اطلق لفظ
العام علی الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو لیس من المجاز فی شیء کما اذا رأیت
زیدا فقلت رأیت انسانا او رأیت رجلا فلفظ انسان او رجل لم یستعمل الا فیما وضع له
لکنه قد وقع فی الخارج علی زید وکذا اذا قال قائل اکرمت زیدا واطعمته وکسوته فقلت
نعم ما فعلت لم یکن لفظ فعلت مجازا وکذا لفظ الحیوان فی قولنا الانسان حیوان ناطق
ثم قال وهذا البحث یشتبه علی کثیر من المحصلین حتی یتوهمون انه مجاز باعتبار ذکر العام
وارادة الخاص ویعترضون ایضا بانه لا دلالة للعام علی الخاص بوجه من الوجوه منشأ
عدم التفرقة بین ما یقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبین ما یقع علیه باعتبار الخارج

مطلب استعمال لفظ الاشارة موضع التصریح
مطلب الفرق بین الصناعة والصناعة
أراد بالموضوعات الآلات التی [illegible]
مطلب الفرق بین الصناعة والاصطلاح
مطلب الفرق بین الواحد والاحد
مطلب الاصل
مطلب مجیء الابتناء لازما ومتعدیا
مطلب جواز التعریف بالاعم
مطلب فرق بین الامثلة والشواهد
مطلب فی ان الکلم جنس الکلمة لا جمع
مطلب الکلمة واقسامها
مطلب اطلاق لفظ العام علی الخاص لیس من المجاز
مطلب ذکر العام وارادة الخاص

ثم المراد بالكلم حروف الكلم اذ الكلم انما يكون كلما بعد عروض الهيئة وتسميتها كلما باعتبار
ما يؤل اليها وباعتبار التجريد كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا والحروف مع الهيئة
وذكر الهيئة بعدها تنصيص للتأكيد كما في قولهم العلم صفة قائمة بغيره فان الصفة لا تقوم الا
بغيره قوله من الحركات والسكنات اراد بهما الجنس المتناول للقليل والكثير والواو بمعنى او
بمعنى منع الخلو لئلا ينتقض بنحو ضرب والمعتبر في تشخص الصيغة تشخص الحركات فيختلف
الصيغة بالتشخص باختلاف اشخاص الحركات كاختلافها في ضرب وطلب مثلا مع اتحادهما
بالنوع والمعتبر في نوعها نوع الحركات فيختلف الصيغة بالنوع باختلاف انواع الحركات
كاختلافها في ضرب وضُرِب قوله وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه مختلفة
باختلاف الهيئات كضرب ويضرب ونحوهما من المشتقات لما ان جمع معنى اعتبار التقديم
والتأخير في مفهوم الهيئة للاحتراز عن هيئة ضرب اذا صدر عن ثلثة اشخاص دفعة
على وجه يصير لفظا واحدا فانها ليست صيغة اصطلاحا وان كانت تلك الهيئة حاصلة
للحروف باعتبار الحركات واعترض عليه بانهما لو كانا معتبرين في مفهوم الهيئة لكان
تقديم الحرف المتأخر على الحرف المتقدم موجبا لاختلاف الصيغة بالنوع كما ان اختلاف
الحركة كذلك فيلزم ان يكون صيغة ضرب مخالفة بالنوع لصيغة ربض وليس كذلك
واجيب بان المعتبر في مفهوم نوع الصيغة نوع التقديم والتأخير لا شخصهما والمقدم والمؤخر
هنا لا يختلف باختلاف نوع التقديم والتأخير وان اختلف شخصهما ولا يتوهم ان شيئا
وهو ان صيغة فاعل مخالفة بالنوع لصيغة افعل مع ان الهيئة الحاصلة لهما باعتبار
نوع التقديم والتأخير ونوع الحركات والسكنات متحدة الا ان يمنع اختلاف الصيغة بالنوع
فيهما ثم كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد
اخرت المتقدم عليه من المقدم وينفصل احدهما عن الآخر بالقصد دون التحقق فكأنه
اعتبر القصد او ذكره تأكيدا كما في قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون قوله وهو او جعل
مصدر ميمي بمعنى العناية نقل الى معنى المفعول اى المعنى يمكن ان يعتبر مصدرا للمعلوم او المجهول
وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع الملفوظ وضرب الامير موضع مضروب الامير
وان يعتبر اسم مكان على مفعل وان يعتبر اسم مفعول مخفف معنى بالتشديد والتجرد
منع كونه اسم مفعول بناء على انه ليس بمشدد وهو ليس بقوي واما مناقشة جمال الدين
الاقسرائي بان صحة اطلاق المصدر على المفعول انما سمعت في غير الميمي من المصادر ولا يلزم
من صحته في غير الميمي صحته فيه وما في شرح اللب للسيد عبد الله من ان المعهود في مثل ذا استعمال

مطلب وتقديم بعض الحروف على بعض التقديم والتأخير

مطلب ان صيغة فاعل مخالفة بالنوع لصيغة افعل

مطلب في اشتقاق لفظ المعنى

مطلب اطلاق المصدر على المفعول صحته

٣٥

استعمال المصدر الغير المحدود بالتاء فليس بشيء لان المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة
وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها وقال جمال الدين الاقسرائي لا يحمل المعنى المصدري
بناء الفعل للمفعول وذكر في تفسير الفاتحة لمولانا المحقق الفناري ان صيغ المصادر يستعمل اما
في اصل النسبة ويسمى مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت او حسية
كالهيئة التحركية الحاصلة من الحركة ويسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم
كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام وللفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية
والمعلومية من العلم وباعتباره يتسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدرا
للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر
والا كان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال
الشيء في لازم معناه قوله وهو ما يراد من اللفظ اى التصريف تحويل الاصل الى امثلة مختلفة
وقيل كثيرا ما يطلق المعنى على ما لم يستفد من اللفظ اعلم ان اللفظ اذا وضع بازاء شيء فذلك
الشيء من حيث تدل عليه اللفظ يسمى مدلولا ومن حيث انه يقصد باللفظ يسمى معنى ومن
حيث يحصل منه يسمى مفهوما ومن كون الموضوع له اسما يسمى مسمى والمسمى اعم من المعنى في
الاستعمال لتناوله الافراد والمعنى قد يختص بنفس المفهوم مثلا يقال لكل من زيد وبكر وعمرو
مسمى للفظ الرجل ولا يقال انه معناه والمدلول قد يعم من المسمى لتناوله المدلول التضمني
والالتزامي دون المسمى ثم وصف المعنى بالمقصود مع ان المعنى هو المقصود اما بالتجريد في
الاول او التنصيص في الثاني التأكيد قوله لاجل حصول معان مقصودة اعلم ان في الاصل مصدر
اجل شرا اذا جناه استعمل في تعليل الجنايات كقولهم من جراك فعلته اى من ان جررته
اى جنيته ثم اتسع فيها فاستعمل في كل تعليل قوله لا تحصل تلك المعاني الا بها اى بهذه الامثلة
الا لا تحصل افادة تلك المعاني اذ تحققها الواقعي غير موقوف على الامثلة فكان الظاهر
يقل لا يستفاد الا بها ليدل على ما ذكر ثم انه لا يخفى ان هذا الحصر ادعائي لا حقيقي فلا يرد
انه يمكن التعبير عنها بغير تلك الامثلة اعلم ان الكلام الوارد لا خطابي على وجه
لا يطابق الواقع لا يقصد به معناه الحقيقي بل هو مسلوب الدلالة عنه الى معنى يناسب
المقام نبه على ذلك صاحب الكشف حيث قال في شرح قول صاحب الكشاف على الجم الغفير
من الناس في تفسير قوله تعالى واني فضلتكم على العالمين اراد انه مسلوب الدلالة عن معناه
الوضعي الى المبالغة في الكثرة والمعتبر في الصدق والكذب المعنى المقصود في الكلام لا المعنى
الذي وضع له وان كان قد يلاحظ لانه مقصود بل لا ينتقل منه الى ما هو المقصود وبذلك

مطلب في استعمال ...

مطلب الفرق بين المصدر والحاصل بالمصدر

مطلب في الفرق بين المدلول والمفهوم والمسمى

مطلب لفظ الاجل

مطلب جليل
مطلب الكلام لا يطابق الواقع الوارد على وجه لا يقصد به معناه الحقيقي

مطلب المعتبر في الصدق والكذب المعنى المقصود في الكلام

ثم المراد بالكلم حروف الكلم اذ الكلم انما يكون كلما بعد عروض الهيئة وتسميتها كلما باعتبار
ما يؤول اليه او باعتبار التجريد كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا والمراد بالحروف ...
وذكر الهيئة بعدها تنصيص للتأكيد كما في قولهم العلم صفة قائمة بغيره فان الصفة لا تقوم الا
بغيره **قوله** من الحركات والسكنات اراد بهما الجنس المتناول للقليل والكثير والواو بمعنى او
بحوفي منع الخلو لئلا ينتقض بنحو ضرب والمعتبر في تشخص الصيغة تشخص الحركات فيختلف
الصيغة بالتشخص باختلاف اشخاص الحركات كاختلافها في ضرب وطلب مثلا مع اتحادهما
بالنوع والمعتبر في نوعها نوع الحركات فيختلف الصيغة بالنوع باختلاف انواع الحركات
كاختلافها في ضرب وضُرِب **قوله** وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه مختلفة
باختلاف الهيئات كضرب ويضرب ونحوهما من المشتقات لما ان جمع معنى اعتبار التقديم
والتأخير في مفهوم الهيئة الاحتراز عن هيئة ضرب اذا صدر عن ثلثة اشخاص دفعة
على وجه يصير لفظا واحدا فانها ليست صيغة اصطلاحا وان كانت تلك الهيئة حاصلة
للحروف باعتبار الحركات واعترض عليه بانهما لو كانا معتبرين في مفهوم الهيئة لكان
تقديم الحرف المتأخر على الحرف المتقدم موجبا لاختلاف الصيغة بالنوع كما ان اختلاف
الحركة كذلك فيلزم ان يكون صيغة ضرب مخالفة بالنوع لصيغة ربض وليس كذلك
واجيب بان المعتبر في مفهوم نوع الصيغة نوع التقديم والتأخير لا تشخصهما والمتقدم والمتأخر
ههنا لا يختلف باختلاف نوع التقديم والتأخير وان اختلف تشخصهما ولئن سلم ...
وحوان صيغة فاعل مخالفة بالنوع لصيغة افعل مع ان الهيئة الحاصلة لهما باعتبار
نوع التقديم والتأخير ونوع الحركات والسكنات متحدة الا ان يمنع اختلاف الصيغة بالنوع
فيهما ثم كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد
اخرت المتقدم عليه من المقدم وينفصل احدهما عن الآخر بالقصد دون التحقق فكانه
اعتبر القصد او ذكره تأكيدا كما في قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ونحوه ولعل
مصدر ميمي بمعنى العناية نقل الى معنى المفعول الخ المعنى يمكن ان يعتبر مصدر المعلوم او المجهول
وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع الملفوظ وضرب الامير موضع مضروب الامير
وان يعتبر اسم مكان على مفعل وان يعتبر اسم مفعول مخفف معنى بالتشديد والتجرد
منع كونه اسم مفعول بناء على انه ليس بمشتق وهو ليس بقوي واما مناقشة جمال الدين
الاقسرائي بان صحة اطلاق المصدر على المفعول انما سمعت في غير الميمي من المصادر ولا يلزم
من صحته في غير الميمي صحته فيه وما في شرح اللب للسيد عبد الله من ان المعنى في هذا استعمال

مطلب وتقديم بعض الحروف على بعض في التقديم والتأخير

مطلب ان صيغة فاعل مخالفة بالنوع لصيغة افعل

مطلب في اشتقاق لفظ المعنى

مطلب اطلاق المصدر على المفعول وصحته

استعمال المصدر الغير المحدود بالتاء فليس بشيء لان المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة
وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها وقال جمال الدين الاقسرائي لا تحمل المعنى المصدري
بناء الفعل للمفعول وذكر في تفسير الفاتحة لمولانا المحقق القاري ان صيغ المصادر يستعمل اما
في اصل النسبة ويسمى مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت او حسية
كهيئة المتحركية الحاصلة من الحركة ويسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم
كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام وللفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية
والمعلومية من العلم وباعتباره ينطبق ما يقال العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدر
المعلوم وقد يكون مصدر المجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر
والا كان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر شائع
الشيء في الاذهان معناه **قوله** وهو ما يراد من اللفظ اي التعريف نحو بل المصدر الحاصل ...
وقيل كثيرا ما يطلق المعنى على ما لم يستفد من اللفظ اعلم ان اللفظ اذا وضع بازاء شيء فذلك
الشيء من حيث دل عليه اللفظ يسمى مدلولا ومن حيث انه يقصد باللفظ يسمى معنى ومن
حيث يحصل منه يسمى مفهوما ومن كون الموضوع له اسما يسمى مسمى والمسمى اعم من المعنى في
الاستعمال لتناوله الافراد والمعنى قد يختص بنفس المفهوم مثلا يقال لكل من زيد وبكر وعمرو
مسمى للفظ الرجل ولا يقال انه معناه والمدلول قد يعم من المسمى لتناوله المدلول التضمني
والالتزامي دون المسمى ثم وصف المعنى بالمقصود مع ان المعنى هو المقصود اما بالتجريد في
الاول او التنصيص في الثاني للتأكيد **قوله** لاجل حصول معان مقصودة هو في الاصل مصدر
اجل شرا اذا جناه استعمل في تعليل الجنايات كقولهم من جراك فعلته اي من ان جررته
اي جنيته ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تعليل **قوله** لا تحصل تلك المعاني الا بها اي بهذه الامثلة
الا تحصل افادة تلك المعاني اذ تحققها الواقعي غير موقوف على الامثلة فكان الظاهر ان
يقال لا يستفاد الا بها لكن يدل على ما ذكر ثم انه لا يخفى ان هذا الحصر ادعائي لا حقيقي فان
انه يمكن التعبير عنها بغير تلك الامثلة اعلم ان الكلام الوارد لا على خطابي على وجه
لا يطابق الواقع لا يقصد به معناه الحقيقي بل هو مسلوب الدلالة عنه الى معنى يناسب
المقام نبه على ذلك صاحب الكشف حيث قال في شرح قول صاحب الكشاف على الجم الغفير
من الناس في تفسير قوله تعالى واني فضلتكم على العالمين اراد انه مسلوب الدلالة عن معناه
الاصلي الى المبالغة في الكثرة والمعتبر في الصدق والكذب المعنى المقصود في الكلام لا المعنى
الذي وضع له وان كان قد يلاحظ لانه مقصود بل لا ينتقل منه الى ما هو المقصود وبذلك

مطلب في استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر

مطلب الفرق بين المصدر والحاصل بالمصدر

مطلب في الفرق بين المدلول والمعنى والمفهوم والمسمى

مطلب لفظ الاجل

مطلب جليل
مطلب الكلام لا يطابق الواقع الوارد على وجه لا يقصد به معناه الحقيقي

مطلب المعتبر في الصدق والكذب المعنى المقصود في الكلام

بدفع الشكوك والاوهام عن الآيات والاحاديث النبوية المتضمنة للمبالغة وهي ما
يناسب المقام كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم فان ما يجعل في الاذن رؤوس الاصابع
وذكر الاصابع مبالغة فلا تجوز في لفظ الاصابع ولا الفات المبالغة كما يفوت اذا كان لفظ
العدل مجازا عن العادل في قولك رجل عدل وكقوله عم فانها نصف العلم في قوله
تعلموا الفرائض الحديث فان المراد المبالغة في الكثرة كما في قوله تعالى واني فضلتكم على
العالمين **قوله** وفي هذا تنبيه على ان هذا العلم محتاج اليه مثلا الضرب هو الاصل لانه
تحويله الى ضرب ويضرب وغيرهما يحصل المعنى المقصود لان حصول المعاني المقصودة
المحتاج اليها كلها اذا كان مقصورا على حصول الابنية التي احوالها مسائل هذا العلم
كان هذا العلم محتاجا اليه **قوله** من الضرب الحادث في الزمان الماضي اشارة الى ان
دلالة الفعل على الزمان ليس بمجرد اقتران الحدث اعني مصدر الفعل بالزمان بل ايضا
ان مصدر الفعل حادث في هذا الزمان ولا يرد مثل علم الله تعالى ويعلم الله تعالى مما
المستعملة في حق الله تعالى لان الحدوث هناك راجع الى التعلق وهو حادث **قوله** اولهما
او غيرهما هو التصريف في الاصطلاح تقديمه لتقدمه في الوجود او لتبادر الفهم اليه
عند الاطلاق او لميله الى رجحان كون المضارع حقيقة فيه كما يشير اليه في بحث المضارع
قوله والمناسبة بينهما ظاهرة اي بين التصريف بمعنى التغيير والتحويل لان في التغيير تحويلا
والتغيير قد يوجد مع التحويل هذا ما ذكره والتقاس ان التعرض المعنى اللغوي اشعار
المناسبة بين المعنيين **قوله** المراد بالتصريف هنا غير علم التصريف لان الظاهر ان المقصود
تعريف لفظ التصريف لغة واصطلاحا وقطع النظر عن تعريف علم التصريف تمهيدا
للمتعلم ولا يرد ان التعريف ليس بجامع لخروج المسائل التي لا تتعلق بتحويل الاصل الواحد
والمانع لزوم كون تحويل المصدر المعين كالضرب مثلا تصريفا الصدق التعريف عليه
وهو باطل لاستلزامه كون الجزء عين الكل وقيل انما قال والمراد بالتصريف هنا غير علم
التصريف نظرا الى ان قولنا تحويل الاصل الواحد لا يحمل على علم التصريف بالمواطاة
لان العلم من قبيل الانفعال والتحويل من مقولة الفعل والتعريف ينبغي ان يحمل على المعرف
وفيه بحث لان تقديره التصريف علم بتحويل الاصل الواحد ولما لم يكن تعريف علم من
العلوم الا باعتبار متعلقه اقتصر في التعريف عليه تعويلا على فهم الطالبين **قوله** الذي
هو معرفة احوال الابنية وهذا في الحقيقة تعريف لعلم الاشتقاق دون علم التصريف
المتداولة فيما بينهم قال بعض الفضلاء في تعريف علم التصريف علم باصول يعرف بها احوال

مطلب معنى دلالة الفعل على الزمان

مطلب تعريف التصريف

ابنية الكلام التي ليست باعراب وانما قال احوال ابنية الكلم ليكون الحد جامعا اذ يخرج
عنه بعض احكام الادغام نحو انا اضرب بعرك وانما قيدنا بالبعض لان بعضها داخل في
الابنية وهو الادغام في كلمة واحدة نحو شد يشد واذا كان في كلمتين فهي يكون داخلا في
الاحوال لانه حال يطرأ على الكلمة من كلمة اخرى ويخرج ايضا بعض احكام التقاء الساكنين
مثل اضرب الرجل وانما قيدنا بالبعض لان البعض الآخر داخل في الابنية وهو الذي يكون
في كلمة واحدة اذ هو يكون الى ابنية الكلم لا الى احوالها نحو انطلق بسكون اللام وفتح
القاف في انطلق ويخرج ايضا احكام الوقف لانها ليست راجعة الى ابنية الكلم لان
الوقف على جعفر وزيد واشباههما بالسكون او بالروم او بالاشمام ليس راجعا الى بناء
الكلمة واورد على هذا الحد ان زيادة قوله احوال وان افاد ما ذكر ثم لكن اخل به من وجه
آخر لانه خرج به معرفة ابنية الكلم لانه لا يلزم من اسناد المعرفة الى المضاف اسنادها
الى المضاف اليه فيلزم ان لا يكون ابنية الكلم من التصريف وهي منه وجوابه ان يقال
ان اريد بابنية الكلم موادها وجواهرها فلا نسلم خروجها اذ هي من مباحث اللغة
وليس من مباحث التصريف وان اريد ما يطرأ على الكلمات من الهيئات فلا حوال
في نفس ابنية الكلمة ولا اضافة فيه كما في قولهم شجر الاراك فمعنى قوله احوال ابنية
الكلم على هذا التقدير احوال هي ابنية الكلم هكذا ذكروه ولكن التحقيق في هذا الموضع
ان يقال المراد بابنية الكلم هي الالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكونها الموضوعة
هي لها باعتبار كونها مادة للكلمة وباحوال الابنية العوارض التي تلحقها بحسب كل
غرض كما ذكره بعض الفضلاء في تعريفه واذا كان كذلك فلا بد من زيادة قولنا احوال
لينطبق الحد على علم التصريف ويخرج عنه ما ليس منه اذ معرفة الابنية ليست منه
فانه انما هو علم بقواعد يعرف بها احوال الابنية اي الماضي والمضارع والامر وغير ذلك
فان جميع ذلك راجع الى احوال الابنية لا الى نفس الابنية هذا تفصيل لطيف فانظر فيه
ليظهر لك ما فيه **قوله** واختار التحويل على التغيير قيل الفرق بين التحويل والتغيير ان
التغيير لا يكون الا متعديا يقال غيرت الشيء فتغير والتحويل يكون لازما ومتعديا
وقيل التحويل يستعمل في الذوات والتغيير في الصفات وقيل التحويل اخص من التغيير
كما في الشرح **قوله** قال في المغرب هو بالغين المعجمة كتاب في اللغة للمطرزي المعتزلي صاحب
المصباح في النحو واكثر تعلقه باللغة الفقهية وله كتاب في اللغة ايضا اطول منه سماه
بالمعرب بالعين المهملة يحيل بيان بعض اللغات اليه **قوله** الى موضع آخر وهو اصل الوضع

مطلب يعرف فيه الفرق بين التحويل والتغيير

مطلب لما في التغيير من معنى النقل

التحويل نقل الشيء من موضع الى

مطلب لما خرج آخر عن معنى التفضيل

افعل التفضيل بشهادة العرف نحو آخر آخران آخرون اخرى اخريان اخريات كما
فتح الخ في الاصل اشد تأخيرا ثم نقل الى معنى غير فمعنى جاءني رجل ورجل آخر رجل غير
زيد كلا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني رجل وحمار آخر ولا امرأة
اخرى فاذا قيل جاءني زيد وآخر فهم منه ان المراد رجل آخر بحذف جاءني زيد وغيره
ويستعمل اخريات واواخر في المعنى الاول مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني
في اخريات الناس اي في الجماعة المتأخرة فلما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى
التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعني من واللام والاضافة فان قيل
اخر في قوله تعالى فعدة من ايام أخر جمع أخرى لليوم وأخرى لا يجمع على فعل وانما يجمع
اخرى فلا وجه قلنا لما كان اليوم مما لا يعقل اجري مجرى المؤنث لما كان من التناسب
بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات العقل فكان آخر اخرى فجمع على
أُخَر كذا في الاقليد انتهى وقال في الصحاح التحويل النقل اقول الواقع في الصحاح التحول التنقل
من موضع الى موضع ولما وقع فيه حول قاصرا لجاز للشارح ان ينسب الى ورود التحويل
الذي هو مصدر حول قاصرا بمعنى التنقل ثم الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح
يقال صححه فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على السنة الاكثرين كسر الصاد على
انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا ان يثبت نقلا
عن مصنفه وهو اسمعيل ابو نصر بن حماد الجوهري تلقت الائمة كتابه بالقبول ولابن
بري عليه حواشي مفيدة توفي في سنة ثلث وسبعين وثلثمائة قال ياقوت في معجم الادباء
كان من فاراب وهي من بلاد الترك وكان اذكى العالم اخذ عن خاله ابراهيم الفارابي
وعن السيرافي والفارسي ودخل بلاد ربيعة ومضر فاقام بها مدة في طلب اللغة ثم عاد الى
خراسان فانزله ابو الحسين الكاتب عنده واكرمه جهده فاقام بنيسابور مدة يدرس اللغة
ويعلم الكتابة وحسن الخط جدا يذكر مع ابن مقلة وانظاره وقال القفطي مات مترديا من
سطح داره وقيل انه تغير عقله وعمل له دفتين وشدهما كالجناحين وقال اريد ان
اطير فوقع من علو فهلك قال وقيل انه كان بقي عليه من الصحاح بقية غير مبيضة
فبيضها تلميذه يقال له ابراهيم بن صالح فغلط في اشياء كذا في شرح المغني للشمني انتهى
وحول ايضا يتعدى بنفسه ولا يتعرض ... وكلمة ايضا لا يستعمل الا مع الشيئين بينهما توافق
ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر فخرج بالشيئين نحو جاءني ايضا مقتصرا عليه لفظا وتقديرا
وبالتوافق نحو جاء ومات ايضا وبامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمرو وايضا لفظ يقال

مطلب كلمة ايضا

شي

مطلب الافعال المشتركة بين المتعدي واللازم

شيء من ذلك ثم هو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا او حال حذف عاملها وصاحبها
واعلم انه قد يستعمل الفعل الواحد في موضع متعديا بنفسه وفي الآخر لازما ومثل هذا كثير
في كلام العرب ... وستين مثل افاد وانار وامرّ واوسع واقبل وادخل ...
واظلم واثقل واخبر واجلى واحوج اه فاطلب البواقي في الدستور من كتب اللغة انتهى
والاسم منه الحول قال الازهري الحول مصدر كالصغر فيجوز ان يكون الاسم والمصدر على
وزن واحد كالسيل ولكن ائمة التفسير قالوا انه في الآية مصدر كذا في جامع اللغة قوله ولا
يخفى انك تنقل حروف الضرب الى ضرب ويضرب وغيرهما ولا يوجد صورة خالية عن النقل
والنقل يستلزم التغيير ضرورة استلزام الخاص العام فيكون التحويل اولى من التغيير لانه
لو استعمل التغيير ... التحويل لذهب الوهم الى ان تغيير الضرب الى ضرب وغيره قد يكون
خاليا عن النقل لانه اعم منه فتنبيهات يوجد في عادة لا توجد فيها النقل تحقيقا لمعنى العموم
لانه اخص من التصريف اي بمعنى التغيير والتغيير بالاخص ثم فيه بحث لانهم قالوا
التغيير على قسمين تغيير اسمي وتغيير حقيقي فالاول يكون للماهية الاعتبارية والثاني
للحقيقية ولا يشترط فيه الطرد والعكس بتقسيمه ويفهم منه قطعا جواز التغيير بالاعم فان
قيل فينبغي ان لا يجوز تغيير التصريف اصطلاحا بالتحويل لعين ما ذكر ثم قلنا ليس التغيير
الاصطلاحي لفظ التحويل فقط بل هو مع ما بعده ... ويظهر بالتأمل قوله ثم
التصريف يشتمل على العلل الاربع اعترض عليه بان العلل ... للمعلول ... بها وبان مادة
الشيء وصورته لا بد وان تكونا داخلتين فيه والاصل الواحد وهيئته ليسا كذلك بالنسبة الى
التصريف لانه على ما عرفه هو النقل المخصوص دون التحويل وليس النقل مادة وصورة فاجيب
بان ليس المراد من التعريف بالعلل الاربع ان يكون هي بانفسها معرفة بل المراد انه يؤخذ المعلل
بالقياس الى العلل محمولات اي ما يصح ان يحمل عليه لان الحمل لا يتحقق بين المعرف والمعرف
فيعرف بها فورد عليه بان هذا هو الحق لو كان التعريف بتلك المحمولات لكن التعريف الواقع
ليس بالمأخوذات من العلل المحمولة على المعرف وقد يقال ليس المراد انه يؤخذ في كل تعريف
بالقياس الى العلل محمولات بل المراد انه يؤخذ في كل تعريف محمول واحد فيه اشارة الى العلل
الاربع وههنا تحويل الاصل محمول واحد فيه اشارة الى العلل الاربع ... التحويل
ولو اريد بالتصريف ما وقع فيه التحويل اعني الابنية والصيغ لظهر المادة والصورة الاصل
وهيئته وقد اجيب من الاعتراض الاول بان المعرف مجموع العلل لا كل واحدة منها فيجوز ان
يكون المجموع محمولا وان لم يكن كل واحدة على حدة كذلك وبان كون المعرف محمولا انما يجب في

مطلب قد يكون المصدر واسمه على وزن واحد

مطلب تغيير اسمي وحقيقي

مطلب
تقسيم ما يتوقف عليه شيء

الماهيات الحقيقية المعرف بحد بحقيقة اما في الكل فلا كالجوف والبيت ورد عليه
بان العلل ان اخذت بجموعة يكون علة تامة وان اخذت بحالها يكون علة ناقصة ولا
منها لكونه مغايرا للمعلول بحسب الذات لا يحمل عليه وبان المعرف على ما قيل كما يجب ان يكون
محمولا كذلك اجزاء المعرف فيجب ان يكون محمولا على المشهود وبانه مخالف لما هو المشهود
بين الجمهور من ان المعرف يجب ان يكون مساويا للمعرف في العموم والخصوص كما هو مذهب
المتاخرين او متصادقا له في الجملة كما هو مذهب المتقدمين وكون الفاعل هو المحصل
والغاية هو حصول المقام المصحح تحقيق وكون الاصل الواحد هي المادة والتحويل هي الصورة
على سبيل التشبيه لان الوضع لا مادة له ولا صورة له وقد بينا فيه بالمنع ثم ترك التاء
في اسم علامة التانيث واثباته قبيل المذكر ذكره في شرح اللباب وهو يخالف ما ذكروه
في دفع سؤال انه لم الحاق علامة التانيث من الثلثة الى العشرة بالمذكر دون المؤنث
من ان المعدود المذكر جمع فيكون مؤنثا فيلزم الحاق التاء بعدده واذا التصادم لمجيء المؤنث
المفرق بينهما فهذا صريح في ان التاء للتانيث وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله ولا اهم
بنفسه ودات ثلثة انفس على تاويل الشخص واعلم ان ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون
جميعه اولا والاول العلة التامة والثاني اما ان يكون داخلا في المعلول اولا والاول اما
ان يكون من الاجزاء الذهنية اولا والاول الجنس والفصل والثاني الصورة والمادة ونحوهما
الداخل اما ان يكون المعلول معه اولا لاجله والاول الفاعل والثاني الغائية
والثالث اما ان يكون المعلول حالا فيه قائما به اولا والاول الموضوع والمحل والثاني اما ان يكون
المعلول موقوفا على وجوده او عدمه او كليهما والاول الشرائط والادوات والثاني ارتفاع الموانع
والثالث الموات **قوله** وبطل الالتزام على الفاعل تحويل بما لا لتزام المرقى المعتبر عند اهل
العربية لا العقلي حتى يرد يمكن تعقل التحويل مع الذهول عن الفاعل **قوله** وحصول المقام
هي الغاية كالجلوس في السرير على ما قالوا وفيه ان الجلوس كحصول المقام متاخر فلا يكون علة
الا ان يقال المراد تصوره **قوله** المحول هو الواضع ام غيره فان قيل الظان ام متصلة
ولا يقع قبلها الا همزة الاستفهام في الاكثر بمعنى الاستفهام او صارت بمعنى التسوية وبل في
الاقل ويليها احد المستويين والاخر الهمزة على معنى ان كان ما يليها اسما مفردا كان ما يلي الهمزة
كذلك وان كان فعلا او حرفا كان ما يلي الهمزة كذلك وان كان جملة فعلية او اسمية كان ما يلي
الهمزة كذلك وههنا ليس كذلك قلنا يقدر الهمزة في المعطوف عليه والمبتدا في المعطوف
ان عطف على الجملة او فلا على ان الرضي قال يجوز المخالفة بين ما ولي الهمزة وام في نحو اعندك

وهو المحول والاصل الواحد هي المادة

مطلب
يعرف فيه ان المتصلة وهمزة الاستفهام وهل

مطلب
انه من قبيل المسامحات في التراكيب

مطلب
جواز تقديم المضاف اليه على المضاف

اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا كما قال
سيبويه لكن المعادلة احسن وبما ذكرنا من وقوع هل قبل ام ظهر انه لا وجه لما قيل على قول
الشارح في المطول هل هي لا تقع قبل ام الا من انه قد تقرر في النحو امتناع ان يؤتى بهل بمعادل
والجواب انه من قبيل اطلاقات المصنفين ومسامحاتهم في تراكيبهم **قوله** قلت الظاهر انه لا
يصلح لذلك قيل وكذا الهيئة التركيبية في المركبات فانك ترى ظاهر انها ليست بموضوعة
بناء على انها لو كانت موضوعة لمعنى لما كانت تركيب المفردات بمجرد ارادة من يركبها بل توقف
كل تركيب على سمع فرد من نوعه بخصوصه كما في المفردات لكنه ليس كذلك فانا نركب تركيبات
مختلفة ولا نعرف ان الواضع وضعها اولا بل ربما نجزم بانه لم يضع هذا التركيب المخصوص
والجواب انا لا نسلم الملازمة وانما يصح اذا كانت الهيئة التركيبية موضوعة بالشخص وليس
كذلك بل هي موضوعة بالنوع الا ترى ان هيئات تركيب المفردات تختلف باختلاف اللغات
فان تقديم المضاف اليه على المضاف جائز في الفارسية دون العربية فلولا اعتبار الواضع قوا[عد]
في تاليف المفردات في كل لغة لجاز تاليفها في جميع اللغات على اي وجه يراد واذا كان وضع
الهيئات نوعيا كان لارادة المتكلم مدخل في خصوصيات التراكيب اذ له ان يطبق تاليف
هذه المفردات على قاعدة وان يطبقها على قاعدة اخرى لكن لم يكن ذلك التاليف مفوضا
اليه بالكلية اذ لا بد من رعاية القواعد العربية **قوله** في العرف وهو خاص ان لطائفة مخصوصة
وعام ان لطائفة غير مخصوصة والعادة وهي ما استقر في النفوس من الامور المتكررة المعقولة
عند الطبايع السليمة تشملهما وقد يفرق بينهما باستعمال العادة في الافعال والعرف في الاقوال
ثم العرف على نوعين لفظي نحو دابة بتقييد لفظا بالفرس وعملي اي العرف من حيث الاستعمال
لا من حيث اللفظ كالمحرمات لا يقيد لفظا بالماكول مع انه يجب الاستعمال المخصوص به
والمتبادر منه عند الاطلاق العرف العام كما ان المتبادر من الوجود الوجود الخارجي **قوله**
في التحقيق هو رجع الشيء الى محض التحقق والثبوت في نفس الامر بحيث لا يشوبه شيء من
المساهلة والاخذ بالظاهر وبما يشبه الحقيقة وليس بمحض حقيقة **قوله** هو الواضع وههنا
فائدة جليلة وهي ان الوضع اما شخصي ان اعتبر الخصوص في جانب اللفظ بان يكون
مخصوصا واما ان يكون الوضع والموضوع له خاصين بان يتصور معنى جزئيا ويعين
اللفظ بازائه كالاعلام الشخصية او يكونا عامين بان يتصور معنى كليا ويعين اللفظ بازائه
كعامة النكرات او يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا بان يتصور معنى كليا ويلاحظ
به جزئياته ويعين بعنوان الملاحظة الاجمالية اللفظ دفعة واحدة لكل واحد من تلك الجز[ئيات]

مطلب
يعرف فيه الفرق
في الفرق بين العرف والعادة

مطلب
عرف لفظي وعرف عملي

فائدة جليلة
في اقسام الوضع

مطلب
الوضع شخصي او نوعي

كالمضمرات والموصولات واسماء الاشارات واسماء الافعال والحروف وبعض الظروف
كاين وحيث وغيرهما مما يتضمن معنى الحرف فاطلاقها على تلك الجزئيات المخصوصة بطريق
الحقيقة ولا تطلق كذلك على ذلك المعنى الكلي لانه لم يوضع له وبهذا الوجه امكن تعدد معاني
لفظ واحد من غير اشتراك وتعدد اوضاع ومن لم يعرف الوضع العام لمعنى خاص وقع
في حيص بيص وقال ان الضماير واسماء الاشارات موضوعات لمعان كلية الا ان الواضع
شرط ان لا يستعمل الا في جزئيات تلك الكليات ولو صح ما قاله لكانت انا وانت وهو مجازات
لا حقائق لها اذ لم يصح استعمالها فيما وضعت لها من المفهومات الكلية ولو كانت كذلك
لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان
يتمسك في ذلك بامثلة نادرة واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فغير معقول
واما نوعي ان اعتبر العموم في جانب اللفظ وهو قد يكون بثبوت قاعدة دالة على
ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى يفهم منه بواسطة
تعيينه له مثل الحكم بان كل اسم آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو
لفردين من مدلول ما الحق بآخره هذه العلامة وكل اسم غير الحق بآخره نحو رجال ومسلمين
ومسلمات فهو لجمع من مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام فهو لجميع تلك المسميات
الى غير ذلك ومثل هذا من باب الحقيقة بل اكثر الحقائق من هذا القبيل كالمصغر والمنسوب
وعامة الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة كلما يكون دلالته على المعنى بالهيئة وقد
يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ متعين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند
القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال
عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع
جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها
ومثله مجاز لمجاوزته المعنى الاصلي ثم الوضع النوعي ثلثة انواع كالشخصي الاول وضع
خاص مع خصوص الموضوع له كوضع اعلام اجناس الصيغ من فعل يفعل وغيرهما
من جميع الهيئات الممكنة الطارئة على تركيب فرع لغاتها كلها اعلام لاجناس الصيغ
الموزونة بها وقد لوحظت حين الوضع بعنوان كلي هو ما يطرأ على تركيب فعل
فوضع كل منها وضعا نوعيا في ضمن ذلك العنوان لعلم الجنس ما يوزن به من الصيغ
فالوضع في كل منها خاص مع خصوص الموضوع له وخصوصه لا ينافي الوضع النوعي
لان العموم في الوضع النوعي في جانب اللفظ وخصوص الوضع انما هو باعتبار الوضع لان

مطلب
الوضع النوعي
ثلثة
انواع

لان مقابلة عموم الوضع ولا شبهة ان ذلك العموم ليس الا باعتبار ملاحظة الموضوعين
الوضع على وجه العموم والثاني وضع عام مع عموم الموضوع له كوضع عامة المشتقات
والثالث وضع عام مع خصوص الموضوع كوضع عامة الافعال فانها موضوعة بالنوع
بملاحظة عنوان كلي شامل لخصوصية كل نسبة جزئية من النسب التامة فالموضوع له
تلك النسب الجزئية الملحوظة بتلك العنوان الكلي فالوضع عام والموضوع له خاص فالوضع
عند الاطلاق فيراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين
بان يفرد اللفظ بعينه بالتعيين او يدرج في القاعدة الدالة على التعيين وهو المراد با
الاخذ في تعريف الحقيقة والمجاز ويشمل الشخصي والقسم الاول من النوعي المذكور اولا
فاعلم ذلك فانه ينفعك في مواضع تنبيه اي اشتقاق مثلا معنى الاشتقاق في اللغة اخذ
شق الشيء فهو متعدد وفي الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وتارة باعتبار العمل فان
اعتبرناه من حيث انه صادر من الواضع احتجنا الى العلم به او الى علمه فاحتجنا الى تحديده
باعتبار العلم وان اعتبرناه من حيث يحتاج اخذنا الى عمله عرفناه باعتبار العمل اما تعريفه
باعتبار العمل فهو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب
معناه واما تعريفه باعتبار العلم فهو ان تجد اي علمك بين اللفظين تناسبا في اللفظ
اي في تركيب حروف الاصول والمعنى وله ثلثة انواع صغير وهو ان يكون بينهما تناسب
في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو ان يكون بينهما تناسب في اللفظ
دون الترتيب نحو جبذ من الجذب واكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نعق
من النهق واذا اطلق يتبادر منه الاشتقاق الصغير ثم الاشتقاق قيل كما يكون في الاحداث
قد يكون في الاعيان كما في استنوق واستحجر وتحجر وتجوهر وتجسم وهو على خلاف الوضع
سيما في الثلاثي المجرد فانه نادر كقولهم ابل ابالة على وزن شكس شكاسة اذا انق في رعي
الابل واحسن القيام بمصالحها واما الحروف فلا يجوز الاشتقاق منه والمثنة متحفظة من
ان التأكيد به غير مشتقة من لفظها والمراد انه موضع لان يؤكد بان كذا قال صاحب
الكشاف وقال اكمل الدين في شرح المشارق لو قيل انها اشتقت من لفظها بعد ان جعلت
اسما لكان قولا واعترض عليه من وجوه الاول انه لا بد من دليل على ان الاشتقاق يجيء
من الحروف والثاني انه لا معنى للاشتقاق الا الاتيان بحرف لفظا في لفظ للدلالة على اشتماله
على معناه وهو متحقق فيما نحن فيه والثالث ان اهل العربية قالوا التسويف مشتق من سوف
وهو حرف اجماعا واجيب بان الدليل على ان الاشتقاق لا يجوز من الحروف اتفاق بعض التصريفيين

عمله

مطلب
الاشتقاق
واقسامه

مطلب
تعريف الاشتقاق
باعتبار علم وعمل

مطلب
الاشتقاق قد يكون
في الاعيان كما في الاحداث

مطلب
الاشتقاق
في الاعيان

على ان اصل المشتقات المصدر والاتفاق بعضهم على ان اصل الفعل ولا قائل بكون الحرف
اصلا وقولهم التسويف مشتق من سوف معناه كونه ماخوذا منه ومثله قول بعض اهل العربية
المضارع مشتق من الماضي وفيه بحث لانه يقتضي عدم جواز الاشتقاق في غير المصدر والفعل

مطلب استعمال القرب

قوله واقرب الى الضبط قرب قد يجيء من باب علم فيكون متعديا بنفسه نحو قوله تعالى ولا
تقربوا مال اليتيم وقد يجيء من باب حسن فيكون لازما فلا يستعمل الا بمن بمعنى الى وقد اطرد

مطلب استعمال افعل التفضيل من قرب بالى

استعمالهم افعل التفضيل من قرب بالى لئلا يتوهم في اول الوهلة التباس من الصلة بمن
التفضيلية عند عدم التفضيلية او تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد حيث لا يجوز
الا بدال عند وجود ما مثل مررت بزيد بعمرو ومع ذلك فذلك بط وقوله تعالى اقرب للتقوى
اللام فيه للاختصاص يعني هنا صلة القرب وهي من في الفعل والى في افعل التفضيل المستعمل
بمن لدفع الالتباس ذكره التفتازاني في حواشي الكشاف نعم يجوز بمعنى الوجه الذي في قوله تعالى
كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا وقولهم مررت بزيد بارض كذا فان توهم هذا التعلق

مطلب فيه رد على التفتازاني

ثابت فيهما اللهم الا ان يقال ان ما ذكر نكتة والنكتة لا تطرد واستعماله بالى في حالة
الاضافة ودخول اللام مع عدم التوهم لا طراد ووجه الصحة في الاول تعلق الظرف
الاول بالمطلق والثاني بالمقيد ذكره صاحب الكشاف وهكذا يعتبر امثاله مثل قولك
اكلت من بستانك من العنب قوله والعمدة وهي بضم العين ما يعتمد عليه قوله واجيب

مطلب عدم الاطراد في التلقة

ماخوذ من اجاب القلادة اذا قطعت سمي الجواب جوابا لانقطاعه كلام القائل قوله ويجيء
الفعل من نفس المصدر هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال اذا سلم كون الفعل
متقدما في الاعلال يلزم ان يكون مشتقا منه والا لزم كون الفعل متاخرا فاجاب بقوله
وتاخير الفعل في قوله فتامل ولعل الكوفيين يقولون ما ذكرتم من ملاحظة الذات
والوصف ليس الحجة علينا بل هي حجة لنا لانا نحن نقول على طريق القياس كما انه اصل
في الاعلال بالاتفاق فليكن هو ايضا اصلا فيما نحن فيه اختلاف وعلى هذا لا يرد علينا
اعد ونحوه اذ ليس فيها جهة اختلاف والكلام فيما فيه جهة اتفاق وجهة اختلاف
فنقيس المختلف فيه على المتفق عليه قام المحقق بالتامل فان هذا القياس مع الفارق لان
جعل احدهما اصلا في محل والاخر في محل اخر اولى رعاية للتعادل قوله واعلم ان المراد

مطلب المصدر المشتق منه مصدر المجرد

بالمصدر المصدر المجرد يعني ان المراد بكون الفعل مشتقا من المصدر هو ان الفعل مشتق
من المصدر المجرد لان المصدر المزيد فيه مشتق من الفعل وفي التعليل بقوله لموافقته اياه
بحروفه ومعناه نظر لان موافقة المصدر المزيد فيه الفعل بالحروف والمعنى متحققة لان حروف المصدر

مطلب يعرف فيه اشتقاق الفعل من المصدر

المصدر المزيد فيه حروف الفعل ومعنى المصدر الحدوث فقط بخلاف معنى الفعل فان معناه
الحدوث مع الزمان ولو سلم فليكن [illegible] المجرد مشتقا من الفعل بهذه العلة بل هو اولى
بها من المزيد فيه لان حروفه مساوية لحروف فعله وكذا لو ان المصدر المزيد فيه مشتق
من المصدر المجرد فالموافقة اللفظية منتفية فلو قيل ان المراد الموافقة في اصل الحروف
وح يستقيم قلنا ان اصل حروف الاكرام مثلا هو بعينه الكرم فيكون بالحقيقة الكرم
موافقا للكرم وهو بط وبالجملة المعنى الثاني اولى بالارادة من المعنى الاول لما ورد
عليه هذه المناقشة فتامل لا يقال ذكر في بعض شروح العروض ان الفعل المزيد مشتق

مطلب اشتقاق الوجه واليم

مطلب اشتقاق الثلاثي

من المصدر المزيد والمجرد من المجرد والمفهوم من كلام الشارح اشتقاق الكل من المجرد
لانا نقول مآلهما واحد لان اشتقاق المصدر المزيد من المصدر المجرد اشتقاق الفعل
المزيد من المجرد المصدر فقيل لا قاعدة كلية مقتضية لوجوب اشتقاق فعل من كل مصدر

مطلب الوجه مشتق من المواجهة

وقيل اذا اشتمل الثلاثي على معنى المزيد وزيادة يشتق منه المزيد كالقدير من التقدير
والوجه من المواجهة والبرج من التبرج بمعنى الظهور واليم من التيمم كذا في حواشي الكشاف
وذكر في حاشية تفسير القاضي لمولانا خسرو ونقل لفظه من انصالية كما في قوله تعالى انا نحن
بمنزلة حروفه من حروف اي هما من جنس واحد يجمعهما الاشتقاق من اصل واحد ومن خطأ
صاحب الهداية في قوله الوجه مشتق من المواجهة حيث جعل الثلاثي مشتقا من المنشعبة
والامر بالعكس فهو مخطئ لان معنى الاشتقاق ان ينتظم الصيغتان فصاعدا معنى واحدا

مطلب اشتقاق اليم من التيمم

وفي هذا لا توقيت بان يكون المشتق منه ثلاثيا وقد قال العلامة صاحب الكشاف اشتقاق
اليم من التيمم لان الناس يقصدونه للاستقاء واشتقاق البرج من التبرج والجن من
الاجتنان لاستتارهم من العيون وبهذا ان غرضهم من ذلك الاشتقاق بيان حقيقة

مطلب تخطئة صاحب الهداية

تلك الكلمة فجاز ان يكون المنشعبة اشهر واقرب الى الفهم من الثلاثي كما في الضارع الافعال
فيهم ذكر الاشتقاق لايضاح معناه وان لم يكن المنشعبة اصلا له وحاصله ان الاشتقاق
هنا ليس على مصطلح اهل الصرف وصاحب الهداية ليس بمخترع في اطلاق الاشتقاق
على المعنى المذكور بل مقلد لامام العربية تابع له ومن دقق وقال ذلك في الاشتقاق
الصغير واما في الاشتقاق الكبير وهو ان يكون بين كلمتين تناسب في اللفظ والمعنى فهو
جائز فقد اخطأ في الفرق بين الاشتقاقين من عند نفسه اذ لا نقل فيه عن ائمة العربية
وغلط في تفسير الاشتقاق الكبير فان ما ذكره انما يكفي في الاشتقاق الاكبر وفي الكبير لا يكفي
التناسب في اللفظ والمعنى بل لا بد من الاشتراك في الحروف الاصول بلا ترتيب امثال الرغيف

في شرح الكشاف ذكره ابن كمال باشا في حواشي الهداية قوله والكل مشتق منهما بواسطة او بلا
واسطة قال الشريف الجرجاني في شرح الكشاف ومعنى قولهم ضارب مشتق من ضرب انه مشتق
من مصدره وانما اختار صيغة الماضي تنبيها على الحروف المعتبرة في الاشتقاق فان بعض
المصادر كالخروج والقبول يشتمل على حرف زائدة لا تعتبر فيه قوله ويجوز الجواز قد يستعمل
بمعنى الامكان الذاتي وقد يستعمل بمعنى الاحتمال العقلي وقد وضح الشيخ في الشفاء بالمحافظة
على التمييز بينهما واشار الى انه ينشأ من عدم التمييز خلل كثير وفي حاشية التلويح للفنري
الجواز يطلق على خمسة معان احدها مباح والثاني ما لا يمتنع شرعا مباحا كان او واجبا
او مندوبا او مكروها والثالث ما لا يمتنع عقلا واجبا او راجحا او متساوي الطرفين او مرجوحا
والرابع ما استوى الامران فيه شرعا كالمباح او عقلا كفعل الصبي والخامس ما يشك فيه شرعا
او عقلا والمشكوك اما بمعنى استواء الطرفين او بمعنى عدم الامتناع والجواز الشرعي من جهة
الفاعل هو الاباحة ويجوز ان يكون وجه اختياره الاخذ بمذهب ابي جعفر فانه جمع بين قول
من قال ان بعض الامثلة مشتق من الفعل كالشيخ عبد القاهر وابي علي وغيرهما وقول
من قال انه مشتق من المصدر قوله ونحو ذلك يجوز جره على ان يكون معطوفا على الشيء
ويكون من قبيل المحال اليه ويراد به مثل تحويل الاسم المذكر الى المؤنث ويجوز نصبه
على ان يكون معطوفا على تحويل الاسم ويراد تحويل المعلوم الى المجهول والغائب الى المتكلم
والمخاطب قوله وهذا اقرب اي التوجيه الثاني اقرب الى الحق من الاول لان مذهب الكوفي
غير ملتفت اليه قوله اوانا ان يرجع في الصحاح الاوان الحين والجمع آونة كزمان وازمنة
ورجع يكون متعديا من باب قطع ومصدره يجيء رجعا ولازما ومصدره يجيء رجوعا
ورجعى قوله في بيان تقسيم التقسيم ان يضم الى مفهوم كلي قيود مخصصة مجامعة اما
متقابلة او غير متقابلة ليحصل بانضمام كل قيد اليه قسم منه فلا بد ان يكون مشتركا بين
اقسامه بخلاف الترديد فانه لا يستلزم اشتراكها كما في المنفصلات وقد يجري في الجزئيات
الحقيقية كما في الحمليات الشبيهة بها كقولك زيد اما ان يكون قائما او قاعدا ومن هنا
قالوا وهو ان الترديد الانفصالي لا يشتبه بالتقسيم لانه دائر بين القضايا بحسب صدقها
وتحققها في نفس الامر وكذا لا يشتبه به الترديد الحملي اذا كان متعلقا بجزئي حقيقي او كلي
مسور اما ان تعلق بكلي غير مسور فانه يشتبه به الا يرى ان العدد اما زوج واما فرد
يحتمل التقسيم والحمل والفرق انه اذا قصد به الحمل كان بالحقيقة قضية حكم فيها باحد
الامرين على ما صدق عليه مفهوم العدد الا انه اهمل فيها السور ولو سورت لم يخرج عن

مطلب استعمال الجواز وانه يطلق على خمسة معان

مطلب الجواز يطلق على خمسة معان

مطلب معنى الاوان وجمعه واستعمال كلمة رجع

مطلب معنى التقسيم والترديد

مطلب عدم اشتباه ترديد الانفصال والحمل بالتقسيم

مطلب العدد

مطلب التعريف الحقيقي واللفظي وموضع استعمال الترديد

مطلب قضية سوري وقضية طبيعي

عن كونها حملية شبيهة بالمنفصلة واذا قصد به التقسيم يراد بالعدد مفهومه ويعتبر
انضمام كل من الامرين الى ذلك المفهوم ليحصل به قسم منه فلا يكون قضية في الحقيقة بل في
التصور واذا قصد الحكم باحد القسمين على ذلك المفهوم او بانقسامه اليهما فقد خرج عما
هو حقيقة التقسيم فصار قضية طبيعية على قياس ما عرفت في التعريف والتعريف الحقيقي انما
التصور واما التعريف اللفظي فالمقصود به التصديق دون التصور ثم الترديد لا يكون
الا بين المعاني المحتملة فلا يقال المراد بالانسان اما الحيوان الناطق او الحجر وقد يقال قد يقع
الترديد بين المعاني الغير المحتملة لفائدة سد باب كلام الخصم لئلا يكون له مجال الوقوع
وان كان ذلك بعيدا في الواقع وعند العقل قوله ثم الفعل بكسر الفاء قال الشريف في حواشي
شرح المفتاح الفعل بفتح الفاء هو المصدر حقيقة وبكسرها اسم له مصدر حقيقي بل الحاصل
من المعنى المصدري وقال الشارح في المطول يستعمل فعل بكسر الفاء للفظ والحدث فاعترض
عليه بان الذي في الحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح
في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري ايضا واجيب بان هذا غير مسلم لو كان المراد بالحدث
هو مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر فان قلت على اي شيء يعطف
قوله ثم الفعل قلت على محل اسم ان فان قلت العطف على محل اسم ان المفتوحة غير جائز
سواء كان قبل مضي الخبر او بعده قلت ان هذه مكسورة حكما وان كانت مفتوحة لفظا
لوقوعها موقع مفعولي اعلم على الاصح ويجوز ان يكون معطوفا على متوهم اي الاسم اما
ثلاثي او رباعي ثم الفعل وهذا سائغ شايع قوله اما الثلاثي والرباعي فهما بضم الثاء
الاولى والراء شاذان لانهما منسوبان الى ثلثة واربعة والقياس ان يقال ثلثي وربعي
بفتح الثاء الاولى وقيل انهما منسوبان الى ثلاث ورباع اللذين لا تكرار فيهما على ما هو مذهب
سيبويه ولو بنى الامر على مذهب غير سيبويه فهما مجازان من قبيل الاستعمال في جزء المعنى
الا انه تكلف وهكذا الخماسي والسداسي وغيرهما قوله حروفه الاصلية ثلثة او اربعة فيه
اشارة الى رد ما يقال يجوز ان يكون الفعل ثنائيا نحو صن ودع وامثالهما لان الحروف
الاصلية فيهما ثلثة قوله اذ لم يبن منه الخماسي ولا الثنائي اما الثنائي فلان الاصل في كل
كلمة ان تكون على ثلثة احرف حرف يبتدأ بها وحرف يوقف عليها وحرف يكون واسطة
بين المبتدأ به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا
فلما تنافرا كرهوا موازنتهما ففصلوا بينهما فان قلت المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا
او ساكنا واياما كان يلزم التنافي مع احدهما قلت لجواز الحركة والسكون على المتوسط

مطلب ان الترديد قد يقع بين المعاني الغير المحتملة

مطلب الفرق بين الفعل بفتح الفاء والفعل بكسر الفاء

مطلب جواز العطف على المتوهم

نسبة الثلاثي والرباعي

مطلب الثلاثي والرباعي لا تكرار فيهما

مطلب الاصل في كل كلمة ان يكون على ثلثة احرف

من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي لعدم وجوب شيء من الحركة والسكون عليه
واما الخماسي فلكثرة تصرفه ولانه يتصل به الضمير المرفوع المتصل ويصير كالجزء منه يجب
اسكان ما قبله فالخماسي فيه كالسداسي فالاسم وهو مرفوض لما يجيء وكلمتا اذ لمجرد
التعليل كما ذهب اليه جماعة من انها حرف تعليل كاللام منهم ابن هشام وقيل ظرف زمان
يستفاد التعليل من قوة الكلام لا من اللفظ ولا معنى للظرفية ههنا واما كلمة حيث حيث
فاستعملتا لمجرد التعليل بواسطة وقوعهما موقع اذ **قوله** بشهادة التتبع والاستقراء تتبع
قروت البلاد قروا وقريتها واستقريتها اذا تتبعتها تخرج من ارض الى ارض كذا في الصحاح
فالاستقراء عطف تفسير للتتبع وان كان بالواو وقليلا لان الواو يقتضي المغايرة وهو كثير في
المفسر واما بالفاء فقيل لا يجوز وقيل يجوز ذكره في حواشي الكشاف **قوله** ولم يبنوا الخماسي في
الاسم اي جوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ولم يجوزوا سداسيا للخروج عن الاعتدال
ولئلا يتوهم انه كلمتان اذ الاصل كما ذكرنا ان تكون على ثلثة احرف **قوله** وايا ما كان فايا
نصب على انه خبر كان وما زائدة وفاعله مستتر راجع الى الفعل وقد يقال هو منصوب
بمضمر يفسره الظاهر **قوله** لانا نقول الفعل الذي هو مورد القسمة عام فان قيل العام لا يتحقق
الا في ضمن الخاص فيلزم المحذور قلنا فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم
من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه بل يجوز ان يلاحظ مفهوم العام
ويراد من حيث هو مع قطع النظر عما هو في ضمنه وقد يقال الحكم بان العام لا يتحقق
الا في ضمن الخاص انما يصح في الموجودات الخارجية فان الانسان مثلا لا يوجد في الخارج
الا في ضمن فرد من افراده مع انه يوجد في الذهن مجردا عن خصوصيات الافراد واما
الموجودات الذهنية فليست كذلك لان العام يتحقق هناك في ضمن الخاص تارة ومجردا
عنه اخرى وفيه بحث لان تحقق العام في الخارج هو حصوله فيه بنفسه وذلك لا يكون
الا في ضمن الخاص وليس علما به وتحققه في الذهن انما هو حصوله فيه بصورته التي
هي علم به وكذا الحال في العام الذهني فان له تحققا فيه بنفسه وليس علما به وهذا بالنسبة
اليه كالوجود الخارجي بالقياس الى ما يوجد في الخارج وتحققا بصورته التي هي علم به
وهذا بالقياس اليه كالوجود الذهني للموجودات الخارجية فالعام سواء كان خارجيا
او ذهنيا له تحققان تحقق هو حصوله بنفسه ولا يكون الا في ضمن فرد من افراده وتحقق
هو حصول صورته وذلك قد يكون مجردا عن خصوصيات الافراد الا ان كلا تحققي
الذهني لما كان في الذهن يشتبه احدهما بالآخر **قوله** فان المراد به مطلق الفعل لا يقال

مطلب جملة اذ و حيث و ...

مطلب الاستقراء

مطلب عطف التفسير بالواو وقليل

مطلب اعراب ايا ما كان

مطلب الفرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه

مطلب يعرف فيه قولهم لا يتحقق العام الا في ضمن الخاص

مطلب ان العام الذهني والخارجي

لا يقال ذكر في بعض شروح المنار ان بين مطلق الامر والامر المطلق فرقا واضحا فان الاول
عبارة عما صدق عليه الامر والثاني عن الامر الخالي عن القرينة وبينهما بون بعيد فكذا مطلق
الفعل والفعل المطلق لانا نقول هذا الفرق لا يطرد ذكره في شرح المغني **قوله** لانه اما ان يكون
باقيا الضمير في لانه راجع الى كل واحد فصحة الحمل اما بتقدير مضاف في الكلام على ما هو الاولى
كما قال صاحب المغني اذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين
ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى او على انه لا بد ان يكون اوفق الاول اي حال كل واحد واما
بتأويل ان مع الفعل بالمصدر والمصدر بالوصف اي كائن كما صرح به في قوله تعالى وما
كان هذا القرآن ان يفترى وقوله تعالى ثم يعودون لما قالوا حيث قالوا ان التقدير ما كان
افتراء بمعنى مفترى وان اللام ثم يعودون للقول بمعنى المقول فيهن لفظ الظهار وقد
نص ابن هشام على هذه القاعدة في الباب الثامن من مغني اللبيب واشار البيضاوي في
تفسير قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح حيث قال ما مصدرية على ارادة المفعول من المصدر وصاحب
الكشاف في تفسير قوله تعالى فافعلوا ما تؤمرون حيث قال اي امركم بمعنى مأموركم على ان ما
مصدرية ولكن قال التفتازاني في جعل ما مصدرية والمصدر بمعنى المفعول اي المأمور بمعنى
المأمور به قليل جدا وانما كثر في صيغة المصدر وكلام ابي البقاء حيث قال في قوله تعالى حتى تنفقوا
مما تحبون يجوز عندنا ان يحمل على كون ما مصدرية والمصدر في تأويل اسم المفعول يقتضي عدم
تجويز ذلك لغير ابي علي وكذا قول بعض شراح القاضي ان الباب في اصله ليس بقياسي
وانه في المصادر الحقيقية لانه من باب الاختصار واما الفعل المصدر بما وان فتطويل
عدل عن صريح المصدر الى الفعل بما علم ان ليس الاختصار مطلوبا وفيه نظر وقال ابو حيان
في تفسير قوله تعالى فاصدع بما تؤمر والصحيح ان ذلك لا يجوز ورد عليه في الحواشي السعدية
لتفسير القاضي بان هذه دعوى صرح الثقات بخلافها وقال في بعض شروح الكشاف ذكر
المحققون من النحاة ان ما سوغ حكم شيء لا يلزم ان يكون مثله من جميع الوجوه ولذا قال
صاحب الا قليله فيه بحث لانه كما امتنع وقوع المصدر خبرا عن الجثة لعدم كونه دالا على
فاعل وزمان والفعل المصدر بان يدل عليهما فيجوز الاخبار به وان لم يجز بالمصدر مع ان
الفعل المصدر بان في حكم المصدر والصورة معتبرة عندهم فان قيل قوله اولا تقديره
او لا يكون فيه حذف المعطوف وابقاء العاطف وهو بعيد صرح به في مغني اللبيب نظيره
قولهم افتفعل هذا ام لا لان اصله ام لا تفعل قلنا المحكوم عليه بالبطلان عند محققي
النحاة حذف المعطوف وما له من متعلق ان كان لا جزؤه والمحذوف ههنا جزؤه لا تمامه

مطلب ... وبين مطلق الفعل والفعل المطلق

مطلب اذا احتيج الى تقدير ... مع الثاني اولى

مطلب تصحيح الحمل في ... المفعول

مطلب كون المصدر بمعنى المفعول

مطلب التأويل في ...

مطلب ... حذف المعطوف وابقاء العاطف

مطلب الاعتراض على قولهم افتفعل هذا ام لا

فلا يرد شيء من مثل قوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان وقول الشاعر رحجنا الخوا
والعيونا وقول الاخر علفتها تبنا وماء باردا وقولهم اشتريته بدرهم فصاعدا لان المحذوف
في الجميع هو المعطوف بدون المتعلق **قوله** وكل واحد منهما اما سالم او غير سالم قال الهندي
في شرحه لقائل ان يقول لو قال كل واحد منهما اما سالم او غير سالم وكل واحد منهما اما مجرد
او مزيد فيه لكان اولى لان تحقق المزيد فيه سالما او غير سالم متوقف على زيادة حرف
من حروف اليوم تنساه على اصله وزيادة الشيء على الاصل فرع وجود الاصل وفيه نظر
فتامل **قوله** والامثلة نصر وعد اكرم اوعد ونحوه هذا كقول السكاكي وهي المفردات الاصلية
المهمات الخ ولكن لا بد من الواو الجامعة ولهذا اتى بها ابن الحاجب حيث قال وهي المفردات
والاعلام اه وصاحب اللب حيث قال حروف العطف الفاء والواو وقال الافعال الفعل
حسبت وظننت اه لانهم صرحوا فيما كان المبتداء متعددا حقيقة والخبر متعدد الفظا
نحو بيانك يديري يجمي واخرى لاعدائها غائضة بان حكم هذا القسم ان لا يجوز فيه ترك
العطف البتة لان المبتداء في تقدير الفلك والفصل اي احدى يديك كذا والاخرى كذا وقال
الرضي ونحو جاءنا عالم وجاهل لا بد فيه من الواو لان المبتداء حكمك في التقدير اي احدهما
عالم والآخر جاهل وقال الشريف في حاشيته عليه مراده تصوير الفلك لو انه من قبيل
العطف فيما بين الجمل وكذا قولهم هم عالم وجاهل اي بعضهم عالم وبعضهم جاهل وترك
المحقق الشريف ترك العاطف بين الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد
للاقسام كانه قيل اقسام المفردات هذه الاشياء وقوله انما يقال من ان الخبر اذا تعدد
لفظا لتعدد المبتداء حقيقة او حكما وجب الواو بين الفاظ الخبر فلم يلتفت اليه لمعنى
لان اشعار العاطف باستقلال كل خبر على حدة اظهر الا يرى ان ترك الواو في حلو
حامض اولى من ادخاله الذي جوزه ابو علي ليس على ما ينبغي على انه صرح في تعليقاته
على التلويح بخلاف ما ذكره حيث قال انهم يقولون في حلو حامض ان ضمير المبتداء
ليس في شيء منهما والا لزم التناقض بل في المجموع من حيث هو مجموع وان اردت ان تعبر
عن ذلك المجموع بلفظ واحد قلت مز فانهم اعتبروا التعدد صورة والتحد حكما فالفرق
بالواو وعدمه لا يجري نفعا لدلالة الواو على تاكد امر الاتحاد وهو الجمعية وفي حاشية
شرح العضد حيث قال وفي مجيء الصفات هكذا مسرودة اشعار بالاستقلال لان
تقديم الخبر اعني قوله وفي مجيء اه ظاهر في الحصر وما قاله المحقق ابن كمال باشا من انه لا
اشعار في الواو باستقلال كل خبر على حدة ولذلك اتى بها كالذا وعليها عند القصد الى الجمع بينهما

الاشعار المذكور وعلى ما اعترف به الشريف حيث قال في بحث تنكير المسند اليه من شرح المفتاح
والفتاء ادعلى الواو اشعارا بان كل واحد من الثانيين كان في التشبيه على ما ذكر فلا يخفى
ما فيه وقد صرحوا بان كلا من العطف وتركه يحتمل كلا من الاستقلال وعدمه والتعيين
الى القرائن ولهذه النكتة وعلى خطئها صح القول تارة بان العطف مشعر بالاستقلال
واخرى بان تركه مشعر بعدم الاستقلال وما قيل من ان الوجدان يحمل ما ذكر من قبيل حذف
واو العطف على نمط قوله وجوه يومئذ ناعمة وهو معطوف على وجوه يومئذ خاشعة
وقولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار عمرو والى دار خالد بحذف الواو فتقديره بالف
حذف حرف العطف بابه الشعر بل قيل انه غير ثابت والآيات التي يدل ظاهرها على ذلك
تحتمل وجها آخر كما فعله ابن هشام في مغني اللبيب وما حكى ابو زيد من اكلت خبزا لحما تمرا
وما حكى ابو الحسن من اعطه درهما درهمين ثلثة فقد قيل على بدل الاضراب ذكره في الجمع
ولك ان تقول الاستدلال بما ذكر تمسك بالظ المفيد للظن الكافي في مباحث الالفاظ فلا
تنبه الاحتمالات البعيدة على ما قاله الشريف في موضع من شرح المفتاح وقال في موضع آخر منه
والدليل الظ يكتفى به في مباحث الالفاظ وقال علاء الدين في حاشيته والتمسك بالاولى
والارجح يكفي في مباحث الالفاظ سيما في التنزيل وان حذف العاطف سائغ شايع في مقام
التعديد والشارح ايضا جوزه في التلويح وقال الكرماني في شرح البخاري قد جوز بعض
النحاة حذف العاطف اذا قام قرينة عليه وفي جامع الشروح للبرددي حذف العاطف
طريقة جائزة عند صاحب التيسير وقول الدماميني ان حذف العاطف ليس بشيء موجه
قوله من حروف العلة فان قيل قد صرح الادباء ان جمع الكثرة يتناول ما فوق العشرة
الى نهاية بلا قرينة وما دونه الى الثلثة بقرينة وهي العدد والوصف جمع كثرة اطلقت على
ما دونه بلا قرينة قلت جمع الكثرة يطلق على ما دونه الى الثلثة من غير قرينة لما قال صاحب
الترجيح من انه لا فرق بين جمعي القلة والكثرة في الاطلاق على الثلثة الى العشرة من غير قرينة
حيث يصح اطلاق جمع الكثرة على ما فوق العشرة دون جمع القلة وقولهم جمع الكثرة
يطلق على العشرة الى ما لا نهاية له لا يلزم منه ان لا يصح اطلاقه على الثلثة الى العشرة اذ
هو مسكوت عنه لشهرة كون اقل كل جمع للقلة كان او للكثرة ثلثة وقد اجمعوا ان العشرة
داخلة في القلة فقول ابن كمال باشا في شرح التنقيح جمع الكثرة يراد به كل عدد فوق العشرة
وقول صاحب الترجيح وقولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة ليس على ما ينبغي فان قيل ما اوزان
جمع القلة والكثرة قلنا اوزان القلة كل جمع صحيح مذكرا كان او مؤنثا وأفعُل وأفعال

مطلب احوال الخبر المتعدد لفظا والمبتداء المتعدد معنى
مطلب من المهمات يعرف فيه ترك العاطف
مطلب اي المختار في مثل حلو حامض من المجموع
مطلب الاستدلال بالدليل الظاهر كاف في مباحث الالفاظ
مطلب حذف واو العطف
مطلب التمسك بالاولى والارجح
مطلب لا فرق بين جمعي القلة والكثرة في الاطلاق على الثلثة الى العشرة من غير قرينة
مطلب رجحان حرف العطف
مطلب اوزان جمع القلة

وافعلة وفعلة من القلة وزاد الفراء فعلة وبعضهم افعلاء والكوفيون فعلاء ثم
الغاية ذكرها والكثرة ما عداها وظاهر كلام اللباب يشعر بان جمعي التصحيح للقلة مطلقا
سواء كان معرفا او منكرا والمذكور في كتب القوم انهما انما يكونان للقلة اذا كانا نكرتين واما
المعرف باللام فلا قال بعض النحاة الجمعان مشتركان بين القلة والكثرة وذكر بعض المحققين
من النحاة ان الظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة ثم المذكور في كتب القوم انه
قد يستعار احدهما للآخر من استعمال القليل في الكثير وعكسه ويبقى هنا فائدة نفيسة
وهي انه اذا لم يات للاسم الا بناء القلة كارجل في الرجل او بناء الكثرة كرجال في الرجل
فهو مشترك بين القلة والكثرة وذلك ان نقول الجمع المضاف قد يكون للجنس فيشمل القليل
والكثير وللعهد لان الاضافة كاللام في كونها للجنس والعهد والاستغراق صرح به التفتازاني
في بحث تعريف المسند من حواشي المطول فاندفع به اعتراض بعض الفضلاء على ما قال
القاضي البيضاوي في تفسير قوله اصلها ثابت وفرعها في السماء يجوز ان يريد فروعها
على الاكتفاء بلفظ الجنس لاكتسابه الاستغراق من الاضافة بان مثل غلام زيد لا يستغرق
قوله ونعني في صناعة التصريف قال زين العرب في شرح المصابيح اكثر استعمال لفظ العنا
في ارادة الخاص من الالفاظ يقال فلان عني بما تكلم هذا المعنى ومثل الارادة انما قال بهذا
لان السالم في صناعة النحو ما ليس في آخره حرف علة ويظهر اثر الخلاف في نحو زيد فانه
سالم عند النحويين وغير سالم عند الصرفيين ثم السالم اخص من الصحيح مطلقا عند بعض
الصرفيين ومنهم الصرفي ان الصحيح ما سلمت اصوله من حروف العلة وان وجد الهمزة
والتضعيف في احدها والسالم ما سلمت اصوله منهما ايضا كما ذكره الموصلي وعند
بعض الصرفيين لا فرق بينهما ومنهم صاحب المراح لان الصحيح والسالم عندهم ما ليس
في اصوله حرف علة وتضعيف وهمزة كما ذكره صاحب المراح قال صاحب الفرهية انما قال في
ولم يقل عنى مع انه مفيد للمقصود لانه يفهم منه الخلاف ايضا بين اهل الصرف ثم قال وفيه
نظر لان ذلك لو كان المفهوم المخالف معتبرا وليس كذلك اوكد نص ابن كمال باشا في
غير موضع من كتبه ان المفهوم معتبر في الروايات والفقه والخلاف انما هو في النصوص
وصدر الشريعة في باب المهر انه لا خلاف في ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل
على نفي الحكم عما عداه وقال في شرح الاخسيكثي نقل شيخنا عن شيخه ان التخصيص يدل
على نفي ما عداه في العقليات وفي متفاهم الناس وفي الروايات وقال في شرح المنار العلماء
قالوا التخصيص في الروايات يوجب نفي الحكم عما عداه وصرح في العناية وغاية البيان في فصل

مطلب استعارة احد الجمعين للآخر واشتراك البناء بين القلة والكثرة
فائدة نفيسة
مطلب كون الاضافة كاللام في الجنس والعهد والاستغراق
مطلب استعمال العناية والارادة
مطلب يعرف فيه اعتبار المفهوم المخالف في الروايات
مطلب التخصيص في الروايات

الجنايات من كتاب الحج ان التخصيص يدل على النفي بالاتفاق وهكذا صرح صاحب
المفتاح في صنعة الاستتباع فان قلت لم اعتبروا المفهوم في غير النصوص دونها قلنا
لان التخصيص لو لم يكن للنفي لما كان له فائدة اخرى بخلاف كلام الرسول عم فانه اوتي
جوامع الكلم فلعله قصد فائدة لم ندركها الا ترى ان الخلف قد يستفيد من كلامه عم
احكاما لم يبلغ اليها السلف بخلاف الرواية فانه قلما يقع التفاوت فيه ثم القائلون
بالمفهوم عرفوه بان يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم اثباتا ونفيا وشرطوا
له ان لا يظهر اولوية المسكوت عنه من المنطوق في الحكم ولا مساواته للمنطوق في الحكم
حتى لو ظهر اولويته او مساواته يثبت الحكم في المسكوت عنه بدلالة النص او قياس
ولا خرج المنطوق مخرج العادة ولا يكون للكشف او المدح او الذم او التاكيد ولا يكون
المنطوق لسؤال او حادثة ولا تقدير جهالة او خوف او غير ذلك مما يقتضي تخصيص
بالذكر والجملة ان لا يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفي الحكم عن المسكوت
عنه وقسموا الى مفهوم اللقب وهو نفي الحكم عما لم يتناوله اسم الجنس او العلم منهم
وقال به ابو بكر الدقاق وبعض الحنابلة والاشعرية والى مفهوم الصفة ولا يراد النعت
بل كل قيد في الذات نحو سائمة الغنم ومطل الواجد وظرف الزمان والمكان وغيرهما
وقال به الشافعي ومالك واحمد والاشعري والى مفهوم الشرط وهو اقوى من مفهوم
الصفة ولذا قال به كل من قال بمفهوم الصفة لانه صفة معنى وبعض من لا يقول به
كالكرخي وابي الحسن البصري وعبد الجبار من المعتزلة وابن سريج من الشافعية والى
مفهوم الغاية وهو اقوى من مفهوم الشرط لقوة دليل يختص به ولذا قال به كل من قال
بمفهوم الشرط وبعض من لم يقل به كالقاضي ابي بكر وعبد الجبار قال صاحب التوضيح
هو عندنا من قبيل الاشارة لا المفهوم ولعل هذا هو المحمل لكلام التلويح في بحث الغاية
والترجيح ان مفهوم الغاية متفق عليه والى مفهوم الاستثناء فانه يفيد حكما للمستثنى مخالفا
لحكم المستثنى منه عند جمهور الشافعية واكثر منكري المفهوم والى مفهوم انما ذهب القاضي
ابو بكر والغزالي وجماعة من الفقهاء الى انه ظاهر في الحصر وان احتمل التاكيد والى مفهوم
العدد والمذهبان اي القول بمفهوم العدد والقول بنفيه مرويان عن مشايخنا كما اشار
صاحب الهداية اليهما في جنايات الحج والى مفهوم الحصر ويراد به عرفا النفي عن الغير ويحصل
بتصرف في التركيب كتقديم ما حقه التاخير من متعلقات الفعل والفاعل المعنوي والخبر
وتعريف المسند والمسند اليه والمراد به بعض انواعه وهو ان يعرف المبتدأ بحيث يكون ظاهرا

مطلب المفهوم اللقب
اقسام المفهوم
مفهوم اللقب
مطلب الصفة
الشرط
مطلب مفهوم الغاية
مطلب مفهوم الاستثناء
مطلب مفهوم العدد
مطلب الحصر

في العموم سواء كان صفة او اسم جنس ويجعل الخبر اعم او اخص منه بحسب المزدوم سواء كان
علما او غيره مثل العالم زيد والرجل بكر والكرم في العرب وصديقي خالد والخلاف في ذلك
بين علماء المعاني تمسكا باستعمال الفصحاء ولا في عكسه ايضا مثل زيد العالم حتى قال صاحب
المفتاح المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد الا ان اعتبار ائمة
الاصول لما تغاير اعتبارهم فانهم يبحثون عن احوال التراكيب من حيث افادتها الخواص
تختلف باختلاف المقامات والاعتبارات لم يجاوفقا ما اختاروه وان اختاره بعض
قوله والالف يعني الحرف الهوائي الممتنع الابتداء لعدم قبول الحركة وابن جني يرى ان
اسمه لا فانه الحرف المعجم يذكر قبل الياء عند عد الحروف وانما لم يمكن ان يلفظ به في اول
اسمه كما فعل باخواته اذا قيل صاد جيم توصل اليه باللام كما توصل الى التلفظ بلام التعريف
بالالف حين قيل في الابتداء الغلام انتقاضا فانه قول المعلمين لام الف خطأ لان
كلا من اللام والالف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد اسماء
الحروف البسائط ثم اعترض على نفسه بقول ابي النجم اقبلت من عند زياد كالخرف
تخط رجلاي بخط مختلف تكتبان في الطريق لام الف واجاب بانه لعله تلقاه من
افواه العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة قوله نحو قل وبيع وامثال ذلك لا يقال لم
يذكر مثل هذا اذا قصد التعميم فلا حاجة الى قوله وامثال ذلك لانا نقول مثل ذلك الا اشارة
الى تكثير الامثلة اسلوب شائع قال المحقق ابن كمال باشا وسائر شراح المفتاح في قوله
كنحو الجمع بينهما اداة التمثيل اشارة الى كثرة الامثلة ومن هذا القبيل قول صاحب التوضيح
كالعين مثلا ولا وجه لما قاله المحقق ابن كمال باشا كانه غافل عن ان الكاف للتمثيل وقد
قيل فائدة لفظة مثلا في مثله تأكيدا لارادة التمثيل فان الكاف في مثله قد يكون نحو كما
قيل في قولهم للحنيف المطلق كالماء قوله وكذا ما ابدل احد حرفي المضعف حرف علة
كتصادى وتمالى اصلهما تصادد وتمالل بجمعا ضفدع وثعلب وسادي وثالي في
سادس وثالث قوله واشار بقوله تقابل الى تمييز حروف الاصول ليس المراد من قوله
الى تمييز حروف الاصول ان معرفة الزائد والاصلي موقوفة على المقابلة بالفاء والعين
واللام لان مقابلة الاصول بها موقوفة على معرفة الاصلي لا محالة فلو توقف معرفة الاصلي
لزم الدور بل المراد منه انه اذا علم الاصول والزوائد بطريق من الطرق مثل ان يقال
الحرف الاصلي ما ثبت في سائر تصاريف الكلمة بازائها لفظا كبقاء حروف الضرب في
تصرفاته او تقديرا كعين قلت وبعت والزائد ما سقط في بعضها ولم يعتبر لا لفظا ولا تقديرا

تقديرا كواو قعود حقد في قعد ثم اريد تعليم المتعلمين واطلاعهم على الاصلي والزائد
وجب ان يقال اذا وزنا اللفظ فما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو اصلي وما
ليس كذلك فهو زائد قوله لكن ينبغي ان يستثنى الزائد في مختصر الصحاح قولهم ينبغي لك
ان تفعل كذا من افعال المطاوعة يقال بغاه فانبغى وفي شرح الكشاف للطيبي روي عن
صاحب الكشاف انه قال في كتاب سيبويه كل فعل فيه علاج يأتي مطاوعه على الانفعال
البتة وقال البيضاوي نحو وما ينبغي له وما يصح وما يتسهل له وقال ابن الحاجب ينبغي
بمعنى لا يستقيم عقلا كقوله ح وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولدا ذكره الطيبي وفي كونه علم
مما فيه علاج نظر وقد يراد من لفظ ينبغي يجب كما يراد من لفظ لا ينبغي لا يحل ذكره
في فتح القدير وحواشي التلويح ثم ان الاستثناء مشتق من ثنيت فلانا عن الامر اذا صرفته
عنه والمستثنى مصروف عن المستثنى منه او مشتق من ثنيت الشيء اذا ضاعفته فسمي الاستثناء
استثناء لان الاول مضاعف بالثاني فان كان مثبتا كان مضاعفا بالنفي وان كان
منفيا كان مضاعفا بالاثبات وفي الاصطلاح اخراج الشيء من الشيء بالا او ما في
معناها نحو قوله يستثنى الزائد يخرج الزائد المكرر للتضعيف كالراء في كرم واحمر
او للالحاق كالباء في جلبب من حروف الاصول لان المزيد لهما حكمه حكم الاصلي في التعبير
وليس باصلي اما في التضعيف فللتنبيه على انهم ارادوا تكرير ما قبلها وما قبلها اصل
فتصور التشبيه بينهما بما قبلهما على انهم اعتنوا بهم بالكلية كما هي بالاول فوجب التعبير عنها
بما عبر به عن الاول واما في الالحاق فلانه غرضهم بالزيادة جعل الكلمة على ابنية
باب موزونة بها في ذلك الباب اصل كدحرج في باب فعلل شملل فاذا وقع في الزنة الزائد
على ذلك الغرض وانما ترك الاستثناء للشهرة وقيدنا الزائد بالمكرر لان الزائد الحاق
الغير المكرر لا يقابل بالفاء ولا بغيرها لكن تركه لظهوره قوله والى ان الميزان هو الفاء
والعين واللام وانما قلنا تركيبه ليمكن جعله وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة من
نحو ضرب وعلم وحسن قوله لانه اعم الافعال يحتمل معنيين احدهما انه اعم منه كالا
الاشياء بمعنى انه لا اعم منه وانه كان المساوي والثاني اعم من الجميع وهو الظاهر نقول
الراغب جعل لفظ علم في الافعال كلها وهو اعم من فعل يأتي وكلا معنييه الا ان بعض
ارباب عمية فعل وفيه بعد لا يخفى قوله خفة اي لخفة فعل لان الفاء حرف رخو
يجري فيه النفس حال الخروج من مخرجه بخلاف الجيم فانه حرف شديد يحتبس فيه النفس
عند خروجه من مخرجه قوله ولمجيء جعل بمعنى اخر اعلم ان جعل يجيء في لغة العرب لمعان

مطلب المقابلة بالفاء والعين واللام
مطلب في معنى ينبغي
كضرب وطلب وعلم وما ليس فيه علاج كعدم وفقد لا يأتي في مطاوعه الانفعال
مطلب الحرف الاصلي والزوائد
مطلب في اشتقاق الاستثناء
مطلب المطاوع فيه علاج وان ما ليس فيه علاج
مطلب معنى الاعم
مطلب جعل يجيء لمعان
مطلب الحرف الهوائي
اسم الالف لا
مطلب قول المعلمين لام الف خطأ
مطلب جمع اداة التمثيل
مطلب الكاف قد يكون للتمثيل
مطلب ثالي اصله ثالث

بمعنى الخلق كقوله تع وجعل الظلمات والنور اى خلق وبمعنى التصيير كقولك جعلت
ثوبا اسود اى صيرته اسود وبمعنى التسمية كقوله تع وجعلوا الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا اى سموهم وبمعنى اخذ وشرع كقولك جعلت الشئ اى اخذته وشرعته وبمعنى
اوجب كقولهم جعلت للعامل كذا وكذا وبمعنى القى كجعلت بعض متاعى على بعض وبمعنى
بعث كقوله تع وجعلنا معه اخاه هرون وزيرا وبمعنى قال كقوله تع وجعلوا معه انداد
وبمعنى بين كقوله تع انا جعلناه قرآنا وبمعنى ايجاد شئ من شئ وتكوينه منه كقوله تع
وجعل لكم من انفسكم ازواجا وبمعنى الحكم بالشئ على الشئ حقا كقوله تع وجاعلوه من
المرسلين او باطلا كقوله تع ويجعلون لله البنات وبعضهم يدرج بعض هذه المعانى
فى بعض قوله ولما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق وهى المخارج الكلية والا
فلكل حرف مخرج يخالف المخرج الآخر والا لكان اياه اعلم ان هذا وجه مستقل لاختصاص
فعل للوزن ولا ينافيه شمول غيره ايضا لكن اذا طلب لهذا الوجه مرجح على نحو علم جعل
الوجه الآخر مرجحا لعكسه على نحو جعل واما اذا طلب المرجح على علم فيجعل كثرة الاستعمال
وفتح العين مرجحا لان فعل من باب فتح وعلم من باب علم قوله واما الثلاثى المجرد
كلمة اما حرف شرط وتفصيل لكلام مجمل وتوكيدا اما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها
لا يقال قد استغنى عنها فى قوله فاما القتال لا قتال لديكم لانا نقول هو ضرورة كقوله من
يفعل الحسنات الله يشكرها ولا يقال قد حذفت فى التنزيل فى قوله تع فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم لانا نقول الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته
الفاء فى الحذف ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتى
الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح وقال بعضهم ان فاء جواب
اما لا تحذف فى غير الضرورة اصلا وان الجواب فى الآية فذوقوا العذاب والاصل
فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء الى المقول وما بينهما اعتراض واما
التفصيل فغالب حالها وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الآخر او
بكلام يذكر بعدها فى موضع ذلك القسم فالاول نحو قوله تعا فاما الذين آمنوا بالله و
اعتصموا به فسيدخلهم فى رحمة منه وفضل اى واما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا
نحو قوله تع فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء تاويله اى واما
غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك والراسخون فى العلم
يقولون فقيل والصحيح انه لا يلزم ذكر المتعدد لا لفظا ولا تقديرا الصحة ان يقال اما

اما انا فقد فعلت كذا نبهت ولو ورد بها فى اوايل الكتب وقد تاتى لتفصيل ما فى
نفس المتكلم من المجمل واما ما فى دوافع الاسولة والتوهمات المقدرة تفصيل المجمل
السامع او المتكلم والكلام ذكره علاء الدين البسطامى فى شرح اللباب وقد تاتى لغير
تفصيل اصلا نحو اما زيد فمنطلق واما التوكيد فقل من ذكره ولم ار من احكم شرحه
غير الزمخشرى فانه قال فايدة اما فى الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب
فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة
قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه فى تفسيره مهما يكن من شئ فزيد ذاهب
وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه تاكيدا وانه فى معنى الشرط قوله وبنائه التمثيل
او اجيب بان قيد السالم فى بعض النسخ فكانه من الناسخ وبان المراد مجرد التمثيل بما فيه
حرف الحلق مع قطع النظر عن سلامته وعدم محافظة منافاة وفيه شئ لعدم اختصاص
حرف الحلق فيه قوله لرفضهم الابتداء بالساكن لان الحرف المنطوق به اما معتمد على
حركة كباء بكر او على حركة تجاوره كميم عمرو او على لين قبله يجرى مجرى الحركة كباء دابة
وصاد خويصة فمن فقد هذه الاعتمادات تعذر التكلم دليلا التجربة ومن انكر ذلك
فقد انكر العيان وكابر المحسوس وبعضهم يجوز الابتداء بالساكن على ما هو مختار
السكاكى لان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقيف الشئ على ما
يحصل بعده محال وجوابه منع انها بعده بل هى معه والا لامكننا الابتداء بالحرف
من غير الحركة وانه مع والمراد بالابتداء الاخذ فى النطق بعد الصمت لا الاخذ فى
النطق بالحرف بعد ذهاب الذى قبله كما تخيل بعضهم حتى التزم وقوع الابتداء
بالساكن لكن قال الشريف فى حواشى الكشاف والحق جوازه ومن قال باستحالته لم
يسمع منه الا حكاية عن لسانه واذا استقريت لغة العجم وجدت فيها الابتداء بالساكن
المدغم لا سيما فى لغة الخوارزم الا انه غير واقع فى لغة العرب قوله لا يلزم التقاء
الساكنين قيل هذا لا يخرج عن دور فالاولى ان يقال لاستلزامه سكونه لاختلاط الابنية
قوله وهذه جارية فى كل اسم او فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق شرط
جريان اللغات الاربع فى كل ما كان على فعل بكسر العين كون العين حرف حلق
الا عند انشاء هذا الشرط يجرى الثلث منها فقط اذ لا يجوز اتباع الفاء العين لعدم
قوة العين لعدم كونها حرف حلق يقال علم علم علم ولا يقال علم بكسرتين لذلك
يقال كتف كتف كتف ولا يقال كتف بكسرتين وكل اسم على فعل مما عينه حرف حلق

مطلب الوجه لا اختصاص فعل للوزن

مطلب اما حرف شرط وتفصيل بكلام مجمل وتوكيد

مطلب وجه شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا

مطلب اما التفصيل

مطلب نحو اما للتاكيد

مطلب فى الساكن الابتداء

مطلب جواز الابتداء بالساكن

يجوز تسكين عينه وفتحه كنهر ونهر وشهر وشهر ونحر ونحر وشعر وشعر ونحو وبحر الا في
مثل نحو فانه لا يجوز فتح عينه لانه يؤدي الى الاعتلال لاسم فترك على سكونه قوله فان
كان ماضيه على فعل مفتوح العين فمضارعه يفعل فان قيل قد صرح الادباء بان ان
لكونه لتعليق امر بغيره في الاستقبال لا يكون كل من جملتيه الا فعلية استقبالية وههنا
ليس كذلك قلنا نعم لكن قد يخالف ذلك لفظا لنكتة كابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل لقوة الاسباب او لكون ما هو للوقوع كالواقع او للتفاؤل او لاظهار الرغبة
في وقوعه نحو ان ظفرت بحسن العاقبة على الخطاب والتكلم فان الطالب اذا عظمت
رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي
وانما قلت لفظا لان الجملتين ان جعلت كلاهما او احدهما اسمية او فعلية ماضوية
فالمعنى على الاستقبال حقا فان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان
تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك
وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره
قبل ذلك وقس على هذا فقدر ما يناسب المقام ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال
قياسا اذا كان الشرط لفظ كان اذ قد نص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان
الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد بقاء معنى الماضي مع ان جعل
الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل لقوة دلالة كان على المضي مجرد
له لان الحدوث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان
الماضي وكذا اذا جيء بان في مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا
يذكر لها جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غيرها الا
قليلا كقول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك
البال لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال ثم كون هذه الواو للحال
مذهب الزمخشري وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف وهو ضد
الشرط المذكور وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية وهي ما يتوسط بين
اجزاء الكلام متعلقا به معنى وقد يجيء بعد تمام الكلام قوله اي اعانه اعلم ان هذا
اللفظ في هذه المعاني اما بالاشتراك اللفظي واما بان يكون في الاعانة حقيقة وفي
الاصابة والرزق مجازا فان نصرة الغيث في الارض يلزمها اصابته اياها وتحريك

مطلب جواز التسكين والتحريك

مطلب في ترك الجملة الفعلية الاستقبالية مع ان

مطلب ان الشرطية

مطلب استعمال ان الشرطية في غير الاستقبال

مطلب ابقاء معنى الماضي مع ان

مطلب تحقيق ان الوصلية

مطلب في ذكر معنى ان المجرد للوصل

مطلب احوال واو الوصل

مطلب جملة المعترضة

وتحريك قواها النامية واحداث نضارتها ونصرة الله العبد يلزمها ايصال الرزق
اياه وحفظه له فارادة الملزوم في الصورتين غير معقول كما لا يخفى فاريد اللازم فيهما
قوله ونصر الغيث الارض الغيث المطر وغاث الغيث الارض اصابها وربما يسمى
النبات والسحاب غيثا قوله وضرب مثلا كذا اي بين قال البيضاوي وضرب المثل
اعتماله من ضرب الخاتم واصله وقع شيء على آخر وقال الراغب الضرب ايقاع شيء
على آخر ولتصور اختلاف الضرب خولف بين تفاسيره كضرب الشيء باليد والعصا
والسيف ونحوها وضرب الدرهم اعتبارا بضربه بالمطرقة والضرب في الارض الذهاب
فيها وهو ضربها بالارجل وضرب الخيمة بضرب اوتادها بالمطرقة وتشبيها بضرب
الخيمة قال الله تعالى ضربت عليهم الذلة اي التحفتهم الذلة التحاف الخيمة وقال المطرزي
في المغرب قال الفقهاء فلان يضرب فيه بالثلث اي يأخذ منه شيئا بحكم ماله من الثلث
فلا وجه لما قيل الاشبه ان يكون في الدق والتبيين حقيقة وفي غالب به مجازا والحقيقة
يحتمل احتمالا مرجوحا والمثل في الاصل بمعنى النظير يقال مثل ومثل ومثيل كشبه وشبه
وشبيه وقال الراغب النظير اخص من المثل واصله المناظرة كانه ينظر كل واحد منهما
الى صاحبه فيباريه وقال الطيبي المثل اعم الالفاظ الموضوعة للشبه لان الند يقال
لما يشاركه في الجوهر فقط والشبه فيما يشاركه في الكيفية فقط والمساوي فيما يشاركه
في الكمية فقط والشكل فيما يشاركه في القدر والمساحة فقط والمثل عام في جميع ذلك ثم
نقل في العرف الى القول السائر الممثل مضربه بمورده ولم يضربوا ولم يجعلوا ذلك القول
مثلا الا اذا اختص بنوع من الغرابة ولذا لم يغيروه وحافظوا عليه قال الميداني يجتمع
في المثل اربعة لا يجتمع في غيره من الكلام ايجاز اللفظ واصابة المعنى وحسن التشبيه
وجودة الكناية فهو نهاية البلاغة ثم استعير للصفة والحال اذا كانت عجيبة الشأن
وفيها غرابة وضرب المثل انما يصار اليه لكشف المعنى الممثل له ورفع الحجاب عنه وابرازه
في صورة المشاهد المحسوس ليساعد فيه الوهم العقل ويصالحه عليه لان المعنى الصرف
انما يدركه العقل مع منازعة من الوهم لان من طبعه ميل الحس والاستتباع عن ادراك
الحقائق الكلية فاذا تمثل المعنى العقلي بصورة محسوسة اذعن له وانقاد وقبل المراد
ولهذا كثر التمثيل في كلام البلغاء والحكماء والانبياء وفشى في الكتب الالهية قوله اذا
كان عين فعل او لامه فان قلت لم يعتبروا وجود حرف الحلق في الفاء قلت لان
الفاء يكون ساكنا نحو امر يأمر فلا يلزم الثقل او لان الساكن كالميت فلم يعد له حق

مطلب الغيث

مطلب ضرب المثل

مطلب الفرق بين المثل والنظير والمثل والشبه والند والشكل

مطلب يجتمع في الامثلة لا يجتمع في غيره من الكلام

مطلب حكم كثرة التمثيل في الكلام

الوصل ح ونحب ينحب بالفتح في الماضي والكسر في الغابر والحاء المهملة اذا رفع صوته
بالبكاء ونحب البعير ايضا ينحب نحابا اذا اخذه السعال ويحتمل ان يكون نحب بالجيم
اذا براه وهو ايضا من باب ضرب وقطع ايضا على ما نقله الازهري ح وجاء يجي
ويجونا ايضا مجيئا وجيئة كصيحة وجيئة كشيعة وجي اسم ايضا على ما في القاموس
وعلى ما في المختصر جي اسم لا غير وفي الصحاح واستعمل جاء لازما ومتعديا بنفسه والباء
تقول جئت شيئا حسنا اذا فعلته وجئت زيدا اذا اتيت اليه وجئت به اذا احضرته
وقد يقال جئت اليه على معنى ذهبت اليه وجاء الغيث اذا نزل وجاء امر السلطان اذا
بلغ وقد يجي جاء بمعنى تقرير الشيء على صفة نحو قوله ما جاءت حاجتك قيل هذه
الكلمة اول ما اشتهرت من قول الخوارج لابن عباس رضي الله عنهما حين اتاهم من قبل علي
رضي الله عنه يستدعي منهم الرجوع الى الحق واجيز تعديته هذا الى غير هذا المثل فقيل
ومنه قولهم جاء البر قفيزين ومنع وجعل قفيزين حالا ورد بان ليس المقصود الاخبار
عن البر بالمجيء نفسه حال كونه متصفا بهذه الصفة بل حصوله على هذه الصفة ح
ومتى تفي الشرط كلمة متى من الظروف الزمانية المتضمنة للشرط الجازمة للفعل وقد
يكون خبرا والفعل الواقع بعده مبتدا على تنزيله منزلة المصدر كقول صاحب الحماسة
متى يصير مستجلا اي صيرورته مستجلا في اخر زمان وقد يجي بمعنى من كقولهم
اخرجها متى كمه اي من كمه وبمعنى في كقولهم وضعته متى كمي اي في كمي وبمعنى وسط
ح اي حروف الحلق ستة وقيل هي سبعة وهو مذهب سيبويه وابي الحسن سبعة
منها ما ذكرها وواحدة اخرى الالف لكن لم يعتد بها لعدم اصالتها في غير الحرف
والاسم الغير المتمكن على ان الالف والهمزة حرف واحد عند المحققين والحق ما ذكره
الشيخ ابو علي ابن سينا في رسالته في مخارج الحروف وصفاتها وهو ان المخرج الاول
هو الجوف وهو اسفل من الحلق ويخرج منه ثلثة احرف الالف والواو الساكنة المضموم
ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها وتسمى هذه الحروف حروف المد واللين
والهوائية والجوفية وقال المحكي وزاد غير الخليل معها الهمزة لان مخرجها من الصدر
وهو متصل بالجوف قلت الصواب اختصاص هذه الحروف الثلثة بالجوف دون الهمزة
لانها اصوات لا تعتمد على مكان حتى تتصل بالهواء بخلاف الهمزة ح لان مخرجها
اقصى الحلق وانما سميت هذه الحروف حلقية لان مخرجها الحلق ومخرج الحرف هو المكان
الذي ينشأ منه ذلك الحرف والحرف صوت معتمد على مقطع محقق او مقدر تحقيقي

مطلب استعمال جاء لازما ومتعديا بنفسه
مطلب كلمة متى واستعمالها
مطلب يجيء متى بمعنى من
مطلب حروف الحلق
مطلب رسالة ابن علي سينا في مخارج الحروف
مطلب الالف والهمزة حرف واحد عند المحققين
مطلب كون الهمزة من احرف الحلق
مطلب مخرج الحرف

ويختص بالانسان وضعا وعرفه ابن سينا بانه هيئة عارضة للصوت بها يمتاز صوت
عن صوت آخر مماثل له في الحدة والثقل تميزا في المسموع فقيل لو كان شكل هيئة الصوت
لما تنوع كما اشار اليه الشارح في شرح المقاصد انتقض به تعريف الحرف وقيل الحرف
لا العارض وللعروض بل المجموع منهما وهذا انسب بمباحث العلوم العربية والصوت
قيل ماهيته وانيته غنيتان عن البيان وبعضهم عرفوه منهم من قال انه جسم خاص
من الاجسام ومنهم من قال انه اصطكاك اجسام صلبة ومنهم من قال القرع والقلع
ومنهم من قال تموج الهواء والكل منظور فيه اذ لا شيء منها بمسموع وكل صوت مسموع
وذكر الجعبري الصوت هواء متموج من تصادم جسمين وفيه نظر وقال الحكماء
هو كيفية تحدث في الهواء بسبب تموج ذلك الهواء الذي هو صدم بعد صدم وسكون
بعد سكون بسبب القرع الذي هو امساك بعنف او القلع الذي هو الانفصال بعنف
بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وقول القسطلاني في لطائف الاشارات
ان الصوت هو الحاصل من دفع الرية الهواء المحتبس بالقوة الدافعة فيتموج فيصدم
الهواء الساكن فيحدث الصوت من قرع الهواء المندفع من الرية تعريف الصوت
الخارج من الفم على راي الحكماء وقال ح والذي عليه اهل الحق ان الصوت كيفية
تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تاثير لتموج الهواء والقرع والقلع كسائر الحوادث
ومعرفة المخرج بان تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل وتنظر اين ينتهي الصوت فحيث
انتهى الصوت فثم مخرجه الا ترى انك تقول اب وتسكت فتجد الشفتين قد انطبقت
احديهما على الاخرى ح والبواقي على هذا الترتيب اما جمع باقية بناء على ما قيل من ان
حروف الهجاء والحروف المعنوية نحو في وعلى واشباههما كلها مؤنثات سماعية واما جمع
باق بناء على كون تانيث الحروف باعتبار التاويل باللفظة او الكلمة على قيل وعدم
التاويل والمحققون من الادباء قالوا ان فاعلا صفة اذا كان في غير ذوي العقول
يجمع على فواعل قياسا مطردا ومنه ان الجمع فيما لا يعقل من المذكر يجري مجرى المؤنث
فيمن يعقل وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية له وفواعل في فاعل صفة لمذكر
ما لا يعقل كنجم طالع وطوالع وجبل شامخ وشوامخ مطردة نص عليه سيبويه وغلط
كثير من المتاخرين فحكم على هذا بالشذوذ فلا وجه لما قال الشارح في التدريج من
ان العوارض جمع عارض على انه جعل اسما وانما فوارس فلانه شيء لا يكون في المؤنث
فلم يخف فيه اللبس واما هوالك فانما جاء في المثل يقال هالك في الهوالك فجرى على

مطلب الصوت
مطلب معنى القرع والقلع
مطلب معرفة المخرج
مطلب احوال كلمة بواقي في تانيث حروف الهجاء والحروف المعنوية
مطلب ستر قول محقق الادباء فاعلا لغير ذوي العقول يجمع على فواعل

الاصل لانه قد يجي في الامثال ما لا يجي في غيرها واما نواكس فقد جاء في ضرورة
الشعر ومن هنا تبين فساد ما قيل وشذ فوارس وهوالك ونواكس في جمع فارس
وهالك وناكس على انه يدل فرقة ذكره ابن كمال باشا في شرح الهداية ثم في الترتيب
خلاف للشرح حيث قدم الحاء المهملة على العين المهملة وحكي حيث قدم الخاء المعجمة
على الغين المعجمة **قوله** ثم استشعر اعتراضا الى قوله فاجاب اى اضمر الاعتراض واومى
اليه بتصريح الجواب من قولهم استشعر فلان خوفه اى اضمرها والجواب يستعمل في
السؤال فاطلاق السؤال على الاعتراض صريحا او كناية باعتبار ان فيه معنى الاستفساد
قوله ابى يابى شاذ مخالف للقياس اى سواء كان وجوده قليلا او كثيرا لانهم
قالوا المراد بالشاذ في كلامهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده
وكثرته وقد يفرق بين الشاذ والنادر والضعيف ان الشاذ هو الذي يكون وجوده
كثيرا لكن يخالف القياس والنادر هو الذي يكون وجوده قليلا لكن على القياس
والضعيف هو الذي لم يتصل حكمه الى الثبوت فان قيل كيف كان ابى يابى شاذا مخالفا
للقياس وقد قال في المطول ان ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وال وماء
وما اشبه ذلك ليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم
المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور اجيب بان كون هذه الامثلة
الشواذ المخالفة للقياس بالنظر الى القياس السابق في الاعتبار فلا ينافي جعلها مندرجة
تحت القانون المتأخر فتدبر واعلم كما ان عند الفقهاء قياسا واستحسانا كذلك
عند البلغاء قياس واستحسان فجميع ما جاء على خلاف الاصل على موجب الاستحسان
قوله وهو وارد في افصح الكلام فان قيل قد صرح في الباب الثامن في القاعدة الثانية
من مغني اللبيب ان اسم التفضيل لا يضاف الى معرفة مفردة كما لا يضاف اليها كل وايضا
لا يقال اللام للاستغراق فيفيد العموم لانا نقول لم يسمع زيد افضل الرجل وان اريد
ذلك على انه قد تقرر ان ما يضاف اليه افعل التفضيل يجب كونه لاسم الجنس فقط
فقول شارح مختصر الوقاية تصحيحا لقوله اقوى الذريعة جعل اللام للاستغراق ليس
بصحيح ولا يقال ايضا اللام زائدة فكان مضافا الى نكرة مفردة لانا نقول فيه بعد
لا يخفى اجيب بان المضاف محذوف والتقدير افصح افراد الكلام كما في قولهم وجه
زيد احسنه اى احسن اعضائه لكن قوله كما لا يضاف اليها كل واى ينتقض بقوله تعالى
كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل وبقولهم كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه وبقوله

وبقوله دم كل ذلك لم يكن في حديث ذي اليدين وبقول الشاعر فقد اصبحت ام الخيار
تدعي على ذنبا كله لم اصنع وايضا ينتقض بتلك الامثلة قولهم لفظة كل ان دخلت
على المعرفة اوجبت عموم اجزائها لا الافراد في كل منها الافراد وبحديث ابي موسى قالوا
يا رسول الله اى الاسلام افضل وحديث عبد الله بن عمرو بن عاص اى الاسلام خير
وبقولهم اى بغداد اطيب وقد يجاب عن الانتقاض الثاني بمنع كلية هذا القول واجاب
تاج الدين السبكي في شرح منهاج البيضاوي عن الآية والحديث الاول ان اللام فيهما
للجنس والمعرف الجنسي في المعنى كالنكرة وهذا جواب عن اشكال اسم التفضيل ايضا لولا
عدم سماع زيد افضل الرجل والجواب عن الحديث الكائن والشعر ان اسماء الاشارة والضمائر
على ما في حواشي شرح العضد حكمها حكم ما يشار اليها او يرجع اليها في العموم والخصوص فالمشار
اليه هنا متعدد وكذا المرجع اليه لكون تنوين ذنبا للتكثير او لعمومه بقرينة المقام
او لانه اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره السيرافي وقال في فصول البدايع
مرادهم ان الكل الداخل على المعرفة توجب العموم الافرادي في اجزائها بتقدير جزء
والمعنى في قولهم كل الرمان مأكول كل جزء من اجزاء الرمان مأكول والجواب عن اى هو
الجواب عن افعل اى اى ذوى الاسلام واى خصاله واى ذوي بغداد ويجي هنا بحث
وهو ان فصاحة الكلام خلوصه عن ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع
فصاحتها ولا شك ان هذا المعنى لا يقبل التشكيك والتفاوت بالزيادة والنقصان
كالعدم والطلوع والغروب فلا يتصور فيه افعل التفضيل الزائد في الفصاحة نعم
ويمكن ان يجاب عنه بحمل الافصح على الابلغ ولا خفاء في تفاوت البلاغة بالزيادة والنقصان
وبحمله على التجريد عن المعنى التفضيلي وتأويله بالوصف كما يدل عليه قوله في الجواب في
كلام فصيح وهذا جواب عن اشكال الاضافة ايضا ولكن ذلك مشروط بان يكون مجردا
عن الامور الثلاثة اللام والاضافة ومن مع كونه سماعيا يجب النقل فيه عن ائمة اللغة
عند غير المبرد على ما صرح به الرضي فان قيل على تقدير التجريد ما فائدة صيغة التفضيل
قلنا فائدتها المبالغة وادعاء الزيادة فليحفظ هذا فانه ينفع جدا **قوله** القياس اى
القانون المستنبط من تتبع تراكيب البلغاء **قوله** دون الاستعمال اى دون وضع الواضع
يقال هذا اللفظ مستعمل اى موضوع بازاء المعنى ويقال هذا مهمل اى غير موضوع بازاء
المعنى فالمراد بالوضع من قبيل اطلاق الملزوم وارادة اللازم كذا قيل اعلم ان معنى
دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا

مطلب جمع فارس وهالك وناكس

مطلب استعمال الجواب في السؤال واطلاق السؤال على الاعتراض

مطلب الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف

مطلب القياس والاستحسان عند البلغاء

مطلب اسم التفضيل [illegible]

مطلب رد على الشارح مختصر الوقاية

مطلب حكم لفظ كل ان دخلت على المعرفة وجبت عموم اجزائها

مطلب المعرف في الجنس المعنى كالنكرة

مطلب دخول الكل على المعرفة

مطلب تعريف الفصاحة

مطلب فائدة صيغة التفضيل بعد التجريد

مطلب استعمال دون

مطلب معنى دون

ومنه تقدمت الكتب لا تاخر بناء البعض عن البعض ودونك هذا اي خذه من ادنى
مكان منك ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم
اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد وتخطى حكم الى حكم ولاخفاء في انه سقط بالاتساع
المذكور قيد التفاوت والانحطاط على ما صرح به الشريف وقيل بمعنى قدام في الاصل
وقول الشريف في تفسير قوله تعالى وادعوا شهداءكم من دون الله ان دون يستعمل بمعنى
قدام الشيء وبين يديه مستعار من معناه الحقيقي الذي يناسب اعتقاد في مكان من الشيء
يأباه كلام صاحب الكشاف في الاساس حيث ذكر فيه مجيء دون بمعنى قدام ولم يعده
من المجاز لان دأبه في الكتاب المذكور تفصيل المعاني المجازية عن المعاني الحقيقية
بتصديرها بقوله ومن المجاز ويجيء بمعنى بعد وبمعنى عند وفي القاموس هو فوق
ونقيضه وبمعنى الشريف والخسيس وبمعنى الامر والوعيد وبمعنى القرب وبمعنى امام
ووراء وبمعنى غير **قوله** وقسم مخالف الاستعمال دون القياس لا يقال كيف يكون
قسما من الشاذ وهو عندهم ما يخالف القياس كما يشير اليه تفسيره السابق حتى يصير
ثلثة اقسام لانا نقول لفظ الشاذ يطلق كثيرا على النادر ايضا ثم معنى مخالفة الاستعمال
قلته وذكر المخالفة على سبيل المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته
او صحبته تقديرا على ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في قول بعضهم في جواب من قال
انك لبسط الشهادة انها لم تجعد فيه ووقوعها محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح
لك شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا والثاني نحو قوله تعالى صبغة الله هو
مصدر مؤكد لامنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس والاصل ذكر التطهير
بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه ماء المعمودية
ويقولون انه تطهير لهم فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة
صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى
اولادهم في الماء الاصفر ولا يمتنع ان يكون المشاكلة بالنظر الى السابق فان الشيخ
صرح بالمشاكلة في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم ثم لا شك ان المشاكلة من قبيل المجاز
والعلاقة فيها التقارن في الخيال كما حققه في فصول البدائع لا الوقوع في الصحبة
كما هو المشهور لان العلاقة مصححة للاستعمال الذي به الوقوع في الصحبة ومقدمة
عليها فقول الشارح في شرح الكشاف ان المشاكلة ليست بحقيقة ووجه المجاز ليس
بظاهر ولذا قال الزمخشري هو فن بديع من كلامهم وطراز عجيب ليس على ما ينبغي وكذا

مطلب الشاذ و اطلاقه على النادر

مطلب تعريف المشاكلة

مطلب المشاكلة من قبيل المجاز و العلاقة فيها التفات في الخيال

وكذا قول الطيبي في شرح التبيان انها ليست بحقيقة ولا مجاز لفقدان العلاقة المعتبرة
بين الطبخ والخياطة وقوله ولولا الذهاب الى القول بانها ليست من المجاز لم يكن التعجب
ما عيب على ابي تمام في قوله لا تسقني ماء الملام البيت وقوله وهذا لا ينافي التقسيم
الحاصر في قولهم اللفظ اما ان يستعمل فيما وضع له وهو حقيقة او في غيره وهو مجاز
او كناية لان ذلك باعتبار اللفظ مع المدلول وهنا بمجرد لفظ الصاحب وموافقته
اياه من غير نظر الى المعنى وان افاده فافادته لا بالقصد الاولي ولو اتفق المعنى المجازي
في بعض الصور كما في جزاء سيئة سيئة فان الثانية وان كانت مسببة عن الاولى لكن
غير منظور الى كونها مسببة في هذا الباب ولا يصلح ان يكون سيئة الاولى علاقة في
المجاز لانها قرينة في هذا الباب ليس على ما ينبغي قال ابن مالك في شرح التسهيل والمشاكلة
مهمة في كلامهم حتى حملهم الاهتمام بها على اخراج الشيء عن اصله وقال الزمخشري
في تفسير سورة المؤمن فقد غيروا كثيرا من كلامهم عن قوانينه لاجل الازدواج كقولهم
غير خزايا ولا ندامى وحقه ولا نادمين لانه جمع نادم وقوله عم الاولا توطاني
وكعبا والقياس الحوائل لانها جمع حائل وقولهم لاتيه الغدايا والعشايا والقياس
الغدوات وقولهم عندي ما ساءه وناءه اراد وانآه لانه لا يتعدى وقولهم
هنأني الطعام ومرأني وانما هو امرأني وقول الزمخشري في ديباجة الكشاف عماة
وعناة والقياس عمي وعنون وقوله عم اتركوا الترك ما تركوكم ودعوا الحبشة ما ودعوكم
فانه عم استعمل ماضي يدع فقول صاحب المغرب في قول الفقهاء بنية اليسار تترجح على
بنية العسار ان العسار خطأ محض ليس بشيء وقد يقال معنى مخالفة الاستعمال
مخالفة وضع الواضع بمعنى انه خلاف ما ثبت من الواضع فلا اشكال **قوله** لا يقال
ابى يأبى وقد يقال ان ابى بمعنى امتنع وهو فرع منع فلما كان في لام اصله كان بمعنا
حرف حلق فكان فيه حرف حلق ويقال ابى يأبى مقلوب باى يباى فكان عينه حرف
حلق في الاصل المقلوب عنه وهو ليس بقوي **قوله** سلمنا انها من حروف الحلق على ما
ذهب اليه الشاطبي والسكاكي وسيبويه وابو الحسن لكن الشاطبي جعل الالف بعد
الهمزة والهاء كما نسب الى سيبويه وجعلها السكاكي بينهما قيل ومعنى جعلها ايها من
مخرج الهمزة ان مبدأها مبدأ الحلق ثم تمتد وتمر على الكل وبقي فيه ان تسليم هذا
ينافي جعله هذه الحروف ستة فيما سبق الا ان يقال انه اشار الى المذهبين اذ ذهب الى ما
ذهب اليه المحققون من ان الالف والهمزة حرف واحد وعدها من الحروف العين لا حلقية كما

مطلب ... مهمة في كلامهم

مطلب استعمال ماضي يدع

مطلب كونه ابي يأبي بمعنى امتنع

ذكره قوله لا يجب ان يكون الفتح لاجلها لئلا يلزم الدور والدور توقف الشيء على ما يتوقف
عليه من جهة واحدة اما بمرتبة ويسمى دورا مصرحا او بمراتب ويسمى دورا مضمرا والجاز
اشار الى دفع الدور بان يقول كأنهم لما علموا ان الياء تقلب الفا على تقدير فتح العين
سوغوا فتحها اذ يكون فتحا مع حرف الحلق قوله واما قلى يقلى فلغة بني عامر والفصيح
الكسر اي في المضارع من باب ضرب يضرب كذا صحح بعض من تصدى لتحشية هذا الكتاب وقد
وقع في عامة الكتب انه من باب علم يعلم وعزاه بعضهم من لغات طيء وليس بصحيح
والصحيح انه عامرية كما ذهب اليه ابن الحاجب ذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى
ويهلك الحرث والنسل في سورة البقرة انه قرأ الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل
ثم قال وهي لغة ابي يأبى وذكر في آخر الاحقاف انه قرأ فهل يهلك الا القوم الفاسقون
بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك وهلك ثم في وصف الكسر بالفصاحة نظر لان
الفصاحة لا تطلق الا على معان مخصوصة لا توصف بتلك المعاني الا المفرد والكلام
والمتكلم اللهم الا ان يحمل على المعنى اللغوي وهو الظهور او يقال الموصوف هو المفرد
او المتكلم والاسناد الى الكسر اسناد الى السبب قوله واما ركن يركن وعده صاحب
الكشاف من الشواذ قوله وان كان ماضيه على وزن فعل بكسر العين قال المحقق الرضي
في شرح المفصل ان هذه الابواب الثلثة اي الاول والثاني والرابع دعائم الابواب لا سيما
فعل يفعل بفتح العين في الاول والكسر في الثاني وقال ثعلب اذا اشكل عليك فعل ولم
تدر من اي باب هو فاحمله على يفعل بالكسر فانه اصل الابواب كلها وقال ابن جني
باب المتعدي ان يجيء يفعل بكسر العين وباب اللازم ان يجيء يفعل بضم العين وقد
يجيء هذا في هذا وهذا في هذا قوله الا ما شذ استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف
تقديره يجيء مضارع فعل مكسور العين على وزن يفعل بفتح العين في جميع المواضع
الا ما شذ وسماه النحاة بالمفرغ وان كان المفرغ في الحقيقة هو العامل قبل الا لانه غير
مشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى ويكون الا لغوا في اللفظ لا في المعنى وقيل المستثنى
بحسب اللفظ فارغ عن الاشتغال بالمستثنى منه اذ هو محذوف فقولهم المستثنى مفرغ على
ظاهره اذ الفارغ وصف له وتجيء الاستثناء المفرغ في جميع معمولات الفعل الا في
المفعول معه والاكثر ان يكون في الفضلات وقد يقع في غير الفضلة نحو يحرك الفك
الاسفل في الاكل الا التمساح قال الشارح في شرح المفتاح لا خلاف في جريان الاستثناء
المفرغ في الصفة مثل ما جاءني رجل الا كريم واعترض عليه الدماميني في شرح المغني بان

بان نفي الخلاف في هذه المسئلة سهو اقول مراد الشارح نفي الخلاف المفيد فالسهو
في مقالة لابن اخت خالته واعلم انه يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي
اما اسمية كقولك ما جاءني احد الا زيد خير منه وهذا من قبيل التفريغ باعتبار
الصفة ولا فرق بين ان يكون الوصف بالمفرد او الجملة واذا وقعت الجملة بعد معرفة
كانت حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم وهي في الاصل صفة واذا وقعت
بعد النكرة فهي صفة والاجود ان يكون حالا عند من يجوز الحال من النكرة ويجوز
دخول الواو معها فتقول ما مررت باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدلا
من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد كذا قيل وفيه نظر لانه صرح علاء الدين البهلوان
في حواشي شرح المفتاح للشارح في لا جرم آثرنا ان آثرنا بدل من ضمير لا جرم وقال
ويجوز ابدال الجملة من المفرد ثم قال وصرح العلامة بدلية لا ينفصل من شعبه وجوز
الرضي وصاحب الكشاف والمغني كون الجملة الاستفهامية بدلا عن المفرد واما فعلية
وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم او قعد
او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد
والواو نحو ما آتيه الا اتاني لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه
الشرط والجزاء وهذه الحال مما لا يقارن مضمونه بمضمون عامله الا على تأويل العزم
والتقدير وجعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يقال اذا وقع ماض بعد
الا شرط معه قد نحو ما الناس الا قد عبروا او ماض آخر سابق منفي نحو ما انعمت عليه
الا شكر او مضارع منفي كقوله تعالى وما يأتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي نحو
انشدك الله او انشدتك الله الا فعلت وهو وان كان فعلا صورة الا انه ما كان باسم
والمعنى ما اطلب منك شيئا الا فعلك فكلمة نشد تدل على الطلب ووجه التعدية الى
اثنين انهم ضمنوه معنى ذكرت او لانه بمنزلة دعوت حيث قالوا انشدك بالله والله
كما قالوا دعوته بزيد وزيدا فان قيل المذكور شبه ما وجه معنى النفي قلنا هو من
باب تضمين المثبت معنى النفي ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى والذين هم لفروجهم
حافظون انه يجوز ان يضمن حافظون معنى النفي اي غير حافظين وذكر صاحب الكشف
في مثل قولهم لولا علي لكان عمر هالكا انه ضمن كان معنى النفي كانه قيل لما كان عمر الا هالكا
وقد يوجه بان الا تقتضي معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله فقد
ضيقت الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك ويقع ههنا فائدة وهي

مطلب
الدور المصرح والمضمر

مطلب
دعائم الابواب

مطلب
القياس في باب المتعدي واللازم

مطلب
وجه حمل الذي لم تدر من اي باب على يفعل بالكسر

مطلب
وجه التسمية الاستثناء المفرغ مفرغا

مطلب
جريان الاستثناء المفرغ في الصفة

مطلب
وقوع الجملة بعد الا في الاستثناء

مطلب
وجه دخول الواو بعد الا

مطلب
جواز الحال من النكرة

مطلب
جواز ابدال الجملة من المفرد

مطلب
وقوع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو

مطلب فائدة مهمة
تضمين المثبت معنى المنفي

مطلب كون الا حرف عطف
الا قد يكون حرف عطف

مطلب الشرط من وقوع الا صفة

ان الا قد يكون حرف عطف عند الكوفيين بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف
لما قبلها لكن ذلك منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي وقد يكون بمعنى غير فيوصف
بها وبتاليها جمع منكر او شبهه والمراد بشبه الجمع المنكر الجمع المعرف بلام الجنس والمفرد
الغير المختص بواحد ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا
او شبهه وشرط ابن الحاجب في وقوع الا صفة تعذر الاستثناء وبان يكون تابعا لجمع
منكور غير محصور فلا يجوز حذف موصوفها وقد تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك
في اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والفراء وابو عبيدة وقد تكون زائدة قاله الاصمعي
وابن جني وابن مالك **قوله** واما فضل يفضل اعلم ان معناه من الفضلة والزيادة
لا من الفضيلة والغلبة في الفضل لان الثاني ليس فيه الا الفتح في الماضي والضم في
المضارع وبعضهم جعله من الشواذ كصاحب المراح وكل عطية لا تلزم من يعطي فانها
لها فضل **قوله** رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها لانه لما اختير في الماضي والمضارع
حركة لا تحصل الا بلزوم احدى الشفتين للاخرى وانضمامها بها والضمة لها مزيد
اختصاص باللزوم بالنسبة الى غيرها كالفعل اللازم بالنسبة الى فاعله والمفعول
الذي لم يسم فاعله ناسب لان وضع هذا الباب له وهي الصفات اللازمة واللزوم وهو
في الحقيقة الضم الغير المفارق فاختير في اللفظ ايضا الضم للتناسب **قوله** ويكون
لافعال الطبايع اي الصادرة عن الطبيعة وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا
شعور لها بما يصدر عنها ويكون الصادر منها اثرا واحدا واقعا على نهج واحد
قيل الطبع في اللغة السجية اي الخلقة التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر
والطبيعة والطباع مثله وقول بعض الافاضل ان الطبع قوة النفس يحكم بالاحكام
من غير فكر ونظر قريب منه فالكل واحد بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح
فالطباع اعم مطلقا من الطبيعة اذ الطبع في الاصطلاح ما يكون مبدأ الحركة مطلقا
سواء كان لها شعور كحركة الحيوان او لا كحركة الافلاك عند من يجعلها غير شاعرة
والاحجار والمراد بمبدأ الحركة الصورة النوعية والنفوس على ما حقق في الحكمة و
الطبيعة ما يكون مبدأ الحركة من غير شعور كالصورة الحجرية التي تكون مبدأ الحركة
الهابطة من غير شعور كذا قال الامام في شرح الاشارات وقال الشريف الجرجاني قد
اطلقوا في الاصطلاح الطباع والطبيعة على الصورة النوعية وقالوا الطباع اعم
منها لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولية لكل شيء والطبيعة قد تختص بما يصدر

مطلب معنى الطبع لغة واصطلاحا والطبيعة و الفرق بينهما

مطلب الفرق بين الطباع والطبيعة

مطلب حسن قبح كرم شجاعة جود

مطلب تفسير الكرم

يصدر عنها الحركة والسكون فيما هو له وبالذات من غير ارادة ثم ليس المراد بالحسن
ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس ونحو ذلك بل المراد به كون الاعضاء
متناسبة على ما ينبغي ان يكون وبالقبح خلاف ذلك فهو مقتضى الطبيعة اذ لا يختلف
ذلك قال عماد الدين الكاشي الكرم كيفية نفسانية تقتضي ايصال النفع الى الغير
بالمال او النفس كالعفو وقال السيد عبد الله الكرم نقيض اللوم وهو جامع الخصال
المرضية فانه ان كان ببذل النفس فهو شجاعة وان كان بالمال فهو جود وان كان
بكف ضرر مع القدرة فهو عفو وقيل الكرم بمعنى الجود والبر وهو ايثار الغير بالخير
بالبذل والعفو ويكون ذلك ملكة للنفوس الزكية بملاحظة لطفه وحسنه عقلا
وشرعا وتعودها فيعد من الكيفيات النفسانية الخلقية والمراد بقوله ونحوها الصغر
والكبر المراد بهما ليس عظم الهيكل وقصره اذ الصغير قد يكون اعظم هيكلا من الكبير
بل المراد التغاير الظاهري الذي يعرض للشيء صادرا عن الطبيعة بالتمادي والوقوف
ولم يجعلهما من الافعال الطبيعية لاختلافهما باختلاف الاحوال والاوقات **قوله** ولا
يكون الا لازما اعلم ان ابواب الثلاثي كلها يكون متعديا ولازما الا هذا الباب
فانه لازم لا غير وعليك التنبه للامثلة في موارد الاستعمال **قوله** وشذ رحبتك
الدار والاصل رحبت بك الدار فحذف الباء لاختصار لكثرة استعماله فيكون غير
متعد في الحقيقة فانك لو قلت في شرفت بكذا شرفت كذا لا يكون متعديا فشذوذه
من جهة استعماله على صورة المتعدي اذ هو ملتبس وقد يقال يمكن ان يكون تعديه
لتضمينه معنى وسع قال الخليل قول نصر بن سيار رحبكم الدخول في طاعة الكرماني
اي وسعكم شاذ ولم يجئ في الصحيح فعل بضم العين متعديا بغيره واما المعتل فقد
اختلفوا فيه قال الكسائي في اصل قلته قولته وقال سيبويه لا يجوز ذلك لانه متعد
وقد قيل المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعل بضم العين
متعديا **قوله** واما الرباعي المجرد اعلم ان ابواب الرباعي كلها سواء كان مجردا او مزيدا
بزيادة حرف على الثلاثي المجرد ملحقا كان او لا موازنا يكون متعديا ولازما ولكن على
السمع في موارده وفعلل قد يصاغ من اسم رباعي لعمل مسماه كقرمص القرموص
اذا حفره ولحكاية المسمى كعقرب الشيء اذا لواه كالعقرب وجعله في شيء كفلفل
الطعام وعصفر الثوب ولاصابة مسماه كعرقبه اذا اصاب عرقوبه ولاصابة مسماه كبرجمه
اذا اصاب براجمه ولاظهار مسماه كعسلجت الشجرة اذا اخرجت عساليجها ولاختصار

مطلب ابواب الثلاثي

مطلب نقول في المعتل اذا اشكل امره

مطلب عدم وجود فعل بضم العين متعديا في الصحيح

مطلب ابواب الرباعي

الحكاية كبسمل وحسبل وسبحل وحمدل وجعفل وحيعل وحوقل اذا قال بسم الله الرحمن
الرحيم وحسبي الله وسبحان الله والحمد لله وجعلني الله فداك ولا اله الا الله ولا حول
ولا قوة الا بالله ذكره في شرح التسهيل **قوله** لانه ليس في الكلام اربع حركات فان قيل
هذا منقوض بنحو هديد وهو اللبن الغليظ وغليط بالعين المهملة المضمومة وهو قطع
من الغنم قلنا الاصل هدابد وعلابط فحذف الالف للتخفيف **قوله** ويجيء به اي بالرباعي
المجرد نحو جورب تقول جوربته فتجورب اي البسته الجورب فلبسه والجورب معرب وجمع
الجواربة والهاء للعجمة ويقال الجوارب ايضا وجلبب اي لبس الجلباب وهي الملحفة
وبيطر اي عمل البيطرة من البطر وهو الشق وبيقر يقال بيقر الرجل اي اقام بالحضر وترك
قومه بالبادية والبيقرة اسراع تطاطي الرجل رأسه وهرول الهرولة ضرب من العدو
وهو بين المشي والعدو كذا في الصحاح وشريف والشرياف ورق الزرع اذا طال وكثر
حتى يخاف فساده فيقطع تقول شريفت الزرع اذا قطعت شريافه فان قلت لم يحكم
على اخرج بانه ملحق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال
اخرج اخراجا قلت لان الاعتبار بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل
دون الفعلال لعدم مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا برقاشا وقحطابا وعربادا
بل برقشة وقحطبة وعربدة يقال برقشت الشيء اذا نقشته بالوان مختلفة وقحطبه اي
اي صرعه وعربد الرجل اذا ساء خلقه في سكره والعربدة سوء الخلق ولان الشرط توافق
المصادر اجمع ولانه حرف الالحاق لا يزيد في الاول ولان زيادة الهمزة لقصد معنى
التعدية لا لمساواته في تصرفاته اللفظية واعلم ان الالحاق جعل مثال على مثال ازيد
منه بزيادة حرف او اكثر ليعامل معاملته في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات ولذلك
لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال في غير الآخر ويجعل ذلك الحرف الزائد في
المزيد فيه مقابلا للاصلي في الملحق به فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في احكامه من التصغير
والتكسير وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ثم الالحاق قد يكون في
الفعل كما هو المراد ههنا ولذا قال ودليل الالحاق اتحاد المصدرين وقد يكون في
الاسم ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعهما في الاصل الملحق به
وان كان ثمة حرف زائد فلا بد من المماثلة في الملحق لا مجرد التوافق في الحركات والسكنات
ولذا حكموا على اقعنسس بانه ملحق باحرنجم ولم يحكموا على استخرج بانه ملحق باحرنجم
مع انه موافق له في الحركات والسكنات لان استخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا

مطلب البسملة والسبحلة والحمدلة

مطلب معنى هديد وغليط

مطلب اشارة الى عدم مجيء مصدر فعلل فعلالا في بعض الافعال

مطلب مبحث الالحاق

مطلب معنى برقشة وقحطبة وعربدة

مطلب معنى الموازنة

ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الخاء وهو فاء وقعت موقع
النون الزائدة في الاصل اما في الزيادة فلان النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين
وليس في الفرع نون في موقعها والفرق بين الاصل والملحق ان الملحق يجب ان يكون فيما زيد
للالحاق دون الملحق به مثلا يجب في باب حوقل زيادة الواو بين الفاء والعين دون باب
دحرج وفي باب اقعنسس وتجلبب وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج
ودحرج على هذا القياس وبين الملحق والمتشعبة ان زيادة الحرف في المتشعبة لقصد
زيادة معنى وفي الملحق لقصد موافقة لفظ للفظ آخر ليعامل معاملته لا لزيادة معنى
قوله ودليل الالحاق اتحاد المصدرين اي الحاق الفعل على ان يكون اللام عوضا عن
المضاف اليه كما قال ابو شامة في قوله بدأت ببسم الله في النظم ان الاصل في نظمي وقال
صاحب الكشاف في وعلم آدم الاسماء ان الاصل اسماء المسميات وجوز في قوله تعالى تجري
من تحتها الانهار كون اللام بدلا من الاضافة ومنعه ايضا حيث قال والمعنى فان الجحيم مأواه
وليس اللام بدلا من الاضافة وقال في المغني والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب
في كون اللام بدلا من الاضافة وهذا هو مذهب الكوفية على ما في شرحي الكشاف والمفتاح
للشريف وبعض البصرية وكثير من المتأخرين ايضا على ما في المغني وقيد ابن مالك جوازه
بغير الصلة او مغنيا عنها الاضافة في الاشارة الى المعهود على ما هو مذهب البصرية هو
الصواب قال ابن الحاجب في شرح المفصل ان دليل الالحاق وجهان الاول ان حرف الالحاق
هو الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى والثاني موافقة المصدر
ثم قال واعتمد الزمخشري على الوجه الثاني لكن الوجه الاول هو التحقيق لانه جار في
الاسماء والافعال والثاني مختص بالافعال لان الاسماء ليس لها مصادر **قوله** لئلا يلزم
يرد عليه مثل الاستخراج الا ان يقال الكلام في الفعل **قوله** واعلم ان الحروف التي تزاد الخ
اعلم ان زيادة الحروف في كلام العرب قد يكون لافادة معنى زائد كهمزة انصر والتعويض
كتاء زنادقة ولتفخيم المعنى كميم زرقم وللالحاق كالف حمارى وللمد كواو عجوز وياء قضيب وللحاق
كبا وجلبب ولامكان التلفظ كهمزة الوصل **قوله** حروف سألتمونيها اعلم ان الحروف
الزوائد هي التي يجمعها قول الشاعر يا اوس هل نمت لم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه
او سألتمونيها او اتاه سليمون او واتاه سليمان او انت سولها او امان وتسهيل
او قول هويت السمان فشيبنني وقد كنت قدما هويت السمان حكي ان تلميذا سأل المبرد
عن الزوائد فقال هويت السمان ثم سأل مرة ثانية فقال سألتمونيها ثم مرة ثالثة

مطلب فرق بين الملحق والمتشعبة

مطلب جواز كون اللام عوضا عن المضاف اليه

مطلب دليل الالحاق وجهان

مطلب حروف الزوائد

مطلب وجه تسمية الاخفش ...

فقال اليوم تنساه فانظر الى فطنته وحكى ايضا ان الاخفش سال سيبويه عن الزوايد
فقال له جاز بدوانا وسليمان فقال الاخفش ما معنى هذا اكان المجيب سليمان لهذا
السؤال قال سألتمونيها فقال نعم ولم يفهم معناه فقال هويت السمان فقال اذا سئل
عن السمان حتى اجبتني عن محبتك السمان فلم يكن جوابك مطابقا للسؤال قال اليوم تنساه
فغضب الاخفش وقال بما اجبت فنسيت ولم يفهم معناها ايضا ولهذا سمي اخفش
وحكى ايضا ان ابا العباس المبرد سال ابا عثمان المازني عن الزوائد فانشد هويت
السمان البيت فقال له الجواب رحمك الله فقال قد اجبتك مرتين يعني هويت السمان
في المصرعين وليس المراد من كونها زوائد انها تكون زائدة ابدا اذ انها قد تكون الكلمة

مطلب فائدة زيادة الحرف في كلام العرب

منها وكلها اصول كقولك سال ونام بل المراد انها اذا زيد حرف لغير الالحاق والتضعيف
فلا يكون الا منها **قوله** الا في الالحاق يريد الالحاق الذي هو على وجه تكرير الحرف نحو
قردد واما زيادة الالحاق لا على وجه التكرير فلا يكون الا من حروف سألتمونيها لكنه
ترك القيد لظهوره **قوله** اي حرف كان هي تامة بمعنى وجد ووقع وثبت وحدث

مطلب كان تامة

قال علاء الدين البسطامي في حاشية المطول على وفق ما في كشف الكشاف في قوله تعالى
وان كان ذو عسرة الاية قد تقرر ان كان التامة حقها ان تدخل على الاحداث دون
الاشخاص وقال حسن الفناري والحق انه يدخل على الذوات اذا وجد فيه نكتة
ولذا ذكر في شرح اللب للسيد عبد الله ان كان في الاية تامة **قوله** الاول اصله اوأل

مطلب الاول اصله اوأل

على وزن افعل على ما هو مذهب البصريين مهموز الاوسط قلبت الهمزة واوا على غير
القياس وادغمت بدليل اول منك وجمعه على اوائل او اوول من وال فقلبت همزته
واوا وادغمت او ووّل على وزن فوعل كما هو مذهب الكوفيين قلبت الواو الاولى
همزة ولم يجمع على اواول لاستثقال قالوا هو كما سبق معنى وتصريفا واستعماله تقول
في تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات الاول
وتقول في الاستعمال زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول وما لم يكن لفظ اول
مشتقا من شيء يستعمل على القول الصحيح ولا مما استعمل منه فعل كاحسن ولا مما استعمل
منه اسم كاحنك خفي فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف
ذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اي ذو حنك اشد من حنك
غيره وانما يظهر وصفيته اول بسبب تأويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل اسد
اي جرئ فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا يوما اول او ذكر

ذكر من التفضيلية بعده ظاهرا اذ هي دليل على انه ليس اسما كافكل وابدع فانت
خال منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لفقد وصفيته
كما مر كقولك على تمطى عهد احمد اولا بادئا ويقال ما تركت له اولا ولا اخرا ويجوز
حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان ما لا بظرف الزمان نحو قوله

مطلب رد على الحريري في درة الغواص

لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول اي اول اوقات غدو هاو بما
ذكرنا تبين ما في درة الغواص حيث قال ويقولون ابداء بادئ والصواب ان يقال
ابداء بادئ اول بالضم كما في قول الشاعر المذكور وانما بني اول ههنا لان الاضافة مرادة
فيه اذ تقدير الكلام ابدا به اول الناس فلما اقتطع عن الاضافة بني كاسماء الغايات
التي هي قبل وبعد ونظائرهما ومعنى تسمية هذه الالفاظ بالغايات انها جعلت
غاية النطق بعدما كانت مضافة ولهذه العلة استوجبت ان تبنى لان آخرها
حين قطع عن الاضافة صار كوسط الكلمة ووسط الكلمة لا يكون الا مبنيا وانما بنيت

مطلب مصادر باب افعل

على الضم لانها في حالة الاضافة تعرب بالنصب والجر فخصت عند البناء بالضم الذي
خالف حركتي اعرابها ليعلم بانها مبنية لا معربة على ان اول اذا اعرب لا ينصرف
لانه على وزن افعل فهو صفة ولهذا قالوا كان ذلك عاما اول ما رأيته مذ عام اول وحين
اس ولم يسمع صرفه الا في قولهم ما تركت له اولا ولا آخرا فجعلوه في هذا الكلام
اسم جنس واخرجوه عن حكم الصفة واجروا هذا الكلام بمعنى ما تركت له قديما ولا حديثا

مطلب مصدر اذى لا يجي ايذاء

انتهى وعلمت ان المخطئ مخطئ **قوله** افعل ومصدره يجيء ايضا الا في اذى فان مصدره
اذى واذاة واذية ولا تقل ايذاء كذا في القاموس نعم قد جاء في مصنفات الثقات
لفظ الايذاء والاعتذار بانه من قبيل طلاقات المصنفين ومساهلاتهم في استعمالاتهم
كاستعمال قط في المضارع المنفي ولام المتصلة مع هل وادخال اللام على غير والجمع بين

مطلب ان استعمال الثقات بمنزلة نقلهم

النفي والاستثناء والنفي نحو ما زيد الا قائم لا قاعد مع انهم صرحوا بان هذا الاستعمال
خارج عن القانون ليس بمرضي اصلا ليس بوجيه بل الوجه ان يقال استعمال الثقات
يجعل بمنزلة نقلهم وربما يتم على ما ذكره صاحب الكشاف حين استشهد بشعر ابي
تمام في مجيء اظلم متعديا ونظيره ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في قوله تعالى
والمطلقات يتربصن على وفق ما ذكره علاء الدين البسطامي في حاشية شرح المفتاح
السعدي من ان الوكادة بمعنى التاكيد لا توجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب
وليست من لغة العرب الا ان النص نقله في اللغة فكفى استعماله وما ذكره علاء الدين صحيح

مطلب كافة مضافة غير حال

في شرح لباب الاعراب حيث قال قال الرضي ويقع كافة مضافة غير حال في كلام من
لا يوثق بعربيتهم ثم قال وفيه نظر لان صاحب الكشاف استعملها مضافة في المفصل حيث
قال الانشاء كتاب في الاعراب محيط بكافة الابواب واستعملها مصدرا في الكشاف حيث
فسر قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ثم قال والقول بانه لا يوثق بعربيته خطاء
من الوجدان يجعل استعمال هؤلاء الثقات بمنزلة روايتهم وما ذكره علاء الدين في
حاشية الهداية حيث قال في الديباجة واخلفهم من ان اخلفته زيدا بمعنى جعلت زيدا
خليفته لم يوجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب الا ان حسن الظن بالمصنف
وجده ثم قال ونظيره اكم حيث استعمله صاحب الكشاف متعديا مع انه في كتب اللغة
لازم ثم قال على وفق ما قاله التفتازاني في اكم ان استعمال الثقات الالفاظ في المعاني
يجعل بمنزلة نقلهم ورواياتهم وما ذكره صاحب النهاية في آخر ادب القاضي من شرح الهداية
من ان الانابة بمعنى جعل الغير نائبا عن نفسه لم يوجد في الكتب المتداولة بل هي مستعملة
فيها بمعنى الرجوع وغرض الحق بعضهم من استعملها في هذا المعنى ثم قال لكن هذا ليس بصحيح
مؤاخذة لان صاحب الكشاف استعملها في ذلك المعنى في الكشاف في سورة الروم وشرحها
وكفى بحجة في اللغة ثم ذكر في الصحاح ومجمع البحرين للصغاني ومختصر اللغة التوكيد
بالواو والنصح وذكر في الاساس ايضا انبته مناني واستنبته قوله بزيادة الهمزة قال الرضي
في شرح الشافية اعلم ان المزيد فيه لغير الالحاق لا بد لزيادته من معنى لانها اذا لم تكن لغرض
لفظي كما كانت في الالحاق ولا لمعنى كانت عبثا فاذا قيل مثلا ان اقال بمعنى قال فذلك
منهم تسامح في العبارة وذلك نحو ما يقال ان الباء في كفى بالله ومن في ما من اله زائدتان
لما لم يفيدا في الكلام فائدة زائدة سوى المعنى الحاصل وتأكيده فكذا لا بد للهمزة في اقال
من المبالغة ثم قال والاغلب ان يجيء هذه الابواب مما جاء منه فعل ثلاثي وقد يجيء مما لم
يات منه ذلك نحو الحم واشمس وجلد وقرد واستحجر المكان واستنوق الجمل ونحو ذلك
قوله وهو للتعدية غالبا وهي ان يضمن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل في المعنى
مفعولا للتصيير فاعلا لاصل الفعل في المعنى وبيانه انك اذا اردت ان تجعل اللازم
متعديا ضمنته معنى التصيير بادخال الهمزة مثلا ثم جئت باسم وصيرته فاعلا لهذا
الفعل المضمن معنى التصيير وجعلت الفاعل لاصل الفعل مفعولا لهذا الفعل كقولك
خرج زيد واخرجته فقولك اخرجته هو التعدية صيرته خارجا وقيل معناها ان تجعل
الفعل لفاعل يصير من كان فاعلا له قبل التعدية منسوبا الى الفعل ليتناول مثل فسقته اذا

مطلب اكم

مطلب الانابة

مطلب كون [illegible] بالواو ... استعمال الالفاظ في المعاني

مطلب كون اقال بمعنى قال

مطلب معنى التعدية

القاعدة في

ادن معناه نسبته الى الفسق لا صيرته فاسقا ولو قال وهو غالبا لجعل الشيء ذا اصله
لكان اعم لانه يدخل فيه ما كان ذا اصله جامدا نحو انحى قدره اي جعلها ذات نحاوهو
الابل واجدى اي جعله ذا جدي واذهبه اي جعله ذا ذهب وقد يجعل افعل لجعل
الشيء نفس اصله وان كان جامدا نحو اهديت الشيء اي جعلته هدية وهديا كذا في شرح
الرضي للشافية قوله لما اغد البعير اه والغدة هي التي في اللحم والواحدة غدة وغدة
البعير طاعونه ومن افعل الذي للصيرورة احصد الزرع اي قارب وقت حصوله والفرق
بينه وبين ما ذكره ان الشيء ليس بحاصل فيه بعد بل قارب حصوله فنزلت مقاربته
منزلة حصوله الا ترى انك تقول اصرم النخل واحصد الزرع وهو لم يصرم ولم يحصد
بعد بخلاف الاول فانه قد حصل فيه ولذا قال بعضهم ان افعل هذا للحينونة وكذا اجز
واخرز واحال والام واراب واجد وابشر وافطر كذا في المفصل ولوجود الشيء
على صفة معناه ان الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل
وتلك الصفة في معنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو ابخلته اي وجدته بخيلا
وفي معنى المفعول ان كان متعديا نحو احمدته اي وجدته محمودا واما قولهم افحمناك
اي وجدتك مفحما فكان افعل فيه منقولا من نفس افعل كقولك في التعجب ما اعطاك
للدينار قوله وللسلب كون همزة افعل للسلب والازالة سماعي قوله نحو اعجمت الكتاب
اي ازلت عجمته اي ابهامه بنقط ما ينقط واهمال ما يهمل قال الجوهري العجم النقط بالسواد
وغيره مثل التاء عليها نقطتان تقول اعجمت الحروف وعجمتها تشديدا ولا تقول عجمته
مخففا ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص اكثرها بالنقط من بين حروف
سائر الامم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وناس يجعلون المعجم
مصدرا بمعنى الاعجام كالمدخل اي من شان هذه الحروف ان يعجم اي ينقط ونقل
الازهري عن الليث ان الحروف المقطعة سميت معجمة لانها اعجمية اي لا بيان لها وان كانت
اصلا للكلام كلها واما كتاب معجم فمعناه منقط لتبيين عجمته فيكون الهمزة للسلب وقيل
حقيقة اعجمت الحرف ازلت عجمته بنقطه فالمعجم حروف الاعجام اي ازالة العجمة وقال
الحسن الفنارى جوز الشارح كون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقط وهذا انما يتم اذا
جعل كون الهمزة للسلب مقيسا او سموعا في هذه الكلمة قوله نحو شغلته قال بعضهم
شغل واشغل بمعنى واحد فعلى هذا ينبغي ان يراد بالزيادة عدم افادة الهمزة معنى
زائدا على معنى المجرد ويكون التفات الى الافعال المجردة توسيع البناء ويمكن ان يراد

مطلب تنزيل المقاربة منزلة الحصول

مطلب كون همزة افعل للسلب والازالة

مطلب حروف المعجم

مطلب حروف المقطعة

مطلب معنى شغل واشغل

مطلب التعريض والعرض

مطلب همزة افعل

مطلب همزة افعل لمعنى وصول الى عدد

بالزيادة المبالغة بان يكون اشغل ابلغ من شغل لكن هذا موقوف على النقل اذ اللغة
لا تثبت بالقياس **قوله** والتعريض وهو ان يجعل مفعول الثلاثي معرضا لان يكون
مفعولا لاصل الحدث سواء صار مفعولا له اولا نحو اقبلته اى عرضته لان يصير مقبولا
قبل اولا واسقيته اى جعلت له ماء وسقيا شرب اولم يشرب واقبرته اى جعلت له
قبرا قبر اولا وابعت الفرس اى عرضته للبيع وجعلته منتسبا اليه قال الشيخ
المظهرى الوضى التقدم والتعريض تقديم احد لامر اى ادخاله وايقاعه فيه ولغير
ذلك ككونه للتمكين نحو اقبرته اى جعلت له قبرا بمعنى اعطيت له مكانا يقبر فيه
وكذا احفرته وللتمكن من الشيء نحو احفرته النهر اى مكنته من حفره ولاتيان الفاعل
اى لمجيئه الى مكان اصله كايمن واجبل اى اتى الى اليمن والجبل وللتكثير كابعد اى
كثر البعد وكذا البن الرجل واشحم واحمر واتمر وللحمل اى المفعول على اصله كاكذبته
اى حملته على الكذب وللدعاء له اى التكلم بما يدل على الدعاء النافع كاشفيته اى
دعوت له بالشفاء ولحصول السؤال كاستجدنى فاجدته بالدال المهملة اى سال
منى الاعانة فاعنته وللاعانة كاحلبت فلانا وارعيته واقريته وابغيته اطلبته
واحرشته اى اعنته على الحلب وعلى الرعى وعلى قرى الاضياف وعلى بغاء وعلى
مطلوبه وعلى حرب علاه وللمطاوعة فعل كفطرته فافطر وبشرته فابشر وهو
قليل ذكره الرضى فى شرح الشافية ولمطاوعة فعل كظأرت الناقة على حوار غيره
فاظأرت ونشعت الريح السحاب فانشع وسبقت البعير فاسبق اذا استوقفته
بجذب زمامه فوقف وكببت الرجل فاكب ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل وبما
ذكره يظهر ما فيما يجىء فى اكب من صاحب الكشاف ولاتيان الفاعل بالموصوف
باصله نحو اكرم الرجل اى اتى باولاد كرام وبمعنى فعل بالتخفيف كابكره وبكره اقلت
البيع وقلته وحزنه واحزنه وحبه فلان فلانا واحبه وشغل الامر واشغله ذكره
فى شرح التسهيل ذكر الشارح التفتازانى المثال الاخير ما يجىء للزيادة فى المعنى
وقد ذكرنا من الرضى انه لابد للزيادة من معنى وان لم يكن الا التاكيد وفرق الرضى
بين اسرع وابطأ وبين ثلاثيهما بان سرع وبطؤ ابلغ لانهما كانا غريزتين كصغر
وكبر وقال الجوهرى اسرع فى الاصل متعد ولمعنى استفعل نحو اعظمته واستعظمته
ولمعنى الدخول فى مكان نحو انجد واغار اى دخل فى النجد والغور ولمعنى وصول الى
عدد وهو اصله كاعشرت الدراهم واثلث واربعت واخمست واسدست واسبعت

مطلب لفظة قد الدالة على جزئية الحكم

مطلب تفصيل اكب

مطلب اشارة الى مجئ الفعل الثلاثى متعديا ورباعيه لازم

مطلب ابواب الثلاثى

واسبعت واثمنت واتسعت وامائت والفت اذا بلغت عشرة وثلاثين واربعين
وخمسين وستين وسبعين وثمانين وتسعين ومائة والفا **ولا** غنا نه عن ثلاثى
كاتقل واعتق بمعنى سار سيرا سريعا واقسم بمعنى حلف وافلح بمعنى فاز **قوله** واعلم
انه قد ينقل اه اى بلفظ قد الدالة على جزئية الحكم لانه قليل جدا وما ذكره المطلب
فى المحاكمات متعرضا على الامام حيث قال الامام احترز الشيخ بلفظ قد الدالة على
جزئية الحكم فى قوله الجسم الطبيعى قد يعرض له الانفصال والانفكاك عن الانفكاك
من ان قد انما يدل على بعض الاوقات لا على بعض الاحكام فليس مدلول
الكلام الا ان الجسم يعرض له الانفصال فى بعض الاوقات لا ان الانفصال لبعض
الاجسام مردود فى نفسه ومناف لما ذكره فى شرح المطالع حيث قال احترز بلفظ
قد المفيدة لجزئية الحكم فى قوله لان نقيض الخاص قد يكون اعم من عين العام
من وجه عن الامور الشاملة فان نقيض الاخص منها لا يكون اعم منها من التحقيق
ان لفظة قد لا تدل ظاهرا على بعض الافراد لكنها ليست مخصوصة ببعض الاوقات
بل قد يكون لبعض المقادير ايضا وربما يلزم منه جزئية الحكم كما فى قولك الحيوان
قد يكون انسانا فتامل **قوله** نحو اكب واعرض قال صاحب الكشاف فى تفسير قوله
تعالى افمن يمشى مكبا الاية يجعل اكب مطاوع كبه فاكب من الغرائب ونحو قشع الريح
السحاب فاقشع وليس هو كذلك ولا شيء من بناء افعل مطاوعا ولا يتقن نحو هذا
الا حملة كتاب سيبويه وانما اكب من باب انفض والام ومعناه دخل فى الكب
وصار ذا كب وكذلك اقشع السحاب اذا دخل فى القشع ومطاوع كب وقشع انكب
وانقشع **قوله** قال الزوزنى ولا ثالث لهما فيما سمعنا قال القرطبى فى شرح صحيح مسلم
ما محصله لم يات فى لسان العرب فعل ثلاثيه متعد ورباعيه لازم الا كلمات
قليلة نحو كببته فاكب وقشعت الريح الغيم فاقشع ونسلت ريش الطائر فانسل
ونزفت البير فانزفت وبرأيت الناقة فابرأت وسبقت البعير فاسبق وذكر
بهاء الدين صاحب الدر المنظوم فى التعدية واللزوم قلعه الله فاقلع واكرى فى
فى شرح صحيح البخارى حجه فاحجم وابن التمجيد فى شرح انوار التنزيل انفض الام
من هذا القبيل ايضا ثم الظاهر ان الظرف اعنى لهما متعلق بالنفى وهو غير مستقيم والاولى
لنون كما فى الاخير من زيد فالوجه مثل ما ذهب اليه البغداديون من انه للمشابهة
المضاف انتزع عنه التنوين لاجل المشابهة والحاصل من نحوهم ان ما جعل القوم

سيا لوجوب التنوين جعله هو لا سببا لامتناع التنوين قيل وهذا القول اقرب
الى الصواب من ان يقال هذا الظرف خبر وظرف مستقر او لغو وكذا الكلام في قوله
ولا بد منه ولا دافع لهذا به ولا مقتضى للعدول عنه ونحو ذلك من العبارات الواردة
على هذا النمط **قوله** عند سيبويه هو لفظ فارسي اصله سيب وويه معناه رائحة
رايحة التفاح لقب بذلك لذكائه وقيل لانه كان حسن الوجه وجنتاه كانهما
تفاحتان وقيل لانه كان فتى عجميا يعتاد شم التفاح وقيل للطافته لان التفاح
من لطيف الفواكه اسمه عمرو بن قنبر الحارثي كان ابوه مولى بني الحارث وقيل عمرو
بن عبد الرحمن بن قنبر وقيل عمرو بن عثمان بن قنبر وكنيته ابو بشر وكان اعلم
الناس بالنحو وقد برز على شيخه الخليل بن احمد وكان الكندي يقول كان النحو
ادخل اليه وقيل لم يبلغ مبلغه في فنه من تقدمه ومن تأخره وهو ابن بضع
وعشرين سنة توفي استاذه الشيخ الجليل الخليل بن احمد البصري فقام مقامه في
مسند درسه باتفاق اصحاب درسه لانه افضلهم بعد تمام الامتحان وكتابه
احسن كتاب في علم الاعراب قال السيرافي ما سبقه بمثله من قبله ولا لحقه من بعده
اذا قيل في العربية ذكر في الكتاب يراد به كتابه توفي في سنة ثمانين ومائة بقرية
يقال لها البيضاء من قرى شيراز وقيل بالبصرة سنة احدى وستين ومائة وقيل
بمدينة ساوه سنة اربع وسبعين ومائة وعمره اثنان وثلثون سنة وقيل بشيراز
دفن بها داخل المدينة في محلة يعرف بمحلة الباهلين قريبة من باب البلدة وفي
مثل سيبويه وعمرويه ونفطويه وخالويه وجهان اكثرهما البناء على الكسر والثاني
ان يعرب آخره اعراب بعلبك ذكره في ادوات البيان والايضاح **قوله** او في
الفاعل نحو موتت الابل قيل كثرة الفاعل والمفعول تستلزم كثرة الفعل وكثرة
الفعل والفاعل لا تستلزم كثرة المفعول قال الجاربردي موتت الشاة لشاذ واحدة
خطاء لان هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة الى الشاة وهي واحدة وليس
مفعول ليكون التكثير له وينبغي ان يعلم ان هذا خلاف قولك قطعت الثوب
فانه جائز وان كان الفاعل واحدا كذا ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل ثم قال
فيه ان قوله في المفصل ولا يقال للواحد لم يرد به الا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل
وانما يكون التكثير في الفاعل وهو الصحيح وغير ما مر من استلزام كثرة الفاعل كثرة
الفعل وذكر في شرح الشافية للعصام ان الفعل ان كان لازما فالتكثير في فاعله وهذا

وهذا على الاطلاق ليس بصحيح لانه قد يكون التكثير في الفعل دون الفاعل
نحو جولت وطوفت وقد يكون في الفاعل موتت الابل وذكر فيه ايضا انه ان
كان متعديا فالتكثير في متعلقه يعني في مفعوله كقولك غلقت الباب وزاد بعض
الشارحين ان المراد بالتكثير في المفعول انه لا يستعمل غلقت بالتضعيف الا اذا كان
المفعول جمعا حتى لو كان واحدا وغلق مرات لم يستعمل الا غلق بلا تضعيف الا على
سبيل المجاز وهذا يخالف ظاهر ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل وقد يقال
التضعيف للتكثير يكون في المتعدي نحو جرحت وقطعت ولا يكون في اللازم الا
نادرا نحو موتت المال وهوت اذا كثر ذلك فيه وح لا يجعله متعديا كيلا يلزم الجمع
بين معنيي التضعيف وذلك غير جائز كما في الكشاف وتفسير القاضي من ان قوله
نزلنا يدل على نزول القرآن منجما في اوقات مختلفة ليس بذلك لان مبناه على كون
التكثير ولا مجال ههنا اذ لا معنى للتعدية فيه وانث الفعل لان الابل مؤنثة لان
اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغير الآدميين فالتانيث لها لازم
كذا في الصحاح ومراده اللزوم عند الاسناد الى الضمير واما عند الاسناد الى الظاهر فلا
لزوم كما تقرر في النحو **قوله** للتعدية اعلم انه قد ينقل الفعل المتعدي الى مفعولين
الى فعل بالتشديد فيقتصر على مفعول واحد نحو كذب وصدق يقال كذبني الحديث
وصدقني الخبر ومثله من الغرائب ذكره الكرماني في شرح صحيح البخاري **قوله** ولغيرها
ككونه للصيرورة كعجزته اي صيرته عاجزا وللدعاء له كبركته اي دعوت له بالبركة
وعليه كعقرته اي دعوت عليه بالعقر اي الهلاك ولاتيان الفاعل الى مكان اصله
كيمن اي اتى اليمن ولنسبة الشيء الى اصله نحو تممته اي نسبته الى تميم وللصيرورة فاعله
كاصله كقوس اي صار كالقوس وللصيرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر اي صار
ذا ورق وللحينونة كظهر اي حان وقت الظهر وللعمل كحفظ الكتاب اي حمله على
الحفظ وللعمل المكرر في مهلة اي لا يجوده شيئا فشيئا كدرجته الى كذا وبمعنى فعل
نحو قلص وقلص وقصر وقصر وزال وزيل وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو
عجزت المرأة وثيبت اي صارت عجوزة وثيبا ولمعنى تفعل نحو ولى عنه وتولى اذا
اعرض عنه وبين الشيء بمعنى تبين وفكر الامر وتفكر وللاغناء عن فعل كجرب
وودع القتال اذا تركه وعيره بالشيء اذا عابه وعول عليه اذا اعتمد عليه وللتوجه
كشرق وغرب وكوف ولجعل الشيء بمعنى ما صنع منه كعقدته فاقرته اذا جعلته عقدا

مطلب ترجمة سيبويه وتصحيح لفظه

مطلب احوال سيبويه وعمرويه وامثالها

تاريخ سيبويه

مطلب تكثير فعل للازم

مطلب التضعيف للتكثير

مطلب دخل على الكشاف وتفسير القاضي

مطلب قاعدة مهمة عزيزة وهي احوال اسماء الجموع التي لا واحد

مطلب اقتصار الفعل

وقدم وتقدم

مطلب مصدر فعل بالتشديد

وايبوا ولاختصار الحكاية كقولهم امين وايه واف وسوف وبخ وحمد وحطل اذا قال امين وبايها واف وسوف وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ذكره في شرح التسهيل ثم ان مصدر فعل قد يجيء على تفعيل وعلى فعال مثل كذاب وعلى تفعلة مثل توصية وهو قياس في الناقص وعلى مفعل مثل ومزقناهم كل ممزق وعلى فعال مثل سلام وكلام واذان ووداع وصلوة والصحيح ان هذه اسماء المصادر كسبحان

مطلب قلبت ياء لانكسار ماقبلها

قوله نحو قاتل مقاتلة وقتالا قال سيبويه في قتال كانهم حذفوا الياء التي جاء بها اهل اليمن في قيتال ولذلك قيل ان قتالا فرع قيتال من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ماقبلها وعكس الزمخشري حيث جعل الياء اشباعا على كسرة القاف **قوله** وهو ان يدل على ان يكون بين اثنين فصاعدا يعني ان وضعه على لنسبة مصدر فعله الثلاثي الى الفاعل متعلقا بغيره مع مجامع نسبة الى ذلك الغير متعلقا بالاول ضمنا كما اذا قلت ضارب زيد عمروا فانه يدل صريحا على نسبة الضرب الى زيد متعلقا بعمرو وضمنا على نسبته الى عمرو متعلقا بزيد ولاجل تعلقه بغيره جاء غير المتعدى اذا نقل الى فاعل متعديا نحو كارمته فان اصله لازم وقد تعدى والمتعد الى مفعول واحد ان لم يصلح مفعوله لان يكون مشاركا للفاعل في المفاعلة بل يكون مغايرا للفاعل وهو المشارك يكون متعديا الى مفعولين نحو جاذبته الثوب فان معنى

مطلب باب المفاعلة فيه معنى اخر

جذب وهو الثوب مثلا لما لم يصلح لان يكون مشاركا للفاعل في المجاذبة احتيج الى مفعول آخر يكون مشاركا له فيها فتعدى الى اثنين واما ان صلح مفعوله المشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفي بمفعوله كما في شاتمت زيدا وذكر في بعض شروح الكشاف في باب المفاعلة معنى آخر كثير الاستعمال وهو ان يكون من احد الطرفين فعل ومن الطرف الآخر ما يقابله بناء على جعل ما يقابله قائما مقامه كقولك بايع زيد عمرا فان الحاصل من احدهما البيع والآخر الشرى ومنه المضاربة والمزارعة وغير ذلك وهذا

مطلب اعراب فصاعدا

القسم من كثرة الاستعمال بلغ ما بلغ حتى قيل لا يمتنع دعوى ان باب المفاعلة حقيقة في القدر المشترك بين هذا القسم والقسم المشهور وقوله فصاعدا حال وان كان مع الفاء والفاء في الحقيقة داخلة في العامل المضمر كما في قولهم اخذته بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن صاعدا اي زايدا والتقدير ههنا فيذهب او فيزيد العدد صاعدا كذا وجدنا

مطلب رد لابن كمال باشا

في شرح المراح لابن كمال باشا من ان الفاء لا يناسب المقام لان المراد تشريك ما فوق الاثنين للاثنين في الحكم المذكور واداة الواو وهذا اللفظ لا بتغيير سواء كان حالا

مطلب لايكتبون واو عمرو في حالة النصب

حالا من مذكر او مؤنث ثم ان مثل هذه الحال كما يكون مصدرة بالفاء كذلك يكون مصدرة بثم كقولهم قرأت كل يوم جزؤا من القرآن فصاعدا وثم زائدا اي ذهب القراءة زائدة اي كانت كل يوم في الزيادة وقيل يجوز ان يكون مصدرا نحو قم قائما اي فصعد الثمن صاعدا اي صعودا **قوله** نحو ضارب زيد عمرا اعلم انهم لا يكتبون واو عمرو في حالة النصب للفرق بالف التنوين فيحصل في عمرو دون عمر لانه غير منصرف فلا يدخله الف التنوين ولا في عمر واحد مثل عمرو الا مثال وهو ما بينهما من الجمع ولا في العمر الذي هو بمعنى العمر في قولك لعمر الله ولا في مثل قول الشاعر باعداء العمرين اميرها حراس ابوابه على قصورها ولا في عمرو العلم ايضا اذا كان قافية لان الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية لا يجوز ان يقع عمر فلا ينتهي الى اللبس ولا اذا كان مصغرا لان لفظهما واحد فلا يحتاج الى التفرقة ولا اذا كان مضافا الى المضمر لان المضمر المجرور كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما بالواو **قوله** وبمعنى فعل اي لنسبة الفعل الى الفاعل لا غير كقولك سافرت بمعنى نسبة السفر الى المسافر وليس فعل ثلاثي من لفظ سافرت بمعناه فيمثل به كما في شغلته واشغلته كذا ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل لكن نقل الجوهري سفرت اسفر سفورا اذا خرجت للسفر وانا سافر وقوم سفر مثل صاحب وصحب وقول الشارح سافر وسفر على نقله وانما يخرج على زنة فاعل لان الزنة في اصلها المقابلة والمباراة والفعل متى غولب فيه فاعله جاء ابلغ

مطلب والفعل مع غولب فيه فاعله جاء البلغ اذا زاد له وحده

واحكم منه اذا زاوله وحده من غير مغالب ولا مبار لزيادة قوة الداعي اليه نحو فلان يخاشي الله اي يخشاه خشية عظيمة ولغير ذلك لكونه لا تيان الفاعل الى مكان اصله نحو باين اي فارق ما بين وبمعنى تفاعل نحو تسارع وسارع وتجاوز وجاوز ولا غناء عن افعل نحو واريت الشيء بمعنى اخفيته وعن فعل نحو بارك الله فيك **قوله** والتكلف معناه ان يتعاطى ذلك الفعل ليحصل له بمعاناته كتحلم اذ معناه استعمل الحلم وكلف نفسه اياه ليحصل **قوله** ولاتخاذ الفاعل المراد بالاتخاذ جعل الفاعل المفعول اصل الفعل **قوله** نحو تهجد اي جانب الهجود اي النوم بالليل وفي الصحاح هجد وتهجد اي نام بالليل وتهجد اي سهر وهو من الاضداد ومنه قيل لصلوة

مطلب انتصاب مرة

الليل التهجد **قوله** مرة بعد مرة قال علاء الدين السهروردي المشهور في السنة القوم ان مرة نصب على الظرف اي ساعة مسماة بهذا الاسم ثم قال وكثيرا كان يختلج قلبي ان هذا غير ملايم في جميع موارد هذه الكلمة وقد ظفرت بنص من قبل الامام

المرزوقي انه نصب على المصدر وهذا المعنى هو الملايم في جميع موارد هذا الكلام وقد
يكون بلا فصل بشيء ويقال مرة مرة قيل الثاني تاكيد الاول وقيل المجموع نصب على
الحال اي مفصلا هذا التفصيل ورد بانه مع انه لا معنى له مخالف لما عليه القوم لانه اما
ظرف او مصدر ولا ثالث يشهد لذلك كتبهم ومن هذا القبيل قولهم بوبته بابا بابا
وجاؤني رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا وفهمت الكتاب جزءا جزءا
اي مفصلا هذا التفصيل المعين وينبغي ان يعلم ان هذا التكرير قد يكون بطريق
العطف بالفاء وثم كقولهم دخلوا رجلا فرجلا ومضوا كبكبة ثم كبكبة اي
مرتبين هذا الترتيب المعين وقال الدماميني في قولهم علمته النحو بابا بابا ان اول
الطلبة يستشكلون ذلك والمنقول عن ابن جني تخريجه على ان الثاني منصوب على انه
صفة الاول ثم قال يخرج على حذف مضاف فقدره بعضهم بقبل اي بابا قبل باب
وقال هذا لا يشمل الباب الاخير وقدره بعضهم ببعد اي بابا بعد باب وهذا
لا يشمل الباب الاول والمقصود دخول الابواب كلها وقد يقدر بمفارق باب
بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على حدة وعلى هذا لا يخرج شيء
من الابواب والمنقول عن الزجاج ان انتصاب الثاني على انه تاكيد الاول بمعنى
مرتبا فان قيل فلم التزم ذكر الثاني مع انه مؤكد قلنا لان تكرره اشارة الى المعنى
الذي يفيده بالاول ورب شيء لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض قال الفاضل الشريف
في قول صاحب المفتاح على ما يطلعك على جميع ذلك شيئا فشيئا انه نصب على المصدر
اي اطلاعا متدرجا والشارح الفاضل جوز الحالية ايضا هنالك وقال علاء الدين
البسطامي في حواشي المطول في قوله ثم يتزايد قليلا قليلا انه نصب على المصدرية
اي تزايدا متدرجا في القلة وفي كلام النحاة ما يشعر بانه محمول على حذف العاطف
اي قليلا ثم قليلا وقد قالوا في قوله تعالى دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك
صفا صفا اي دكا بعد دك وصفا خلف صف وفي الكواشي وهو اما حال او
مصدر اي يتزايد حال كونه قليلا ثم يتزايد حال كونه قليلا او تزايدا قليلا ثم
قليلا ثم قال والاوجه عندي انه لا حاجة الى حذف العاطف وانه مصدر في
جميع المواقع وانه بمعنى متكثرا اي تزايدا متكثرا متعاقبا واحدا بعد واحد فالتعاقب
والبعدية مستفاد من معنى التكثر لا من العاطف المحذوف فان قيل فليجعل
من باب كرم عاقل عاقل وجاهل جاهل وفي الحديث كانت كاجر حجة وعمرة تامة تامة

مفصلا

مطلب مرة مرة

مطلب بوبته بابا بابا

مطلب انتصاب شيئا فشيئا

مطلب وقليلا قليلا

ما منه حيث وصفوا الشيء بنفسه للتنبيه على تناهيه في ذلك قلنا ولا باس لكن
على تقدير ان يكون المنصوب مصدرا او حالا واما قولهم كل فرد فرد فقيل من
التاكيد اللفظي وقيل من وصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال لانه من قبيل حذف العاطف
دون المعطوف على ما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم
قلت لا اجد الاية اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت خبزا لحما تمرا والبنا لعدم حسنه
ههنا وقيل المراد كل فرد منفرد عن الاخر وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم
مرادا كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان
النكرة في الاثبات قد تعم ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك
القرينة قوله وللطلب نحو تكبر اي طلب ان يكون كبيرا ولغيره اللازم كالتشبه
اي تشبه الفاعل بالمتصف باصله كتهجر فلان اي تشبه بالمهاجرين وفي الحديث
هاجروا ولا تهجروا والدعاء كترحمه اي دعاه بالرحمة والانقلاب الى اصله
كتحجر الطين اي صار حجرا وسؤال اصله كتعطى اي سال العطاء والصيرورة
كتمول اي صار ذا مال ومطاوعة افعل كاعقدته فتعقد وفعل كقصدته فتقصد
ويجيء بمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد وبمعنى فعل نحو تقسم بمعنى قسم وتقطع
بمعنى قطع وللتلبس بمسمى ما اشتق منه كتقمص وتأزر وتدرع وتعمم اذا لبس قميصا
وازارا ودرعا وعمامة وللعمل فيما اشتق منه كتضحى وتسحر وتعشى وللاغناء عن
المجرد كتكلم وتصدى ثم مصدر تفعل قد يجيء على فعلة كتطيرة مصدر تطير وتخيرة
مصدر تخير ولا ثالث لهما ذكره في شرح المشارق وذكر في قصارى التصريف للسيد
عبد الله علي وفي تفسير القاضي ان للتصبير ستفيعل لا ستفعل والا كان مضعوفا
لانه من الحوز وذكر سعد التفتازاني في شرح الكشاف في تفسير سورة الانفال ان جعل
في المفصل تدير من باب التفعل ما اعترض بان حقه تدور لانه واوي بل هو تفيعل
فاز عنه ثم قال وذكر الامام المرزوقي ان تدير تفعل نظرا الى شيوع ديار بالياء
ثم قال وعلى هذا يجوز ان يكون تحيز تفعل نظرا الى شيوع الحيز بالياء فلهذا لم
يجئ تدور ولا تحوز قوله وهو ما يصدر من اثنين فصاعدا فان قيل صدور الفعل
من الجانبين لا يتحقق في بعض المواضع كالتداخل لان الاكثر غير داخل في الاقل
قلنا ان قبول الفعل ينزل منزلة نفس الفعل كما في قوله تعالى وواعدنا موسى وفي
قولهم وفي قولهم عالج الطبيب المريض قوله وان كان تفاعل من فاعل المتعدي كعرف

مطلب فائدة توصيف الشيء بنفسه وكل فرد فرد

مطلب حذف العاطف دون المعطوف

مطلب بناء تفعل

مطلب مصادر تفعل

مطلب تنزيل قبول الفعل منزلة الفعل

وتفاعل بزيادة التاء والالف متن

مطلب كل لفظ وضع لمعنى فقد صار علما للنفس ذلك اللفظ

وصف فاعل باللام اعنى المتعدى باعتبار تأويله بهذا اللفظ على ما هو رأى السيد
افضل المحققين فى امثاله وقال الشارح كل لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا
فقد صار اسما علما موضوعا لنفس ذلك اللفظ ولذا يقال ضرب المذكور فى كلام كذا
فعل ماض ومن الواقعة فى من الداخل حرف جر ورده السيد افضل المحققين بان بط
قطعا لان الالفاظ المهملة اذا اريد انفسها كانت مشاركة للالفاظ الموضوعة اذا
اريد بها انفسها فى اجراء حكم المعرفة عليها بلا فرق ثم قال ودعوى وضع المهملات
مما لا يلتفت اليه لكن قد التفت اليه واطنب فيه علاء الدين الشهرودى فى حواشى
المفتاح واما قول الشارح فى التلويح قوله رمضان آخر ورمضان الثانى بتنكير
الوصف تارة وتعريفه اخرى مبنى على انه علم اذا قصد به معين ومنكر اذا قصد
به مبهم مثل مررت بزيد الفاضل وزيد آخر فتوجيه آخر ربما يعتبر فى المواد قوله
وعلى هذا اى وان كان من فاعل المتعدى الى مفعول واحد صار تفاعل لازما نحو
تضاربنا وقال بعضهم الفرق بين فاعل وتفاعل من حيث المعنى وان اشتركا
فى صدور الفعل من اثنين ان البادى بالفعل فى فاعل معلوم لانه الفاعل وفى تفاعل
غير معلوم ولذلك يقال اضارب زيد عمرا ام ضارب عمرو زيدا ولا يقال ذلك فى
تضارب قوله مع ان الغير قال فى درة الغواص فى اوهام الخواص ومن اوهام
ادخال اللام على غير ثم علل بانه لا يعرف بال التعريف كما لا يعرف بالاضافة فلا
فائدة فى ادخالها وفيه نظر وقال صاحب الهادى لا يجوز ادخال اللام على غير
لانه لا بد له من الاضافة والمضاف اليها مذكورا او منويا فى حكم الثابت ولا
يجوز تثنيته ولا جمعه ايضا ثم قال نص عليهما سيبويه وقال علاء الدين البسطامى
فى حواشى المطول قد صرحوا بان غيرا وان لم يصر معرفة بالاضافة الى المعرفة
الا انه مع ذلك لا يجوز ادخال اللام عليه اصلا ثم قال واستمر عادة الشارح على
مؤاخذته وذكر فى بعض الحواشى ان النحاة قد منعوا تعريف لفظ غير باللام مع
كونه مضافا وان كان نكرة رعاية لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد ايضا فى كلام
العرب العرباء بل فى عبارات بعض العلماء المصنفين فكانهم جعلوه بمعنى المغاير
قوله وللتكلف نحو تجاهل اى اظهر الجهل ولغير ذلك ككونه لمطاوعة فعل
كنفقت الدراهم فتنافقت وفعل ككشف الشئ فتكاشف وبمعنى تفعل نحو تعاهد
وتعهد وتذاءب وتذأب وبمعنى افعل نحو تخاطى واخطى وتساقط واسقط وبمعنى

مطلب ومجى اوصاف الحروف والافعال معارف

مطلب رمضان آخر رمضان الثانى

مطلب الفرق بين فاعل وتفاعل

مطلب عدم صحة دخول اللام على غير

وبمعنى فعل نحو توانيت ووتيت وللاغناء عن المجرد كتثاءب وتعارى
نحو اسفقت الباب ومنه انجمر فانجم داوكانه فانحكاه دافرد به فانفرد واغلقته
فانغلق ولا يجوز ان يكون انسفق وانغلق على لغة من قال سفقت وغلقت فانهما
مقولان ومتقولان ذكره فى شرح التسهيل وقد يشارك انفعل المجرد كانطفأت
النار وطفئت وقد يغنى عنه كانطلق بمعنى ذهب وقد يغنى عن افعل كانجحز اذا
اتى الحجاز وقد يغنى عنه افتعل فيما فاؤه لام كالويت الشئ فالتوى او راء كردعه
فارتدع او واو كوصلته فاتصل او نون كنقلته فانتقل او ميم كملأته فامتلأ
وقد يشاركه فيما ليس فاؤه شيئا منها كشويت اللحم فانشوى واشتوى وفصلته
فانفصل وافتصل وقد يغنى افتعل عن انفعل فيما فاؤه ليس شيئا منها كغررته
فاغتر وبللته فابتل وكفيته فاكتفى قوله ولا يبنى الا مما فيه علاج وتأثير يعنى
لا يبنى الا من افعال الجوارح المعلومة الواضحة المحسوسة البصرى ولهذا قال فى المفصل
قولهم انعدم خطاء وفى شرح التسهيل وكذا قول من قال شئ لا ينبصر وقال
ابن الحاجب فى شرح المفصل انعدم ليس بجيد وفى كشف البزدوى والانعدام
وان كان من الالفاظ المحدثة فان اهل اللغة لم يجوزوا عدمته بمعنى لم اجده
وحقيقته تعود الى قولك فات وليس له مطاوع الا انه لما شاع استعماله فى الكتب
صار استعماله اولى من غيره لانه اقرب الى الفهم ولهذا قيل الخطاء المستعمل اولى
من الصواب النادر وفى الشرح الكبير للهداية فى باب سجدة التلاوة الخطاء المستعمل
خير من الصواب النادر عند الفقهاء وفى المضمرات شرح القدورى فى كتاب الجنايات
اللفظ اذا تعارفه العامة صح للمتكلم ان يتكلم به كذلك وان كان فيه نوع خلل
ان قصد تفهيم العامة لانه ابلغ فى تحصيل المقصود وقد فعل ذلك محمد فى مواضع
لا نطق به انما اشتبه عليه واما قولهم قلته فانقال فلكون تحريك اللسان اثرا
ظاهرا وانما جاز نحو علمته فتعلم وان لم يكن علاجا مع انه وضع لمطاوعة فعل
لان تفعل يجئ للعمل الكثير فتكرره جعله كالمحسوس وانما جاز غممته فانغم لان
باب انفعل لم يكن موضوعا للمطاوعة فجاز ان يجئ مطاوعة فى غير العلاج
قوله وهو للمطاوعة نحو جمعته فاجتمع ونحوه ربطته فارتبط على ما فى بعض
شروح المفتاح حيث قال ان الثقات يستعملون الارتباط بمعنى المطاوعة وهو المعنى
المناسب الذى لا تكلف فيه فى اكثر مواضع استعماله وقد نص الثقات على ان

مطلب لا يبنى الفعل الانفعالية علاج وتاثير

مطلب تخطئة قولهم انعدم ليس بجيد

مطلب الخطاء المستعمل خير من الصواب النادر

مطلب يجى مطاوعة فعل فى غير العلاج

وافتعل بزيادة الهمزة والتاء متن

مطلب
معنى الكسب والاكتساب

مطلب
تنبيه على لطف الله تعالى

مطلب
افعل التفضيل بزيادة الهمزة

استعمال الثقات بمنزلة نقلهم وروايتهم وممن قال انه بمعنى ربط على ما في الصحاح حيث
قال ربطه وارتبطه بمعنى فيحتاج الى تكلف بجعله مصدر المجهول في تلك المواضع
قوله ولزيادة المبالغة في المعنى نحو اكتسب بمعنى كسب تحصيل الشيء على اي وجه كان
وقيل فعل الخير نفع او دفع ضر ولهذا لا يوصف به الله تعالى ومعنى الاكتساب المبالغة
والاعتمال فيه ومن ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على
لطف الله تعالى على خلقه فاثبت لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم يثبت عليهم
عقاب الفعل الا على وجه مبالغة واعتمال فيه قال الزمخشري لما كان الشر مما
تشتهيه النفس وهي منجذبة اليه وامارة به كانت في تحصيله اعمل واجد فجعلت
لذلك مكتسبة فيه ولما لم يكن في باب الخير كذلك لفتورها في تحصيله وصفت بما
لا دلالة له على الاعتمال وقال صاحب الفرائد خص الكسب بالخير والاكتساب بالشر
تنبيها على ان الكسب ما يفعله الانسان ويجوز ان يتعدى الى غيره والاكتساب
ما يفعله لنفسه كالاتخاذ والاقتطاع فلا يتعدى الى غيره اي خير نفعا وزعمه
وشر مقصور عليه وقال سيبويه وابن الحاجب كسبت معناه اصبت واكتسبت
معناه التصرف في تحصيل ذلك الفعل وظهور ما يقتضيه ومن غمة قال الله تعالى لها
ما كسبت وعليها ما اكتسبت تنبيها على ان الثواب بادنى ملابسة الثواب عليه والعقاب
انما يكون بعد تبين العاقبة عليه وظهوره ذكره في شرح التبيان قوله وبمعنى تفاعل
نحو اختصموا بمعنى تخاصموا ولغير ذلك ككونه لمطاوعة افعل كاحفظته فاحتفظ
ولقبول فاعله اصله كافتضح اي قبل الفضيحة وبمعنى تفعل نحو تجمع القوم واجتمعوا
وبمعنى استفعل كالتاح واستراح واعتصم واستعصم وبمعنى المجرد كقدر واقتدر
وقرب واقترب وللاغناء عنه كاستلم الحجر والتحى الرجل ولفعل الفاعل بنفسه
كارتعد من الحمى وارتعش واستاك وامتشط واكتحل وللتخيير كانتخب واصطفى
وانتقى ذكره في شرح التسهيل قوله اي حمر فينظر لانه لا يستعمل مجرده وان استعمل
مصدره وصفته المشبهة والظاهر الحاقه بالثلاثي قوله واختص بالالوان
والعيوب وقد يكون لغير لون ولا عيب كانقض الحائط وشرط ما يصاغ منه
ان لا يكون مضاعف العين ولا معتل اللام وشذ قولهم ارعوى مطاوع رعوته
بمعنى كففته من وجهين احدهما انه معتل اللام والثاني انه لغير لون ولا عيب والثالث
انه مطاوع والمطاوعة في هذا النوع نادرة قوله وحكمه حكم احمر وقد يكون للمجرد

مطلب
معنى احمر واحمار

مطلب
طلب الفعل قد يكون صريحا وقد يكون تقديرا

مطلب
اشتقاق المزيد من المزيد

لون ولا عيب كما نهار الليل اذا انتصف ومثل نهار اشعار الراس اي ابيض شعره
والاكثر ان يقصد بعروض المعنى في احمار ولزومه في احمر وقد يكون الامر بالعكس في
قصد اللزوم في الاول قوله تعالى في وصف الجنتين مدهامتان دون قصد العروض في
الثاني قولك اصفر وجهه وجلده واحمر جلده قوله الا ان المبالغة فيه زائدة قال
الجوهري احمر واحمار بمعنى وهو للمبالغة والتكثير وقد يجيء للصيرورة كاحلولى
الشيء اذا صار حلوا واخروف الجسم اذا صار اخف اي متخففا ويجيء بمعنى استفعل
في الدلالة على لقاء شيء بمعنى ما صيغ منه كقوله واحلولى دما اي وجدها حلوة
فاستعمل احلولى استعمال استحلى واستحلاه بمعنى صار حلوا اشهر ومنه في خطاب
الدنيا ولا تحلولي بهم فتفتنهم اي لا تصيري لهم حلوة ويجيء لمطاوعة فعل كقولهم
ثنيته فاثنوني ويجيء بمعنى المجرد كقولهم خلق ان يفعل كذا واخلولق ان يفعل
كذا اذا كان بذلك خليقا اي حقيقا قوله وهو اي سين الاستقبال لان همزة الوصل
والتاء مشتركة بينه وبين تفعل وتفاعل وتفعلل قوله لطلب الفعل معناه نسبة الفعل
الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق هو منه وذلك قد يكون صريحا نحو استكتبته
اي طلبت منه الكتابة وقد يكون تقديريا ولا يكون ذلك الا في غير ذوي العقول
سواء كان حيوانا او غيره نحو استخرجت الوتد فليس هنا طلب الا انه جعل
التخييل لقصد اخراجه نازلا منزلة طلبه قوله وللاصابة الشيء على صفة وقد يكون
لعدة على صفة وهو بخلاف ذلك كاستصحبه واستعظمه واستصغره واستكبره
واستقله واستحسنه واستقبحه وغير ذلك ومنه استقصره اي عده مقصرا وقد
يكون لجعل مفعوله متصفا باصله كاستهامه اي جعله هائما قوله ويكون بمعنى
تفعل نحو قر واستقر قال ابو سعيد ومثل هذا يحفظ ولا يقاس عليه وقد قيل
ان احكام الابواب كلها موكولة الى السماع ولغير ذلك ككونه للحيثونة كاستمهر
المهر اي حان له ان يحفر وللسلب كاستعتبته اي ازلت عتابه وللنسبة كاستنسر
البغاث اي انتسب الى النسر وقيل هذا من تحول الفاعل الى اصل الفعل اي تحول
الى صفة النسر وللعمل المكرر في مهلة كاستدرجته وللوجود على الحالة السابقة
كاستهزلته اي وجدته مهزولا وللتعدية كاستذلة ولمطاوعة فعل كوسخر فاستوسخ
وافعل كاقره فاستقر واحكمه فاستحكم واكانه فاستكان وبمعنى افعل كاستيقن وايقن
واستجله واجله واحل واستهل وبمعنى تفعل كاستكبر وتكبر واستعاد وتعوذه

واستبدل وتبدل وبمعنى افتعل كاستعذر واعتذر واستراب وارتاب واستراح وارتاح وللاغناء عن المجرد كاستحيى واستأثر واستبدل وعن فعل كاسترجع اى قال انا لله وانا اليه راجعون فالاصل فيه رجع كأمّن اذا قال آمين وسبّح اذا قال سبحان الله ودين الجائى على استفعل وهو مغن عن فعل قولهم استخان اذا حلق عانته فالاصل فيه عون ذكره فى شرح التسهيل وللاستسلام كاستقتل اى استسلم للقتل ذكره الشارح فى شرح الكشاف وبقى ههنا فائدة وهو ما ذكر فى بعض شروح الكشاف من ان قاعدة التصريف ان تؤخذ ابواب المزيد فيه من الثلاثى المجرد وقد يؤخذ استفعل من افعل وهو اذا كان متعديا الى مفعول واحد وزيد فيه السين يصير متعديا الى مفعولين كاسترضع ونحو يقال ارضعت المرأة الطفل واسترضعتها اياه واحوجه الله حاجة واستحوجته اياها **قوله** اى كثر عشبها العشب والكلأ والخلاء والحشيش اسماء النبات لكن الحشيش مختص باليابس والعشب والخلاء مختصان بالرطب والكلأ بهمزة مقصورة وزنة كالجبل يقع على كليهما وقيل الكلأ مختص ايضا بالرطب الذى ربما يتأخر نباته ويقال العشب ما يتقدم نباته ويكثر **قوله** وهو للمبالغة اى لمبالغة افعل وفعل كاعشوشب الارض كثر كلاؤها واخشوشن الشئ اشتد خشونته قيل هذا الباب لازم ابدا وقد جاء فيه لفظان متعديان نحو احلوليته اى استطبته واعرورينه اى ركبته عريانا **قوله** واقعوعل نحو اجلوذ يقال اجلوذ بهم السير اجلواذا بالجيم والذال المعجمة اى دام مع السرعة وهو من سير الابل وفى الحديث اجلوذ المطر اى استدرت تأخره **قوله** تقعنسس وهو خروج الصدر ودخول الظهر **قوله** اى خلف قصده من هذا القول اثبات الاقعنساس بمعنى التأخر والرجوع بالظهر **قوله** قال ابو عمرو سألت الاصمعى عنه قال اكمل الدين فى التقرير السؤال اذا كان بمعنى الالتماس يتعدى الى مفعولين بنفسه واذا كان بمعنى الاستفسار يتعدى الى الاول بنفسه والى الثانى بعن وقال شرف الدين الطيبى فى شرح المشكاة فى قوله ما المسؤول عنها باعلم من السائل كما يقال سألت عن نبأ المسألة يقال سألته عن المسألة وقيل ايضا عن الراغب السؤال ضربان جدلى وتعلمى وحق الاول مطابقة الجواب من غير زيادة ونقصان وحق الثانى ان يتحرى المجيب الاصوب كالطبيب الرفيق يتحرى ما فيه شفاء العليل طلبها او لا وقد زاد هم فى جواب سؤال عن ماء البحر حيث قال الطهور ماؤه حلال ميتته انتهى وفى فتح البارى شرح البخارى وما وقع فى كلام كثير من الاصوليين ان الجواب

مطلب مبالغة افعل وفعل

مطلب معنى اقعنسس

مطلب الفرق بين السؤال بمعنى الالتماس و فيه بمعنى الاستفسار ولسائر ما يتعلق بذلك

مطلب السؤال ضربان جدلى وتعلمى

مطلب المراد مطابقة الجواب الى السؤال وفيه بحث شريف

الجواب يجب ان يكون مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بل المراد ان الجواب يكون مفيدا للحكم المسؤول عنه كذا قال ابن دقيق العيد وفى التلويح معنى المطابقة هو الكشف عن السؤال وبيان حكمه وان حصل مع الزيادة لا المساواة فى العموم والخصوص انتهى ويجد منه ما ذكره صاحب الكشاف فى تفسير سورة يس حيث قال اذا كان الكلام منصبا الى غرض من الاغراض جعل سياقه له وتوجهه اليه كان ما سواه مرفوضا ومطروحا ونظيره قولك حكم السلطان اليوم بالحق الغرض المسوق اليه قولك بالحق فلذا رفضت ذكر المحكوم له وعليه انتهى وما ذكره فى تفسير حم السجدة حيث قال وجب ان يجرد الكلام لما سيق له من الغرض ولا يوصل به ما يخيل غرضا آخر الا تراك تقول وقد رأيت لباسا طويلا على امرأة قصيرة اللباس طويل واللابس قصير ولو قلت واللابسة قصيرة جئت بما هو لكنة وفضول قول لان الكلام لم يقع فى ذكورة اللابس وانوثته وانما وقع فى غرض وراءها هو تناقض حالتى اللباس واللابس انتهى وقال القاضى فى تفسير سورة طه وقوله تعالى قد جئناك بآية من ربك وانما وحد الآية ومعها آيتان لان المراد اثبات الدعوى ببينة لا بيان تعدد الحجة وحدتها كقوله قد جئتكم ببينة من ربكم انتهى وفى شرح المشكاة قال نجم الدين الكبرى يجوز للرجل ان يسأل عما هو عالم به تجاهلا انتهى وفى حاشية تفسير القاضى للقاضى ذكريا عن شرف الدين الطيبى الطلب والسؤال والاستخبار والاستفهام والاستعلام الفاظ متقاربة مترتبة بعضها على بعض فالطلب اعمها لانه يقال فيما تسأله من غيرك وفيما تطلبه من نفسك والسؤال لا يقال الا فيما تطلب من غيرك فكل سؤال طلب ولا عكس والسؤال يقال فى الاستعطاء فيقال سألته كذا وفى الاستخبار فيقال سألته عن كذا والاستخبار استدعاء الخبر وهو اخص من السؤال فكل استخبار سؤال ولا عكس والاستفهام طلب الافهام وهو اخص من الاستخبار فان قوله تعالى أانت قلت للناس استخبار وليس باستفهام اذ ليس كلا يفهم بعلم بل قد يظن ويخمن فكل استعلام استفهام ولا عكس انتهى وابو عمرو وهو زبان بن العلاء المازنى احد شيوخ القراء والاصمعى هو ابو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلى وكان من رواة العربية اسند الشعر والغريب واللغة تلميذ خلف الاحمر وابى عمرو بن العلاء وكان الرشيد يسميه شيطان الشعر وقال له بعض الاعراب وقد رآه يكتب كل شئ ما انت الا الحفظة تكتب لفظ اللفظة **قوله** فقال هكذا

مطلب المراد بمطابقة الجواب للسؤال ان لا يكون الزيادة

لعل المراد بعدم المطابقة هو ... ونقصه

مطلب وجه رفض ذكر المحكوم له وعليه

مطلب السؤال والاستخبار والطلب والاستفهام والاستعلام الفاظ متقاربة

فكل استفهام استخبار ولا عكس والاستعلام طلب العلم وهو اخص من الاستفهام

مطلب ابو عمرو المازنى الاصمعى

مطلب معنى النظم والسلك لغة واصطلاحا

مطلب اشارة الى قاعدة التجريد والتنصيص

مطلب تضعيف العين لا يكون للالحاق

مطلب مذبذبين بين ذلك

مطلب احوال بين احد من رسله

مطلب استعمال احد بمعنى الجمع

مطلب كون احد اسما

تصوير الافعناس وقوله متقدم بطنه واخر صدره تفصيل للتصوير **قوله** و
والالف قال ابن الحاجب في شرح المفصل هذا تجوز لانها عند المحققين الف انقلبت
ياء فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا يبطل به الالحاق لما يجيء **قوله** ولا
وجه لنظمها في سلك ما تقدم النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك فذكر السلك
بعده بل ضميرها يعني المشبهين بالدرر اما بالحمل على التجريد في الاول اعني النظم
او التنصيص في الثاني اعني السلك والضمير وفيها استعارة مكنية بان يشبه الباقي
في النفس بالدرر ويثبت النظم الموضوع للمشبه به على المشبه والسلك الخيط
وتشبيه ما تقدم بالدرر استعارة بالكناية واثبات السلك له استعارة تخييلية
وفي الاصطلاح تأليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على
حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المترتبة المسوقة المعتبرة دلالاتها
على ما يقتضيها العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي وقد يطلق على مطلق
التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ
قوله وكذا تفعل وتفاعل وليست الالف في تفاعل للالحاق لان الالف لا تقع
للالحاق حشوا بل اصلا على ما قيل لا في الاسم ولا في الفعل لكن ابن الحاجب
قيد ذلك اي عدم وقوعها للالحاق حشوا بالاسم وكذا التاء لان الالحاق لا يكون
من اول الكلمة وتضعيف العين لا يكون للالحاق كذا ذكره في شرح الهادي
ثم قيل فيه اطلاق لفظ الالحاق ههنا سهو تأمل **قوله** والمصلح يفرق بين ذلك
هذا من قبيل قوله تعالى مذبذبين بين ذلك والمعنى بين الفريقين فلا يرد ان
بين يقتضي الاشتراك فلا تدخل الا على مثنى او مجموع لان المراد بهما ما يعم المثنى
والمجموع صريحا ومعنى ونظيره قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله لان احدا
يستعمل بمعنى الجمع بدليل عود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى فما منكم من احد عنه
حاجزين وتفسيرهم اياه في قوله تعالى يا نساء النبي لستن كاحد من النساء بجماعة
جماعة من جماعات النساء وعدم جريانهما في كل نكرة منفية يدل ان هذا ليس
مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض فظاهر كلام الصحاح
انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد
والجمع والمذكر والمؤنث وقيل مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير
الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا وبقي

مطلب ذكر الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء وكون الفاء بمعنى الواو

مطلب [illegible] ملحقات تدحرج

مطلب اشتقاق المسكين

مطلب باب النحت

مطلب نسبة حضرموت وعبد شمس عبد القيس

مطلب كون الالحاق في الاول

وبقي ههنا شيء وهو ان الشارح ذكر في بحث او من التلويح ان احدا اذا كان همزته
اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلا وذكر في تقديم المسند اليه من المطول وفي شرح
ديباجة الكشاف وفي تفسير قوله تعالى لا نفرق بين احد منهم انه لا يستعمل في الايجاب
الا مع كل ومثله قوله تعالى يزجي سحابا ثم يؤلف بينه وتذكير ضمير السحاب وهو جمع
لان الجمع الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء كشجر وسحاب ونخل ونبات يجوز
ان يذكر ويؤنث واما قول امرء القيس بين الدخول فحومل فمحمول على ان الفاء
بمعنى الواو او على ان التقدير بين اجزاء الدخول على ان الاصمعي قال الصواب
روايته بالواو وقول الآخر بين الجحون الى الصفا فاول بين اجزاء الجحون منتهية
الى الصفا ويتأول هذا باول ما وقع في عبارات المصنفين من هذا القبيل وقال في
درة الغواص في اوهام الخواص ومن اوهامهم قولهم المال بين زيد وبين عمرو
والصواب ان يقال بين زيد وعمرو كما قال تعالى من بين فرث ودم وقال شرف الدين
الطيبي في شرح الكشاف لا تفاوت بينهما وانما ذكر بين مع المضمر واجب ومع الظاهر
جائز **قوله** ويلحق به نحو تجلبب قد علمت معنى الالحاق في الرباعي المجرد وينبغي
ان يعلم ان تحقق الالحاق في ملحقات تدحرج بغير التاء لانها للمطاوعة كما كانت
كذلك في تدحرج لان الالحاق لا يكون من اول الكلمة لكن في تحقق الالحاق في تمسكن
اشكال ولذا قال في شرح الهادي انه شاذ من قبيل الغلط على توهم الميم اصلا وقيل
كأنهم اشتقوا من لفظ الاسم اعني المسكين كما يشتقون من الجمل نحو بسمل وحوقل
وهيلل وحمدل وحيعل وحسبل وسبحل وجعلف وطلبق ودمعز اي قال بسم الله
ولا حول ولا قوة الا بالله ولا اله الا الله والحمد لله وحي على الصلوة وحسبنا
الله وسبحان الله وجعلت فداك واطال بقاك ودام عزك وهذا شبيه بباب
النحت في النسب فانهم يأخذون اسمين فينحتون منهما لفظا واحدا فينسبون اليه
كقولهم حضرمي وعبقسي وعبشمي في نسبة حضرموت وعبد القيس وعبد الشمس
قال بعض اهل اللغة في مثلها انه لغة مولدة واكثر اهل اللغة نقلها ولم يقل انها
مولدة **قوله** وتمسكن زيادة الميم للالحاق في الاول لم يعهد في كلامهم الا في تمسكن
وتمدرع وتمندل وتمنطق اي لبس المدرعة وهو قميص صغير ضيق الكمين الدرع
الدرع ومسح بيده المنديل ولبس المنطقة **قوله** حرجمت الابل فاحرنجمت تنبيه على
ان هذا الباب لمطاوعة فعلل وعليه ان ينبه على ان تفعلل مطاوع فعلل الا ان يقال

مطلب معنى التنبيه لغة واصطلاحا

مطلب اعراب لفظ تنبيه

مطلب فعل المتعدى واللازم

مطلب المتعدى بالوضع الشخصى والنوعى واللازم كذلك

تولك لظهوره اولانه قد يكون بناء مقتضيا لنحو تهوك بمعنى هلك لا يقال تهوك
فتهوك لعدم تهوك فى كلامهم **قوله** ولا يجوز الادغام والاعلال فى الملحق اى
لا يجوز فيه الادغام مطلقا ولا الاعلال فى غير الآخر لانه فى الآخر جائز ولا
يبطل به الالحاق لكونه فى محل التغيير كذا قالوا **قوله** تنبيه وهو مصدر من
نبهته الشئ اذا وقفته عليه او نبهت فلانا من نومه اى يقظته وفى الاصطلاح
اشارة الى شئ غفل عنه المخاطب وقيل ما يشير الى المذكور قبله بطريق الاجمال
وقيل بالوجه الى النظر الى الابحاث السابقة يعلم الابحاث الآتية وانما يستعمل فيما
تعلق به ضرب من العلم سابقا اوكان فى حكمه كما فى البديهيات اوانما يستعمل
حيث لا يحتاج الى الدليل كالبديهى وما تعلق به علم سابقا فى حكمه وهو خبر مبتدأ
محذوف وقيل لا محل له من الاعراب لانه بمنزلة البياض بين السطرين قال
صاحب الغريبة لو قال المص فرع بدل تنبيه لكان اولى واحرى لان تجريد النظر
الى الابحاث السابقة يستلزم معرفة المتعدى وغير المتعدى البتة وفيه نظر
قوله الفعل اما متعد اعلم ان الافعال مطلقا باعتبار المعنى على نوعين متعد
ولازم وكل منهما على قسمين متعد بالوضع الشخصى ومتعد بالوضع النوعى واللازم
كذلك والتخصيص للمتعدى واللازم لا يتوقف على غير الواضع بخلاف النوعى
منهما لانهما يحتاجان الى الاسباب الوجودية والعدمية **قوله** وهو الفعل الذى
يتعدى من الفاعل اى يتجاوز الى المفعول به معناه ان المتعدى ما يدل على معنى
يتجاوز الذهن عن تصوره وعن تصور محل صدور ذلك المعنى اعنى الفاعل الى
المفعول به وبهذا سقط ما قيل ان المتبادر من ظاهر ذلك التفسير ان المتعدى
يدل على معنى ينتقل من الفاعل الى شئ اخر وينفك عنه كما يدل عليه انهم اذا ارادوا
ان يعبروا عن معنى التعدى والتجاوز يعبرون عنه بالانفصال عن الشئ
الى آخر كما هو مصرح فى بعض المواضع ويدل عليه قولهم فى صدر تفسير اللازم وعدم
انفكاكه عنه وهو ليس كذلك لان الضرب مثلا فى قولنا ضرب زيد عمروا لم ينتقل
من زيد الى عمرو والا لكان عمرو ضاربا وزيد غير ضارب وكذا سقط الاعتراض
بنحو ما ضربت زيدا فتأمل **قوله** فالادول الى معناه اللغوى وقد يقال ان المتعدى على هذا
فلا يكون المعنى ملتفتا اليه وهذا الجواب كاف لكل كلام وقع على هذا المنهاج **قوله**
لان المتعدى وغيره سيان تثنية سى وهو كمثل وزنا ومعنى وعينه فى الاصل

سيان

مطلب الاستغناء بالتثنية عن الاضافة

مطلب الاصل فى ترتيب المفاعيل وعددها

مطلب الشئ الذى يطلق عليه المفعول به غير الصريح ومن جمع ضمائره

الاصل واو ويستغنى بتثنيته عن الاضافة كما استغنى عنها مثل فى قوله والشر
بالشر عند الله مثلان واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء فلم يقولوا سواءان فى
السعة **قوله** نحو اجتمع القوم والامير فى السوق اجتماعا للتأديب زيد والاولى فى
التمثيل ان يقول نحو ذهب زيد ذهابا يوم الجمعة خلفك مرافقة لك وعمروا لان
الاصل فى ترتيب المفاعيل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف
الجر ثم الذى بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول
معه كذا قال الشارح فى المطول وقال القطب العلامة تقديم المفعول به على المفعول المطلق
اولى واختار السكاكى تأخير المفعول المطلق عن المكان ثم المفاعيل فى المشهور
هو هذه الخمسة وزاد السيرافى مفعولا سادسا سماه مفعولا منه نحو قوله تعالى
واختار موسى قومه اى من قومه ورد عليه بانه لو صح ذلك لصح ان يقال
مفعول عليه واليه بل لكان المفاعيل سبعة عشر واسقط الزجاج المفعول معه
والمفعول له وجعل الاول مفعولا به والثانى مصدرا وكل من المفعول به وفيه وله
يكون صريحا اذا لم يكن بحرف الجر وغير صريح اذا كان به والمفعول المطلق لا يكون
الا صريحا والمفعول معه لا يكون الا غير صريح قال الحاجبى انما يطلق المفعول به
الغير الصريح على كل مجرور بغير فى واللام وقال علاء الدين البسطامى والحق
ان كل جار ومجرور فهو ظرف ومفعول به غير صريح البتة فى الاصطلاح ثم
الضمير فى به وفيه ومعه وله يعود الى الالف واللام لكونه بمعنى الذى فاذا لم
يكونا يعود الى الموصوف المذكور او المقدر **قوله** ولا يعترض بنحو ما ضربت الا زيدا
اى لا يعترض على التعريف بنحو ما ضربت زيدا فان ضربت متعد وليس بمتجاوز
الى المفعول به لان التجاوز منفى لانا نقول كون ضرب متجاوزا الى المفعول فى بعض
المواضع كاف فى كونه متعديا وهذا الجواب غير مرضى لانه يستلزم ان يكون الفعل
فى صورة النفى غير متجاوز فلهذا عقبه بجواب ثان وهو قوله وان اريد لفظ
الفاعل والمفعول اى ان اريد به نصب المفعول به كما قال بعضهم المتعدى ما نصب
المفعول فهذا مدفوع بلا خفاء لان لفظ زيدا منصوب بالمفعولية لفظا وذكر
لفظ الفاعل مجرد استطراد اذ لا دخل له بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الجواب
الاول تسليمى والثانى منعى ولا يمكن ان يجاب بان نفى الضرب قد تجاوز من الفاعل
الى المفعول كما اجيب فى تعريف الفاعل والمفعول به ان عدم الضرب مسند الى زيد

مطلب معنى التسمية والمسمى والاضافة الى الاسم

وعدم الضرب كانه واقع على زيد لانه تجاوز عدم الضرب غير متصور بخلاف
اسناده وايقاعه فليفهم **قوله** ويسمى ايضا التسمية عندهم تطلق على تعيين اللفظ
بازاء معنى بخصوصه بحيث لا يتناول غيره وعلى اطلاق الشيء على الشيء ومنه
يقال يسمى زيدا انسانا اى يطلق عليه لفظ الانسان وعلى ذكر شيء بشيء يقال
سميت فلانا باسمه اذا ذكرته به والمسمى يطلق ويراد به المفهوم الاجمالى الحاصل
فى الذهن عند وضع الاسم ويطلق ويراد به ما صدق عليه هذا المفهوم فاذا
اضيف الى الاسم يراد به الاول والاضافة بمعنى اللام واذا اضيف الى العلم يراد

مطلب الفرق بين المستعمل فيه والمطلق عليه

به الثانى والاضافة بيانية والفرق بين المستعمل فيه والمطلق عليه ان المستعمل
فيه هو ما يكون الغرض الاصلى طلب دلالة اللفظ عليه ويقصد تفهيمه بخصوصه
للمخاطب فاذا لم يكن اللفظ مفيدا بخصوصه يجب نصب قرينة دالة عليها
والمطلق عليه هو ما وقع عليه اللفظ وصار الحكم متعلقا به بحسب الواقع من غير
اشتراط تفهيمه للمخاطب وان صار مفهوما بحسب القرينة وقد يكون الاطلاق

مطلب الاطلاق بمعنى الحمل

بمعنى الحمل **قوله** لا توقعه على المفعول به والمراد من الوقوع هو التعلق المعنوى
وهو تعلق فعل الفاعل بشيء لا يعقل الفعل بدون تعلق ذلك الشيء لا الامر
الحسى فلا يرد ما قيل من ان نحو قولنا ذكرت الله وعرفت الله لا يتصور فيه
الوقوع لانه يلزم ان يكون سبحانه وتعالى محلا للوقايع وانه لا يصدق على الافعال
التى ليست بواقعة على مفاعيلها حسا نحو علمت زيدا واردته وعلى نحو ما ضربت
زيدا على ان وجه التسمية والنكتة والمناسبة لا يستلزم الاطراد والانعكاس **قوله**
واما غير متعد قال الزنجانى فى شرحه اذا اردت ان تجعل المتعدى لازما لطرو
فيه ان ترده الى باب انفعل وافتعل او افعل او تفعل او تفعلل ان كان رباعيا
وفيه نظر اما اولا فلان افتعل مشترك بين اللازم والمتعدى واما ثانيا فلانه
لا يوجد الفعل المتعدى المنقول الى افعل حتى صار بسبب نقله اليه لازما بل المنقول
اليه فعل لازم بالاستقراء كحمر الى احمر وعور الى اعور فتأمل **قوله** هو الحسن

مطلب معنى الحسن

اى تناسب الاعضاء بحسب الخلقة **قوله** بل يثبت انه لم يرد به ان كل لازم يثبت
ويستمر فى الفاعل ثبات الحسن واستمراره فى الفاعل وتسمية هذا القسم مطلقا باللازم
بالنظر الى انه لا يتجاوز منه الى المفعول به سواء استمر ام لم يستمر **قوله** وعدم الانفكاك
عطف على لزومه على وجه التفسير لدفع ايهام ذلك الاستمرار فى الفاعل فى كل لازم

لان كثيرا من اللوازم متجدد الوجود بل المراد ثبوت هذا اللازم المخصوص واستمراره فى الفاعل حو ٢

مطلب معنى اللزوم لغة واصطلاحا

لازم ولما ذكر فى القول الاتى **قوله** اللزوم على الفاعل كلمة على لتضمنه معنى
القصر اعترض فى بعض شروح الكشاف على قوله الباء لازمة للظرفية والجر
بان الباء ليست بلازمة لهما بل ملزومة لهما لوجودهما بدونها واجاب الشريف
بان هذا من قبيل قولهم لزم فلان بيته اذا لم يفارقه ولم يوجد فى غيره ومنه
قولهم ام لازمة لهمزة الاستفهام فاندفع اعتراض شراح الكافية عليها بان ام ليست

مطلب اللزوم عند عرفى اهل المعقول وعند الادباء

بلازمة لها بل بالعكس وبعضهم ان المراد باللزوم معناه اللغوى اعنى عدم
الانفكاك من قولهم لزم الدائن المديون اذا لم يفارقه اى معناه الاصطلاحى
ان عرف بامتناع الانفكاك لا باقتضاء شيء آخر فقول الشارح وعدم انفكاكه عنه
اشارة الى ما ذكر دفعا لما يرد على ظاهر عبارته وفى حاشية التلويح قيل اللزوم لا
يكون الا كليا وقيل اللزوم الكلية فيه عرف اهل المعقول والادباء يطلقون
اللزوم على الجزئى ومنه قول صاحب التلخيص والتخصيص لازم التقديم غالبا

مطلب الفعل متعد بنفسه مرة ومرة بحرف جر

بمعنى انه لازم لزوما جزئيا اكثريا ذكره شراحه **قوله** وفعل واحد قد يتعدى
بنفسه فيسمى متعديا اياه قال نجم الدين الرضى اعلم انه قيل فى بعض الافعال انه
متعد بنفسه مرة ومرة لازم متعد بحرف الجر وذلك اذا تساوى الاستعمالان
وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك

مطلب تعدية شكر

والذى ارى الحكم بتعدى مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام معناه من
دون اللام والتعدى واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد اجماعا فكذا مع
اللام فهى اذن زائدة كما فى ردف لكم فالحاصل ان تعدية الفعل ان كانت بنفسها
قليلة نحو اقسمت الله او مختصة بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدى
الى الامكنة واما الى غيرها ففى نحو دخلت فى الامر فهو لازم حذف منه حرف
الجر وان كانت بحرف الجر قليلة فهو متعد والحرف زائدة كما فى ولا تلقوا بايديكم
ويمكن ان يقال فيما يتعدى بنفسه تارة واخرى بحرف التعدى بالحرف وهو التعدى

مطلب عدة تميز المتعدى من اللازم

بنفسه نزل منزلة اللازم للمبالغة ثم وصل بالحرف كما وصل يجرح الى عراقيبها
فى قول الشاعر يجرح فى عراقيبها ووصل هزى الى بجذع بالباء فى قوله تعالى وهزى
اليك بجذع النخلة ووصل اصلح الى ذريتى بفى فى قوله تعالى واصلح لى فى ذريتى
ذكره الطيبى فى شرح الكشاف والتبيان ووصل حز الى المفعول الاول فى قول
الكشاف كما فى قول المفتاح حززا به بالباء ذكره الشراح وان لم يرتض

به الشريف وقال انه من باب التضمين **قوله** وذلك عند تساوي الاستعمالين
اي عند تساوي استعمال الفعل بدون الحرف والفعل معه في كون شكرت
وشكرت له ونصحته ونصحت له كذلك نظرا الى الجوهري قال في الصحاح في كل
وهو باللام افصح ثم ان شكر لا يتعدى الا الى مفعول واحد على ما صرح به الامام
المرزوقي وصاحب الاساس والصحاح والقاموس والمجمل والديوان والاوقيانوس
والمغرب فلا وجه لما جوزه الشارح والشريف في شرحيهما للمفتاح في قول الشاعر
سأشكر عمروا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت من كون ايادي
مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الا ان يحمل على المسامحة بان يعتبر الحذف والايصال
ويطلق المفعول مسامحة او يعتبر التضمين **قوله** مطردة يجوز الرفع على معنى
مطرد زيادتها ويجوز النصب على ان يكون مفعولا مطلقا اي زيادة مطردة
قوله والتعدية واللزوم بحسب المعنى قال ابن مالك في شرح التسهيل ولا
يتميز المتعدي من اللازم بالمعنى والتعلق فان الفعلين قد يتحدان معنى
واحدهما متعد والآخر لازم كصدقته وآمنت به ونسيته وذهلت عنه
وحببته ورغبت به واردته وهممت به وخفته واشفقت منه واستطعته
وقدرت عليه ورجوته وطمعت فيه وتجنبته واعرضت عنه وانما يتميز بان
يتصل به كاف الضمير او هاؤه او ياؤه باطراد وبان يصاغ منه اسم مفعول
تام باطراد نحو صدقته وحببته واردته ورجوته فهو مصدوق ومحبوب
ومراد ومرجو وبهذا علم ان قال متعد لاطراد نحو قلته فهو مقول ولو
قصد هذان الامران من ذهلت ورغبت وطمعت واعرضت لم يستغن عن الحرف
كقولك ذهلت عنه ورغبت فيه واعرضت عنه فهو مذهول عنه ومرغوب
فيه ومطموع فيه ومعرض عنه فلا يتأتى للمصوغ المفعول تاما بل بافضاء اي
مفتقرا الى حرف الجر فيعلم بذلك لزومه وقال الرضي اذا كان علم بمعنى عرف
لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى
علمت وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرف لا ينصب جزئي الاسمية
كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد
يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر وقال الطيبي في شرح
الكشاف والاختلاف في آلات التعدية وفي عدد المفاعيل لا يوجب اختلاف

مطلب
رد للشارح والشريف في شرحيهما للمفتاح

مطلب
لا فرق بين علم وعرف اذ كل منهما بمعنى عرف

اختلاف المعنى فالفعل الواحد يعدونه تارة ويقصرونه اخرى ويجعلون
الافعال مترادفة وان اختلف متعلقاتها ويجعلون علم وان تعدى الى مفعولين
مرادفا لعرف المتعدي الى واحد وذكر صاحب الكشاف في تفسير سورة يوسف
ومن دابهم حمل النظير على النظير وحمل النقيض على النقيض كالاعتماد كما يتعدى
بعلى يتعدى بالباء لان وثق يتعدى به وهو نظيره فلا حاجة الى تضمين معنى
الوثوق كما قال الشريف في قول المفتاح لقلة الاعتماد بالقرائن وكالزيادة
كما يتعدى بعلى يتعدى بعن لان نقص يتعدى به وهو ضده ذكره ابن كمال باشا
في الصحاح ليكن عملك بحسب ذلك اي على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان
مجرورا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وربما يسكن في ضرورة
الشعر على الوجه الاول **قوله** وتعديه الى قوله وبالهمزة اعلم انهم بلغوا اسباب
التعدية الى احد عشر الثلثة التي ذكرت وسين استفعل مع ما يزيد عليه التاء
والهمزة نحو خرج الشيء واستخرجته والف المفاعلة نحو جلس زيد وجالسه و
السادس ان يضمن الفعل معنى فعل آخر متعد كتضمينهم رحب بمعنى وسع
وطلع بمعنى بلغ وفرق بمعنى خاف وسفه بمعنى امتهن او اهلك حيث قالوا
فرقت زيدا وسفه نفسه والسابع صوغه على فعلت بالفتح وافعل بالضم لافادة
الغلبة تقول كرمت زيدا بالفتح اي غلبته في الكرم والثامن اسقاط الهمزة ككتب
الرجل وكببته انا وانزحت البير ونزحتها انا والتاسع البناء على افعوعل مرادا
به المبالغة كاحلولى الشيء واحلوليته والعاشر تكرير اللام كما قيل صعرخده وصعرته
والحادي عشر اسقاط الجار توسعا نحو قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا اي على
سر اي نكاح واعجلتم امر ربكم اي عن امره واقعدوا لهم كل مرصد اي عليه وقول
الزجاج انه ظرف رده الفارسي بانه يختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس
مبهما وقوله كما عسل الطريق الثعلب اي في الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف
مردود ايضا بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته
لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ذكره في المغني وليس المراد
ان هذه باعتبار نفسها توجب ان تكون الفعل متعديا بل لا بد من اعتبار معنى
التصيير بها لانها تكون للتصيير وغيره والتي للتصيير هي التي تكون للتعدية
فسقط ما قيل ان بتضعيف العين وبالهمزة يصير الفعل متعديا اذا لم يكن بمعنى

مطلب
حمل النظير على النظير والنقيض على النقيض في التعدية

مطلب
استعمال كلمة حسب

مطلب
اسباب التعدية

مطلب
تضمين الفعل معنى آخر

مطلب
اسقاط الجار توسعا

صارفا التقييد لا ثم قال ابن هشام فى المغنى النقل بالتضعيف سماعى فى القاصر
وفى المتعدى الى واحد نحو علمته الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع فى المتعدى
الى اثنين وزعم الحريرى انه يجوز فى المتعدى الى اثنين ان ينقل بالتضعيف
الى ثلثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعى مطلقا
وقيل قياسى فى القاصر والمتعدى الى واحد والنقل بالهمزة قيل كله سماعى
وقيل فى القاصر والمتعدى الى واحد والحق انه قياسى فى القاصر سماعى فى
غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه **قوله** بتضعيف العين فسر تضعيف العين
بالنقل الى باب التفعيل لان التضعيف فى تفعّل ليس من اسباب التعدية
بنقلها الى باب الافعال فسر الهمزة بها لان فى غير هذا الباب ليست من اسباب
التعدية **قوله** وتعديه بحرف الجر والحروف التى يعدى بها الفعل سبعة الباء
وهى اصل فى تعدية جميع الافعال اللازمة واللام وفى ومن وعن والى وعلى
وهذه السبعة سمع ولا يقاس عليها كذا فى زبدة التصريف **قوله** ولا يغير شى
من حروف الجر معنى الفعل الا الباء فى بعض المواضع اى اذا قصد بها التعدية
التى عند الصرفيين وهى تغيير الفعل واحداث معنى الجعل والتصيير نحو
ذهبت بزيد فان معناه جعلته ذاهبا وصيرته ذا ذهاب لا التعدية التى عند
النحاة وهى ايصال معانى الافعال الى الاسماء اما اذا لم يقصد فلا تغيير نحو مررت
به فان معناه مع الباء كمعناه لا معها وذلك لان معنى مررت بزيد مررت ملاصقا
بقرب منه زيد على ما صرحوا به ومرورك لم يتجاوز الى غيرك كما تجاوز الذهاب
فى ذهبت بزيد ولان الباء فيه ليست بمعنى مع كما هو مذهب المبرّد ولا بمعنى
الهمزة كما هو مذهب سيبويه فلا تكون للتعدية لان الباء التى للتعدية ينبغى
ان تكون بمعنى مع او بمعنى الهمزة على المذهبين نعم يقال لمثل هذا انه متعد
بالحرف اللاف لكن لا يقع عليه اسم المتعدى اذا اطلق بل يقال هو لازم ولا
خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المنزل
بحرف الجر فان قيل اذا اختص الباء بالتغيير مع قصد التعدية العرفية لم يصح
هذه التعدية بغيرها من الحروف فلا يصح ما نقل قبل هذا من زبدة التصريف
قلنا يمكن ان يكون المراد من التعدية هناك التعدية النحوية لكون جميع حروف
الجر مشتركة فى هذه التعدية كما صرح به السيد رحمه الله فى شرح اللب **قوله** نحو

نحو ذهبت بزيد اورد مثالين لان الاول من الثلاثى والثانى من المزيد فيه
قوله مصاحبة الفاعل اى فى الاتصاف بالحدث يعنى ان معنى ذهبت بزيد اذهبته
وذهبت معه اعترض عليه بقوله تعالى ذهب الله بنورهم حيث لا يتصور فيه
المصاحبة واجيب بان له ان يقول المصاحبة محمولة على الامكان **قوله** قال سيبويه
الباء فى مثله كالهمزة فرق صاحب الكشاف بين ذهبت به واذهبته بان الباء فيه
معنى الاستصحاب والاستمساك وقال الطيبى ذهب الى هذا الفرق المبرّد وذكر
الحريرى فى درة الغواص وقال صاحب المثل السائر كل من ذهب بشئ فقد اذهبه
وليس كل من اذهب شيئا ذهب به لان ذهب به يفهم منه انما استصحبه معه
وامسكه عن الرجوع الى الحالة الاولى وليس كذلك اذهبه وقال صاحب الفلك
الدائر وفيه نظر لان كلا اللفظين يدلان على معنى واحد وهو التعدية فالمعنى
عند التعدية بالباء كالمعنى عند التعدية بالهمزة والجواب ان اللفظين وان اشتركا
فى التعدية لكنهما غير مشتركين فى تادية معنى واحد والنزاع فيه لان الهمزة
هنا للازالة والباء للمصاحبة وصاحب الفلك لا ينظر الا الى الفرق بينهما واستعمال
كل فى مقامه لا الى التعدية فتنبه فان البحث منها وظيفة النحو **قوله** ولا حصر لتعدية
حرف الجر اى لا حصر لحرف الجر عند تعديته فعلا واحدا على واحد بحذف
المحصور عليها ولا حصر بحرف الجر عند تعديته فعلا على واحد بحذف على من
المحصور عليه والاظهر ان يقول ولا حصر لحرف الجر عند التعدية على واحد لئلا
قوله حروف كثير وصف الجمع بالكثير للتاكيد لنفى المجاز لانه قد يذكر الجمع ويراد به
الواحد مجازا كقوله تعالى يا ايها الرسل كلوا من الطيبات انما خاطب به النبى وقيل
صاحب الهداية فى الديباجة رسلا وانبياء حيث اراد محمدا ولم تكن جمعه تعظيما
له واجلالا لقدره وصرح بالكل الدين وهذا اى تاكيد الكلام بما يقطع احتمال
المجاز يسمى فى الاصول بيان التقرير فلا وجه لما ذكره صاحب العناية فى قوله البيع
من ان المحتاج الى القرينة المجاز لا دفع المجاز ولم يقل بالتاء اما لان الفعيل والفعول
يستوى فيهما المذكر والمؤنث والواحد والجمع كما قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك
ظهير وقال الله تعالى انا رسول رب العالمين وقال الشاعر ان العواذل لسن لى
بامير يريد الامراء ذكره الطيبى والجوهرى او لانه على صيغة المصدر كالصهيل
والنهيق والصليل والزئير ذكره الزمخشرى فى الكشاف والشريف فى شرح المفتاح

مطلب الحرف التى يتعدى بها الفعل سبعة

مطلب التعدية عند الصرفيين والنحاة

مطلب الباء التى للتعدية بمعنى مع او الهمزة

مطلب التعدية الصرفية والنحوية

مطلب الفرق من ذهبت به واذهبته

مطلب قد يذكر الجمع ويراد الواحد مجازا

مطلب بيان التقرير

مطلب حروف كثير

مطلب استواء المذكر والمؤنث والواحد والجمع في فعيل

وعلاء الدين البسطامى فى شرح الهداية اولانه صفة لمقدر لفظه مفرد مذكر
ومعناه جمع كجمع وحزب اولصيرورته فى عداد الاسماء ذكرها السعد والشريف فى
شرح الكشاف اولتأويل الموصوف بالمذكر كما قال صاحب الكشاف فى قوله تع وبث

مطلب بث منهما رجالا كثيرا

منهما رجالا كثيرا وذكر كثيرا لتأويل رجالا بالجمع اى جمعا كثيرا ولان الصفة انما تجرى
موصوفها فى التأنيث اذا كانت فعلا له اما اذا كانت بسببه فلا ذكره فى شرح التلخيص
لكن يخدشه التزامهم المشاكلة اللفظية بين الصفة والموصوف فتأمل **قوله** اذا كانت

مطلب شرط تثنية الصفات موصوفها

عدم جواز تعلق حرفي جر بمعنى واحد

بمعنى واحد قالوا لا يجوز تعلق حرفى جر بمعنى واحد بفعل واحد حيث لا يصح
الابدال بلا اتباع اى من غير عطف ولهذا ذهب صاحب الكشاف فى قوله تع كلما
رزقوا منها من ثمرة رزقا ان الظرفين لم يتعلقا بفعل واحد بل تعلق الاول
بالمطلق والثانى بالمقيد كما قالوا فى اكلت من بستانك من العنب اى اكل ابتداؤه
من البستان ابتداء من العنب ثم ينبغى ان يحترز مهما امكن عن بشاعة التكرار
الظاهرى ولهذا قال فى حواشى التلويح الفتح شاع فى عرف المتشرعة بالاحكام الفقهية
بل الخلاف حكام وان كان بمعناه وفى المفتاح من غير ارادة التعريض بلفظى المثل
والغير على نسا يبين بحل بابنا يبين وان كانت الباء الاولى للاستعانة والثانية

مطلب كون الباء صلة للفعل

صلة للفعل حيث يقال عرض بكذا **قوله** ولا يتعدى كل فعل بالهمزة ولهذا رد
على الاخفش فى قياس اظن واحسب واخال وازعم على اعلم وارى ذكره الرضى
فى شرح الشافية **قوله** فان النقل الى المجرد الى بعض ابواب المتشعبة موكول الى
السماع يشير الى ان النقل الى بعضها ليس كذلك كما قيل ان باب الاستفعال
والمفاعلة عند بناء المغالبة وما هو من الالوان والعيوب نقله الى افعل والى
افعال قياسى او يريد بالبعض الجميع والكل اما الجميع فبمعنى الجميع على ما صرح به

مطلب مجيء البعض بمعنى الجميع والكل

فى النجم الوهاج وبمعنى الكل على ما صرح به فى شرح اللباب حيث قال وبعض قد
يجيء بمعنى كل واليه ذهب جماعة من الثقات فى قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم
بعض الذى يعدكم واما لكون الاضافة للاستغراق او لفظ البعض صلة اى
زائدة كما ذهب اليه بعض اهل التفسير فى هذه الاية ذكره فى شرح اللباب قال
الرضى فى شرح الشافية وليست هذه الزيادات قياسا مطردا بل يحتاج فى كل
باب الى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله فى المعنى المعين **قوله** ولا حجت

مطلب تغيير الباء معنى الفعل

خالد بكرا مقتضى القياس الاقتصار على خالد على ما هو فى بعض النسخ **قوله** كذا قال

قال بعض المحققين وهو نجم الدين الرضى فى شرح الكافية **قوله** والحق انه لا
ان الظاهر انه اعتراض على قول بعض المحققين ولا يغير شئ من حروف الجر الخ وكان
الشارح فهم من قوله فى بعض المواضع ان الباء اذا كانت للتعدية تارة تغير معنى
الفعل وتارة لم تغير فاعترض عليه بانه لا بد فى التعدى الذى بحث عنه الصرفيون
من تغيير معناه اه واظن ان مراد ذلك البعض انه لا يغير شئ من حروف
الجر معنى الفعل الا الباء فى بعض المواضع اى اذا كانت للتعدية بخلاف ما اذا لم
يكن للتعدية نحو مررت بزيد فلا يغير كما قررنا من قبل لا ان عدم تغييرها

مطلب استعمال لفظ الحق في المعاني المختلفة

عند كونها للتعدية وعلى هذا لا يرد الاعتراض ثم لفظ الحق يكون مصدرا واسم
فاعل وصفة مشبهة فعلى الاول يطلق على الوجود فى الاعيان مطلقا وعلى
الوجود الدائم وعلى مطابقة الحكم وما يشتمل على الحكم الواقع ومطابقة الواقع
له وعلى الثانى والثالث يطلق على الواجب الوجود لذاته وعلى كل موجود خارجى
وعلى الحكم المطابق للواقع وعلى الاقوال والعقائد والاديان والمذاهب باعتبار
اشتمالها على الحكم المذكور ويقابله على الوجهين الاخيرين الباطل وعلى الوجه
الاول البطلان وقال القاضى الحق الثابت الذى لا يسوغ انكاره يعم الاعيان
الثابتة والافعال الصائبة والاقوال الصادقة وقال الطيبى ويستعمل بمعنى الواجب
واللازم والجدير والطيب والملك **قوله** لا مر يقال مر عليه وبه مرا اى اجتاز

مطلب استعمال مر والفرق بين المرور والذهاب

كذا قال الجوهرى ثم قال ومر يمر مرا ومرورا ذهب وذهب عليه انه فرق بين
المرور والذهاب فان الثانى لا يستلزم المجى بخلاف الاول الا ان يقال كتب اللغة

مطلب كتب اللغة مشحونة بتفسير الالفاظ بالاخص والاعم

مشحونة بتفسير الالفاظ بالاخص والاعم **قوله** بخلاف مررت به وقد مر وجهه
خلد قد اتانا فتذكره **قوله** نعم يصح ان يقال فى كل جار ومجرور واه وقع بعضها
يقال فى مررت بزيد ان مررت متعد الى المفعول لكن لا باعتبار هذا التعدى الذى
نحن فيه لان التعدى الذى نحن فيه ينبغى ان يتعدى الفعل من الفاعل الى المفعول
اى يصدر من الفاعل ويتجاوز الى المفعول به وهذا منتف فى مررت بزيد بل التعدى
الذى يوجد فيه كون معناه متعديا من الفاعل الى المفعول مع الواسطة وهذا غير

مطلب ان الفعل الواحد يتعدى بعدة حروف على قدر المعنى المراد منه

بحوث عنه واعلم ان الفعل الواحد يتعدى بعدة حروف على قدر المعنى المراد
منه قال بعضهم كان المعانى ممكنة فيه وحروف الجر تظهرها فاذا اردت ان تبين
ابتداء الغاية قلت خرجت من الدار وان اردت ان تبين حاله قلت خرجت على الدابة

وان اردت المجاورة قلت خرجت عن الدار وان اردت المصاحبة قلت خرجت
بلا مع **قوله** على ان في قوله ولا يعتبر شئ من حروف الجراء نظرا لان المتعدى
الذى يجب عنده لا بد فيه من تغيير الحرف معناه اى حرف كان لان التعدى يجب
المعنى **قه** فصل ذكر الاندلسى فى المحصل ان الفصل هو الحجز بين الشيئين ومنه
فصل الربيع لانه يحجز بين الشتاء والصيف فكان ينبغى ان يوصل بين فيقال
فصل بين كذا وكذا الا ان المصنفين يجرونه مجرى الباب فيصلونه بفى فيقولون
فصل فى كذا كما يقولون باب فى كذا وهو خبر مبتدا محذوف وفى امثلة بل من
فصل او مبتدا ما خص بالتنوين لكونه للوحدة نص عليه الشارح فى المطول
حيث قال لاشتغال التنوين فى الاثبات سور الجزئية او بالصفة المقدرة اى فصل
عظيم ايجا ثم على ما قيل او لما جوزه المتقدمون من تنكير المبتدا بناء على حصول
الفائدة كما صرح الشارح فى المطول حيث قال والحق ما ذكره ابن الدهان من جواز
تنكير المبتدا اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت نحو رجل على الباب
وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة خبره فى امثلة ولو لم يوصل بفى جاز
ان يضاف الى ما بعده مع انه خبر مبتداء محذوف او مبتدا خبره محذوف او
ما بعده ان صح وان لا يضاف مع انه خبر مبتداء محذوف او مبتدا خبره
محذوف او يقرأ على الوقف **قه** لان الزمان الماضى قبل الزمان المستقبل
والحال قد يعترض فيقال ان كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون الشئ ظرفا
لنفسه او يكون للزمان زمان اخر هو ظرف له وهكذا يدفع فى امثاله نحو
تقدم الزمان الماضى وسابق الزمان المستقبل والجواب انهما امثلة واحدة
لان اهل اللغة يفهم من تلك العبارات ما هو المقصود بها ولا يخطر ببالهم
شئ مما ذكر واما التدقيق فيها فيستفاد من علومهم الاخر يلاحظ فيها جانب
المعنى دون القواعد اللفظية المبنية على الظواهر كذا فى حاشية المطول وقد
لو فرق لفظ قبل بضم اللام لم يرد انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشئ ظرفا
لنفسه او ثبوت زمان اخر للزمان ورد عليه بان هذا انما يتم لو لم يكن قبل
لازم الظرفية وقد ذكر الرضى فى بحث المفعول فيه ان قبل وبعد من الظروف
الغير المتصرفة وهى والظرف اللازمة للظرفية بمعنى واحد وهو ما لم يستعمل
الا منصوبا بتقدير فى او مجرورا بمن وقال الرضى ومن الداخلة على الظروف الغير

مطلب استعمال فصل

مطلب تصحيح المبتدأ النكرة

مطلب جواز تنكير المبتدأ

مطلب اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت

مطلب احوال كلمة قبل

مطلب الاعتراض والجواب فى تعريف الالفاظ

مطلب احوال من الداخلة على الظروف الغير المتصرفة

الغير المتصرفة اكثرها بمعنى فى نحو جئتك من قبلك ومن بعدك ومن بين يديك
ومن بين يديك ومن حجاب وفيه نظر وقال الشارح فى شرح المفتاح وهذا تدقيق فلسفى لا ينظر اليه
العرف واللغة على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء
بمعنى ان كل زمان من اجزاء الزمان الذى قبل زمانك ماض وقال الشريف فى
شرح المفتاح هذه تعريفات تنبيهية يفهم منها اهل اللغة ما هو المقصود بعباراتها
فلا يتجه شئ مما ذكر ثم قال على انه قد يقال التغاير الاعتبارى يصحح الظرفية فى مثله
ثم قال وقد بين فى علوم اخر يلاحظ فيها جانب المعنى فقط ان تقدم اجزاء
الزمان بعضها على بعض بذواتها لا بازمنة اخرى بخلاف الزمانيات **قه**
واشتق معطوف على حصل فى قوله ما حصل هو والضمير فى منه يعود الى ما فى قوله
ما حصل هو وعبارة عن الماضى وهو فى قوله هو منه يعود الى ما حصل الزيادة
وهو عبارة عن المستقبل قيل فى قوله واشتق نظر لان المضارع لو كان مشتقا
منه لوجب ان يدل على اكثر ما دل عليه الماضى لكنه ليس كذلك والجواب ان
المراد من الاشتقاق هنا الاشتقاق اللغوى والاشتراط فى الاصطلاحى **قه**
اما الماضى ويسمى غابرا ايضا لانه من الغبور وهو من المصادر الاضداد يطلق
على الماضى والمضارع **قه** فان قيل هذا الحد غير جامع اى غير مطرد والاطراد
التلازم فى الثبوت اى كلما صدق الحد صدق المحدود وغير مانع اى غير منعكس
والانعكاس التلازم فى الانتفاء اى كلما انتفى الحد انتفى المحدود وقد يعترض عليه
بنحو خلق الله الزمان لان خلق هنا لا يدل على الزمان والا لاحتاج الزمان
الى الزمان وهو محال واجابوا عنه بان قالوا انا لا نعقل فعلا الا فى زمان فعقلنا خلق
الله الزمان فتنزلناه منزلة ما هو فى الزمان واجريناه مجرى ما نعقل وان كان
فى الحقيقة فى غير زمان **قه** وان اريد المطلق اى الماضى مطلقا اعم من ان يكون
جامدا وغيره **قه** وكذا الكلام فى صيغ العقود يعنى ان صيغ العقود فى الاصل
اخبارات عن الماضى نقلها ووضعها الشارع للانشاء فى الحال ولكن لوحظ فيها
جهة الاخبارية اللغوية كالقاب هى اعلام حقيقة لكن ربما يعتبر فيها المعنى
الوضعى بالنظر الى الاصل ولهذا خص بها الالفاظ التى هى اخبارات عن الماضى
تستدعى سبق المخبر به ليكون الكلام صحيحا حكمة وعقلا فصار الوجود حقا لها
بمقتضى الحكمة وبما قررنا اندفع ما اورده الشارح على التوضيح من الانظار الاربعة

مطلب تسمية الماضى غابرا

مطلب ... خلق الله الزمان

مطلب الاطراد والانعكاس

مطلب صيغ العقود

مطلب حفظ الالفاظ الماضية الاخبارية بالانشائية

مطلب استعمال الواو فى التقسيم

قوله ولو قال اى لو اقتصر على قوله ماكان اول متحرك منه قوله او ان المراد بها التقسيم
على ما ذهب اليه ابن مالك فى منظومته وفى شرح الكبرى ثم عدل عن ذلك فى
التسهيل وشرحه فقال او تأتى للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير ثم قال
وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو فى التقسيم اجود وليس مجئ
الواو فى التقسيم اجود يقتضى ان او لا تأتى له وغيره عدل عن العبارتين فعبر
بالتفصيل قوله لا يفهم الابتداء بالساكن علة لتحرك اول المتحرك فى مثل نصر

مطلب احوال كلمة سواء

وقوله لئلا يلزم التقاء الساكنين لتحرك اول المتحرك فى مثل افتعل وقوله وكون
الفتح اخف علة لتحرك اول المتحرك فيهما بالفتح قوله سواء كان مبنيا سواء اسم بمعنى
الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم
وهو هنا خبر والفعل بعده ما منه كان فى تاويل المصدر مبتدأ كما صرح بمثله
الزمخشرى فى قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون والتقدير
كونه مبنيا للفاعل وكونه مبنيا للمفعول سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح

مطلب سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع

ذكره حسن الفنارى وفى الصحاح يقال هما فى هذا الامر سواء وان شئت سواءان
وهم سواء للجمع واسواء وسواسية مثل ثمانية على غير قياس وذكر فى بعض شروح

مطلب استعمال سواسية

الهداية ان سواسية لا يستعمل الا فى الشر والجملة اما استيناف او حال بلا واو او
اعتراض وبقى هنا شئ وهو ان او لاحد المتعدد والتسوية انما يكون بين
المتعدد لا بين احده وصاحب المغنى خطأ الفقهاء فى قولهم سواء كان كذا او
كذا والجوهرى فى قوله سواء على قمت او قعدت ثم قال والصواب العطف بام
ولم يبد ما كاو للمتعدد لاحد فالصواب الواو بدل ام واو بمعنى الواو وكون ام بمعنى

مطلب الواو وام لاحد المتعدد

الواو غير معهود وقد اشار الرضى الى تصحيح التركيب وابقاء ام واو على معناهما
حاصله ان سواء فى مثله خبر مبتدأ محذوف اى الامران سواء ثم الجملة الاسمية
دالة على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما فى مثالنا
او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بعلاقة ان ان
والهمزة تستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم واو وام لاحد المتعدد و
والتقدير مثلا ان كان مبنيا للفاعل او المفعول فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا
جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ قوله والكلى قد يراد ايضاحه اعلم

مطلب تجرد ام و الهمزة عن معنى الاستفهام مستعملان للشرط

ان التمثيل انما يصار اليه لرفع الحجاب عن المعنى الممثل له وابرازه فى صورة المحسوس

مطلب

الشاهد ليساعد فيه الوهم العقل ويصالحه عليه لان المعنى الصرف انما يدركه
العقل مع منازعة من الوهم لان من طبع الوهم الميل الى المحسوسات وحب
المحاكاة ولذلك شاعت الامثال قوله كما تقدم اى فى اول الكتاب فى شرح قوله ثم الفعل
اما ثلاثى واما رباعى بقوله ولكونه اثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان
والفاعل قوله وقد يحذف الواو فى الندرة كقوله فلو ان الاطباء وعماس وكان

مطلب حذف الواو فى الندرة

مع الاطباء الشفاء المغوظ والاستشهاد انه حذف ضمير الجمع من كان الاولى
وبقى النون مضموما اجتزاء بالضمة دليلا على الواو والاصل فلو ان الاطباء
كانوا حولى وبعدى وكان مع الاطباء الاساة والاساة جمع آس مثل رام ورماة
وهو الطبيب اعلم انه يجوز فى الشعر وما اشبهه من الكلام المسجع ما لا يجوز

مطلب انواع الضرائر فى الشعر

فى الكلام الغير المسجع من رد فرع الى الاصل او تشبيه غير جائز بجائز اضطر
الى ذلك او لا يضطر لانه موضع قد الفت فيه الضرائر وانواعها منحصرة فى الزيادة
والنقصان والتقديم والتأخير والبدل والحذف على غير القياس فى احد عشر

مطلب الحروف التى تحذف على غير القياس

حرفا الهمزة والالف والواو والياء والنون والحاء والتاء والهاء والفاء والطاء
ذكره ابن عصفور فى المقرب قوله لان اليم شفوية قال الجاربردى من قال
لام شفة هاء وهو المختار لقولهم شفيهة وشفاه ورجل شفاهى للعظيم اى
عظيم الشفة قال شفهية ومن قال لامها واو لقولهم فى الجمع شفوات ورجل
اشفى اذا كان تنضم شفتاه قال شفوية قوله وهذه مناسبات قالوا ما ذكره الصرفيون
من التعليلات بيان مناسبات او من قبيل حمل النظير على النظير لا قياس فقهى
والا فاصل الدليل هو الاستعمال الصحيح به فى ايضاح المفصل وغيره فلا يرد عليهم
ان هذا قياس فى اللغة قوله لا غير حكى صاحب القاموس عن السيرافى ان الحذف

مطلب لا غير

انما يستعمل اذا كانت الا وغير بعد ليس ولو كان مكانهما غيرهما من الفاظ الجحود
لم يجز الحذف ولا يتجاوز مورد السماع وتبعه فى ذلك ابن هشام فى مغنى اللبيب
وحكم بان قولهم لا غير لحن والمختار انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه
على ذلك شارح كلامه وفى المفصل حكاية لا غيره وليس غير واستشهد ابن مالك
فى باب القسم من شرح التسهيل على جوازه بشعر وهو ثقة لا يستشهد الا بشعر

مطلب الذكاء فى الاصل

عربى قوله فالفهم الذكى قال الجوهرى الذكاء بالمد حدة القلب وقال ابن كمال
باشا فى شرح المفتاح الذكاء فى الاصل التوقد ومعناه اللغوى المجازى سرعة

مطلب الفطانة واستعمالها

مطلب اطلاق الذهن على قوة النفس

الانتقال من المبادى الى المطالب وقال الشارح فى المطول الذكاء شدة قوة النفس
معدة لاكتساب الاراء هذا بحسب اللغة وفى الاصطلاح قد يستعمل فى الفطانة يقال
رجل ذكى وفلان من الاذكياء ويريدون به المبالغة فى فطانته فاندفع ما قال من
ان الانسب ان يذكر مع الغبى الفطن لانه مقابله ويسمى تلك القوة الذهن وجودة
تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير فطنة وقيل الفطنة والفطانة التنبه للشىء
قصد تعريفه وقد يستعمل كثيرا فى الرموز والاشارات وفى الاساس ومن المجاز
هو من اهل الذهن وهو القوة فى العقل والمسكة وقد ذهن ذهنا فطن وهذا
تنصيص على ان الفطنة ليست معنى لغويا للذهن كما قال الشارح فى شرح المفتاح
حيث قال ومعناه فى اللغة الفطنة اى الفهم والحفظ ثم انه لم يصب فى زيادة

مطلب القريحة

قوله والحفظ لانه غير معتبر فى مفهوم الفطنة وفى حاشية شرح المطالع لعلاء
الدين القريحة على القوة المدركة للاشياء وهذه القوة تسمى ذهنا وجودتها
اعنى تهيؤها لتصور ما يرد عليها فطنة وذكر فى شرح المفتاح الذهن قوة
للنفس على اكتساب العلوم ويطلق على النفس الحاصلة فيها تلك القوة وذكر
الامام فى شرح الاشارات ان استعداد النفس الى اكتساب العلوم يسمى ذهنا
وجودة ذلك الاستعداد تسمى فهما فقوله فالفهم الذكى اما على ارادة الفاهم

مطلب الهمزات فى اول الكلمة

من الفهم او على المجاز العقلى قه اى الهمزات اعلم ان الهمزات التى فى اول
الكلمة نوعان همزات قطع وهمزات وصل وتطلق عليها الفات وصل والفات
قطع اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها على صورتها فى بعض
المواضع او لكونها متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبههما
بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحركت صار ريحا والريح اذا سكنت صارت
هواء وكذا الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت

مطلب الفرق بين الهمزة والالف

الفا قه قال فى الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة
تسمى همزة وبهذا المعنى حكم الفقهاء زادهم الله رفعة بان الحروف ثمانية وعشرون
ولا يظن بهم خلاف هذا فانه لا يذهب عليهم الخفايا فاظنك بالجلايا قه لانها
لا تسقط فى الدرج فينقطع بالتلفظ بها ما قبلها عما بعدها تقول نصر احمد

مطلب وجه تسمية الهمزة بالقطع

فهمزة احمد لما ثبتت حجزت بين الراء والحاء فقطعت احديهما عن الاخرى فلذا
سميت همزة قطع او لقطعه عن السقوط قه يعنى اشارة الى ان قول المصنف لا يعتبر

مطلب الضرورة الشعرية

لا يعتبر حركات الالفات جواب سؤال مقدر وتقديره انتم قلتم ان المبنى للفاعل
ما كان اول المتحرك منه مفتوحا وهذا لا يصح فى مثل افتعل لان اوله همزة وصل
وهى مكسورة فاجاب بقوله ولا يعتبر حركات الالفات فى الاوائل قه وتسقط فى
الدرج اه فاثباتها فى الوصل لحن الا فى الضرورة كقولهم كل سر جاوز الاثنين شائع
كل علم ليس فى القرطاس ضائع ذهب ابن مالك الى ان الضرورة الشعرية عبارة
عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو مذهب الكوفيين اشار اليه السيد رحمه الله فى بحث
المنادى ورده الدماميني فى شرح مغنى اللبيب بان هذا يقتضى عدم تحقق الضرورة
دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة

مطلب الاستطراد

فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار فى تفسير الضرورة
عندهم ان يقال هى ما لم يرد الا فى الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة الخ قه
على سبيل الاستطراد وهو ان يكون المتكلم فى صدد فن من الكلام فيستطرد فى
آخر يناسبه خارج عما هو بصدده كما اذا كنت فى وصف زيد بانه رجل شانه كذا وكذا

مطلب الخارجى

ثم سنح لك حديث من شان عمرو فتقول وعلى ذكر عمرو فانه رجل من شانه كيت
وكيت ثم ترجع الى كلامك الاول قه قتل الخارجى وهو المنسوب الى فئة خارجة
على على رضى الله عنه قريب من اثنى عشر الف رجل من عسكره زاعمين ان عليا رضى الله عنه
كفر حين ترك حكم الله واخذ بحكم الحكمين ابى موسى الاشعرى من جانب على رضى الله عنه

مطلب كون الباء للمبالغة

وعمرو بن العاص من جانب معاوية فهؤلاء هم الخوارج الذين تفرقوا فى البلاد
وزعموا ان من اذنب ذنبا فقد كفر وهم خمس عشرة فرقة ويقال لهم ايضا المحكمة
لانكارهم الحكمين المذكورين ولقولهم لا حكم الا لله لا حكم للحكمان وحرورية
لنزولهم بحروراء وهو موضع وشراة لقولهم شرينا انفسنا فى الله اى بعناها
الله ومفارقة لمروقهم من الدين واكثر ما يكون الخوارج بالجزيرة وعمان والموصل
وحضرموت ونواحى المغرب والذين صنف لهم الكتب عبد الله بن يزيد ومحمد بن
حرب ويحيى بن كامل وسعيد بن هارون ويجوز ان يكون الياء للمبالغة كالدوارى
والاحمرى والاوحدى قه او لغير ذلك كالاقتصار والايجاز فى الكلام بحذف

مطلب حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه

نكتة احالة على شهادة العقل لان شهادة العقل اقوى عند على شهادة اللفظ منه

الفاعل واقامة المفعول مقامه وعلم المخاطب بالفاعل فيكون فى تركه تعويلا على
شهادة العقل وفى ذكره تعويل على شهادة اللفظ واشاعة الفاعل بفعله بحيث
لا يتصور صدور الفعل الا عنه فترك ذكره احالة على حكم العقل وايهام الفاعل

بتركه خوفا على الفاعل او خوفا منه باسناده اليه وضيق المقام عن اطالة الكلام
بضجرة وسآمة او فوت فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه
ذلك واختيار المخاطب وتيسر الانكار لدى الحاجة ووفق النظير كقوله وما
المال والاهلون الا ودائع ولا بد يوما ان ترد الودائع فانه اقام المفعول وهو
الودايع مقام الفاعل ليكون موافقا في الاعراب لما في المصراع الاول وكقولهم
من طابت سريرته حمدت سيرته **قوله** وينتقض بالمبني للفاعل عند من يجوز حذف
الفاعل وهو الكسائي فيما اذا تنازع الفعلان واقتضى الاول الفاعل والثاني المفعول
واعملت الاول والاخفش في غيره وقد يقال معنى قوله لم يسم فاعله بعد بنائه
للمفعول فلا ينتقض بنحو ضربني وضربت زيدا على قول الكسائي ونحو اسمع
وابصر عند من جعل المجرور فاعلا وحذف من ابصر لانه لا يتغير صيغته
ولا يكون مبنية للمفعول **قوله** وكذا قياس كل ما كان اوله همزة وصل اعلم ان
همزة الوصل همزة ابن وابنم وابنة وامرء وامرأة واثنين واثنتين واسم
واست وايم وايمن الله وهمزة الماضي والمصدر والامر الخماسي والسداسي
وهمزة امر الحاضر من الثلاثي والهمزة المتصلة بلام التعريف وما عدا ذلك همزة
قطع فقول الزمخشري في الكشاف الاسماء العشرة وفي مفصله احد عشر لعدم
اعتداده بايم لانه منقوص ايمن او بابنم لانه مزيد ابن والا وللاولى لان
المنقوص قد يوزن بوزن اصله فيقال ايم افعل كايمن فكانه هو بخلاف المزيد
اذ لا يوزن ابنم بوزن ابن اصلا قال ابو طاهر النحوي الابن اذا وقع صفة
بين علمين مفردين او لقبين او كنيتين وهو غير مثنى ولا مؤنث ولا مصغر
فان تنوين الموصوف يحذف من الخط واللفظ وكذا الف ابن واذا نسب الابن
الى لقب قد غلب على اسم ابيه وصناعة مشهورة قد عرف بها كقولك جاءني
زيد بن القاضي ومحمد بن الامير حذفت الالف لان ذلك يقوم مقام اسم الاب
ويكتب هذه هند ابنة فلان بالالف والهاء واذا اسقطت الالف كتب هذه
هند بنت فلان بالتاء واذا وقع اول سطر مع وجود شرط حذف الفه كتب
بالالف لانه محل ما يبدأ به غالبا لان القارئ ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدئ
باول السطر بعده فكرهوا ان يكتبوه على غير ما يوجبه النطق به غالبا كذا في
كشف المحتاج شرح المنهاج وقيل ثبوت تنوين ما قبل الابن في اللفظ والفا ابن

مطلب همزات الوصل والقطع

مطلب المواضع التي حذفت الف ابن فيها

مطلب سبب حذف تنوين موصوف ابن وابنة

ابن في الخط مثلا زمان وكذا حذفهما وعند سيبويه حذف تنوين موصوف
ابن وابنة بحصول اربعة اشياء كثرة الاستعمال والتقاء الساكنين وكونه صفة
ووقوعه بين العلمين فان اختل واحد من هذه ثبت التنوين لفظا والالف خطا
قوله المفعول منها الا يكاد يوجد فيه بحث لان قوله لانها من اللوازم لا يصلح علة
لعدم بناء هذه الافعال للمفعول وحاصل تقرير الشارح ان المبني للمفعول ما حذف
فاعله واسند الى المفعول به وهذه الافعال لازمة لا يوجد لها مفاعيل بها فلا
يمكن بناؤها للمفعول وتحقيق البحث ان المبني للمفعول ما حذف فاعله واسند
الى المفعول سواء كان به او فيه مكانا او زمانا او مطلقا فكيف يتصور ان يقال
ان اللازم لا يوجد منه بناء المفعول كما قال الشارح وغيره ولم لا يجوز ان يسند
الى غير المفعول به كما ذكرنا **قوله** ابدا في المختصر الابد الدهر والجمع اباد كامال وابود
كفلوس وايضا الدائم وفي لباب التفاسير الابد الدهر المستقبل من آخر وجمعه
ما ذكر وابيد من قولهم لا افعل ابد الابدين وفي حاشية تفسير القاضي لابن مجيد
قيل الابد دوام الشيء في الماضي والسرمد دوام الشيء في المستقبل ثم قال كون الابد
موضوعا لدوام الشيء في الماضي ليس بثبت فانه في الاستعمال الدوام الاستقبالي
وبقي ههنا فائدة مهمة وهي ما قال ابن مالك في التسهيل من ان الابد والدهر والليل
والنهار مقرونة بالالف واللام كما اذا قيل كان ذلك الابد والدهر لا يصلح ان
يراد به غير التعميم الا في قصد المبالغة مجازا كما تقول انا في اهل الدنيا وانما انا
ناس منهم وان اسماء الشهور كرمضان وشوال اذا لم يضف اليها اسم الشهر يلزم
التعميم وان اضيف احتمل التعميم والتبعيض كقوله من صام رمضان الحديث
وقوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن الآية وقال الامام ابن الخروف
اسماء الايام كجمعة وسبت كاسماء الشهور ان اضيف اليها اليوم احتمل التعميم والتبعيض
قوله فليس شيء يعني ليس بشيء يعتد به وهذا مبالغة عظيمة لان الحال
والمعدوم يقع عليهما اسم الشيء فاذا نفي اطلاق اسم الشيء عليه فقد بولغ في ترك
الاعتداد به الى حد ليس بعده حد وهذا كقولهم اقل من لا شيء قال الشارح في
شرح الكشاف ولا شيء جعل بمنزلة اسم واحد فدخل حرف الجر عليه وليس لا بمعنى
غير وقال في موضع اخر لا هذه بمعنى غير حرف او اسم ظهر اعرابه فيما بعده وعن
الزمخشري انها زائدة وهو مجرور بمن والمعنى فلان في حساب الاشياء كاقل شيء اه

مطلب الابد وجمعه

مطلب اسماء الشهور والايام

مطلب لا شيء بغير شيء

مطلب غريب

مطلب صاد قبل الدال

والشلل

مطلب المستعمل مجهولا

مطلب للعرب احرف لا يتكلمون بها الا على سبيل المفعول

غير زائدة اى اقل من الشئ بمعنى انه لا يلتفت اليه وقال بعضهم اذا دخل الجار
على النافية فتح منها بناء المنفى بعدها لتعذر تقدير من بعدها انه لا يجوز بلا من
شئ ويجوز الفتح نظرا الى لا ولا ذكر له فى الكتب المشهورة وقال فى مغنى اللبيب
وعن الكوفيين انها اسم وما بعدها لخفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا وتسميتها
زائدة لفظا لا معنى وقال ابو على قد بنى الاسم بلا قوله والوصل فصدا اسكن الصاد
وابدل اى الصاد بالزاء وكل صاد وقعت قبل الدال يجوزان تشمها رايحة الزاء
اذا تحركت وان تقلبها زاء محضا اذا سكنت وبعضهم يقول من قصد له بالقاف اى
من اعطى فصدا اى قليلا وكلام العرب بالفاء بنقطة قوله وحكى قرطب الرطب
طائر ولقب محمد بن مستنير النحوى قوله وجاء نحو جن وشل والشلل فساد فى اليد
يقال شل يده اذا صارت ذا علة قال سيبويه اذا اردت نسبتها الى نفسك كان
افعل نحو اجنه الله واشله فسيل وفى التمثيل به نظر لانه يستعمل مبنيا للفاعل
ايضا يقال شلت يده تشل بالكسر فى الماضى والفتح فى الغابر وفيه ان الفتيل بسل
بالسين المهملة قوله وقيد عد مما بنى للمفعول ابدا مخالف لما قال صاحب الكشاف
حيث قال فاد يفيد فيدا ويفود فودا وكذا عد وعك منه مخالف الصحاح حيث
قال وعك الحى من باب وعد فهو موعوك والوعك مغث الحمى قوله مبنيا للمفعول
ابدا وكذا للعرب احرف لا يتكلمون بها الا على سبيل المفعول به وان كانت بمعنى الفاعل
مثل زهى الرجل وعنى بالامر ونتجت الناقة والشاة واشباهها وحكى ابن دريد
زهى يزهو زهوا اى تكبر غير مجهول ذكره فى الصحاح قوله للعلم بفاعلها فى غالب
العادة اه هذا التعليل يفيد بناء هذه الافعال المفعول غالبا لا ابدا ولا دلالة
يقال اشعارا بعدم الاختيار الا ان يقال ما ذكر حكمة لا علة قوله ما فى اوله احدى
الزوائد الاربع اعترض عليه بنصرفا نه صدق عليه هذا التعريف وليس بمضارع
واجيب عنه بان المراد بما فعل ماض فعل التعريف فعل ماض زيد فى اوله احدى
الزوائد واعترض عليه ايضا بنحو يزيد ويشكر اسما واجيب بان كلا منهما فعل
مضارع فى اصل الوضع ثم نقل الى الاسمية وبان المراد ما يكون احدى الزوائد بعض
المضارع قوله والنون التى يكون لا مع غيره صورة لفظها كقوله تعالى ونزيد نحن
او مشاركة نحو انا وزيد نفعل واما حقيقة كالمثال الثانى او اعتبارا لان هذه الصيغة
انما يستعملها المتكلم نفسه فى الغالب لانه لما كان يذهبون الى مذهبه وقد يستعملها

مطلب مدخل لفظة مع لا تدخل الا على المتبوع

مطلب الدليل فى اسمية مع واستعمالها

مطلب فى استعمالات مع

مطلب حفظ بدل الواحد

يستعملها وحده تنزيلا لنفسه منزلة الجماعة قوله اذا كان معه غيره وقع قبله
بسطر او بعده بصفحة مع غيره فان كان غيره تابعا فالا ولى بوافق ما قالوا من ان
لفظة مع لا تدخل الا على المتبوع فلا يقال جاء الامير مع الوزير بل يقال جاء الوزير
مع الامير والثانى يخالفه كقوله تعالى ان الله معنا وان كان متبوعا انعكس الامر الا
انه يوجه بالاعتبار او يقال قد يقصد بها مجرد المصاحبة كما ذكره الشريف فى حواشى
شرح المفتاح اعلم ان مع اسم بدليل التنوين فى قولك معا ودخول الجار فى حكاية
سيبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر من معى وتسكين عينه لغة
تميم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه واسمها حينئذ باقية وقول النحاس حرف
بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتكون ظرفا ولها حينئذ معان ثلثة احدها
موضع الاجتماع ولذا يخبر بها عن الذوات نحو الله معكم والثانى زمانه نحو
جئتك مع العصر والثالث مرادفة عند وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان
ومفردة فتنون وتكون حالا وقد جاءت ظرفا مخبرا به وهى فى الافراد بمعنى جميعا
عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب اذا قلت جاءا جميعا يحتمل ان فعلهما فى وقت
او فى وقتين واذا قلت جاءا معا فالوقت واحد وقال الراغب مع يقتضى الاجتماع
اما فى المكان نحو هما فى الدار معا او فى الزمان نحو ولدا معا او فى المعنى كالمتضايفين
نحو الاخ والاب معا او فى الشرف والرتبة نحو هما فى العلو ويقتضى معنى النصرة
وان المضاف اليه لفظ مع هو المنصور نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا اى ناصرنا
قوله ويستعمل فى المتكلم وحده فى موضع التعظيم لعدم المعظم كالجماعة قال
فى المطول ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب فى الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين
قيل اى فى الضمير والا فالجمع من الاسم الظاهر قد جاء فى القرآن للواحد كما قالوا
فى قوله تعالى فنادته الملائكة ان المنادى كان جبرئيل ع وحده وقيد تطرق ان
الجمع المحلى باللام ينسلخ عنه فى مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا فى المعنى
ولا كلام فيه والمراد بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البدو وبحث لا القرآن
العظيم بدليل ما بعده وانما هو استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك فى القرآن
المجيد حيث قال عز من قائل يا ايها النبى اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم هذا الحصر
وحمله على الاضافى لا يدفع لزوم كون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو فى
بعض المواضع قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغائب اى اذا طلقت انت

وانما خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فنداؤه كنداءهم او لان
الكلام معه والحكم يعمهم بقي ههنا بحث وهو ان صاحب الكشاف والقاضي جوزا في قوله
تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلعم واستشهد له
الزمخشري بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر القاضي في قوله تعالى ن
والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم
الذي خط اللوح وفي قوله تعالى على خوف من فرعون وملائهم ان الضمير لفرعون
وجمع على ما هو المعتاد في ضمير العظماء فقد وقع كلا الامرين في القران المجيد جملا
على اسلوب المولدين لا يلتزم ما قيل على ان النظر ان البيت الذي ذكره الزمخشري
في موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح ولم يجئ او ذكر صاحب
العناية في شرح ديباجة الهداية انما اراد بقوله رسله وانبياءه نبينا عم جمع تعظيما
له واجلالا لقدره وذكر الدماميني في شرح المغني وربما خوطبت المراة الواحدة
بخطاب الجماعة الذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة في سترها فيعدل
عن الافراد والتانيث الى الجمع والتذكير ليبعد عن الضمير لها بر تبتين ومنه قوله
تعالى حكاية عن موسى عم فقال لاهله امكثوا واما ما ذكره القاضي في تفسير سورة النساء
حيث قال في قوله ولولا فضل الله عليك الضمير للرسول وجمع للتعظيم فليس بشيء
اذ لم يقرأ به ههنا في شيء من القراءات **قوله** واعترض بانه يستعمل في الله تعالى
وليس بغائب قيل فيه نظر لان الياء لغة موضوعة لما يطلق عليه اسم الغائب
ومنع التوقيف ان ثبت لا ينافيه لان كلامنا ليس في الدلالة الشرعية على ان المتكلم
يقول في باب اثبات الصفات يثبت السمع والبصر لله قياسا للغائب على الشاهد
فقد اطلقوه ولا بعد فيه اذ يراد الغائب عن حواسنا ومنه قوله تعالى يؤمنون بالغيب
على وجه وفيه نظر **قوله** واجيب بان المراد اللفظ لانا اذا لم يرد اللفظ فيجوز
لانه كما لا يطلق عليه متكلم ولا مخاطب لا يطلق عليه غائب وكون الله تعالى غيرهما
ليس بمحال لان التكلم والخطاب والغيبة بالنسبة الينا وفيه نظر واعلم ان الامام
فخر الدين الرازي ذكر في شرح اسماء الله تعالى ان مذهب اصحابنا انها توقيفية
وقالت المعتزلة والكرامية اذا دل العقل على ان معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى
جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه ورد به الاذن او لم يرد وهو قول ابي بكر من
اصحابنا واختيار الشيخ الغزالي ان الاسماء موقوفة على الاذن واما الصفات فغير

مطلب
كون الجمع للتعظيم
١٢ استعمال الجمع للواحد ووقوعه في القران المجيد

مطلب
وجه كون المراة خوطبت المراة الواحدة بخطاب الجماعة الذكور

مطلب
دخل على القاضي البيضاوي

مطلب
وضع الياء لغة

مطلب
اسماء الله موقوفة على الاذن واما الصفات فغير موقوفة

موقوفة فعلى مذهب اصحابنا لا يطلق الغائب عليه وعلى غيره مذهبهم يطلق
كما قيل وههنا فائدة مهمة قال في شرح العقائد واذا ورد الشرع باطلاق اسم على
الله تعالى بلغة فهو اذن باطلاق ما يرادفه من تلك اللغة او من لغة اخرى وما
يلازم معناه ثم قال وفيه نظر اي في الاخير لان كل اسم ورد به الشرع له لوازم كثيرة
كالخالق مثلا ومن لوازم معناه مفهوم خالق الخنازير والشياطين والشرور ونحو
ذلك مما يوهم شيئا ولو بالنظر الى اللفظ ذكره في بعض حواشيه ولا شك ان الابهام
المذكور قد يكون في المرادف ايضا فتعميم النظر اولى كما عمم بعضهم فلا يطلق
السخي ولا الطبيب ولا العارف ولا الفقيه ولا العاقل ولا الفطن الى غير ذلك
من الاسماء التي فيها نوع ابهام بما لا يصح في حقه تعالى على ما ذهب القاضي ابو بكر
من اصحابنا وقد يقال لا بد مع نفي الابهام من الاشعار بالتعظيم حتى يصح الاطلاق
بلا توقيف وفي شرح المقاصد اطلاق اهل كل لغة اسما مختصا بلغتهم على الله تعالى
كقولهم خداي وتنكري سايغ وذايع من غير نكير وكان اجماعا والمراد بورود
شرع وروده كتاب او سنة متواترة او اجماع واختلفوا فيما ورد به خبر واحد
فاجازه طائفة لانه من باب العمل وافعال اللسان وذلك جائز بخبر الواحد
ومنعه اخرون لرجوعه الى الاعتقاد ما يجوز ويستحيل على الله تعالى وطريق هذا
القطع قال القاضي عياض والصواب جوازه لاشتماله على العمل ذكره في شرح مسلم
وقد تقرر في علم الاسماء ان جواز استعمال الفعل بالنسبة الى الله تعالى لا يستلزم
جواز اطلاق اسم الفاعل عليه تعالى وان الاطلاقات الضمنية غير معتبرة ولا ممنوعة
شرعا وقد جاء تبارك الله ولا يقال متبارك والله يدعو الى دار السلام ولا يقال
الله داع فتاب الله عليه ولا يقال الله تائب ومثله في الكتاب والسنة كثير وان
هذا لا يختص باسم الله تعالى بل بالنسبة الى الانبياء عليهم السلام ايضا كذلك ذكره
في شرح الترمذي لعلماء الدين وقال بعض شراح المشارق في حديث ان الله
رفيق يحب الرفق لا يجوز اطلاق الرفيق عليه تعالى اسما ولا يقال في الدعاء يا رفيق
لانه لم يوجد في ذلك نقل ولا يفهم من الحديث جوازه لانه ذكره على وجه الاخبار
لا الاسمية وقال في بعض حواشي المطول في قول حسان في مدح النبي عم بعينين
دعجاوين من تحت حاجب ازج كشق النون من خط كاتب يجوز ان يراد
كاتب الازل على منوال نقاش الازل لانه ليس بطريق التصريح ولا يلتفت في مثل

مطلب
جواز استعمال الفعل بالنسبة الى الله تعالى لا يستلزم جواز اطلاق اسم الفاعل عليه تعالى

ذلك الا باهو لا ذم ضمنا لانه ليس بمحذور ويشهد بذلك الايات والاحاديث
وقال الرازى فى التفسير الكبير وقد ورد وعلم ادم الاسماء كلها ولا يجوز معلم وكذ
يحيهم ولا يجوز عندى يا محب وقال الطيبى فى شرح التبيان ما ورد فى شرح السنة
عن النبى عم فى جواب من قال انى طبيب انت رفيق والله الطبيب ليس باذن
منه عم فى تسمية الله تعالى بالطبيب لو قوعه مقابلا لقوله طبيب مشاكلة وطباقا للجواب
على السؤال كقوله تعالى تعلم ما فى نفسى ولا اعلم ما فى نفسك قال صاحب الكشاف جاء
بالكلام طريق المشاكلة وبينه فقيل فى نفسك لقوله فى نفسى وقال فى شرح المقاصد
قد وجدنا من الاوصاف ما يمتنع اطلاقها مع ورود الشرع بها كالماكر والمستهزئ
والمنشئ والحارث والزارع والرامى لان فى صحة الاجراء على الاطلاق لا يكفى
مجرد وقوعها فى الكتاب والسنة بحسب اقتضاء المقام وسياق الكلام بل يجب ان
لا يخلو عن نوع تعظيم ورعاية وقال فى النجم الوهاج وفى اطلاق اسم الصانع
على الله تعالى نظر اذ لم يرد به اذن فى كتاب ولا سنة واجاب بان البيهقى رواه
فى الاسماء والصفات وصاحب كتاب الحجة الى بيان المحجة ومعناه المركب المهيئ
قال الله تعالى صنع الله الذى اتقن كل شئ وقال عم ان الله صنع كل صانع وصنعته
وفيه نظر قوله لكثرة دورها فى كلامهم اما بنفسها واما بابعاضها اعنى الحركات
الثلث اذ لا توجد كلمة خالية عنها او عن ابعاضها فتكون باعتبار جريانها مجرى
النفس السانح واستيناس السامع بها مستلزمة للخفة الجابرة للثقل الناشى عن
الزيادة ومعنى كون الحركات ابعاضها ان الواو ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة
فالواو اذن حاصلة من ضمتين وكذلك الالف فتحة ومدة ومدة الفتحة فتحة فتكون
الالف حاصلة من فتحتين وكذلك الياء كسرة ومدة ومدة الكسرة كسرة فحصولها
من كسرتين قوله لا سيما لا لنفى الجنس وسى مثل مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور
واصله سوى او سيو والواقع بعدها اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه
وما زائدة او بدل من ما وهى نكرة غير موصوفة او مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف
والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة والجر اولى لقلة
حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضى او منصوب على تقدير اعنى
او على انه تمييز ان كان نكرة لانه بتقدير التنوين وقيل على الاستثناء فى الوجهين
وقيل انه منصوب على انه تشبيه بالمفعول به وقال صاحب الغرة لا اعرف للنصب وجها

مطلب اصل الواو والياء والالف

مطلب فى بيان لا سيما

وجها وانا قاسوه على قولك ولا سيما يوما بدارة جلجل ويوما هنا منصوب على
الظرف وقيل ليس بظرف بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول لعدم تجويز النصب
اذا كان معرفة وهم من الاندلسى وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش
وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سى عن الاضافة من غير عوض قيل ويكون خبر لا معرفة
واجيب بانه يقدر ما نكرة موصوفة وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا
لا يتفاوت المعنى وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقال لا سوا بمقام
لا سيما والواو التى تدخل عليها فى بعض المواضع اعتراضية ذكره الرضى وقيل حالية
وفى مغنى اللبيب وتشديد يائه ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله
على خلاف ما جاء فى هذا البيت فهو مخطئ وقال البلبانى فى شرح تلخيص الجامع ودخانا
خمر وفى حاشية القاضى وابن الهمام وقوام الدين الاتقانى فى فتح القدير وغاية
البيان واستعماله بلا واو لا نظير له فى كلام العرب العرباء ثم عدها من كلمات الاستثناء
كون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم والا فليس بها حقيقة
صرح به الرضى فاندفع اعتراض صاحب المتوسط فى الشرح الكبير على من عده
من كلمات الاستثناء وقد يحذف ما بعد لا سيما وينقل من معناها الاصلى الى معنى
خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما
راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا وكذا فى زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو التى
بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب
وعدم مجئ الواو قبل لا كثير والمجئ اكثر قوله لما بينهما حروف اللين من جهة
الخفاء والغنة الاولى ذكر المد ايضا والمد يستلزم وجوده وجود اللين من
غير عكس وسميت حروف اللين لانها تخرج بلين من غير كلفة وخشونة على اللسان
لاتساع مخرجها فان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت ولان واذا ضاق انضغط
فيه الصوت وصلب والخفاء الهمس وهو ضد الجهر قال مكى فى الرعاية الغنة نون
ساكنة خفيفة تخرج من الخيشوم تابعة للنون الساكنة ولو تنوينا والميم الساكنة
وانها حرف مجهور شديد لا عمل اللسان فيه والحق انها ليست بحرف بل هى صفة شبيهة
بصوت الغزالة اذا ضاع ولدها محلها النون ولو تنوينا والميم اذا سكنت او لم تظهر
او الخيشوم مخرج محلها فقول الجزرى فى مقدمته وغنة مخرجها الخيشوم اراد به محل
غنة مخرجه او وغنة مخرج محلها بتقدير المضاف لانها صفة والا ذكرها فى الصفات

مطلب الواو التى تدخل على سيما

ولانه كان ينبغي ان يذكر عوضها النون المخفاة فان مخرجها من الخيشوم وهي
حرف بخلاف الغنة مع ان منهم من يسمي النون الساكنة المخفاة قبل حروف الاخفاء
غنة مع القول بحرفيتها كالجاربردي فانه عدها من الحروف المتفرعة فيمكن حمل
الغنة في المقدمة على النون المخفاة نفسها بلا تكلف والخيشوم خرق الانف المنجذب
الى داخل الفم ذكره في التمهيد وقيل اقصى الانف ولاجل هذه المشابهة حذفوا النون
من لم يك وقيل لمشابهتها اياها في امتداد الصوت وقيل حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال
ذكره في بعض حواشي القاضي فان وصلت بساكن ردت نونها كقوله تعالى لم يكن
الذين كفروا ولا يجيز سيبويه سقوط النون عند ملاقات ساكن وقد اجازه يونس
وهو قليل ذكره في شرح الالفية قوله لان المضارعة في اللغة المشابهة واصل
المضارعة تقابل السخلتين على ضرع الشاة عند الرضاع يقال تضارع السخلتان
اذا اخذ كل واحد بحلمة من الضرع ثم اتسع فقيل لكل شبيهين متضارعان كذا في
شرح المفصل لابن يعيش قوله في الحركات والسكنات لم قال في الحركات بلفظ الجمع
لوجودها في كل منهما قال والسكنات للمشاكلة او باعتبار الافراد او الالف واللام
يخرجها عن معنى الجمعية قوله ولمطلق الاسم في وقوعه مشتركا اي بين الحال
والاستقبال كاشتراك العين او المراد به الاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون
المعنى في كونهما لاحتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد على ما
اشار اليه بقوله كما ان رجلا اه قوله وتخصيصه بالسين وسوف وانما عرف السين
بلام العهد اشارة الى سين الاستقبال لانه يجيء لمعان اخر كالطلب والتحول والا
على صفة والاعتقاد والسؤال والتسليم والوقف بعد كاف المؤنث نحو اكرمتكس
ويسمى سين السكسكة ولم يعرف سوف لانه لا يجيء الا للاستقبال فصار علما لهذا
الحرف فلا يعرف وقولهم فلان يقتات السوف اي يعيش بالاماني ليس بوارد
لانه ليس بعلم لسوف الدال على الاستقبال وينفرد سوف عن السين بدخول اللام
نحو ولسوف يعطيك وبالفصل بالفعل الملغى كقوله وما ادري وسوف اخال
ادري اقوم آل حصن ام نساء فقول صاحب المختصر ولا يفصل بينها وبين الفعل
ليس بذاك قوله ولهذه المشابهة التامة اعرب اه ولا يلزم تسمية الماضي مضارعا
بوجود وجود المشابهة التامة فيه كما بين في شرح الزينية لان اعتبار المناسب
في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال الوضع فلا يصح نقضه بوجوده في غير المسمى

مطلب حذف النون من لم يك

مطلب معنى المضارعة

مطلب الاشتراك اللفظي

مطلب سين وسوف

مطلب سين السكتة

مطلب سوف

مطلب اعترض على صاحب المختصر

المسمى كمن يلزم اعرابه على ما لا يخفى فالاولى فيها اتيان ما ليس في الماضي وهو ان
المضارع معان تتعاقب على صيغته بتعاقب العوامل وهي كونه مامورا به وعلة
ومعطوفا ومستانفا كما ان للاسم معان تتعاقب على صيغته بتعاقب العوامل وهي
الفاعلية والمفعولية والاضافة كما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل قوله من بين
سائر الافعال قيل ان السائر بمعنى الجميع واستعماله بمعنى الباقي غلط في لغة العرب
وفي الكشف على وفق التلميح انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع من غلط الخاصة
وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط لا يقبل ما تفرد به الجوهري وانكر عليه قوله
سائر الناس جميعهم وقال انما تفرد به ورده بانه لم ينفرد به بل التبريزي والجواليقي
وغيرهما نقلوا ذلك وقال الحريري في درة الغواص في اوهام الخواص ومن اوهامهم
الفاضحة واغلاطهم الواضحة انهم يستعملون السائر بمعنى الجميع لغة صحيحة وقد استعمله
الغزالي بمعنى الجميع في مواضع كثيرة ذكره في نيل الخفا عن الفاظ الشفا وقال
ابن الحاجب في شرح المفصل انه بمعنى الجميع وبمعنى الباقي وقال صاحب الكشاف في
الفائق انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع من غلط العامة وهذا الخلاف مبني
على الخلاف في اشتقاقه والحق ان كلا من المعنيين ثابت لغة ذكره في حواشي التلويح
قال ابن دريد سائر الشيء معظمه وجله ولا يستغرقه كقولهم جاء سائر بني فلان
اي جلهم ولك سائر المال اي معظمه وقال ابو علي وابن ولاد السائر الاكثر والبقية
لما قل ولهذا تقول اخذت من الكتاب ورقة وتركت سائره ولا تقول بقيته وقال
ابن بري من جعل سائرا من سار يسير يجوز ان يقول لقيت سائر القوم الجماعة
التي يسير فيها هذا الاسم كذا في تهذيب اللغة قوله والحاكم في ذلك اه يريد ان
تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا يتعين له مقدار مخصوص
فانه يقال يأكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن ويجاهد الكفار ويعد كل ذلك حالا
ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا على مذهب المتكلمين القائلين بان
الزمان موهوم محض مركب من آنات موهومة لا من اجزاء موجودة فالآن عندهم
جزء موهوم لموهوم آخر هو الزمان واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود
متصل فالحال عندهم وهو الآن عرض حال في الزمان لا جزء منه فالآن بحسب
ظاهر مقالاتهم عرض موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تفسير
الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآنية الا ان يقال

مطلب استعمال السائر بمعنى الجميع

وهو في كلام العرب بمعنى الباقي وقال النووي سائر بمعنى الجميع

مطلب اما عند الحكماء القائلين بان الزمان

الوقوع فى الاجزاء المذكورة ولو فى واحدة منها وقوع فى الحال وقد يقال لا نسلم ذلك
فان الحال هى ما قال النحو العرف والا فلا وجود لها فى الحقيقة كما ليس لها صيغة خاصة
لانه اذا مضى اخر جزء من الماضى لحقه اول جزء من المستقبل من غير ان يعتبر
بينهما شئ يسمى حالا ﴿والمراد به ما يترقب وجوده﴾ اى المراد بالاستقبال الزمان

مطلب المراد بالحال والاستقبال

الذى يترقب وجوده اه ربما يعترض فيقال ان كلمة يترقب دال على زمان مستقبل
فيلزم ان يترقب وجود المستقبل فى المستقبل فيلزم ان يكون الشئ ظرفا لنفسه
او يكون للزمان زمان اخر هو ظرف له فان جعل يترقب بمعنى الحال كان كل من
الحال والاستقبال مأخوذا فى تعريف الاخر وهكذا يدقق فى امثال قولهم سيأتى
الزمان المستقبل ويرد هذا ايضا فى قوله وجوده بعد زمانك سواء جعل يترقب

مطلب الاعتراض الوارد على تعريف المستقبل

على الاستقبال وعلى الحال وايضا على تقدير حمل يترقب على الاستقبال يلزم محذور
اخر لان كون الترقب فى الاستقبال يقتضى عدم حصول الزمان المستقبل بعد
زمان التكلم وقوله وجوده بعد زمانك يقتضى حصول الزمان بعده فيلزم
اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمانين وخروج الزمان
الذى يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما ولك ان تقول فى الشق الاول من
الاعتراض الاول ان كون الترقب فى المستقبل لا يستلزم كون المترقب فيه حتى
يلزم احد المحذورين او يقول ان يترقب فى الزمان المستقبل نفس وجود الزمان
لا فى زمان وجوابه مر فى اول الفصل ﴿بمعنى الان﴾ وهو مبنى على الفتح دائما

مطلب الآن

وفى الاصل ان على وزن فال معناه حان ثم جعلوه اسما لزمان التكلم وعرف
بالالف واللام تنبيها على تعينه وتقيده بزمان التكلم فبقى على ما كان عليه من الفتح
وقد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وهو قليل وعليه قوله عم ان الله نهيكم عن

مطلب قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس

قيل وقال ومن هذا القبيل قوله عم وهو الران الذى ذكره الله فى قوله كلا بل ران
فاندفع ما قيل ان اراد بالمصدر فلا ريب وان اراد به حكاية الفعل فالفعل لا يحكى
بالالف واللام ﴿لانه﴾ اى لان الفعل ﴿يستقبل الوقوع فى الزمان الاتى﴾ ان

مطلب تعريف الفعل

الزمان يستقبله اى الفعل وقيل كان الفاعل مستقبل على ايقاع الفعل والفعل مستقبل
﴿وتوجيه الاول لا يخ عن حزازة﴾ بفتح الحاء المهملة والزائين المعجمتين من الحز

مطلب حزازه

وهو القطع اى الوجه الاول لا يخ عن كونه ضعيفا منقطعا غير محتاج اليه ﴿ثم﴾
الصحيح انه مشترك بينهما او اعترض بعضهم ان الفعل فى عرفهم ما دل على معنى فى

مقترن باحد الازمنة الثلثة فيلزم من هذا ان لا يكون مشتركا بين الحال والاستقبال
ثم قال رحمه الله لمن كشف المقال ويمكن ان يقال ان المضارع يصدق عليه انه اقترن

مطلب الاقتضاب الذى يقرب من التخلص هذا

باحد الازمنة الثلثة لوجود الواحد فى الاثنين والمراد الاقتران لا بقيد فقط ولا
مقترن بحسب كل وضع بواحد تامل ﴿هذا ولكن تبادر الفهم الى الحال﴾ اى خذ
هذا او خذ هذا او الامر هذا وهذا كما ذكر وهو من الاقتضاب الذى يقرب من
التخلص لانه يلائم الخروج من كلام الى كلام مع نوع ارتباط فيه لان الواو بعده
للحال والتبادر الى الحال يؤكد كونه حقيقة فيها كما ذهب اليه ابن جنى وكثير من المحققين

مطلب رجحانية المجاز على الاشتراك اذا دار

لانه من اقوى امارات الحقيقة على ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والمجاز فالمجاز
راجح كما قرر فى اصول الفقه ﴿وايضا من المناسب ان يكون لها صيغة خاصة﴾
قد يقال انهم خصصوا الماضى بفعل والمستقبل بافعل فتعين ان يكون المضارع للحال
﴿واختص بزمان الاستقبال﴾ ويخلص الاستقبال ايضا بنون التاكيد ولا للنهى

مطلب اختصاص المضارع بزمان الاستقبال

لانها للطلب والطلب فى الاستقبال ولا للنفى فانها للاستقبال ايضا عند بعضهم
وعن الاخفش ان صلاحية الحال باقية وان دخل لا كقوله تع وما لكم لا تؤمنون
بالله ومالى لا ارى الهدهد ومالى لا اعبد ولا الدعاء اى اذا اريد بالمضارع الدعاء
يكون للاستقبال لان الدعاء فى الاستقبال ولام الامر لانها للطلب ايضا وحرف
النواصب المضارع لانها ايضا للاستقبال واعماله فى الظرف المستقبل فانه اذا عمل
فيما صار مستقبلا لكون حصول الواقع فيه مستقبلا وما عطف اى اعماله فى ما عطف
اذ من ادوات الشرط واسناده الى متوقع واقتضائه طلبا او وعدا ومصاحبته اداة
ترج او اشفاق اولو المصدرية والامثلة فى شرح التسهيل وينصرف الى المضى بلم
ولما الجازمة ولو الشرطية غالبا وباذ وربما وقد فى بعض المواضع ﴿وحرفا

مطلب يعرف احوال السين الداخل على الفعل

تنفيس﴾ قال فى المغنى قولهم فى السين وسوف حرف تنفيس الاحسن فيه حرف استقبال
لانه اوضح ثم قال قال الزمخشرى فى قوله تعالى اولئك سيرحمهم الله انها مفيدة وجوب
الرحمة لا محالة فهى مؤكدة للوعد واعترض عليه بعض الفضلاء بان وجود الرحمة
مستفاد من الفعل لا من السين وبان الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار
للسين به واجيب بانها موضوعة للدلالة على الوقوع مع التاخر فاذا كان المقام ليس
مقام التاخير لكونه بشارة تمحضت لافادة الوقوع وبتحقيق الوقوع يصل الى درجة
الوجوب وقال فى موضع اخر منه زعم الزمخشرى انها اذا دخلت على فعل محبوب او

مطلب تحقيق معنى السين

مكرره افادت انه واقع لا محالة ثم قال ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه ان
دخولها على ما يفيد الوعيد والوعد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومى الى
ذلك في قوله تعالى فسيكفيكهم الله فقال معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تأخر
الى حين وصرح في قوله تعالى اولئك سيرحمهم الله بان السين مفيدة وجود الرحمة
لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك وقال الشارح في شرح
الكشاف ان السين في الاثبات مقابلة لن في النفي ولذا قد يتمحض للتاكيد من غير

مطلب السين في الاثبات

قصد الى معنى الاستقبال وقال ابن النحوية انها موضوعة للاستقبال مع الدلالة
على تحقيق ما دخلت هي عليه قال الخليل ان سيفعل جواب لن يفعل كما ان ليفعلن
جواب لا يفعل وقال صاحب المغني قال بعضهم في قوله تعالى ستجدون آخرين ان السين
للاستمرار لا الاستقبال مثل سيقول السفهاء فانها نزلت بعد قولهم ما ولاهم عن
قبلتهم ولكن دخلته اشعارا باستمرار الاستقبال ثم قال وهذا الذي قاله لا يعرفه

مطلب سين الاستمرار

النحاة وما استند اليه من انها نزلت بعد قولهم بخلاف ما صرح به الزمخشري حيث
قال فائدة الاخبار بقولهم قبل وقوعه ان المفاجأة للمكروه اشد والعلم به قبل
وقوعه ابعد عن الاضطراب اذا وقع والقاضي فائدة تقديم الاخبار به توطين
النفس واعداد الجواب ولو سلم فالاستمرار انما استفيد من المضارع كما تقول فلان
يقري الضيف ويصنع الجميل تريد ان ذلك دأبه والسين مفيدة للاستقبال اذ
الاستمرار انما يكون في المستقبل وقال الامام ان هذا اللفظ وان كان للمستقبل ظاهرا
لكنه قد يستعمل في الماضي ايضا كالرجل يعمل عملا فيطعن بعض اعدائه فيقول
انا اعلم انهم اذا ذكروه مرة فسيذكرونه مرات اخر فصح على هذا التاويل ان يقال
سيقول السفهاء من الناس من ذلك وقد وردت الاخبار انهم لما قالوا ذلك نزلت
الآية قوله يقال نفسته انا وسعته هذا غير مستقيم لانه يقال غاب فلا يقال الحجاب

مطلب سوف

فالصواب تقول كذا في شرح الكشاف وقد سبق بعض ما يتعلق بهذا قوله وسوف
اكثر تنفيسا على ما قاله البصريون قيل هذا دعوى مجردة عن دليل ومردود ايضا
لان العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن معنى واحد ومن ذلك قوله تعالى وسوف
يؤت الله المؤمنين اجرا عظيما وقوله تعالى سيدخلهم ربهم برحمة منه واجاب بعض
الافاضل بان يقول وعندي ان هذا ليس دعوى مجردة وما اورده من الفعلين

مطلب الحذف في سوف

لا يدل على انها بمعنى واحد فتدبر تعقله قوله وقد يخفف بحذف الفاء اه حكى

سو سى سف

مطلب الاختلاف في اللام الداخلة على المضارع

الكسائي عن بعض الحجاز بين سو وحكى صاحب المحكم سى وحكى الكوفيون سف
بسكون الفاء وفتحها وحكاية سى اغربهن وهذه الثلثة منتزعة من سوف اتفاقا
وقال الكوفيون السين ايضا ولهذا سمى سين سوف قوله واذا دخلها لام الابتداء
اختص بزمان الحال هذا ما ذهب اليه الكوفيون وابو علي وقال ابن مالك انها
ليست بمخلصة للحال لمجيئها في الاستقبال ونقل بعضهم عن سيبويه انها توجد مع
المستقبل قليلا وتخلص للحال ايضا بالآن والساعة على الاكثر وجوز بعضهم
بقاء المقرون بالآن وما في معناه مستقبلا كالساعة لصاحبة الامر الدال على الاستقبال
كقوله تعالى فالآن باشروهن وتخلص ايضا بنفيه بليس وما وان عند الاكثر وهي

مطلب دخول اللام على الماضي الجامد

اللام تدخل على الماضي الجامد نص عليه الاخفش والجمهور على خلافه وعلى الماضي
المقرون بقد جوزه الجمهور وانكره جماعة وعلى الماضي المتصرف المجرد من قد منعه
الجمهور وجوزه جماعة وعلى خبر المبتدأ المقدم وعلى خبره المؤخر جوزه جماعة وانكره

مطلب وظاهر القرآن يشعر بجواز عمل ما بعدها

جماعة وظاهر القرآن يشعر بجواز عمل ما بعدها فيما قبلها قال الله تعالى انا اليكم
لمرسلون ومثله كثير ولكن ذكر في تفسير القاضي امتناع العمل وصرح به في قوله تعالى
أئذا ما مت لسوف اخرج حيا وبمثله صرح ابن مالك ومنعه مطلقا وتبعه جماعة
كثيرة وفي كلام الكشاف اضطراب حيث سلم في هذه الآية عدم عمل ما بعد الحرف
الذي له الصدر فيما قبله وان كان ظرفا واجاز مثله في مواضع وكذا في كلام مغني
اللبيب حيث جزم في هذه الآية في موضع بان اذا ظرف لاخرج وان ذلك من
توسعهم في الظروف وفي موضع بان التوسع في الظرف بالتقديم في مثل قوله ولا تاخذكم
عن فضلك مما استغنيا لخاص بالشعر ذكره الدماميني وجوزه صاحب الكواشي في قوله
تعالى انا لنراك في ضلال مبين ونص عليه جمهور المتأخرين وهو المختار عند شارح

مطلب يعرف حول لام الابتداء

اللباب قوله وفي التنزيل اني ليحزنني قيل اللام في الآية ليست للحال لان الذهاب
ليس بموجود فيها اجيب بانها حكاية حال وبان اللام يجوز ان يكون للتاكيد وبان
المضاف محذوف فالتقدير قصد ان تذهبوا به وقال ابن هشام وتقديره ابي حيان
قصدكم ان تذهبوا به مردود بانه يقتضي حذف الفاعل لان ان تذهبوا على تقديره
منصوب فاندفع ما اورد بالآية على قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى فلا خوف
عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على الواقع واما في قوله تعالى ولسوف
يعطيك ربك الآية قيل لام الابتداء لا تدخل الا على الجملة الاسمية فالوجه في دخولها

على الفعل اجيب بان صدر الجملة محذوف فالتقدير لانا سوف اخرج حيا ولانت
سوف يعطيك وقد استضعف بان اللام للتاكيد وهو باب اطناب فلا يليق به
الحذف قال ابن الخباز في شرح الايضاح لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية
الا بابا ان وهو قول صاحب الكشاف فانه صرح في تفسير هذه الآية ان لام الابتداء
لا تدخل الا على المبتداء والخبر وقال ان المبتداء مقدر اي ولانت سوف يعطيك
وقال ابن الحاجب اللام في ذلك لام التوكيد وليست لام الابتداء وقول بعضهم
انها لام الابتداء وان الابتداء مقدر بعدها فاسد من جهات احدها ان لام
الابتداء كقد مع الفعل وان مع الاسم فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان
بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم والثانية انه اذا قدر المبتداء في نحو
لسوف يقوم زيد يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد ولا يخفى ما فيه من الضعف
والثالثة انه يلزم اضمار لا يحتاج اليه الكلام وقال صاحب المغني وفي الوجهين الاخيرين
نظر لان تكرير الظاهر انما يقبح اذا صرح بهما ولان النحويين قدروا مبتدا بعد
الواو في نحو قمت واصك وجهه وبعد الفاء في نحو ومن عاد فينتقم الله منه وبعد
اللام في نحو لا اقسم بيوم القيمة وكل ذلك تقدير لاجل الصناعة دون المعنى
فكذلك هنا واما الاول فقد قال جماعة في ان هذا لساحران ان التقدير لهما ساحران
فحذف المبتداء وبقيت اللام ولانه يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد ثم قال ويضعف
قول الزمخشري ان فيه تكلفين لغير ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن
معنى الحال لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال وقد صرح بذلك في تفسير لسوف
اخرج حيا ولا يجوز جعل اللام للقسم كما جعل الكسائي لانها لا تدخل على المضارع الا
مؤكدا كذا قال صاحب الكشاف وهذا ممنوع بل تارة يجب اللام ويمتنع النون وذلك
مع التنفيس كالآية ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو ولئن متم او قتلتم
لالى الله تحشرون ومع كون الفعل للحال نحو لا اقسم وانما قدر البصريون هنا
مبتدا لانهم لا يجيزون لمن قصد الحال ان يقسم الا على الجملة الاسمية وتارة تمتنعان
وذلك مع الفعل المنفي نحو تالله تفتؤ وتارة تجبان وذلك فيما بقي نحو وتالله لاكيدن
اصنامكم كذا في المغني (ش) وكسر غير التاء الخ اعلم انه تكسر حروف المضارعة كلها
في بعض اللغة اذا كان ماضيه مكسور العين كما في بعض الثلاثي المجرد او مكسور
الهمزة كما في السداسي وبعض الخماسي لتدل كسرتها على كسرة عين الماضي او همزته

مطلب الشيء الذي يدخل عليه لام الابتداء

مطلب لام القسم لا تدخل على الفعل المضارع الا مؤكدا

او همزته وفي بعضها وهو لغة بني عامر لا تكسر الياء فيهما الا اذا كان بعدها ياء
اخرى (ش) ولا ينطبق التعريف على ذلك اي على لغة من يكسر حرف المضارعة ولكن
ان يجاب عنه بانه من الشواذ ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ بل انما يحد نظرا الى
اللغة الفصيحة لا الى غيرها (ش) ويمكن الجواب بان الهاء والسين زائدتان قال
المبرد الهاء ليست من حروف الزيادة فاورد عليه اهراق وذكر ابن الحاجب في بعض
كتبه انه لا جواب عنه الا دعوى الغلط ممن قاله لانه انما ابدل الهمزة في اهراق توهم
انها فاء فادخلت عليها الهمزة واسكنت وذكر في الصحاح انه يقال هراق الماء يهريقه
بفتح الهاء هراقة اي صبه واصله اراق يريق اراقة وفيه لغة اخرى وهي اهرق
الماء يهرقه اهراقا على افعل يفعل قال سيبويه قد ابدلوا من الهمزة الهاء ثم الزمت
فصارت كانها من نفس الكلمة ثم ادخلت الالف على الهاء وتركت الهاء عوضا
من حذفهم العين لان اصل اهرق اريق وفيه لغة ثالثة وهي اهراق يهريق اهراقا
فهو مهريق والشيء مهراق ومهرق ايضا بالتحريك هذا والمذكور في الشرح هو هذا
وذكر ابو البقا انهم انما زادوا السين في اسطاع يسطيع ليكون تخفيفا لما دخل الكلمة
من التغيير لان اصلها من اطوع يطوع وقال الفرا اصله استطاع حذفت التاء
قلت زيادة السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذف التاء
فضارعه يسطيع بالفتح (ش) ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ كما لا يجب ان يدخل
في حدود الفقهاء الاستحسانيات (ش) ونحو خصّم وقتّل الخ جواب دخل مقدر توجيهه
ظاهر ويجوز في الخاء والقاف الفتح بنقل حركة الصاد والتاء الاوليين الى الخاء
والقاف والكسر بحذف حركتيهما وتحريكهما بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر
وهذا الوجه اولى من الاول لان في الاول التباسا بماضي التفعيل (ش) وهم هنا توضيح
بحث يعني بعد الجواب عنهما بانهما على اربعة احرف تقديرا وعنها بانها على خمسة
احرف تقديرا في كلام المصنف بحث لان قوله الا ما كان ماضيه على اربعة احرف لا يدل
على انه عليها لفظا او تقديرا (ش) وقد يستعمل لفظ الاثنين الخ قال الجوهري كانت العرب
ربما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين لغرض المبالغة والتوكيد وقال الشاعر فان
تزجراني يا ابن عفان انزجر * وان تدعاني احم عرضا ممنعا * اي ان تمنعني وتنهني
يا ابن عفان امتنع وان تتركني احفظ عرضا ممنعا وانشد الكسائي فقلت لصاحبي
لا تحبسانا بنزع اصوله واجتز شيحا ويروى واجدز يعني قلت لصاحبي لا تمكث بنزع

مطلب اصل اهراق هراق اهرق

مطلب يعرف فيه اطلاق الاثنين على الواحد وعلى ما فوق الاثنين

مطلب في خطاب الواحد بلفظ الاثنين

اصول الكلام بل قطع الكلام فحسب دون اصوله والاستشهاد انه خاطب الواحد
بلفظ الاثنين في قوله تزجراني وتدعاني وتجتاحا والعلة فيه على ما في حواشي المطول
ان اقل اعوان الرجل في ماله واهله اثنان واقل الرفقة ثلثة فجرى كلام الرجل
على حد ما الف من خطابه وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة ق ان العرب
اكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان فكثر على السنتهم ان يقولوا خليلي وصاحبي قفا
واسعدا حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين والبصريون ينكرون هذا الزوم الابدا

مطلب ابدال الالف من النون

وذهب المبرد في مثل قفا في قول الشاعر قفا نبك من ذكرى الى ان تثنية الفعل اعني
قف ونظائره للتاكيد والمعنى قف قف ووجهه الجاربردي في شرح الكشاف
بانه حذف الفعل الثاني ثم اتى بفاعله وفاعل الفعل على صورة ضمير الاثنين متصلا
بالفعل الاول وانكره الزجاج وقال بل خطاب لصاحبيه في الواقع وقد يقال الاصل
قفن بالنون فابدل الالف من النون واجرى الوصل مجرى الوقف واكثر ما يكون
هذا في الوقف فان قيل قد صرح في المطول ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على

مطلب ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره

الواحد اصلا وصرح في الحواشي ايضا ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لا
حقيقة ولا مجازا قلنا منع ذلك مستندا بقول الشاعر فجعلن مدفع عاقلين اماننا
وجعلن امعز رامتين شمالنا حيث اطلق عاقلين ورامتين على جبل عاقل ورامة
وجعل الفراء قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل وبقول الحجاج
انا سافرتما واذنتما فليؤمكما اكبركما فان يؤمكما الواحد لان احد الشخصين اذا كان
اماما فالمأموم واحد وقد يستدل بقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج
الا من البحر الملح وقوله تعالى القيا في جهنم كل كفار عنيد اذ ليس الخطاب للاثنين كما

مطلب يراد من التثنية مجرد التعدد

ذكر في التفاسير وقوله تعالى نسيا حوتهما اذ الناسي صاحب موسى كما ذكره في شرح الوقاية
ثم قوله اذ لا يخرج الا من البحر الملح يخدشه قوله تعالى ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون
حلية تلبسونها وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرير وان كان فوق الاثنين

مطلب احوال كلمة قلما طالما وجالما

كما صرحوا به في قوله فارجع البصر كرتين قه قلما يوجد كلمة ما في قلما وكذا في طالما
وجالما كافة للفعل عن طلب الفاعل في التركيب وان فهم منه ما هو التقليل وغيره ولذلك
كتب موصولة واذا جعلت مصدرية والمصدر فاعلا فحقها ان يكتب منفصلة وقال
الشريف في حاشية ديباجة شرح المفتاح يجوز ان يكون ما كافة فانها كما تكف ان
عن العمل تكف الفعل عن العمل في الفاعل بحسب الظاهر وانما قلت بحسب الظاهر لان المنع

المنع عن الفاعل حقيقة غير ممكن لامتناع صدور الفعل الا عن فاعل والفعل هنا
يتعلق بحسب المعنى بالمصدر حال ودا ارطال الجولان والدوران ويجوز ان يكون
مصدرية والمصدر فاعل طال وعلى التقديرين لا يكتب موصولة لانها على تقدير الفعل

مطلب جواز الفصل في طالما

وعلى الثاني تكتب منفصلة وقال ابو المكارم في شرح مختصر الوقاية واستمرار كتبها متصلة
بالفعل يرد احتمال المصدرية وقال ابن كمال باشا في حاشية شرح المفتاح هي تكفه عن
طلب الفاعل النحوي على ما نص عليه صاحب الكشاف حيث قال تكفه عن طلب الفاعل
لفظا ثم قال وهذا مع ظهوره قد خفي على الشريف حيث قال تكف الفعل عن الفاعل
بحسب الظاهر وكانه غافل عن اطلاق الفاعل على الفاعل النحوي ايضا على وجه الحقيقة
لا على وجه المجاز ويجوز الفصل بينها وبين الفعل قال الكميت قد طالما بالاله وات

مطلب خواص ضمير الشان

النم ويعبر بقلما عن النفي كما يعبر بالاكثر عن الكل وهي طريقة مسلوكة قه الضمير
للشان اعلم انه يقع قبل الجملة ضمير غائب يفسر بها ويسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا والقصة
اذا كان مؤنثا ويعود الى ما في الذهن من شان وقصة ويجاز تانيثه اذا كان فيها
مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وفانها لا تعمى الابصار لقصد المطابقة لا لرجوعه
اليه ولم يجئ نحو هي الامير مزدلفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه نحو
صاحب الكشاف فان الضمير المقدر في قوله تعالى ان تلكم الجنة ضمير الشان والتقدير
انه تلكم الجنة وكذا قول صاحب التلخيص او هي زيد عالم ليس كما ينبغي وله خواص
منها لا يكون الا غائبا ولا يفسر الا بجملة ولا يكون في الجملة التي تقع خبرا عنه ضمير
يرجع اليه ولا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه ويقع مبتدأ او ما اصله المبتدأ
ولا يحذف الا قليلا ولا يجوز حذف خبره ولا يتقدم خبره عليه ولا يخبر عنه بالذي
ويستتر حذفه مع ان المفتوحة ولا يجوز تثنيته وجمعه ويكون متصلا ومنفصلا من الخواص

مطلب الفرق بين ما ولا

بخلاف سائر المضمرات ولا يستعمل الا في امر يراد منه التعظيم والتفخيم ولا يجوز اظهار
الشان والقصة قه ما ولا النافيتان والفرق بينهما انهما اذا دخلا الاسماء فما لنفي
المعارف كثيرا والنكرات قليلا تشبيها بليس ولا لنفي النكرات كثيرا والمعارف قليلا
مع تكريرها واذا دخلا الافعال فما لنفي الحال عند الجمهور واعترض عليهم ابن مالك
بنحو قوله تعالى قل ما يكون لي ان ابدله من تلقاء نفسي واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء
قرينة خلافه ولا لنفي الاستقبال عند الاكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاء زيد
لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا يصدر بدليل الاستقبال قه مع

مطلب يعرف فيه احوال كلمة السماع في اصطلاح الحديث

مطلب الجزم بلا النافية مجاز

مطلب تعدي سمع الى مفعولين

مطلب سمعت زيدا يقول

عن العرب الجزم بلا النافية مجاز من ذكر الحال وارادة المحل والسماع في اصطلاح
اهل الحديث اذا عدي بعن يكون قارئ الحديث الشيخ وبعلى اذا قرا احد على الشيخ
وسمع غيره فيقول الشيخ سمع فلان على ذكره في شرح التبيان واختلف في تعدي
سمع الى مفعولين فجوزه الفارسي ولكن لا بد ان يكون الثاني مما يسمع نحو سمعت زيدا
يقول كذا فلو قلت سمعت زيدا اخاك لم يجز والصحيح تعديته الى واحد ذكره في
التنقيح شرح البخاري واصل سمعت زيدا يقول سمعت من زيد ما قاله الا انه اريد
تخصيص سماع القول بمن سمع منه فاوقع الفعل عليه وحذف المسموع ووصف
المتكلم الموقع عليه الفعل بما سمع منه او جعل حالا منه فسد الوصف او الحال مسده
فاستغنى عن ذكره حقيقة وحكما فلا وجه للمصير الى التقدير والى ذكره الشارح
في شرحه للكشاف حيث قال لا يخفى انه لا يصح ايقاع فعل السماع على الرجل الا بانحاء
المجاز ولما ذكره فيه حيث قال وان الاوفق بالمعنى فيما جعل وصفا وحالا ان
يجعل بلا تاويل الفعل بالمصدر بطريق التجريد على ما يراه بعض النحاة لكنه
قليل في الاستعمال ولذا اثر الوصفية والحال لانه يفوت المعنى اعني تخصيص سماع
القول بمن سمع منه وهو ثمرة المجاز الذي ذكر المسموع منه مقام المسموع ونكتته لا
ما ذكره البيضاوي من انها المبالغة لانها لا يناسب اكثر المواضع وهذا تجوز
شايع لا بد له من وجه ينتظم المواضع كلها لان تلك الثمرة والنكتة لا تحصل
الا اذا سيق الكلام ساقه ولذا لم يلتفت اليه في الكشاف وقد جوز البدلية الشريف
في شرح المفتاح بالتاويل المذكور ولا لما ذكره البيضاوي في تفسير قوله تعالى قالوا سمعنا
فتى يذكرهم حيث قال ويذكرهم ثاني مفعولي سمع والاصح ان يقال سمعت زيدا قوله
بتقدير سمعت منه ذكره الشريف وابن كمال باشا وذلك ان تصح البدلية حتى
حينئذ لا يكون له علي حجة قال الرضي ولا منع من ان يجعل لا في مثله للنهي
يدخل على الفعل المضارع الجازم هو لم ولما اعلم ان الجزم هو القطع وسميت هذه
الحروف جوازم لقطعها عن الفعل حركته او بعض حروفه اما جزم لم ولما فلاختصاصهما
بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحو ان كل ما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقته
اثر فيه وغيره غالبا بشهادة الاستقراء وتعين الجزم ليكون الاثر على وفق المؤثر
في الاختصاص واما لم يعمل حرف التعريف وحرف الاستقبال الجر لانهما يجريان مجرى بعض
الاجزاء لشدة الامتزاج فكانهما غير خارجة عن حقيقة وقال بعضهم لم ولما يدخلان

مطلب لم ولما

مطلب معنى الجزم

مطلب مقام يعرف فيه احوال لم ولما ولام الامر

مطلب اصل لما

مطلب [illegible]

مطلب يعرف فيه الاسماء كمن وما ومهما واي واستعمالهن

مطلب الجزم بكيف واذ واذا

مطلب المراد بالسببية في الشرط اعم من ان تكون عقلية او خارجية

مطلب غريب

بخلاف الماضي فتقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان وقالوا كان لما في
الاصل لم زيدت عليها ما النافية للتاكيد ففارقت بذلك لم من اوجه احدها انها
لا تقترن باداة الشرط فلا تقول ان لما اضرب ومن لما يضرب والثاني ان منفيها
مستمر النفي الى الحال ومنع الاندلسي معنى الاستمرار فيها وقال هي مثل لم في احتمال
الاستمرار وعدمه ورجح الرضي الاستمرار ولامتداد النفي بعدها لم يجز اقترانها بحرف
التعقيب فلا تقول قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى الآن والثالث ان منفي لما
لا يكون الا قريبا من الحال ومنعه ابن مالك وقال هو غالب لا لازم والرابع ان
منفي لما متوقع ثبوته اطلقه ابن هشام وقيده الرضي بالاغلب كقد في الايجاب
قال صاحب الكشاف في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال
على ان هؤلاء قد آمنوا فيما بعد والخامس ان منفي لما جائز الحذف في الاختيار لدليل
واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء
المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه واما لا في النهي واللام في الامر فلانهما يشبهان لا ن
الشرطية في النقل واما ان الشرطية فلاختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم ولما و
والاسماء التي تضمنت معناها وهي غير ظروف كمن وما ومهما واي وظروف بعضها
تستعمل مع ما وعدمها كاين في المكان ومتى للزمان وبعضها لا تستعمل الا مع ما نحو
اذ وحيث وبعضها لا تستعمل مع ما نحو انى والجزم بكيفما قول بعض النحاة وباذا
وايان لغة ضعيفة وفي الشرح الكبير للكافية والحق انه لا يجب المجازاة باذا مع
ما وعدمها وانما تضمنت هذه الاسماء معنى ان للايجاز والاختصار لانهم احتاجوا
الى ان يقولوا ان تضرب زيدا اضربه وان تضرب عمرا اضربه الى ان يطول الكلام
فاتوا باسم شامل للجميع والمراد بالسببية في الشرط اعم من ان يكون عقلية او خارجية
او جعلية اعتبارية تنفرقية ولو بوجه من الوجوه وان يكون لنفس الجزاء او للاخبار
والاعلام به وما كان منها ظروفا فمحلها النصب بالفعل بعدها وما كان غير ظروف
فقد يكون محلها النصب بالفعل وقد يكون الرفع بالابتداء والخبر فعل الشرط او
فعل الجزاء او مجموعهما والصحيح الاول ذكره في المغني والاكتفاء بالضمير في الشرط
مثل من يات فاني آتيه ربما يرجح الثالث على الثاني وقد يكون الجر نحو بمن تمرر امرر
واما اي فمعرب يقع مبتدا مثل ايهم ياتني اكرمه ومفعولا مثل ايهم تضرب اضرب
ومصدرا مثل اي ضرب تضرب اضرب وظرفا مثل اي يوم تخرج اخرج ومجرورا

مثل بايتهم ترد امره ومحل ان نصب على الحال او الظرف قوله فيحذف حركة
الواحد حكى عن ابن السراج انه شبه الجوازم بالدواء والحركة بالفضلة التي يخرجها
الدواء كما ان الدواء ان صادف فضلة في الجسم اخرجها والا فمن نفس الجسم
فكذلك الجوازم اذا دخلت على الفعل فان وجدت حركة حذفتها والا فمن نفس
الفعل كما في الناقص قوله لان النون في هذه الامثلة علامة الرفع فان قيل الضمير
اسم على حدة فكيف يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر فيه في باب الفعل جزئية
الحكمية كما اشار بقوله وكان اواخرهن اه اذ الفاعل كالجزء فاذا كان ضميرا متصلا
كان في كمال الامتزاج فتعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر جزء لزم ان يكون محلا
لتقدير الاعراب فلا يحتاج الى زيادة حرف قيل هو ذو جهتين كالنعامة فاعتبر
في امتناع محلية الاعراب كونه اسما على حدة وفي جواز الفصل به كونه جزءا قال
ابن مالك حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح
نثره ونظمه قوله كالواو في جمع المذكر قيل فيه نظر لان الواو هذه قد تحذف
في نحو اغزن وادعن فلا يثبت على كل حال واجيب بان ضم ما قبلها دال عليها
وكأنها لم تحذف ولك ان تقول كاف التشبيه لا عموم لها كلفظة نحو بخلاف لفظة
مثل فانها توجبه روي عن ابي حنيفة رح انه قال اقول ايماني كايمان جبرائيل ولا
اقول مثل ايمانه لاقتضاء العموم ذكره في المسايرة لابن همام وقال الشيخ في قوله
عليه السلام من توضأ نحو وضوئي لفظة نحو لا تقتضي العموم بخلاف لفظة
مثل وفي النجم الوهاج في حديث اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول لان لفظة
مثل لا تقتضي المساواة من كل وجه وفي شرح المنار لابن الملك لو قذف رجل
رجلا بالزنا فقال آخر هو كما قلت يحد الآخر لان كاف التشبيه يوجب
العموم في محل يقبله كما قال علي رضه في حق اهل الذمة دماؤهم كدمائنا وفي شرح
البديع للاصفهاني الحديث بهذه العبارة لم يصح قوله كما في بعلبك وهو اسم بلدة
والبعل في الاصل الزوج ثم جعل علما للصنم الذي يعبده اهل هذه البلدة وهو
مصنوع من ياقوتة حمراء وبين يديها اصنام صغار وقيل هو اسم صنم قوم الياس
النبي عم وكان طوله عشرين ذراعا وكانت له اربعة وجوه وقيل البعل اسم
امرأة يعبدونها من دون الله تعالى والبك كسر العنق ومنه سمي الكعبة ببكة لكسرها
اعناق الجبابرة والدق ايضا والشق ايضا ومنها البكة لانها شقت من الفردوس

مطلب تشبيه الجوازم بالدواء

مطلب نون التثنية

مطلب يعرف فيه هل يكون الضمير جزءا منه الفعل ام لا

مطلب واو الجمع المذكر

مطلب المثل عام بخلاف غيره كنحو والكاف

مطلب الفرق بين النحو والمثل والكاف

مطلب بعلبك

مطلب تسمية الكعبة ببكة

الفردوس قوله وجاء لم في الضرورة غير جازمة وهو في الناقص اكثر كقول
الشاعر لم تهجو ولم تدعو وقوله الم يأتيك وقوله كان لم ترى وسيجي معنى البيت
بتمامها قوله وجاء ايضا مفصولا بينها وبين المجزوم كقول الشاعر فاصبحت
مغانيها قفارا رسومها كأن لم سوى اهل من الوحش تؤهل المغاني جمع مغنى
وهو المنزل والقفار جمع قفر وهي المفازة التي لا نبات بها ولا ماء والرسوم جمع
رسم وهو الاثر والوحش خلاف الانس والمعنى صارت منازل الحبيب قفرا اثرها
كان لم تؤهل ولم تؤنس سوى اهل من الوحش مغانيها اسم اصبحت وقفارا خبرها
ورسومها فاعل قفارا لان قفارا مأول بمشتق وكذا كل جامد يعمل اذا اول بمشتق
كقولهم زيد اسد ابوه اي مجترئ ابوه كذا ذكره ابن مالك في التسهيل ويجوز ان
يكون بدل اشتمال من مغانيها وكان لم اه خبرا بعد خبر لاصبحت والاستشهاد في
فصل بين لم ومجزومها وهو تؤهل قوله وجاء حذف المجزوم بعدها كقول الشاعر
واحفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم اي وان
لم تصل اي احفظ وديعتك التي جعلت وديعة عندك يوم التباعد سواء وصلت
اولم والاعازب بالعين المهملة والزاء المعجمة والغين المعجمة والراء المهملة بمعنى التباعد
قوله وهو ان لن وكي اذن قال الفراء اصل لن لا فابدل الالف نونا وقال
الخليل لا ان فقصر كما يقال ايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه لا اصل له اذ
لا معنى لمصدرية ما بعده ولا منع عن تقدم معمولها عليه بخلاف ما في حيز ان والخليل
يقول لا يبعد ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاه معنى وحكما اذ هو وضع
مستأنف وهكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده بعد الابدال الى افادة النفي المؤكدة
وقال بعض النحاة ان النصب بعد لن باضمار ان وليس بجيد وفي كي اختلاف قال
الكوفيون انه ناصب بنفسه وقال الاخفش انه حرف جر بمعنى اللام والنصب بعده
باضمار ان وليس بجيد وقال اكثر البصريين انه ناصب للفعل تارة وحرف جر اخرى
فهو اذن مشترك قيل هو الاقرب الى الحق واصل اذن قيل اذا ان فخفف وقيل
اذ الظرفية والنون عوض عن المضاف اليه وقال بعضهم انه ناصب باضمار ان وليس
بجيد قوله لكونه مشابها لان اي في المصدرية والصدارية قوله فيبدل من الضمة
فتحة اعلم ان الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا يشترط كونها
اعرابية او بنائية بخلاف المجردة عن التاء فانها القاب البناء عند البصريين واما

مطلب مجي لم غير جازمة

مطلب الفصل بين لم ومجزومها

مطلب معنى المغاني والقفار

مطلب عمل جامد اول بمشتق

مطلب حذف مجزوم لم

مطلب استعمال ان ولن اصل وكي واذن

وفيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين عصام

مطلب تعدية التبديل الى مفعولين بنفسه

مطلب يعرف فيه الفرق بين الابدال والتبدل

الكوفيون فيطلقون القاب البناء على الاعراب وبالعكس والمراد ان الحركات البنائية
لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها الا انهم
كثيرا ما يطلقونها على الحركة الاعرابية ايضا فلا يخفى ما فى قوله فان قيل الخ وقوله والضم
والفتح الخ من عدم الورود وعدم استقامة الحصر ثم اعلم ان الابدال والتبدل اذا
استعملا بالباء لا تدخل الباء الا على المتروك فاذا قيل بدل او تبدل الخبيث بالطيب
يكون المعنى اخذ الخبيث واعطى الطيب ذكر الاول فى السراج الوهاج وشرح المنهج
للمحلى والثانى فى حاشية تفسير القاضى لابن التمجيد والتبديل مثلهما على ما ذكر فى
الينابيع وشرح الكشاف للشارح وشرح مختصر الوقاية لابى المكارم وعلى ما ذكره
ابن التمجيد لا تدخل الباء فيه الا على المأخوذ وفى استبدال المأخوذ على العكس وقال
المحلى فى قول الوجيز ابدال ما كان عربيا باوضح ادخل الباء على المأخوذ موافقة
للاستعمال العرفى وان كان خلاف المعروف لغة وقال الدميرى فى قول المنهاج
ولو ابدل ضادا بظاء لم يصح صوابه بالعكس لان الباء تدخل على المتروك ثم قال
وحكى الواحدى عن ثعلب عن الفراء فى قوله تعالى بدلناهم جلودا غيرها ما يدل
على صحة عبارة المص ويشهد لذلك قول الطفيل بن عمرو لما اسلم فى وصف النبى
عم وبدل طالعى نحسى بسعدى وقال الشارح فى شرح الكشاف وللتبديل استعمال
آخر يعدى الى المفعولين بنفسه نحو اولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات فاولنا
ان يبدلهما بحا خيرا المعنى يجعل الحسنات بدل السيئات ويعطيهما بدل ما كان
لهما خيرا منه وآخر يعدى الى مفعولين بنفسه والى المذهوب به المبدل منه بالباء
ومنه قوله تعالى وبدلناهم بجنتيهم جنتين وآخر يعدى الى مفعول واحد مثل
بدلت الشئ غيرته ومنه ومن بدله بعدما سمعه فانما اثمه الآية وما سبق ما ذكره
الدميرى فى الفرق بين التبديل والابدال من ان التبديل عبارة عن تغيير الشئ
مع بقاء عينه والابدال رفع الشئ ووضع غيره مكانه ش ويسقط النونات لانها
علامة الرفع هذا ما ذهب اليه الجمهور وذهب الاخفش الى ان هذه النونات
دليل الاعراب المقدر قبل هذه الحروف فعلى هذا لا يكون الاعراب بالحروف بل بالحركة
والسكون المقدرين وقال الفارسى هذه الافعال معربة ولا حرف اعراب اما النون
فلسقوطها للعامل واما الحروف فلان كلا منها فاعل واما اللام فلشغلها بحركة ما
بعدها وليست فيها عنده شئ مقدر وهو ما يعجب السامع واثبات النون مع الناصب

مطلب النونات دليل الاعراب

مطلب معنى لن نفي الفعل مع التاكيد

الناصب لغة قليلة جاءت فى الاحاديث الصحيحة ذكره فى شرح المشارق
لان الجزم فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء معناه ان المضارع لما اشبه الاسم
اعرب بالرفع والنصب وتعذر الجر فجعل الجزم عوضا عنه فصار الجزم فى الافعال
بمنزلة الجر فى الاسماء ش ومعنى لن نفى الفعل مع التاكيد قال ابن مالك قول الزمخشرى
فى انموذجه لن لتأبيد النفى ضعيف وحامله عليه اعتقاده الباطل ان لا يريه الله تعالى
جعلنا الله من اهل الرؤية وقال الامام الحديثى الزمخشرى من العدول وشهادة
الاثبات مقدم على شهادة النفى فحامل اعتقاده انه لا يرى الله تعالى ثبوت ان لن
لتأبيد النفى ش لان الاصل فى البناء اى السكون لان البناء ضد الاعراب والاصل
فى الاعراب الحركة فضده يكون بالسكون ولان الحركة زيدت فى المعرب لحاجة اليها
ولا حاجة الى الحركة فى المبنى اذ لا يدل على معنى ش وفتحها لغة وهى لغة سليم
بالتصغير قبيلة من العرب وهذا كفتح لام الجر فى بعض اللغات وقال ابن مالك
ان عكلا وتميما يفتحونها لكن بشرط ان تكون داخلة على الفعل نحو احسنت الى لا كافيك
ش جاء سكونها وهى لغة قريش وهو مع الواو والفاء اكثر لان اتصالها بهما
بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء بما بعدهما وحرف المضارع
كلمة على وزن فخذ وكتف فخفف بحذف الكسر واما ثم فحمول عليهما لكونها
حرف عطف مثلهما ش وقرئ فلتفرحوا بالتاء خطابا وفى بعض الكتب خص
بالنبى عم هذه القراءة مع ان جميع القراءات كذلك لانه يراد قراءة يعقوب
واسند روايته الى النبى عم ولم يقرء من اختيار نفسه لانه على خلاف قياس مشهور
فى العربية وباقى القراء يقرؤن من اختيار انفسهم بالياء لانه على قياس العربية ولما
كان النبى عم مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر وقد
يقال معنى هذه قراءة رسول الله عم انها عادته قبل العرضة الاخيرة والا فكل القرآن
قراءته وقيل كل واحد من السبع المتواترة نسب الى واحد من الائمة لاشتهاره بها
وتفرده فيها باحكام خاصة فى الاداء واما غيرها فاذا ظهر فيه امر الرواية ولم يشتهر
بها احد نسب اليه عم ولا يلزم من ذلك اعتياده وهذا هو الصحيح ذكره الشريف
فى شرح الكشاف ش وفى الحديث قوموا فلاصل لكم وفى التنزيل ولنحمل خطاياكم
فان قلت قد صرح ابو حنيفة بخلاف هذا حيث قال فى تصريفه غيرانه لا يأتى
للمتكلم فى المعروف من الامر والنهى قلت معنى كلامه انه لا يجئ من غير تأويل لشذوذ

مطلب الاولى بين نقل المتكلم ... وفى واحدة

يلزم اتحاد الامر والمأمور والناهي والمنهي والا فوروده في الاستعمال كثير لا يكاد
يصح انكاره مثل قولهم فلتشرع وفلتجب وفلتزجج وغيره ذلك فلهذا فسر الشريف قول
السكاكي فلتعينهما بقوله اى اذا كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا
تعيينهما اشارة الى ان صيغة الطلب ليست على حقيقتها بل المراد بها الاخبار عن وجوب
التعيين على من هو بصدد المذكور وقال ابن مالك في الشواهد يروى فلاصلّ بحذف
الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة ووجهه ان اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كى
والفعل بعدها منصوب بان مضمرة وان والفعل في تأويل المصدر مجرور واللام
ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف والتقدير قوموا فقيامكم لاصلى لكم ويجوز على
مذهب الاخفش كون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا وعند حذف الياء لام
امر وامر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال ومن رواية من اثبت
الياء ساكنة تحتمل كون اللام لام كى وسكنت الياء تخفيفا وهو لغة مشهورة ولام امر
ويثبت الياء في الجزم اجراء المعتل مجرى الصحيح ← مع التنصيص قال صاحب الكشف

مطلب النصّ واستعماله

في شرح الكشاف يقال نصّ به ونصّ عليه واصلهما يتعدى بنفسه ومعناه الرفع
البالغ ومنه منصّة العروس ثم نقل في الاصطلاح الى الكتاب والسنة والى ما لا يحتمل
الى معنى آخر ومعنى الرفع في الاول ظاهر وفي الثاني اخذ لازم النص وهو الظهور
ثم عدى بالباء وبعلى فرقا بينه وبين المنقول عنه وجاز ان يكون تعديته بالباء
لتضمينه معنى الاعلام وبعلى لتضمينه معنى الاطلاع ونحوه والتنصيص مبالغة فيه
← كقوله صلعم لتأخذوا مصافكم المصاف بفتح الميم وتشديد الفاء جمع مصفّ

مطلب المصاف

وهو الموقف في الحرب قال الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل معترضا على ابن مالك
في تقرير قواعد النحو بما جاء في الحديث ما يخالفها لم يعهد لاحد من ائمة العربية
من البصريين ولا من الكوفيين الاستشهاد بما ورد في كتب الاحاديث على المسائل

مطلب الاستشهاد

العربية وسرّ ذلك ان الحديث غير محقق كونه بلفظ النبي عم فانه لم يدوّن الا
في القرن الثاني وكانت الرواة يروون الحديث بالمعنى وفيهم الاعجمي والمولّد ومن
يحسن العربية فدخل في الحديث لحن كثير ثم دوّن على حسب ما سمع من الرواة
وقد يقال فتح هذا الباب يؤدى الى الاختلال لان الائمة نالوا بعض الاحكام
الفقهية بلفظ الحديث الا يرى انهم قالوا قال في جواب اختارى اختار نفسى
فهو طالق على خلاف القياس بحديث عايشة رضى الله عنها لا بل اختار الله ورسوله

ورسوله ومثله كثير وقد استدل على عدم اخلال كثرة التكرار وتتابع الاضافات
بالفصاحة بقوله عم ان الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم ← كقول محمد تفد نفسك

مطلب النفس روح

اى المراد بالفداء الدعاء والنفس ذات الشيء وحقيقته ثم قيل للروح لان نفس
الحى به وللقلب لانه محل الارواح او متعلقه وللدم لان قوامها به وللماء لفرط حاجتها
اليه وللرأى في قولهم فلان يؤامر نفسه لانه ينبعث عنها او شبه ذاتا تأمره وتشير
عليه وللجسد في قولهم ثلثة انفس فيذكرونه لانهم يريدون به الانسان والتبال

مطلب التبال

بفتح التاء الفساد يقال تبله الحب بالكسر اى اسقمه وافسده والهلاك يقال تبلهم
الدهر اى اهلكهم وفي اللبيب التبال الوبال ابدلت الواو تاء ومنع المبرد حذف
اللام وبقاء عملها حتى في الشعر وقال في البيت انه لا يعرف قائله مع احتمال ان يكون
دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك لكنه حذف الياء اكتفاء بالكسرة يعنى يا محمد كل

مطلب منع المبرد حذف اللام وبقائها

النفوس فداء لنفسك حين خوفك من فساد في شيء الاعراب محمد منادى مضموم
حذف حرف ندائه اى يا محمد وتفد فعل فاعله كل نفس ومفعوله نفسك والذى الخ
وما زائدة ومن متعلقة بخفت وتبالا مفعول خفت وفاعله التاء ← واجاز
الفراء وفي مغنى اللبيب وهذا الذى منعه المبرد في الشعر اجازه الكسائى في الكلام
لكن بشرط تقدم قل وجعل منه قل لعبادى الذين امنوا يقيموا الصلوة اى ليقيموها

مطلب حذف لام الامر والفعل مجزوم

ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع في النثر قليلا بعد
القول الخبر كقوله قلت لبواب لديه دارها تيذن فانى حموها وجارها اى لتأذن
فحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف بضرورة لتمكنه من ان يقول
ائذن انتهى قيل وهذا تخلص من ضرورة بضرورة وهى اثبات همزة الوصل في الوصل
وليس كذلك لانهما بيتان لا بيت مصرع فالهمزة في اول البيت لا في حشوه بخلافها
في نحو قوله لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع والجمهور على ان الجزم في
الاية مثله في قولك ائتنى اكرمك وقد اختلف في ذلك على ثلثة اقوال احدها للخليل

مطلب اختلفوا في ذلك على ثلثة اقوال

وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جزمت
لذلك والثانى للسيرافي والفارسى انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذى هو الشرط
المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه
والثالث للجمهور انه بشرط مقدر بعد الطلب وهذا ارجح من الاول لان الحذف والتضمن
وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمن تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف

وايضا فان تضمن الفعل معنى الحرف اما فيه واقع او غير كتم ومن الثانى لان
نائب الشئ يؤدى معناه والطلب لا يؤدى الشرط وابطل ابن مالك بالاية ان يكون
الجزم فى جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف واحد من المقول له
عن الامتثال ولكن التخلف واقع واجاب ابنه بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال
لا الى كل فرد فيحتمل ان الاصل يقيموا اكثرهم ثم تحذف المضاف وانيب عنه المضاف
اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان
مطلقا بل المخلصين منهم وكل مؤمن مخلص قال الرسول لهم اقيموا الصلوة اقاموها وقال
المبرد التقدير قل لهم اقيموا يقيموا والجزم فى جواب اقيموا المقدر لا فى جواب قل
ورده بان الجواب لا بد ان يخالف المجاب اما فى الفعل والفاعل نحو ائتنى اكرمك او فى
الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او فى الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز ان يتوافقا فيهما وايضا
فان الامر للمواجهة ويقيموا للغيبة وقيل يقيموا مبنى لحلوله محل اقيموا وهو مبنى
وليس بشئ ش والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة جواب سؤال مقدر تقديره ان — مطلب الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لجزائه
يقال اذا كان يقيموا جواب الامر فيكون مجزوما بان مقدرة ويكون التقدير قل لعبادى
فانك ان تقل لهم يقيموا الصلوة فيقع قولك يقيموا جزاء الشرط وهو غير لان
الشرط ينبغى ان يكون علة للجزاء كما ان الاتيان علة للاكرام وظاهر ان القول ليس
علة لاقامة الصلوة لجواز توقفه على شئ آخر كالتوضى وتوجه القبلة وستر
العورة وغيرها فاجاب بقوله والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة للجزاء بل يكفى
فى ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شئ آخر والمذكور فى الاصول ان
كلمة ان قد غلبت فى السببية فدلت على ترتب الثانى على الاول وانها تستعمل فى الشرط
الذى هو جزء اخير من العلة التامة فيتعقبه الجزاء قطعا ولا يخفى ان المتبادر من
قولك ان ضربتنى ضربتك ان الضرب الثانى مترتب على الضرب الاول يحصل جزما
بعد حصوله لا انه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد
حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى قل لعبادى الاية ففيه — مطلب امر الحاضر اكثر استعمالا من امر الغائب
اشارة الى ان حق العباد المشرفين بالاضافة الى الله والايمان ان يكونوا بحيث يترتب
امتثالهم على مجرد امره ومن لم يدرك هذه النكتة اختار اضمار الجازم واحتاج
ايضا الى تقدير القول اى قل لهم قولى لك ليقيموا ولزمه ان اضمار الجازم نظير اضمار
الجار فى مثل قول رؤبة خير بالجر فى جواب من قال كيف اصبحت فان الجزم فى الافعال

فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء ولا خلاف فى ان اضمار الجار ضعيف لا يحمل عليه
نظم القرآن وقد يجاب ايضا بان الجزم على التشبيه بالجواب كما قيل فى قوله تعالى
كن فيكون بالنصب ش لان امر المخاطب اكثر استعمالا لان الغائب لبعده عنك
اذا اردت ان تامر امرت ان يؤدى اليه انك تامره نحو قولك يا زيد قل لعمرو قم ولا
يحتاج امر الحاضر الى مثل ذلك فكان اكثر استعمالا لانك تحتاج فى امر الغايب اليه ولا
يلزم من امر الحاضر امر الغايب كذا فى شرح المفصل ش وهى التى يطلب بها ترك الفعل
اعلم ان العلماء اختلفوا فى النهى فذهب جماعة من المتكلمين الى ان المقصود بالنهى — مطلب الاختلاف فى النهى
ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر الى الوهم لان عدمه مستمر من الازل الى الابد
فلا يكون مقدورا للعبد ولا حاصلا بتحصيله فيكون عبثا بل المطلوب به هو كف
النفس عن الفعل وذهب جماعة اخرى منهم الى ان المطلوب بالنهى هو عدم الفعل
وهو مقدور للعبد باعتبار استمراره اذ له ان يفعل فيزول استمرار عدمه وله ان لا
يفعله فيستمر عدمه ثم النهى يستعمل لمعان وهى التحريم والكراهة والتنزيه والتحقير
وبيان العاقبة والياس والشفقة وهذه الامثلة مذكورة فى الاصول ش واسناد — مطلب استعمال النهى
النهى اليها مجاز يعنى مجازا عقليا لتجاوزه عن مكانه الاصلى بحكم العقل ويسمى مجازا
حكميا ايضا وان كان يقع فى الاضافة والايقاع لتعلقه بالحكم اما ظاهرا او مقدرا
اولان الحكم اشرف ومجازا فى الاثبات وان كان يقع فى النفى لان المجاز فى النفى
فرع المجاز فى الاثبات على ما ذكره الشارح او لان النفى لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون
مجازا على ما نقل عنه واسنادا مجازيا باعتبار الاشرف او باعتبار ان الاسناد بمعنى
مطلق النسبة ويقابله المجاز اللغوى المسمى المجاز فى المفرد بمعنى ما ينسب الى الوضع — مطلب المجاز فى المفرد
مطلقا فيعم العرفى والشرعى والاصطلاحى وبمعنى ما ينسب الى الوضع الغير الشرعى
فيعم العرفى والاصطلاحى وبهذا يندفع ما يقال قد تقرر فى الاصول ان اللغة اصل
لا يتصور النقل اليه فلا يقال منقول لغوى على انه قد قيل وذكر فى التلويح ان الكتاب — مطلب الكتاب فى اللغة
فى اللغة اسم للمكتوب وظاهر انه منقول اليه من معنى الكتابة كما صرح به صاحب
فصول البدايع حيث قال الكتاب لغة الكتابة ثم جعل اسما للمكتوب ثم غلب فى عرف
الشرع على القرآن ثم المجاز العقلى على تعريف السكاكى هو الكلام المفاد به خلاف ما
عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وعلى تعريف — مطلب المجاز العقلى
صاحب التلخيص هو اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة

المشبهة واسم التفضيل والظرف الى بلا بسواه فيوما حوله بتاول كقولهم عيشة
راضية وسيل مفعم وجد جده ونهاره صائم وبهر جار وبنى الامير المدينة وضربه
التأديب ونحو رجل عدل وقولها فانما هى اقبال وادبار ما وصف بالمصدر مجاز عقلى
وان لم يكن عند صاحب التلخيص مجازا ولا حقيقة وكذا نحو الكتاب الحكيم والاسلوب
الحكيم ما وصف بوصف محدثه وصاحبه والضلال البعيد والعذاب الاليم كالاسناد
الى المصدر الذى يلابسه فعل اخر من افعال فاعله ونحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر
الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الديار وقولنا المجيق انبات الربيع
وجرى الانهار وقوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت ليله واجرى النهر

مطلب اختلاف صيغة الامر

وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية وكذا قوله تعالى اولئك شر مكانا واضل
سبيلا مما جعل الفاعل المجازى تمييزا والمجاز العقلى قد يدل عليه صريحا وقد يكون
كناية كما ذكروا فى قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلى حيث جعل الهموم محزونة
بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلى على ما يفهم من ظاهر
كلام السكاكى وصاحب التلخيص ولكن هذا على ذكر منك فانها فوائد نفيسة قوله و
وقد جاء فى المتكلم قليلا وذلك كقولهم لا ارينك هاهنا والنهى هو المخاطب اى لا

قول القاضى

تكن هاهنا حتى لا اراك كقوله تعالى ولا يصدنك عنها من لا يؤمن بها فقول القاضى فى
تفسير قوله تعالى فلا تقربوا المسجد الحرام وفيه دليل على ان الكفار مخاطبون بالفروع
ليس على ما ينبغى لان الظاهر ان المشركين لا يتزجرون بهذا النهى والمراد خطاب
المؤمنين اى لا تمكنوهم ايها المؤمنون ان تقربوا المسجد الحرام لان صدر الاية
وختمها خطابهم وهو قوله تعالى يا ايها الذين امنوا وقوله تعالى وان خفتم عيلة الاية

مطلب استعمال الامر

قوله وأما الامر واعلم ان العلماء اختلفوا فى ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل
للوجوب فقط وقيل الندب فقط وقيل القدر المشترك بينهما وهو الطلب على
جهة الاستعلاء وقيل هى مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها القدر المشترك
بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظى وقيل هى مشتركة بين الوجوب والندب
والاباحة موضوعة لكل منها وقيل القدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على
كونها حقيقة فى الوجوب ثم الامر يستعمل لمعان مختلفة من الايجاب والندب والتأديب
والارشاد والاباحة والتهديد والامتنان والاكرام والتعجيز والاهانة والتسوية
والدعاء والتمنى والاحتقار والتكوين والامثلة فى الاصول قوله فهو جار على لفظ المضارع

استعمال الجريان

المضارع الجريان فى الاصطلاح يستعمل لمعان جريان الشئ على ما يقوم هو به
مبتدأ او موصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل
اى موازنته اياه فى الحركات والسكنات وجريان المصدر على الفعل اى تعلقه به فى الاشتقاق
وجريان الامر على المضارع المجزوم فى الحركات والسكنات وكل من هذه المعانى اصطلاح
مشهور فلا يلزم الابهام فى الحد كما قال الرضى فى شرح الكافية لان المذكور هو المعنى

اصل افعل لتفعل

الاخير لا مطلق الجريان قوله واصل افعل لتفعل فحذفت اللام لكثرة الاستعمال
قيل عليه لو كان الحذف لكثرة الاستعمال لما حذف فيما قل استعماله نحو اغلوط واعلنكك
فى تغلوط اى تلزم وتعلنكك اى تجتمع قياسا على حذف النون فلم يكن دون لم
يصن وحذف الالف فى لم ابال دون لم اعال وحذف الالف والنون فى انهم صليا
دون انهم بالاخر حذف الهمزة فى ويل امه دون ويل اخته لكثرة الاستعمال فى
السوابق وقلته فى اللواحق وايضا لو كان الامر كما ذكروا لتضمن الامر لاسم فيكون
مبنيا كالاسم وليس لهم ان يقولوا بتقدير حرف المضارعة لانه من جملة الصيغة
وليس المراد بكثرة الاستعمال فى مثل قولهم حذف لكثرة الاستعمال انهم تكلموا به على
الاصل ثم خففوه لان ذلك يستلزم تعوده فى كلامهم كذلك كثيرا وانما المراد انهم
علموا انه يكثر استعماله فعلوا ذلك به من اول الامر ان قلنا انهم الواضعون وان
قلنا ان الله تعالى علمهم ذلك فالامر واضح قوله وليس بالوجه وصاحب مغنى اللبيب رآه
وجها وقال ويقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهى
ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدوث بالزمان المحصل وكونه
امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت
يا ابن خير قريش فلتقضى حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة وبذلك فلتفرحوا وفى
الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى
كما تقول فى الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال
الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك
افعالا بان تجردها عارض عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى نحو قم
لانه ليس له حالة غير هذه وح فيشكل فعليته وإذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال
على الانشاء اللام لا الفعل قوله لان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار فلا يعمل مضمرا

اضمار الجازم

كما لا يعمل قيل عليه ان الجازم يعمل مضمرا كما بعد الامر والنهى والاستفهام وغيرها

الاتيان متعد

مطلب ردّ على القاضي فقول القاضي في تفسير قوله تعالى فاجاءها

مطلب فيه ردّ على الصحاح

مطلب يجي اتى بمعنى صار

مطلب في استعمال لفظ الجمع للواحد وانه ليس من الكلام القديم

مطلب اقامة تكرير الفعل مقام جمع الفاعل

مطلب هل يصح اطلاق الجمع لاثنين فيه مذاهب

مطلب الاختلاف في صحة اطلاق ابنية الجمع

فلم لا يجوز ان يحمل ههنا مضمرا فتامل قوله ويأتي بصورة الباقي الاتيان متعد له
واحد تقول اتيته من باب رمى واتيانا ايضا واتوته اتوة لغة فيه وقوله تعالى انه
كان وعده مأتيا اي آتيا كما قال حجابا مستورا اي ساترا وقد يكون مفعولا لان
ما اتاك من امر الله فقد اتيته وتقول آتاه ايتاء اعطاه واتاه ايضا اتى به ومنه
قوله تعالى آتنا غداءنا اي ايتنا به ذكره في الصحاح فقول القاضي في تفسير قوله تعالى
فاجاءها المخاض وهو في الاصل منقول من جاء لكنه خص بالالجاء في الاستعمال
كاتى في اعطى ليس على ما ينبغي على ان ابا حيان ذكر ان آتى بمعنى اعطى مما بني على
افعل وليس منقولا من اتى بمعنى جاء وذكر في الصحاح ايضا وتاج المصادر وديوان
الادب اجاءته اي جئت به واجاءته الى كذا بمعنى الجأته اليه وقد يعدى الى الثاني
بالباء مثل اتيته بالبلية فقوله مع الآن يأتيهم الله يحتمل الوجهين وكان هذا
مراد من قال ان الاتيان يجيء لازما ومتعديا والآية يحتملها فقول الصحاح والاتيان
المجيء مع ان القوم صرحوا ان المجيء يصير لازما ومتعديا ليس على ما ينبغي قال
الراغب المجيء اعم لان الاتيان مجيء بسهولة ويقال الجاء في الاعيان والمعاني وبما يكون
مجيئه بذاته وبامره ولمن قصد مكانا او عملا او زمانا ذكره الطيبي في سورة مريم
وذكر في سورة النحل عند الاتيان قد يقال المجيء بالذات وبالامر وبالتدبير وفي
الخير والشر وفي الاعيان والاعراض وذكر الزمخشري ان اتى يجيء بمعنى صار
كجاء في قولك جاء البناء محكما بمعنى صار قوله ويستعمل لفظ الجمع للواحد قال
الرضي في شرح الكافية والشارح في المطول ولم يجيء ذلك اي الجمع للواحد تعظيما
للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين وقد مر في اوائل
بحث المضارع ما يتعلق بهذا ثم الاولى ان يحمل ارجعوني من قبيل قوله تعالى رب
ارجعون اعني اقامة تكرير الفعل مقام جمع الفاعل للدلالة التي بينها على معنى
ارجعني ارجعني ارجعني وارحمني ارحمني ارحمني قال علاء الدين البسطامي في شرح
اللباب ومن هذا القبيل عندي قوله تعالى كل في فلك يسبحون فانه فيما قيل كيف
جمع بالواو والنون مع انه ليس من صفات العقلاء واسمائهم ثم اختلفوا ان ابنية
الجمع هل يصح اطلاقها لاثنين فيه مذاهب احدها لا يصح ثانيها يصح حقيقة ثالثها
مجازا رابعها وهو للامام يصح ويصح للواحد ايضا والخلاف في نحو رجال ومسلمين
وضربوا واضربوا الا في لفظ ج م ع ولا في نحن فعلنا ولا في نحو فقد صغت قلوبكما

مطلب فما ذكره الزمخشري

مطلب قد يذكر الوجه المرجوح في معرض الجواب جائز في آداب المناظرة

مطلب حكاية معدودة من كرامات الشيخ محيي الدين العربي قدس سره

مطلب سؤال النبي عليه السلام اقل الجمع من صاحب الفتوحات

مطلب كون اقل الجمع في العدد الشفع اثنين

مطلب وجه تسمية حروف الصفير

تلو بكما فانه وفاق كذا في المنتهى ذكره في شرح العضد فما ذكره الزمخشري في تفسير
قوله تعالى الحج اشهر معلومات من ان اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد بدليل فقد
صغت قلوبكما ليس بصحيح فان قيل قوله في هذه الآية موافقا لقول الشريف
في اوائل شرح الكشاف على خلاف قول التفتازاني في شرح تفسير هذه الآية وفي
تعريف المسند من شرح المفتاح موافقا لما في مفصله يدل على ان المختار عنده المذهب
الثاني قلنا اجاب عنه صاحب الكشف حيث قال هذا على ظاهر مخالف مذهب الاكثر
في مفصله ومذهب الجمهور الا انه قد يذكر الوجه المرجوح في معرض الجواب وهو
جائز في آداب المناظرة ذكره التفتازاني ومن ههنا تبين ان ما ذكره الرازي في اول
تفسير الفاتحة من انه جرت عادة المصنفين على انه اذا كان له في مسألة ثلاث اطروحات
القول به وفيه خيرة لا يه بالنقل ليس بمعول عليه وبقي ههنا فائدة ذكرها في الفتوحات
المكية في الباب الاحد والثلاثين وثلاثمائة في مقام ترك العبودية حيث قال لما وصلت
الى هذا المقام عشت فرأيت رسول الله صلعم في المنام وقد سألني سائل ما اقل الجمع
في العدد فكنت اقول له هو عند الفقهاء اثنان وعند النحاة ثلاثة فقال لي يخاطب
الترجمان فقلت يا رسول الله فكيف اقول فقال ميز العدد ثم اخرج خمسة دراهم
بيده المباركة فرمى درهمين على حدة ورمى ثلاثة على حدة وقال ينبغي لمن سئل
في هذه المسألة ان يقول للسائل عن اي عدد تسأل عن العدد المسمى شفعا او
عن العدد المسمى وترا ثم وضع يده المباركة على الدرهمين فقال هذا اقل الجمع في
العدد الشفع ثم وضع يده المباركة على الثلاثة وقال هذا اقل الجمع في العدد الوتر
قوله كقوله الا فارحموني يا اله محمد اي فارحمني غالبه فان لم اكن اهلا فانت
بها اهل قوله فزيادتها ساكنة ليست بوجه لما يلزم من الوقوع فيما فرّ منه قوله
وسميت همزة وصل لانها للتوصل بها الى النطق بالساكن وقيل لانها تسقط في
الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها تقول كتبت اسمك فسقطت همزة اسمك فاتصل
التاء بالسين قوله ومذهب البصريين الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة
وقول ابي البقاء في قوله تعالى فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين يضعف كون
تولوا فعلا مضارعا لان حرف المضارعة لا تحذف فاسد لان المحذوف الثانية
وهو قول الجمهور والمخالف في ذلك هشام الكوفي كذا في المغني قوله لان حروف الصفير
وانما سميت حروف الصفير لانك اذا وقفت على الزاي والسين والصاد باتيان همزة

فى اوايلها وقلت ازاس اص سمعت صوتا يشبه الصفير لانها تخرج من بين
الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك ويأتى كالتصفير ولذا لم يدغم حروف
الصفير فى غيرها محافظة على الصفير قوله وحروف ضوى مشفر اى يقال ضوى
الرجل اذا نحف بدنه والشفر من البعير بمنزلة الشفة من الانسان ولذا لم يدغم
فيما يقاربها لزيادة صفتها على صفة غيرها اما الضاد ففيها استطالة وفى الواو
والياء لين وفى الميم غنة وفى الشين والفاء تفش اى انتشار لزيادة رخاوتها
وفى الراء تكرير فلو ادغمت فى مقاربها لزالت صفتها لعدم هذه الصفة فى مقاربها
وانما قال فيما يقاربها لانها تدغم فى مثلها قوله وهذا عكس قياس الادغام اى
اذا قصد ادغام احد المتقاربين فى الآخر فلا بد من قلب احدهما ليصيرا من جنس
واحد ليتحقق الادغام والقياس قلب الاول لان الساكن بالتغيير اولى الا انهم
كما فى اذبح عتودا فانه اذا اريد ادغام الحاء فى العين تقلب العين حاء لان العين
ادخل فى الحلق من الحاء فلا يدخل الحاء فى الادخل فى الحلق لاستثقال والعتود
من اولاد المعز ما رعى وقوى واتى عليه حول والجمع اعتدة ومنه تاء الافتعال
فانها تقلب الى الحرف الذى قبلها ولا ينعكس لعين هذا الدليل قوله رعاية لصفير
الصاد واستطالة الضاد اى انما ارتكب عكس قياس الادغام ولم يقل اطجع واطرد
لرعاية صفير الصاد وعدم ادغام حروف الصفير فى غيرها فى اصطبح ورعاية
استطالة الضاد وعدم ادغام حروف ضوى مشفر فيما يقاربها فى اضطرب وضعفت
اطجع لزوال استطالة الضاد قال فى شرح الهادى يقال للضاد مستطيل وطويل لانه
طال فادرك مخرج اللام قوله وقرى فى لبعض شأنهم وتخسف بهم اه اعلم ان
الصاد لا تدغم الا فى مثلها وقرى لبعض شأنهم بادغامها فى الشين وهو رواية
ابو شعيب السوسى عن اليزيدى ان ابا عمرو كان يدغمها فى الشين وعابه على هذه
الرواية الزمخشرى قال والفاء ايضا لا تدغم الا فى مثلها وقرى نخسف بهم بادغامها
فى الباء وقال الزمخشرى هذا ضعيف تفرد به الكسائى قال والراء ايضا لا تدغم الا فى مثلها
وقرى نغفر لكم بادغامها فى اللام قال الزمخشرى وادغام الراء لحن اى فى اللام قال
سيبويه ومن تابعه لا تدغم الراء فى اللام وان كانا متقاربين وقال ابن مجاهد لم يدغم
احد الراء فى اللام فى نحو نغفر لكم غير ابى عمرو قال والشين ايضا لا تدغم الا فى مثلها
وقد روى عن ابى عمرو ادغامها فى السين فى قوله تعالى الى ذى العرش سبيلا كما روى عنه

مطلب
اذا قصد ادغام احد المتقاربين

مطلب مقام
علم ادغام ضوى مشفر

عنه عكسه فى قوله تعالى واشتعل الراس شيبا وقد يقال حمله النحاة على الاخفاء لا على
الادغام التام وكيف لا ولو كان ادغاما لالتقى ساكنان لا على حده فى لبعض شأنهم
قوله وروبت الوجوه الثلثة فى قول زهير وهى ترك الادغام والادغام على الوجهين
اى بالطاء المهملة والظاء المعجمة ومعناه انه يعطى ماله عفوا اى بسهولة من غير من
ولا مطل ويظلم احيانا على بناء المجهول يعنى ربما يؤذيه السائلون بكثرة سؤالهم
ويطلبون منه فى غير موضع الطلب فيظلم اى يعطيهم ما طلبوا منه ويحتمل ذلك
ويتعاد لمن سأله ولا يرده من استجداء فى الاوقات التى مثله يطلب فيها وفى الاوقات
التى لا يطلب مثله فيها وقيل معناه يسأل منه فوق طاقته ويطلب منه ما لا يقدر عليه
والاستشهاد انه روى يظطلم بتقديم الظاء على الطاء المهملة على الاظهار ويظلم بظاء
معجمة مشددة ويطلم بطاء مهملة مشددة قوله وكذلك مستوفاة اى كل واحد
منها توجيه لافراد الضمير الراجع الى الكلمات وقد يوجه فى مثله بانه قد يكنى بالضمير
الموضوع للواحد المذكر عن اشياء كثيرة باعتبار كونها فى تأويل ما ذكر وما تقدم كما
يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد المذكر عنها بذلك التأويل الا انه فى اسم الاشارة
اكثر واشهر حتى قال علاء الدين فى حاشية المطول قد شبه الضمير باسم الاشارة
فى التسوية بين الاحوال كلها نص عليه صاحب الكشاف فى قوله تعالى فان طبن لكم
منه شيئا وقال صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى ارأيتم ان اخذ الله سمعكم الآية
وحد الضمير فى به اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة كما فى قوله كأنه فى الجلد توليع
البهق اراد ذلك وقال القطب الرازى ان كان اسم الاشارة اشارة الى السمع
والابصار والقلوب كانت الاشارة الى الجماعة بلفظ مفرد مذكر وهو خارج عن قانون
وضع اسماء الاشارة لانها وضعت صيغا مختلفة بحسب اختلاف احوال المشار اليه
وان كان اشارة الى ما ذكر وما تقدم فالضمير يحتمل ان يعود اليه من غير تأويل باسم
الاشارة وقال الكازرونى فان قيل ما وجه اعتبار اسم الاشارة واقامة الضمير مقام
قلت الاشعار بان الامور المذكورة امور ظاهرة فيكون الاحتجاج بها آكد ثم قال
ومع ذلك فيه تكلف وقال صاحب الكشاف جاز فى اسم الاشارة ان يشار به الى الجمع
والمثنى على تأويل ما ذكر وما تقدم للاختصار فى الكلام كما جعلوا افعل نائبا عن افعال
جمة ذكرت قبله تقول نعم ما فعلت وقد ذكر لك افعالا كثيرة ثم قال والسر فى هذا
ان اسماء الاشارة تثنيتها وجمعها ليسا على الحقيقة لانها فى معنى الحرف وقال التفتازانى فى

هو الجواد الذى يعطيك نائله
عفوا ويظلم احيانا فيظطلم
البيت

مطلب
قد يكنى بالضمير الموضوع

مطلب
فى توجيه افراد الضمير الراجع الى الكلمات وان سوى اسم الاشارة اكثر

مطلب
مختلفة من اسماء الاشارة والموصولات

مطلب
جعلوا فعل نائبا عن فعال جمة ذكرت قبله

مطلب تثنية اسماء الاشارة والموصولات وجمعها

تثنية اسماء الاشارة والموصولات وجمعهما ليسا على قانون اسماء الاجناس بان
يلحق باواخرها الف ونون او واو ونون بل بوضع صيغ مخصوصة وكذا تانيثهما
ليس بالحاق التاء فجوز فيهما ما لم يجوز في اسماء الاجناس واريد بالمفرد منهما ما يراد
بالتثنية والجمع وبالمذكر ما يراد بالمؤنث ولهذا جاز التعبير بلفظ الذي عن الجمع وان
كان بالتاويل ش باسرها اي بجميعها الاسر القد الذي شد به الاسير واذا ذهب
الاسير باسره فقد ذهب بجميعه ويقرب منه قولهم هذا الشيء برمته وهي قطعة
الحبل البالية ش تخدي على الشوك قال الاصمعي خدت غصون الشجرة اي قطعتها
وتقول اخبث على حلقه السكين اي عرضت لجراز بالجيم المضمومة والراء المهملة
والزاء المعجمة بعد الالف القاطع والمقتضب بقاف وضاد معجمة القطع والهرم بتسكين
الراء المهملة نبت وتذري البراي اعطاه الريح بصف الشاعر ناقته يقول ان هذه
الناقة تعمل اسنانها في الشوك فتقطعه وتسقط هذا النبات وقيل الضمير في تخدي يرجع
الى الجارية يعني تعرض تلك الجارية السكين على الشوك وتلقيه القاء مجيادا وقيل
الى وحشية اي تعرض اسنانها المشبهة بالسيف القاطع على الشوك وتقطعه وتذري
ذلك النبت وجرازا مفعول تخدي ومقتضبا صفة المفعول والهرم منصوب بفعل
مضمر على شريطة التفسير تقديره تذري الهرم تذريه والنصب هو المختار للعطف
على جملة فعلية للتناسب اذريا نصب بالمصدر واصله اذراء من ذرى غير ممدود
لان الجوهري ذكره في باب الالف المقلوبة غير المتحركة قلبت تاؤه دالا والاستشهاد
انه فاء افتعل ذال معجم ولم يدغم في الذال ش ويلحق الفعل غير الماضي والحال نونان
للتوكيد وقد يلحق الماضي للدعاء ومنه قول الشاعر دامن سعدك ان رحمت متيما
اي دام سعدك فالحقت بدام لانه دعاء فيه معنى الطلب والتوكيد هو تقرير الحكم
مع دفع الشك بالنسبة الى المحكوم عليه قال سيبويه اذا قلت اضربن فكانك قلت اضرب
اضرب واذا قلت اضربن فكانك قلت اضرب اضرب اضرب وقال الشارح في شرح
المفتاح الوكد القصد وليس بلغة عربية وقال في شرح الكشاف الوكادة بمعنى التاكيد
لا توجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب الا ان النص ثقة في اللغة فكفى استعماله
او مصدر من وكد وكده اي قصد قصده استعمل في التاكيد لما فيهما من التلبس وقال
علاء الدين في حاشية شرح المفتاح وفيه بحث لان في الصحاح وكد وكده اي قصد
قصده من غير تعرض لكونه مولدا وكذا في مجمع البحرين للصغاني والمجمل والغريبين

مطلب بيان بيت تخدي على الشوك جرازا منقبا والهرم تذريه اذراعيا الب

مطلب معنى الاسر والرمة

اعلم ان ضمير المذكر يرجع الى المؤنث باعتبار الشخص والضمير المؤنث يرجع الى المذكر باعتبار النفس شرح

مطلب يلحق الفعل نونان للتوكيد

والغريبين والتاج وفي الصحاح ومجمع البحرين ان التوكيد بالواو افصح ش ولا
يلحق الا مستقبلا فيه معنى الطلب كالامر ومثال الامر اضربن والنهي لا تضربن ولا
هل تضربن والتمني ليتك تضربن والعرض الا تضربن والقسم نحو والله لا ضربن
و في هذه الاشياء المذكورة معنى الاستقبال والطلب اما في الامر والنهي فظ واما في
الاستفهام والتمني والعرض فلانها بمنزلة الامر فمعنى هل تضربن اخبر فهل تضربن
ومعنى الا تضربن اضرب ومعنى ليتك تضربن اضرب واما في القسم فلانك اذا قلت
بالله لا فعلن فكانك قلت اسال الله ان افعل والمراد من القسم جواب القسم لا
لان نفس القسم لا يؤكد بالنون واما قال غالبا لانه قد يقسم الانسان على ما يعلم
ما هو ليس من مطلوبه ولا من غرضه كقول من ابى كبيرة والله لا عاقبن وامثال
ذلك كثيرة ش وشبه بالقسم نحو اما تفعلن اي شبه بالقسم الشرط المؤكد بالشبه
ما يلازم القسم في كونها مؤكدا يعني كما ان اللام لتاكيد القسم كذلك ما لتاكيد الشرط
فشبه ما يؤكد بما يؤكد باللام وهو القسم وقد اختلف فيه فذهب الزجاج ومن تبعه
الى ان حكمه في لزوم النون حكم القسم وذهب ابو علي الى انه لا يلزم بل يجوز وفي
تحقيق معنى الطلب في الشرط دقة وحاصلها ان الشرط شك وقد تقرر ان النفس
مجبولة على الفرار عن الشك وعلى المحبة للعلم بل الاول مرضها والثاني صحتها على ما
صرح به عبد القاهر في دلائل الاعجاز وبالجملة فالشرط من حيث انه تردد يدل
على الطلب تخلصا من المرض اللغوي ش ولانه لما اكد حرف الشرط بما كان تاكيد
الشرط اولى لئلا يحط المقصود بالذات وهو الفعل من غير المقصود بالذات
وهو ان ش وقد يلحق بالنفي ويجري مجرى النفي نحو ربما وقلما وجوزوا كثيرا
ما تقومن زيد حملا للكثرة على القلة حمل النقيض على النقيض ش قلبت النون
الفا للوقف لان النون الخفيفة تبدل الفا في الوقف اذا كان قبلها فتحة تشبيها
لها بالتنوين لانها مثله في كونها نونا ساكنة في آخر الكلمة بعد حركة فقالوا في اضربن
في الوقف اضربا كما قالوا في رايت زيدا رايت زيدا وان لم يكن قبلها فتحة وجب
حذفها كما وجب حذف التنوين بل حذفها اجدر لانها ليست لازمة في الوصل
بخلاف التنوين ش ربما اوفيت في علم اي بمكان ودفي واو في على الشيء اي اشرف
ونزل والعلم الجبل وشمالات جمع شمال وهي الريح التي تهب من ناحية القطب
معناه ربما اشرفت على جبل ونزلت وحططت رحلي في جبل ترفع ثوبي ريح الشمال

ستفهام

مطلب التوكيد بالواو افصح

مطلب مستقبل الطلب

مطلب كما ان اللام لتاكيد القسم

مطلب في تحقيق معنى الطلب في الشرط دقة

مطلب تبدل النون الخفيفة الفا في الوقف

ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات بيت

مطلب قالوا في اضربن في الوقف اضربا

اعرابه ما في ربما كافة او قيت بجملة فعلية ترفعن فعل نون مفعول شمالات فاعله
والجملة صفة علم والاستشهاد لحاق النون الخفيفة في ترفعن وليس فيها معنى
الطلب قوله والقلة تناسب النفي القلة تستعمل بمعنى النفي نحو قل رجل يقول
اي ما رجل يقول وكذلك لا يدخل نواسخ الابتداء على قل كما لا يدخل على النافية
ومن ذلك الحديث الذي ذكره النائي عن عبد الله بن اوفى قال كان رسول الله
عليه السلام يكثر الذكر ويقل اللغو قال ابن الاثير في النهاية اي لا يلغو شيئا وكم
تعالى فقليلا ما يؤمنون وغير ذلك قوله بمعنى ان من بين النونين تختص الثقيلة
اي تنفرد اه وتوضيحه ان الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص يقتضي بحسب
مفهومه الاصلي ان يدخل الباء على المقصور عليه فيقال الجود بزيد اي صار
مقصورا على زيد لا يتجاوزه الى غيره وهذا كثير الا ان الاكثر في الاستعمال ادخال
الباء على المقصود وذلك لان اختصاص شيء باخر في قوة تمييز الاخر به
فاستعمل فيه مجازا مشهورا وبقي الشان في الرجحان والذي عند الشارح ان الاول
عبارة عرفية والعرف هو ان تدخل الباء على المقصور ويختار الشريف ان ادخالها
على المقصور هو الاستعمال الاصلي قوله واما ما اجازه يونس لاه قال ابن الانباري
هو يونس بن حبيب البصري اخذ عن ابي عمرو بن العلاء وسمع من العرب كما
سمع من كان قبله اخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وله مذاهب واقيسة تفرد
بها ذكره الطيبي وذكر في كشف الواقعات اول من وضع علم النحو امير المؤمنين
علي بن ابي طالب رض وقيل ابو الاسود الدؤلي استاد الحسن والحسين رضي الله عنهما
فاخذ منه ابناؤه واخذ منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء
واخذ من عيسى الثقفي الخليل بن احمد واخذ منه سيبويه واخذ من ابي عمرو بن
العلاء علي بن حمزة الكسائي ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ
منه الفراء ومنه ابو العباس ومنه محمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه
الاخفش ابو الحسن سعيد بن مسعدة وقطرب ومنه صالح الجرمي وبكر المازني
ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومنه ابو اسحق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان
ومنهم ابو علي الفسوي وابو سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنهما ابو علي الفارسي
ويقال له الفسوي ايضا لانه نشأ بشيراز من قرية يقال لها فسو ومنه ابو الفتح بن
جني ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري قيل لم يأت بعده من يعتد به قوله

مطلب القلة تستعمل بمعنى النفي
مطلب في ان الباء تدخل على المقصور او المقصور عليه
مطلب اختصاص تخصص خصوص وبالباء المقصور عليه
مطلب دخول الباء على المقصور عليه
مطلب في ترجمة يونس النحوي
مطلب اول من وضع علم النحو
مطلب تفصيل الكوفيين والبصريين
مطلب اسم المبرد

قوله وقد حمل عليه قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف قال ابو البقاء في القراءة
بالتخفيف وهي قراءة ابن ذكوان وجهان احدهما انه نهي كما في قراءة العامة
بالتشديد وحذف النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم يحذف الثانية لانه لو
حذفها لحذف متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة اقل تغييرا
والثاني ان الفعل معرب برفع وفيه وجهان احدهما انه خبر في معنى النهي كما في
قوله تعالى لا تعبدون الا الله والثاني هو في موضع الحال والتقدير فاستقيما غير
متبعين ويجوز ان يكون لا تتبعان نهيا لحقه نون التاكيد على مذهب يونس
فكسرت لالتقاء الساكنين تشبيها بنون التثنية ذكره في الكشاف فاطلاق قوله مع
ليست للتاكيد غير موجه وكذا ايراد صاحب التلخيص في بحث الحال لا يصلح الا
بل التمثيل الا ان يقال التمسك بالاولى والارجح يكفي في مباحث الالفاظ سيما
في التنزيل ذكره في شرح اللباب والمفتاح قوله لا تهين الفقير علك ان يقال اهانه
استخف به والاسم الهوان والمهانة ورجل فيه مهانة اي ذل وضعف واستهان
به وتهاون به استحقره قال الراغب المشهور ان الفقر هو الحاجة واصله كسر
الفقار من قولهم فقرته نحو كبدته وبهذا النظر جنت الحاجة والداهية فاقرة
وقوله تعالى الشيطان يعدكم الفقر دليل على ان الفقر مذموم ومنع الزمخشري
ان يدل قوله تعالى للفقراء المهاجرين من قوله والرسول رفعا للترك عن ان يسمى
بالفقير وما اشتهر بين الناس من قوله الفقر فخري فليس بثبت اذ لم يعلم صحته
كيف وقد استعاذ منه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره في شرح التبيان وعل
بلام مشددة مفتوحة او مكسورة لغة في لعل وهي اصلها عند ابي العباس ونون
عليها لام الابتداء وكذا عن وان ولان ولعن لغات فيها ولها معان احدها
التوقع وهو ترجي المحبوب والاشفاق من المكروه ويختص بالممكن وقول فرعون
لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات انما قاله جهلا وافكا والثاني التعليل اثبته
جماعة منهم الاخفش والكسائي والثالث الاستفهام اثبته الكوفيون ويقترن
خبرها بان كثيرا حملا على عسى وبحرف التنفيس قليلا وجاز كون خبرها فعلا
ماضيا خلافا للحريري وينصب الاسم ويرفع الخبر وقال بعض اصحاب الفراء
وقد ينصبهما وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك منطلقا
تاويله عندنا على اضمار يوجد او يكون وعقيل يخفض بها المبتدأ وذكر ابن مالك

مطلب ولا تتبعان

لا تهين الفقير علك ان
تركع يوما والدهر قد رفعه

مطلب معنى الاهانة و الفقر ان تركع يوما والدهر قد رفعه
مطلب على اصل لعل ومعانيها ولها معان
مطلب يعرف استعمال لعل في الاعمال

في شرح العمدة ان الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء وهو غريب والركوع
الانحناء ومنه ركوع الصلوة وركع الشيخ انحنى من الكبر والدهر الزمان وجمعه
دهور وقيل الابد وفي الحديث لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله لانهم كانوا
يضيفون النوازل اليه فقيل لهم لا تسبوا فاعل ذلك بكم فان ذلك هو الله والدهري
بالضم المسن وبالفتح الملحد وقال ثعلب كلاهما منسوب الى الدهر وهم ربما غيروا
في النسب كما قالوا سهلي للمنسوب الى الارض السهلة ذكره في مختصر اللغة وذكر
في الاساس الدهر دولة والله يداول الايام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم
وفي الفايق معنى قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب
للحوادث هو الله لا غيره والمعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير
الجالب وهذا خلاف ما ذكره السكاكي من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما
يفيد قصر الانطلاق على زيد ذكره في شرح المفتاح السعدي وقيل الدهر الثاني
الخبر مصدر بمعنى الداهر اي المصرف المدبر المفيض لما يحدث وقال الراغب
والاظهر ان معناه ان الله فاعل ما يضاف الى الدهر من الخير والشر والمسرة
والمساءة فاذا سببتم الذي تعتقدونه انه فاعل فقد سببتموه تعالى ثم قال الدهر
في الاصل اسم لمدة العالم وعليه قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر
ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة وهو خلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة
والكثيرة وفي الجمهرة الدهر هو مدة الدنيا وقيل بل دهر كل قوم زمانهم وقال
ثعلب في اماليه الدهر الزمان وقال بعض اصحابنا الدهر معرفا هو الابد بلا خلاف
ومنكرا قال ابو حنيفة لا ادري كيف هو في حكم التقدير وقال ابو يوسف ومحمد
هو يقع على ستة اشهر والرفع ضد الوضع والتبليغ والحمل وتقريبك الشيء
ومن ذلك رفعته الى السلطان ومعنى البيت لا تهين الفقير لعلك تخفض يوما
وتسقط عن المنصب وتذل والدهر يرفعه ويعظمه فيستغني هو وتفتقر انت لان
احوال الزمان لا تدوم اعرابه لا ناهية وتهين مفتوح على ارادة النون الخفيفة
وفاعله انت والفقير مفعوله والكاف اسم عل وان تركع خبره ويوما ظرفه وقد
رفعه جملة حالية من فاعله والاستشهاد على ان النون الخفيفة تحذف لالتقاء
الساكنين قه والا لوجب قال الدماميني في شرح المغني ادخال اللام في جواب ان
الشرطية ممتنع مع ان المصنفين يفعلونه ثم قال ولا اعرف احدا صرح بجوازه ولا حجة

مطلب
يعرف فيه
معنى الدهر

مطلب
دخل للسكاكي
معتمدا على كلام
صاحب الفائق

مطلب
معنى الدهر

التقدير

مطلب
الدهر معرفا
هو الابد بلا
خلاف و

مطلب
ادخال اللام في جواب
ان الشرطية ممتنع

المصنفين
حاله

ولا وقفت له على شاهد يحتج به وقد يقال فعلوا ذلك تشبيها لها بلو كما في الاهمال
وعدم الجزم قه ولم يحرك فان قلت ما الفرق بين هذه النون والتنوين حيث
يحرك التنوين اذا لقيها ساكن وتحذف النون قلت ان التنوين قوة ليست للنون
لان التنوين لا تفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون ولان التنوين
مختص بالاسم وهو قوي والنون مختصة بالفعل وهو ضعيف فلا يلزم من
قبول القوي الحركة قبول الضعيف اياها قه وفيه نظر لان اصالة الثقيلة
انما هي عند الكوفيين على ما نقل فيه بحث لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعنا
له اعني التاكيد وهي كذلك اذ الثقيلة افادته اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك
ان ما يفيد معنى اصل في افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيد دون ذلك والاصالة
بهذا المعنى متفق عليها وما نقل من الكوفيين فانما هو بمعنى ان الخفيفة خفيفة
من الثقيلة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه قه مع ان الفرع لا يجب ان يجري
على الاصل في جميع الاحكام هذا صحيح اذ لم يلزم من عدم الجريان عليه فساد
وههنا يلزم المعرفت من لزوم مزية الفرع على الاصل قه فالمناسبة ان تحذى
من الخفيفة اليها هذا مدفوع بما ذكرنا من معنى الاصالة قه حرف مد هو الالف
والواو والياء والساكن ولم يفيد مجانسة حركة ما قبلها اشارة الى ان المصنف اراد
بحرف المد اللين بطريق ذكر الخاص وارادة العام اولى لان في حرف اللين مدا
ما وهو المد الطبيعي كما ذكر الجعبري وفي للمدعي حرف اللين في غير الالف لا فيها
لان المتبع هو المد الاصلي الخاص اولى لان المصنف لم يفرق بينهما كما قال الشارح بعيد
قوله والثاني مدغما وفي بعض النسخ والثاني مدغما فيه بزيادة لفظ فيه والصواب
تركها ولعل الغلط فيها وقع من الناسخين قه نحو خويصة تصغير خاصة
وياء التصغير والصاد الاولى ساكنتان قه لان انما يفيد الحصر لتضمنه معنى
ما والا لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة
وهو المطابق لقراءة الرفع ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه
ولصحة انفصال الضمير معه ولصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به
بعض النحاة واستدل بعضهم على افادة الحصر بان ان يكون للاثبات وما للنفي
ولا يجوز ان يكون لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي
ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى الحصر وذلك

مطلب
الفرق بين
التنوين و
النون
الساكنة

مطلب
اصالة النون
الثقيلة من
الخفيفة

مطلب
حرف المد

مطلب
يعرف فيه
احوال انما

في افادة كلمة
انما معنى الحصر

فاسد لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع
النحاة فتأمل منه فان التقاء الساكنين جائز في الوقف مطلقا اي سواء كان احدهما
حرف مد ولين اولا كقولك زيد وعمرو وبكر واعلم انه يجوز التقاء ثلث سواكن
اذا اجتمع هذان الامران اعني الوقف على ما الساكن الاول منه حرف لين والثاني
مدغم به كدوابّ واُصيمّ تصغير اصم ومثله يقع في كلام العجم كثيرا نحو كوشت
نيست والجمع بين اربع سواكن ممتنع في كل لغة وعلى كل حال والوقف لغة مصدر
وقف بمعنى حبس ومنع وهو بهذا المعنى متعد واما الذي هو لازم فمصدره وقوف
وقيل الوقوف وقف تسمية بالمصدر ولا يقال في هذا المعنى قيل لغو وقيل لغة
ردية وهذا بمعنى الصدقة وقد يقال الوقف لغة الكف عن الفعل والقول
واصطلاحا قطع الصوت آخر الكلمة الوضعية زمانا فقطع الصوت جنس
وآخر الكلمة فصل اخرج قطعه من بعضها فهو لغوي لا صناعي والوضعية
ليندرج فيه نحو كلا الموصلة فان آخرها وضعا الام وزمانا وهو ما يزيد على
الآن اخرج به السكت وهذا اجود من قولهم قطع الكلمة عما بعدها وقطع الحرف
عن الحركة لعمومه ذكره في كنز المعاني وقوله لعمومه اشارة الى انه جامع بخلاف
ما قالوا اما قطع الكلمة عما بعدها فلعدم شمول الوقف على الكلمة التي ليس
بعدها شئ وظاهر كلام بعضهم انه يسمى قطعا وليس من الوقف في شئ فعلى
قوله لا يضر خروجه من هذا التعريف ولا عن قولهم قطع الكلمة عما بعدها بسكتة
طويلة واما قطع الحرف عن الحركة فلعدم شمول الوقف على الحرف الساكن ومنهم
من اجاب بان المراد قطع الكلمة عما بعدها على تقدير ان يكون بعدها شئ وقطع
الحرف عن الحركة على تقدير ان يكون الحرف متحركا ولا يخفى ذلك عن تكلف ومنهم من
عرف ذلك بقطع الكلمة عن الحركة ورد عليه بانه ليس بجامع ولا مانع اما انه
ليس بجامع فلانه لو حرك الكلمة وقطعت عما بعدها فانه يسمى وقفا ولهذا يقال
وقف واخطاء في ترك حكمه وهو خارج واما انه ليس بمانع فلانه لو اسكن آخر
الكلمة ووصل ما بعدها بها من غير سكتة تؤذن بوقفه فانه لا يسمى وقفا وهو
داخل ولا يخفى ان مثل ذلك وارد ايضا على قولهم قطع الحرف عن الحركة ثم الوقف
اختباري بالباء الموحدة ومتعلقه الرسم لبيان المقطوع من الموصول والثابت من
المحذوف والمجرور من المربوط واضطراري وهو الوقف عند ضيق النفس والعجز

مطلب يعرف فيه التقاء في جواز التقاء ثلث سواكن

مطلب نوع الوقف الاصطلاحي

مطلب معنى الوقف لغة واصطلاحا

مطلب في تقسيم الوقف الى الاختباري والاختياري والاضطراري

والعجز واختياري بالمثناة من تحت وهو المنقسم الى التام والكافي والحسن
والاضطراري لا ينقسم اليها بل اليها والى القبيح ذكره في شرح الازهري قال
القسطلاني الوقف كامل وتام وحسن وناقص وهو الذي يسمى قبيحا لانه اما ان
يتم اولا الثاني الناقص والاول اما ان يستغني عن تاليه اولا والثاني اما ان يتعلق
به من جهة المعنى فالكافي او من جهة اللفظ فالحسن والاول اما ان يكون مستغنيا
كليا اولا فالاول الكامل والثاني التام وفي شرح الكشاف الشريف الوقف على ما
لا يفيد معنى مستقلا قبيح وعلى ما يفيده حسن فان استقل ما بعده ما بعده ايضا
يسمى تاما والا يسمى كافيا وحسنا غير تام والوقف على بسم قبيح وعلى الله اوالرحمن
كاف وعلى الرحيم تام وقال صاحب المكتفى وحكم القبيح ان لا يفعل الا لضرورة
النفس ويعاد وحكم الحسن ان يجوز الوقف بلا ضرورة لكن يعاد وحكم الكافي
ان يجوز ان لا يعاد وفي التام الوقف وعدم الاعادة واجب اواولى وقال
السجاوندي الوقف لازم وهو الذي اذا وصل غير المرام ومطلق وهو ما يحسن
الابتداء بما بعده وجائز وهو الذي يجوز الوصل فيه والفصل لتجاذب الموجبين
من الطرفين وقال الجزري وليس في القرآن وقف واجب اذا تركه القارئ
اثم ولا حرام اذا فعله اثم الا ان يكون له سبب شرعي يستدعي تحريمه فيحرم
كان يقصد الوقف على ما من اله والى كفرت من غير ضرورة قال القسطلاني في
والذي قرره انه لا يوقف دون الموصوف والخبر والمضاف اليه والفاعل ولا
المعطوف نسقا وبيانا الا اذا كثر المعطوفات وطال الكلام اوكان عطف جملة
على جملة ودون صلة وبدل والمجرور والمجزوم والتمييز والتفسير والحال والمستثنى
والمشار اليه وعلة وسبب ولا على الفاعل دون المفعول ولا على الظرف دون
ما عمل فيه ولا على احد مفعولي ظننت ولا على اسم ان واخواتها دون خبرها
ولا على خبران واخواتها دون اسماءها ولا على التمني والشرط والاستفهام
والامر والنهي دون اجوبتها ولا على القسم دون جوابه ولا على حرف دون
ما دخل عليه ولا على الرافع اللفظي دون المرفوع ولا على الناصب دون المنصوب
ولا على الجار دون المجرور نحو يشتهون حتى يقول وحور عين في قراءة الجر
واجاز الاخفش دون النعت والمنسوق وابو علي دون الا في موضعين احدهما
ما بمعنى لكن كقوله تعالى الا ما اضطررتم وثانيهما ما بمعنى الواو كقوله تعالى الا من ظلم

الوقف تام و حسن و ناقص

مطلب الوقف على بسم من البسملة قبيح

مطلب الوقف اللازم والجائز

وقال ابو عبيدة دون الاخطاء والاسلام والا الهم وقال ابن مقسم على راس
الاية كقوله تعالى الا آل لوط والا عجوزا والا عبادك ذكره في عين المعاني اه سلمنا
انه لا غير الوقف اه اعلم ان تسليم هذه الارادة ثم لان المفهوم من حصر الحكم في
شيء هو ان لا يجري في غيره والتقاء الساكنين جائز فيما ذكره المص وفي الوقف

مطلب اعتراض على التحرير

مطلقا وفي الكلمات اذا عودت تعريبا وكان قبل آخرها لين وقفا ووصلا سواء
كانت تلك الكلمات من حروف الهجاء نحو قاف وميم وعين اولا نحو زيد وانسات
وغيرهما مما بناؤه لعدم التركيب اما وقفا فلما ذكره واما وصلا فللفرق بين ما
بني لعدم المقتضي للاعراب وهو التركيب وبين ما بني لوجود المانع وهو مشابهته
مبني الاصل ولم يفعل بالعكس لقلة ما بني لعدم المقتضي وكثرة ما بني لوجود المانع
ومنهم من زعم ان السكون فيهما في حال الوصل ايضا على نية الوقف وفي كل كلمة
اولها همزة وصل مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر
نحو آلحسن عندك وآيمن وآيم الله كما ذكره التحرير واما حلقتا البطان بالدغام فلا
نعلم بما ذكرنا ان الاعتراض بعدم استقامة الحصر وارد وان الجواب الاخير الذي
ذكره التحرير ايضا غير مستقيم لان الحكم بكونهما من الشواذ لا يستقيم في الامثلة
التي اوردناها لانها مطردة غير شاذة فتامل فيه اه في الاسم المعرف باللام اعلم

مطلب حرف التعريف

ان حرف التعريف عند سيبويه هي اللام وحدها والهمزة للوصل وعند الخليل ال
كهل آلة للتعريف وعند المبرد حرف التعريف هي الهمزة وحدها وانما زيدت اللام
للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام كما ذكره في كتابه وكذا المذاهب الثلثة مذكورة
في شرح الرضي مع ادلتها اه وعود ذلك انما اختير ذلك لانه ادخل في الاستعمال

مطلب في تأويل كون لفظ ذلك اشارة الى المجموع

واوفق كلفظة الفعل بيانه ان الرجل اذا قال اكرمت زيدا واحسنت اليه واعطيته
كذا فتقول نعم ذلك كما تقول نعم فعلت فصار كانك اعدت جميع ما ذكره لانك

مطلب يعرف فيه اولوية ذلك في الاستعمال

اختصرت وكذلك ههنا ولو قيل تلك وانه اشارة الى جميع المذكورات لكان تصريحا
لا كناية عنها كذا في شرح الكشاف للشارح وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا عبر عن الاتيان بالفعل لانه فعل من الافعال والفائدة
فيه انه جار مجرى الكناية التي تعطيك اختصارا ووجازة تغنيك عن طول المكنى

مطلب الكناية اللغوية والاصطلاحية

عنه قيل مراده الكناية اللغوية وهي عدم التصريح بالشيء كتسمية الضمائر بالكناية
وقيل يمكن الحمل على الاصطلاحية وهي ان ينفي العام بنفي الخاص وهذا ابلغ لكن

لكن عبارته لا تساعده فقول ابن كمال باشا في تفسير هذه الآية وهذا من قبيل
ذكر العام في موضع الخاص فان اريد به معنى الخاص بخصوصه فهو مجاز مرسل لا

مطلب اعتراض على المولى ابن الكمال الوزير

حقيقة وليس بكناية ليس على ما ينبغي اه قلت جوازه مشروط بذلك ولا يلزم من
وجود الشرط وجود المشروط يفهم من هذا الجواب ان السائل قد اصاب في سؤاله لان
التقاء الساكنين على حده عند المص موجود في المثالين المذكورين وليس كذلك
لانهم صرحوا بعدم جوازه الا في كلمة واحدة ومراد المص هو هذا الا انه لم يصرح

مطلب يعرف فيه التقاء الساكنين في اي موضع يجوز

اكتفاء بالتمثيل والعلة معترف به كما يجيء وذكر فيه انه اذا كان في آخر الكلمة
كان محل التغيير فاغتفر حذفه لذلك بخلاف الوسط الا يرى انهم حذفوا الساكن
الاول في اضربُنّ واضربِنّ مع ان الاول حرف مد والثاني مدغم لكونهما في كلمتين
لان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة فان قلت لم يحذف في نحو اضربانّ
واضربنانّ مع انهما كلمتان قلت مقتضى الاطراد ان لا يفرق بين الواو والالف
في الحذف لكن عدم حذف الالف لعارض وهو ان الالف لو حذفت من المثنى لالتبس
بالمفرد عند الوقف ولو حذفت من جمع المؤنث لزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع
النونات مع خفة الالف واستثقالها اه ويحذف من الفعل معهما اي مع كل

مطلب اعتراض على جلال الدين الغجدواني

واحد منهما فلا يرد ما قيل ان الخفيفة والثقيلة لا يدخلان معا دفعة واحدة
في الامثلة الخمسة حتى يحذف معهما النون في الامثلة الخمسة اه ولم يحذف الالف
من يفعلان وتفعلان لئلا يلتبسا بالواحدة قال جلال الدين الغجدواني وطالما
ما يختلج في صدري ان الجمع بين رفع الالتباس وحذف الالف يمكن وذلك
بان يجعل الفتحة كالالف فتكسر نون التاكيد كما كانت تكسر عند وجود الالف

مطلب نوع اعتراض على الشارح

ويحصل الفرق بين الفعل الواحد وفعل التثنية حتى وجدت في بعض شروح
المفصل تعليلا آخر كذلك مع ما يقوى به اختلاجي فقيل ولا يحذف الالف لانها
خفيفة خفية وجودها كعدمها فلو كانت المؤكد بعدها مفتوحة لكان لزوم
الالتباس بفعل الواحد عند حذف الالف وجها يمتنع حذفها ولكن النون بعد
الالف مكسورة فلم يلزم الالتباس وفيه نظر يظهر بالتدبر فيما اسلفناه قبيل
هذا من قولنا قلت مقتضى الاطراد اه اه وقيل حد التقاء الساكنين ان يكون
الاول لاه مشعر بان المذهب ما ذكرناه وليس كذلك اذ لا خلاف بين علماء هذا
الفن في ان التقاء الساكنين انما يغتفر اذا كان في كلمة ومراد المص بل من لم يذكر

قيل سبب توبته انه واقع زوجته فقالت له افعل مرة ثانية فقال لا قدرة لي على ذلك فقالت اذا انت كاذب فيما ادعيته فقال رجعت عنه وتبت الى الله تعالى وقال هذه البيت
يا من يرى مد البعوض جناحها في ظلمة الليل البهيم الاليل ويرى نياط عروقها في نحرها
والمخ في تلك العظام النحل امنن على بتوبة تمحو بها ما كان مني في الزمان الاول
منه للرمزي شرح الطريقة

هذا القيد ايضا هو هذا القيد الا انه لم يصرح لما مر وما ذكر من عدم حذف الواو والياء عند البعض ليس لانه لالتقاء الساكنين على حده بل لانه تخيما ضيرا فاعل او فاعل فارتكب على التقاء الساكنين على غير حده للضرورة وان لم يلتبس قوله جار الله العلامة لانه جاور بيت الله خمس سنين وتاؤه علامة المبالغة ووجهها ما اشار اليه العلامة من انه اذا قيل رجل علامة اقتضوا ان يقدر موصوف جماعة وحمله على الواحد مع تقدير الموصوف جماعة مبني على عدهم هذا الواحد جماعة لكثرة علومه فالتاء في التحقيق لتانيث الموصوف ونظيره استعمال الجمع في الواحد للتعظيم وقالوا في صفة الله تعالى علام ولم يقولوا علامة وان كان ابلغ احترازا من علامة التانيث ذكره في الكشاف وهو ابو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي من المعتزلة وقال العلامة اكمل الدين في شرح الكشاف انه قد تاب من مذهب الاعتزال وكان حنفيا وسقطت احدى رجليه من ثلج اصابه في بعض الاسفار فكان يمشي بها في خشب وقيل انه كان اخذ في صباه عصفورا او شد في رجله خيطا فانفلتت من يده ودخل في ثقب وبقي بعضه في خارجه فجره به فانكسر رجله فقالت له امه هناك قطعت رجلك فوقع كذلك وولد بزمخشر سنة سبع وستين واربعمائة وتوفي بجرجانية خوارزم سنة ثمان وثلثين وخمسمائة وزمخشر بكسر الزاء وفتحها قرية كبيرة من قرى خوارزم وجرجانية قصبة خوارزم ومصنفاته الكشاف وربيع الابرار في الوعظ والمستقصى في جمع الامثال والقناع والاسماء والافعال والفائق في اللغة والمفصل وحواشيه والانموذج في النحو والتصريفات في التصريف والايضاح في المعاني والبيان واساس البلاغة والمفرد والمؤلف وصميم العربية وديوان الاشعار وقسطاس العروض ونوابغ الكلم والديوان المنثور وفوائد القلائد وواسطة العقد وخلاصة الجواهر الحنفية وكمائم الاخلاق وفصوص الاخبار والاحاديث المسندة وشافي العي في مذهب الشافعي والنصائح الصغار والنصائح الكبار في الوعظ صنفهما بعد توبته من الاعتزال قوله وهذا موضع تامل لانكم يلزم من تمثيله من كلمة واحدة ان لا يجوز في غيره ويمكن ان يدفع بالعناية قوله في الجملة اعلم ان في الجملة تستعمل في القلة وبالجملة تستعمل في الكثرة قوله فادخل اما وهي حرف شرطا اي ليس اما كلمة موضوعة للشرط بل حرف الشرط هو ان وما زائدة وكلمة

مطلب في تصحيح لفظ جار الله وشرح العلامة وبيان حاله ومصنفاته

محمود بن عمر بن محمد بن عمر ابو القاسم فخر خوارزم اخذ الادب عن ابي منصور بمصر وصنف التصانيف البديعة منها الكشاف لم يصنف مثله قبله قال ابن خلكان في بعض مؤلفاته ان الزمخشري كان مقطوع الرجل فسئل عن ذلك فقال دعاء الوالدة وذلك اني في صباي امسكت عصفورا او ربطته بخيط في رجله فانفلت من يدي ودخل في خرق فجذبته فانقطعت رجله فتالمت والدتي وقالت قطع الله رجلك كما قطعت رجله فلما وصلت الى سن الطلب رحلت الى بخارا لطلب العلم فسقطت عن الدابة فانكسرت رجلي وعملت عملا يوجب قطعها فاقاله بعض المحشين سقطت احدى رجليه من ثلج اصابه في بعض الاسفار وخالف فتبصر ذكره الرمزي توفي ليلة عرفة سنة ثمان وثلثين وخمسمائة بجرجان خوارزم بعد رجوعه عن مكة

٥٣٨
٤٦٧
٠٧١

٩٤

ولعل مراد النحو بهو هذا الا انه تسامح في العبارة قوله فالاكثر ان يجيء اسم الفاعل منه على فاعل قيل ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي اي ولاجل ان اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل سمي بلفظ الفاعل لجميع اسم الفاعل كالمفعل والمستفعل لكثرة الثلاثي ولم يقولوا اسم المفعول ولا اسم المستفعل ورد بانه ليس المقصود بقولهم اسم الفاعل اسم الصفة التي تجيء على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يات المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل والمستفعل واعلم انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والقائم والقاعد والمخرج والمستخرج وغير ذلك كذا في نجاح الفلاح واعلم ايضا قد يكون الفاعل بمعنى مفعول فيه كيوم عاصف اي تعصف فيه الريح وليل نائم وهم ناصب وبمعنى مفعول كماء دافق وسر كاتم وعيشة راضية وماء دافق ذكره الجوهري وكاس بمعنى مكسي ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وقال الرضي في عيشة راضية وماء دافق الاولى ان يكونا على النسب كنابل وناشب اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كنابل بل يجوز ايضا كونه مما منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ قوله والاكثر ان يجيء اسم المفعول على مفعول ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي فان قيل لم سمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر اجيب بان المراد المفعول به يقال فعلت الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر وبقي الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله قوله وانما قال والاكثر لانهما قد يكونان على غير فاعل قيل فيه نظر لان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل البتة ولذلك سمي به وما يكون على غيره فمن الصفة المشبهة وفيه نظر لانه يخفى على من له ادنى تمييز بين اصطلاحات الادباء قوله نحو ضراب الخ بقي ههنا صيغ المبالغة في الفعل من الفاعل كفسيق وكبار بضم الفاء وتخفيف العين وسيف مجذم بكسر الميم وفتح العين مشترك بين الالة والمبالغة وطوال بضم الفاء والتشديد مشترك بين الجمع والمبالغة وعلامة بالتشديد وراوية بكسر العين وفروقة بفتح الفاء وضم العين وضحكة بضم الفاء وفتح العين للمبالغة اسم المفعول ويستوي المذكر والمؤنث في التسعة الاخيرة وقالوا سكينة حملا على فقيرة قيل ويكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى كان وعده ماتيا اي آتيا قال الرضي والاولى ان يمثل انتهت

مطلب يعرف فيه مجيء اسم الفاعل على فاعل لا على مفعل

مطلب كون الفاعل بمعنى مفعول فيه وبمعنى المفعول

مطلب يعرف فيه اسم المفعول على مفعول لا غير

مطلب صيغ المبالغة من الفاعل

مطلب كون اسم الفاعل بوزن اسم المفعول

مطلب فاعل بوزن مفعل

مطلب وزن فعول

مقام يعرف فيه

مطلب فى استواء التذكير والتانيث فى فعول بمعنى فاعل

مطلب الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة

مطلب رد صيغة المشبهة الى صيغة اسم الفاعل اذا

مطلب فى ان المعرب هو المجرور وحده والقول بان الجار والمجرور فى محل كذا مسامحة فى العبارة

مطلب تقدم الفاعل

الامر اى فعلته بمعنى كان وعده مفعولا ومما استغنى عن فاعل بمفعل كحبه فهو
محب ولم يقولوا احاب ونعم الرجل بمعروفه فهو منعم وبمفعل نحو لمّ متاع القوم
فهو ملم ذكره ابن مالك فى التسهيل قوله وحلوب فى اسم المفعول فيستوى فيه
المذكر والمؤنث وقد يلحقه التاء للنقل الى الاسمية وللوحدة فيكون بعد لحاق
التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث وفعول بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث
وفرقة الواعدوقة الله جاء على صديقة ذكره فى المراح وشرحه ويجئ فعول للمبالغة
ويستوى فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى فاعل وذكر الموصوف وان لم يذكر فلا
يستويان واذا كان بمعنى المفعول فلا يستويان ذكر الموصوف اولا قوله وكذا الصفة
المشبهة اسم فاعل بهذا الاطلاق عندهم ليس على الاطلاق لانهم ميزوا لكل واحد
منهما بتعريف على حدة فى كتبهم واعتبروا الحدوث بحسب الوضع فى اسم الفاعل
والاطلاق لا للحدوث ولا الاستمرار فى الصفة المشبهة وان اعتبر الثبوت بعضهم
فيها و نحو خالد ودائم وثابت ومستمر وباق وراسخ ومؤمن وواجب وكافر
وضامر فى فرس ضامر مما يدل على دوام الفاعل والثبوت لا يرد نقضا واما نحو حائض
وطامث من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وطمث فليس باسم اذ معنى الثبوت
عارض وكذا فى صفات الله نحو الله عالم وقالوا اذا قصد بالصفة المشبهة الحدوث
الى صيغة اسم الفاعل فتقول فى حسن حاسن الآن او غدا قال الله تعالى وضيق القصد
به الحدوث وضائق به صدرك وهذا مطرد فى كل صفة مشبهة قوله لان القائم
مقام الفاعل لفظا الخ انما قال لفظا لانه فى المعنى هو المجرور فقط على ما ذهب اليه
صاحب اللباب وهو التحقيق وان كان الاكثرون على خلافه قال شريف الدين
الجرجانى حرف الجر اداة توصل معنى الفعل الى مجروره ومنصوب المحل ومرفوع
المحل هو المجرور وحده لا مجموع الجار والمجرور ليرد الاشكال بان المجموع ليس باسم
والاسناد اليه من خواصه والقول بان الجار والمجرور فى محل النصب والرفع مسامحة
فى العبارة اتكالا على ما تقرر من القواعد قوله وظاهر كلام صاحب الكشاف ان مثل
هذا الفاعل يجوز ان يتقدم لانه ذكر فى قوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا ان عنه
فاعل مسئولا قال البيضاوى وابو البقاء ما ذكره الزمخشرى خطاء لان الفاعل وما يقوم
مقامه لا يتقدم وقال صاحب التقريب عناية للزمخشرى وانما جاز تقديمه مع انه
فاعل لكونه اصالة التظرفية لا لعروض فاعلية ولان الفاعل لا يتقدم لالتباسه بالمبتدا

مطلب حكم كون مفعول المجهول جارا ومجرورا

مطلب فعيل قد يجئ بمعنى الفاعل

مطلب هذا اعتراض على الزمخشرى

مطلب ان كل ما هو معدول عن اصل فهو للمبالغة

بالمبتدا ولا التباس ههنا فلانه ليس بفاعل حقيقة ورد بانه تعسف سال ابن
جنى ابا على عن قولهم فيك يرغب فقال فيك لا يرتفع بما بعده فاين المرفوع
فقال المصدر اى فيك يرغب الرغب وفيك ظرف وهكذا يصحح مسئلة الكتاب
ويجعل الضمير فى مسئولا للمصدر ويجعل عنه فى موضع نصب وفى شرح الالفية
لابن المعطى ان كان مفعول المجهول جارا ومجرورا فلا يتقدم على الفعل لانه لو
تقدم اشتغل الفعل بضميره ولا يمكن جعله مبتدأ لاجل حرف الجر ومنهم من
اجاز محتجا بهذه الآية لان مفعول ما لم يسم فاعله مفعول فى المعنى والمفعول
جائز التقديم على عامله فان قيل كلام الكشاف نص فى جواز التقديم فما وجه
قول الشارح وظاهر كلام الكشاف قلنا وجهه احتمال كلامه التأويل بجعله من
قبيل الاضمار والتفسير كما يشير اليه تمثيله بقوله كالمغضوب فى غير المغضوب وقول
الشارح قدم عليه زيادة منه مبنية على الظاهر قوله وفعيل قد يجئ بمعنى الفاعل
كالرحيم وقد يجئ بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اى المحكم على تأويل ذكره الرضى
ووجيع بمعنى موجع واليم بمعنى مولم وسميع بمعنى مسمع ذكره الجوهرى وقال
صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى بديع السموات قيل بديع بمعنى المبدع كما ان
السميع فى قول عمرو امن ريحانة الداعى السميع بمعنى المسمع وفيه نظر لانه لا يثبت
لذلك والاستشهاد فى البيت لان داعى الشوق لما دعى القائل صار هو سميعا لا دعوة
فتسبب لكونه سميعا فاوقع على الداعى اسم السميع لكونه سببا فيه على ان الشاذ لا يبنى
عليه ان ثبت ذكره الشارح فى شرحه وفيه تكلف لا يخفى ويجئ بمعنى مفاعل كثيرا
كجليس وحليف وعشير وكليم وانيس ونديم ذكره الرضى فى شرح الكافية والتاج
فى شرح الكشاف وغدير بمعنى مغادر من تغادره او مفعل من اغدره ذكره الجوهرى
قوله كالرحيم بمعنى الراحم مع المبالغة وهى ليست بلازمة لصيغة فعيل مطلقا
بل اذا كان من باب فعل بضم العين وقيل هى لازمة لها مطلقا ونقل عن الزمخشرى
ان كل ما هو معدول عن اصل فهو للمبالغة فرحيم ورحوم ورحمن للمبالغة اذ
الكل معدول عن راحم ذكره فى حاشية تفسير القاضى قوله وبمعنى المفعول وبناء
فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس قاله الرضى قوله الا انه يستوى الى قوله
فى الذى بمعنى المفعول والفعيل الذى بمعنى الفاعل لا يستوى فيه المذكر والمؤنث
سواء اجرى على الموصوف اولا تقول رجل نصير وامرأة نصيرة ومررت بنصيرة

زيد ونصيرته هذا هو الاكثر والقليل هو ان لا يلزمه التاء ذكره في شرح اللب
فلا حاجة على هذا الى تأويل في قوله تعالى ان رحمة الله قريب بان الرحمة بمعنى العطف
او الغفران والاحسان او بان القريب بمعنى المسافة يذكر ويؤنث وبمعنى النسب يؤنث
فقط او بان المراد بالنسب اى ذات قرب او بان المصدر المؤنث يجوز تذكيره
حملا على لفظ آخر في معناه او تأويله بان معنى الفعل او بان في الكلام حذفا اى
شئ قريب او انه رحمة الله قريب او بانه بمعنى مقروب او بان رحمة اكتسبت التذكير
من المضاف اليه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالياء
الفوقانية او بان تأنيث الرحمة غير حقيقي مع ان الشارح قال في شرح الكشاف
هذا خارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى الضمير بين الحقيقي
وغيره ولا بين كون المسند فعلا او صفة وقال ابن هشام في المغني المؤنث المجازي
يجوز معه التذكير والتأنيث وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم والصواب
تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي وبكون المسند فعلا او شبهه وبكون المؤنث
ظاهرا فلا يجوز هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا وهو ولا يجوز في
غير ضرورة الشمس طلع خلافا لابن كيسان واعترض صاحب الكشاف بان هذه
الوجوه المذكورة في التأويل ليست بمطردة ليس بقادح واما تذكير بغي في قوله
تعالى ما كانت امك بغيا على تقدير كونه فعيلا فاما لانه مصدر كما قالوا في قوله تعالى
من يحيي العظام وهي رميم لم يقل رميمة لانه اراد المصدر او للفواصل ذكره
الطيبي او للتشبيه بمفعول كما في لحفة جديد من جديد عند البصرية لا الكوفية
لانه عندهم بمعنى مجدود من جده بمعنى قطعه ذكره المغني او لانه للنسب كطالق
او لانه للمبالغة ذكره القاضي ورد القطب كونه للمبالغة بان نفي الابلغ لا تستلزم نفي
مطلقا وجوابه انه من باب نفي المقيد وقيده ولكثيرا اللفظي قد يحمل فعيل بمعنى مفعول
على فعيل بمعنى فاعل فيؤنث مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرأة قتيلة كما يحمل فعيل
بمعنى فاعل عليه فيذكر ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث مع كونه صفة مفعال ومفعل
ومفعيل بكسر الميم فيها وفعال بفتح الفاء وفعال بكسرها وتخفيف العين فيهما قوله
والمراد بالضابط امر كلي ينطبق على الجزئيات اعلم ان الامر الكلي قد يراد به المفهوم
الكلي وقد يراد به القضية الكلية والمعنى الثاني مراد هنا وكذا الانطباق وقد يراد
به الاشتمال فمعناه امر كلي مشتمل على احكام جزئيات موضوعة اشتمالا يتوقف احكامها

مطلب قريب

مطلب الكتب التذكير

مطلب اعتراض على ابن هشام

مطلب بغي

مطلب حمل فعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى فاعل

مطلب في بيان الضابط والامر الكلي والانطباق

مطلب ما يراد بالامر الكلي

احكاما هاهنا وقد يراد به الحمل فمعناه امر كلي محمول موضوعه على جزئياته لتعرف
احكام جزئياته منه فلو قال قضية كلية لكان اولى لانه يوهم ارادة المفهوم الكلي
وهو لا يمنع نفس تصوره الشركة بل قد توهم بعضهم قوله الا ما شذ ومنه عقوق
من الاعقاق والقياس معق ونتوج من الانتاج والقياس منتج وباقل من الابقال
والقياس مبقل وما حل من الامحال والقياس محل ولاقح من الالقاح والقياس
ملقحة وثنى من الاثناء والقياس مثن وحق من الاحقاق والقياس محق قوله
فهو مسهب قيل هو وكذا محصن وملفج مستعار من اسم المفعول كسيل منهم لكنه
اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل وربما استغنى عن مفعل بمفعول
كاجنه الله فهو مجنون واحزنه فهو محزون واحبه فهو محبوب وقد جاء محب على
الاصل في الشعر واصفقت الشئ فهو مصفوف واحمه الله فهو محموم وازكمه الله
فهو مزكوم واعله فهو معلول على ما ذهب اليه سيبويه كما قال ابن صلاح قول
المحدثين والفقهاء معلول مرذول عند اهل العربية واللغة وكذا قول النووي
انه لحن وقول صاحب الحكم والكلاميين يستعملون لفظة المعلول كثيرا ولست منهم
على ثقة ليس مما ينبغي على انه قد جاء في اللغة عل فهو معلول اى ذو علة على ما
ذكره في الصحاح والمغرب وقد جاء اسم الفاعل من افعل فعال كاسار فهو سيار والقياس
مسير واجبر فهو جبار ذكر في الصحاح وفي تفسير القاضي الجبار من جبره على الامر
بمعنى اجبره وفي موضع آخر من الصحاح حساس دراك لغة او ازدواج ومن فعل
ايضا كلبس فهو لباس ونقل ملبس قوله واذ قد فرغنا من السالم فقد حان الحج
قال حسن الفناري قد يقال بجواز ان يكون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بان في الحركة
والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة وقال الدماميني في شرح المغني
كانه ادخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط لكن يصد عن ذلك وجود قد
لامتناع دخولها في الشرط وقال علاء الدين البسطامي في شرح اللباب وقد يجري
الظرف مجرى الشرط فيصدر بالفاء ما بعده نص عليه سيبويه في نحو زيد حين
لقيته فانا اكرمه والفاء في فنقول اما العطف على حان فيلزم عطف المضارع على
الماضي وهو ليس بحسن على ما صرح به في شرح المنار او ممتنع على ما صرح به في كشف
الوافية نقلا عن ابن يعيش شارح المفصل واعمال المستقبل في الماضي لاشتراط صحة
اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه وقد يجاب عن هذا بان ما لا يغتفر في الاوائل

عقوق من الاعقاق والقياس معق

مطلب اسم فاعل يوزن فعال من افعل وفعل

مطلب وفي تفسير القاضي الجبار من جبره

مطلب جواز كون الفاء جوابا لاذ تشبيها بان

مطلب عطف المضارع على الماضي قبيح او ممتنع

يتفرق في التوافق كقوله تعالى وان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت مع انه لا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا وقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وكقولهم ضربتني هند وزيد ومررت برجل قائم ابوه لا قاعدين وربّ شاة وسخلتها ويا زيد والحارث وبانه لا يشترط في عطف الجملة على الجملة صحة ايقاع المعطوف مقام المعطوف عليه على ما صرح به بعض شراح المفتاح في اوائل الفن الاول واشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون الى قوله فتكون من الظالمين والشارح في باب الفصل والوصل من المطول ولا في عطف المفرد على المفرد كليا كما صرح به علاء الدين البسطامي في حاشية المطول في قوله قد ينزل العالم بها منزلة الجاهل حيث قال من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء على انه يجوز اعمال الفعل المستقبل في الظرف الماضي على ما نص عليه المحققون في قوله تعالى واذ اعتزلتموهم الى فأووا الى الكهف وقوله واذ لم تفعلوا الى فاقيموا وقوله واذ لم يهتدوا فسيقولون ووجهوه بانه من باب المبالغة حتى كان هذه الافعال المستقبلة واقعة في الازمنة الماضية لازمة لها لزوم المظروفات لظروفها وفاء فصيحة وهي التي تدل على الشرط المحذوف وقيل على السببية وقيل عليهما وحيث فصيحة اما لافصاحها عن الشرط او السبب او عنهما او لفصاحة الكلام الذي دخلت هي فيه او لظهور المعنى بسبب دخولها او وصف لها بوصف صاحبها او لكونها مغيرة معنى بديعا واقعة موقعا حسنا وتنوع الفاء الفصيحة بتنوع ما دل عليه من المحذوف تارة يكون المحذوف امرا او نهيا كما في قوله تعالى فقد جاءكم بشير ونذير اي لا تعتذروا فقد جاءكم وتارة شرطا كما في قوله تعالى فهذا يوم البعث اي ان كنتم منكرين البعث فهذا يوم البعث وتارة معطوفا كما في قوله تعالى فانفجرت اي فضرب فانفجرت وقد يصار الى تقدير القول كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى في سورة الفرقان فقد كذبوكم بما تقولون ان هذه المفاجاة حسنة رائقة وخاصة اذا انضم اليها حذف القول ومجيء هذه الآية من ذلك القبيل كذا ذكره الشارح في شرح الكشاف مطلب المضاعف واما مضاعفا لانه ضوعف الحرف الواحد بمقابلة العين واللام مطلب قال الخليل وهو من الخلة والخلة من الخلال فانه ود يتخلل النفس ويخالطها وقيل من الخلل فان كل واحد من الخليلين يسد خلل الآخر او من الخل وهو الطريق في الرمل فانهما يترافقان في الطريق او من الخلة بمعنى الخصلة فانهما يتوافقان في الخصال او الخليل هو الفقير من

من الخلة او المصطفى المختص الذي ادخله في خلال الامور واسرار العلوم مطلب التضعيف ان يزاد على شيء القائم مقام فاعل يزاد الجار والمجرور او ضمير مصدر يزاد على ان يكون لازما ثم يلزم تفسير المتعدي باللازم الا ان يقال ليس بتفسير لغة بل من طريق شعور الذهن والكناية لان زيادة الشيء على الشيء يستلزم كونه مزيدا عليه كما قالوا في قول صاحب الهداية فتح بلدة عنوة اي قهرا هذا ليس بتفسير لغة لان عنى بمعنى ذل وخضع لازم وقهر متعد بل هو تفسير من طريق شعور الذهن والكناية لان الذلة يلزم القهر وان القهر يستلزم الذل ثم التأويل المذكور معروف في الفعل المجهول وفي الفعل المعروف جوزه صاحب الكشاف في قوله تعالى لقد تقطع بينكم حيث قال اي وقع التقطع فيل بل في المعروف اولى لانه اصله وقال صاحب الكشف جعل من الاسناد الى ضمير الامر لتقرره في النفوس اي تقطع الامر بينكم او الحال لا يعرف له شاهد والاصل مهجور ومرادهم بان الاسناد الى المصدر الملحوظ جاء في الفرع دونه مطلب فيجعل اثنين او اكثر قال الطيبي الصواب ان ضعف الشيء مثلاه وضعفيه ثلاثة امثاله وهو الموافق لقوله تعالى فزده عذابا ضعفا في النار واذا زاد على عذابهم ضعفا فقد اتاهم ضعفين فيطابق قوله تعالى في موضع آخر ربنا آتهم ضعفين من العذاب روي ابو عمرو وعن ابي عبيدة في قوله تعالى يضاعف لها العذاب ضعفين قال يجعل الواحد ثلثة اي يعذب ثلثة اعذبة وانكره الازهري وقال هذا الذي يستعمله الناس في كلامهم ومتعارفهم وانما الذي قال الحذاق انها يعذب مثلي عذاب غيرها لان الضعف في كلام العرب المثل الى ما زاد وليست تلك الزيادة بمقصورة على مثلين فيكون ما قاله ابو عبيدة صوابا وقال الراغب الضعف من الالفاظ المتضايفة كالنصف والزوج وهو تركب الزوجين المتساويين ويختص بالعدد فاذا قيل اضعفت الشيء وضعفته وضاعفته ضممت اليه مثله فصاعدا فضعف الشيء هو الذي يثنيه ومتى اضيف الى عدد اقتضى ذلك العدد ومثله نحو ان يقال الضعف العشرة فذلك عشرون بلا خلاف واذا قيل اعطه ضعفي واحد فان ذلك يقتضي الواحد ومثليه لان معناه الواحد واللذان يزاوجانه هذا اذا اضيف فان لم يضف فقلت الضعفين قيل ذلك يجري مجرى الزوجين في ان كلا منهما يزاوج الآخر فيقتضي اثنين لان كلا منهما يضاعف الآخر فلا يخرجان عن الاثنين بخلاف ما اذا اضيف الضعفان الى واحد فيثليهما نحو ضعفي الواحد مطلب ويقال له الاصم وهو من له وقر في الاذن فلا يسمع الصوت الخفي فيحتاج الى شدة الصوت

مطلب
لا يشترط صحة ايقاع المعطوف مقام المعطوف عليه في عطف الجملة على الجملة ولا في عطف المفرد على المفرد كليا

مطلب
اعمال المستقبل في الظرف الماضي

مطلب
في الفاء الفصيحة وسبب تسميتها فصيحة

مطلب
المضاعف

مطلب
ماخذ لفظ الخليل

مطلب
في كون ضمير المصدر قائما مقام الفاعل في المجهول وكون ضمير المصدر كذلك في الفعل المعروف ايضا

مطلب
التفسير لغة وكناية

مطلب
في بيان الضعف

مطلب
يعرف فيه اسناد الفعل الى ضمير مصدره

مطلب
يعرف فيه معنى الضعف والتضعيف

مطلب
يعرف الاصم

والمضاعف ايضا يحتاج الى شدة الصوت لعدم امكان النطق به عند الصوت
الخفي ولهذا سمي به ولانه لم يكن فيه حرف تشابه الاصم لانه يكرر له الحرف حتى يسمع
ولانه لا يسمع فيه حركة الحرف الادغم **ش** وكان اهل الجاهلية اي المدة والايام
التي كثر فيها الجهل او الخصلة المنسوبة الى الجاهل وتلك تسمى فترة لفتور الدواعي
في العمل بالشرائع التي فيها وهي ما بين الرسل من رسل الله عز وجل **ش** يسمون
رجبا شهر الله نون رجبا لان المراد غير معين وفي التلويح وقع في عبارة فخر الاسلام
غير منون للعلمية والعدل عن الرجب لان المراد رجب بعينه وهذا تعليل لكون
رجب الغير المنصرف معدولا عن الرجب المعرف باللام العهدية ولو لم يعتبر العدل
كان منصرفا اذ ليس فيه الا العلمية ح وهذا التعليل ذكره صاحب الكشف وتبعه التاج
وفيه بحث وهو ان رجبا علم لان جميع اسماء الشهور من باب الاعلام الجنسية بدل
عليه دلالة قطعية امتناع شعبان ورمضان من الصرف فان الالف والنون المزيدتين
لا يؤثران في الاسم بمنع الصرف الا مع العلمية وتعريف العلم يمتنع ان يكون باللام
فلا يكون اصله الرجب على ان العدول من علم الى علم بط غير وارد ذكره الاصفهاني
في شرح البديع ومال الى ان منع الصرف سهو من الناسخ ويمكن ان يجاب عنه بان بعض
الاعلام قد يدخله حرف التعريف لمح الوصفية الاصلية كالحسن فلعل الرجب منه
وفيه ان ادخال اللام الوصفية ليس مقيسا في شئ من الاعلام بل هو امر سماعي ذكره
الدماميني في شرح المغني والفرق في ذلك بين علم الجنس وعلم الشخص يحتاج الى
نقل ثم العدول من علم الجنس الى علم شخص ليس بعجيب على ان اللام التي تدخل
على الاعلام لمح الوصفية انما تدخلها بعد اخراجها عن العلمية واطلاقها على المسميين
بها اوصافا لقصد المدح او الذم كما صرح به في شرح اللب السيد فليس ح فيما ذكر
عدول من علم الى علم كما ظن واضافة الشهر الى الله للتشريف والتعظيم ولذا سمي رجب
لان الرجب التعظيم ولانهم كانوا يعظمونه في الجاهلية ولا يستحلون فيه القتال
وانما قالوا رجب مضر لانهم كانوا اشد تعظيما له واذا ضموا اليه شعبان قالوا رجبان وسمي
الشهر به لتشبيههم اياه بحين ثم الاهلال **ش** كما يسمع في مختصر الصحاح لا يسمع وهو
الاصوب والكاف للتشبيه وكلمة ما قيل كافة لها عن الدخول في المفرد وقيل مصدرية
عند اكثر النحاة وكلمة ايضا تاكيدا لما يستفاد من الكاف ومن هذا القبيل قولهم كما ان زيدا
من افاضل الناس كذلك عمرو واما قولهم كما ان زيدا قايم عمرو قاعد فالظان الكاف

مطلب معنى الجاهلية

مطلب كون رجب غير منصرف للعلمية والعدل

مطلب الفرق بين علم الجنس وعلم الشخص

مطلب رجب شهر الله ورجب مضر

لعل هذا في نسخة سقيمة والنسخ المسقيمة التي رأيناها كانت على ما هو الاصوب ثم في كونه من التركيب من القبيل الذي ذكره نظرا تامل نقف لم

مطلب احوال الكاف والكاف في كما

الكاف هنا للتحقيق معنى الوجود على ما ذكره علاء الدين البسطامي كما في قوله تعالى
ارحمهما كما ربياني صغيرا على ما نقله صاحب اللباب ووجهه شراحه بانه ليس الكاف
فيه للقران في الوقوع كما في قولك كما حضر زيد قام عمرو لان التربية من الوالدين
واقعة والرحمة لهما مطلوب الوقوع والمعنى اوجد رحمتهما ايجادا محققا كما اوجد
الوالدان التربية ايجادا محققا في الزمان الماضي وقال الراغب الكاف في قوله تعالى ا
كالذي مر على قرية ليس للتشبيه المجرد بل للتجديد والتحقيق كما في قولك الاسم كزيد **ش**
مستغيث من استغاثه واغاثه والاسم الغياث بالكسر اي المستغيث المسلوب القدرة
والمستعين الضعيف القدرة والمستجير طالب الخلاص والمستنصر طالب الظفر **قوله**
من الاشهر الحرم وهي اربعة وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب وهي سرد
متواليات وسردت الحديث اذا اتيت به على ولاء ثم والمحرم اول الشهور ولذلك
ادخلت الالف واللام عليه دون غيره من الشهور كانهم قالوا هذا الذي يكون ابدا
اول السنة ذكره في النجم الوهاج وذكر في طلاق قالوا قعات الحساسة ابتداء السنة
من المحرم واما اول ايام الاسبوع فالصواب انه يوم السبت لما روي عن ابي هريرة
رضي الله عنه قال خلق الله التربة يوم السبت والجبال يوم الاحد والشجر يوم الاثنين
والمكروه يوم الثلثا والنور يوم الاربعا وبث فيها الدواب يوم الخميس وخلق آدم
يوم الجمعة بعد العصر في اخر ساعة منه وقول الشاعر الم تر ان الدهر يوم وليلة يكران
من سبت عليك الى سبت وقال ابن السيدة اولها الاحد وقال النووي في شرح المهذب
سمي يوم الاثنين لانه ثاني الاسبوع والخميس به لانه خامسه وقد كان للشهور والاهلة
والايام الاسبوع في صدر الجاهلية اسماء غير هذه الاسماء وكان المحرم يسمى المؤتمر لانهم
كانوا يأتمرون فيه الغارات فسمي المحرم لتحريم القتال فيه وقيل لتحريم الجنة فيه على
ابليس وسمي صفر ناجرا لانه يجز الابل اي يهزل فسمي صفر الاصفرار الاشجار فيه او
لاصفرار مكة من اهلها اذا سافروا يقال دار صفر اي خال او لاصفرار وجوههم حين
وقع في الناس فيه وباء وسمي ربيع الاول خوان وربيع الاخر وبصان فسميا
ربيعين لارتباع الناس فيهما اي اقامتهم في الخصب والجمادان حنين ورنة فسميا
جمادين لجمود الماء فيهما يوم سميا وجميع الشهور مذكرة الا جمادين وتجب الاصم
لما لم يسمع فيه صوت السلاح فسمي رجب لتعظيمه وتعظيمهم فيه الهتهم وفي الروضة
لم يعذب الله تعالى امة في شهر رجب وفيه نظر لان قوم نوح عم اغرقهم الله تعالى فيه

مطلب اين الكاف لتحقيق الوجود

مطلب الاشهر الحرم

مطلب في تحقيق اسماء الشهور واشهر الحرم

ادخل الالف واللام على المحرم

ابتداء ايام

مطلب اسماء الشهور في صدر الجاهلية

صفر

مطلب اسماء الايام واهلة في الجاهلية

مطلب وجه تسمية المحرم محرم

مطلب يعرف فيه احوال الاسماء الشهور

كما قال الثعلبي وشعبان مجلان فسمي شعبان لانشعاب القبايل فيه وتفرقها في الغارة
اولانشعاب الخير فيه لرمضان ورمضان ناقص فسمي رمضان لانه يرمض فيه الذنوب
اى يحرق اولرمض الفصال وشوال العذل بالذال المعجمة فسمي شوالا لشول الناقة
فيه بذنبها يوم التسمية ليعلم الذكر انها حامل اولان العرب كانت تشول فيه اى
تخرج عن امكنتها وذو القعدة صواع فسمي ذا القعدة لقعودهم في رحالهم
عن العدو والحرب وذو الحجة برك لبروك الابل فسمي ذا الحجة لاداء الحج فيه وكانوا
يقولون ليوم الاحد اول وليوم الاثنين اهون وللثلثاء جبار وللاربعاء دبار
وللخميس مونس وللجمعة العروبة وللسبت شيار ذكره في غرر التفاسير وقال
بعض اكابر المتأخرين ايام الاسبوع من الاعلام الغوالب فيلزمها اللام وتجريد
لفظ الاثنين من اللام والسبت فجعل هؤلاء من الاعلام الغالبة وان لم يثبت
جنسها محافظة على القاعدة التي هي ان الاعلام التي لا يلزمها الا زمة في الاصل اجناس
صارت بالغلبة اعلاما مع لزوم العهد فلا جرم وجب ان يجعل جنسيتها مقدرة والثلثاء
والاربعاء لا جعلا اسمين جعلت الهاء التي في العدد همزة فرقا بين الحالين ذكره
في مجمع الصغاني وفي بعض شروح الكشاف قد اطبقوا على ان العلم في ثلثة اشهر
هو مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وشهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر
وفي البواقي لا يضاف الشهر ثم في الاضافة يعتبر حال المضاف اليه في اسباب منع
الصرف ووجوب دخول اللام وامتناعه وفيه ان الامام ذكره في تفسيره ان رمضان
مختلف فيه اختيار المجاهد انه اسم الله ولذا لا يجوزان يقال جاء رمضان وذهب
رمضان بل شهر رمضان واختيار محيي السنة وهو الصحيح ان رمضان اسم الشهر
واختيار صاحب التيسير ان شهر رمضان من قبيل اضافة الجنس الى النوع كيوم الجمعة
والاسم رمضان واليه مال الرازي فقول من قال ان العلم لو لم يكن لشهر رمضان
لما جاز اضافة شهر اليه لعدم جواز انسان زيد ليس بصحيح قوله حركة قال في مختصر
الصحاح حركة قتال الحركة ضد السكون والقتال المقاتلة فلا يتعلق به السماع بل بغيره
وصوته والنعال جمع نعل وهي الحذاء مؤنثة تصغيرها نعيلة تقول نعل وانتعل
اى احتذى وانعل خفه ودابته ولا يقال نعل فالمضاف محذوف على الوجهين قوله
ولا قعقعة السلاح والقعقعة حكاية صوت السلاح ونحوه فنفي قعقعة السلاح
في الاول وتنصيص في الثاني كما في العلم صفة قائمة بغيره او تخصيص به والواو في

مطلب اسماء ايام الاسبوع في صدر الجاهلية

مطلب اضافة الشهر لازم في الثلثة دون السواقي لا

مطلب شهر رمضان

ولا قعقعة هي المقترنة بلا المذكرة للنفي المؤكدة له بشرطين سبقها بنفي وعدم
قصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ولتفيد ان الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع
والافتراق والعطف من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل والمشهور انه
من عطف المفردات واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد
ولا عمرو وجاز ولا الضالين لان في غير معنى النفي عند البصرية واما عند الكوفية
فلفظ لا بمعنى غير وجاء قوله فاذهب فاني في الناس احرزه من خيفة ظلم
ويحي ولا يجبل لان المعنى لا فتى لحرزه مثل فعل يهلك الا القوم الفاسقون ولا
نحو ما اختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية لا غير واما وما يستوي الاعمى والبصير ولا
الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا
الثانية والرابعة والخامسة زوايد وقد يقال قصد نفي الاستواء من كل واحد منهما
مقيسا الى الآخر كانه قيل ولا يستوي الظلمات مع النور ولا النور مع الظلمات فان
قلت كلمة لا في نحو ما جائني زيد ولا عمرو تفيد التصريح بعموم النفي اذ بدونها
ربما يحمل على نفي الاجتماع فلا يكون زائدة بل مفيدة معنى مقصودا قلت افادتها
المعنى لا تنافي تسميتها بالزائدة فانهم يسمون كان في كان زيد فاضلا زائدة وان
كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع قوله وما كان المضاعف في الثلاثي وغيره
في الرباعي لم يجعلهما في تعريف واحد لتعذر جمع الحقايق المختلفة في تعريف واحد
اذ لم يوجد قدر مشترك كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما واطلاق
المضاعف على قسميه من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة ولا يخفى
تعذر تعريف العين الشامل للشمس والذهب وغيرهما ولم يتعرض المزيد فيه مع ذكره
في هذا القسم لان حكمه حكمه لا لمخالفة بينهما قوله ما كان عينه ولامه من جنس واحد
فان قيل هذا منقوض بنحو فرح فانه ليس عينه ولامه من جنس بل العينان كذلك
قلنا المراد بيان المضاعف الذي يكون التضعيف فيه اصليا ولم يكن بسبب زيادة
حرف قوله كما ترى الكاف بمعنى على كما في كن كما انت وقول بعضهم لخير حين قيل
له كيف اصبحت اى على ما انت وعلى خير وقيل المعنى بخير ورد بانه لم يثبت مجيء
الكاف بمعنى الباء وقد يكون للتعليل اثبت ذلك قوم ونفاه الاكثرون وقيل بعضهم
جوازه بان يكون الكاف مكفوفة بما والحق جوازه في المجردة والمبادرة وتسمى كاف
المفاجاة والقران وللتقييد على ما ذكره علاء الدين البسطامي في حواشي المطولة

مطلب الواو المقترنة بلا وتكرار النافية مع الواو

مطلب افادة لا المعنى لا ينافي تسميتها بالزائد

مطلب المضاعف

مطلب في كون الكاف بمعنى على

قوله القرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة حيث قال ومافى كما يفهم كافة والكاف
للتقييد والتقدير الغرابة كذا على الوجه الذى فهم ثم قال وبالجملة فليست للتشبيه
قطعا بل للتقييد وقد صرحوا بان هذه الكاف لا عامل لها كما لا معمول لها لانها لم يبق
حرف جر حينئذ قوله فقوله المضاعف مبتدأ فان قيل قد صرح فى كشف الوافية ان

مطلب يعرف فيه احوال مقول القول

مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون مفردا الا اذا كان قولا مصدرا كقولك قلت
قولا حقا وربما يحذف المصدر ويترك صفته منصوبة كقولك قلت حقا فاذا وقع
فى مقول القول مفرد فهو مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف قلنا هذا على
ما هو المشهور من كون القول هو التلفظ بما يفيد فائدة تامة على ما ذكره القاضى
فى انوار التنزيل واما على ما ذكره الرضى ونقلناه فى اوائل هذه الرسالة من ان الكلام
واللفظ والقول من حيث اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم او المعانى
وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا فلا كلام فى كون مقول القول مفردا قال ابن التمجيد
فى حاشية انوار التنزيل بعدما قال وحقيقة القول التلفظ بما يفيد فائدة تامة
فالمهملات والكلمات المفردة والمركبات الناقصة ليست باقوال ولا يخفى ان يعمم
ما لا يفيد لصحة قولهم فى قيود التعريفات قوله هذا لاخراج الشئ الفلانى مشيرا
الى كلمة واحدة من كلمات التعريف او الى مركب ناقص من الفاظه الا ان يصار فى
امثال هذا الى المجاز واعلم ان للعرب فى القول ثلثة مذاهب اكثرها الحكاية مابعده

مطلب اعراب القول ثلاثة مذاهب

فمحله النصب ان كانت جملة لوقوعها موقع المصدر كانه قال قولا ثم عدل الى
الجملة لارادة الخصوص لانها بمنزلة النوع من القول ولذا ينصب المعطوف عليها
كقال زيد عمرو منطلق او مثله بالنصب لا غير وحق المحكى ان يؤدى على هيئته فلا
يقال قال زيد عمرو الظريف او نفسه منطلق ولا عمرو وبكر منطلقان اذا لم يقله
المحكى عنه لانه يلتبس ان النعت والتاكيد والمعطوف داخل فى الحكاية واعتبار الحكم
والمزايا فيما حكى الله تعالى قيل فى المحكى وقيل فى الحكاية وهو الظاهر وفى قوله تعالى قالوا سلاما
اجمع القراء على نصبه لان المراد التبرى لا التحية اى تبرأنا منكم تبرأ وسلمنا منكم
سلاما ولذا انتصب وفى قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام فى النصب وجهان على المصدر
اى سلموا سلاما وعلى انه مفعول قالوا لانه معنى قولهم كما تقول حقا لمن قال لا اله الا الله
ورفع الثانى على انه خبر مبتدأ اى امرى سلام او مبتدأ محذوف الخبر اى عليكم سلام
والمذهب الثانى لبنى سليم اجراء القول مجرى الظن من غير شرط والثالث اجراؤه

اجراؤه مجرى الظن باربعة شروط الاستفهام والخطاب والاستقبال وان لا
يفصل بين حرف الاستفهام والفعل باجنبى غير الظرف كذا فى بعض شروح الكافية
قوله وهو الظاهر ان هذه الواو من الحكاية لا من المحكى والواو التى فى نسخ المتن

مطلب الجمع قد يكون مع الواو وبدونه الواو لتاكيد لصوق الجزء بالكلام

ليست فى محزها فان قيل الخبر قد يكون مع الواو وان كان حقه ان لا يكون بها
كخبر المبتدأ على ما حكى الرضى وان كان قليلا وذكره الدماميني فى بحث الجمل من
شرح المغنى وخبر باب كان كقول الحماسى فلما صرح الشر فاسى وهو عريان وخبر
ما الواقعة بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة وخبر لا الواقعة بعد بد
كقولهم لا بد وان يكون قالوا هذه الواو لتاكيد لصوق الخبر بالاسم كالواو التى

مطلب يعرف فيه احوال الواو ومواقعها

للتاكيد لصوق الصفة بالموصوف فى قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما
اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلنا امثال ذلك مما ورد على
خلاف الاصل تشبيها بالحال فى كون كل منهما حكما لصاحبه على ان صاحب المفتاح
قال ان قوله تعالى ولها كتاب حال من قرية لكونها نكرة فى سياق النفى فتعم ودو الحال
كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف بجعل الواو لتاكيد اللصوق

مطلب سهو

كما ذهب اليه صاحب الكشاف ومن قلده سهو ثم اعتذر لصاحب الكشاف بانه
لا عيب فى السهو للانسان لانه ذهول يزول بادنى تنبيه والبشر لا يخلو عنه وانما
العيب فى الخطاء وهو ان يتقرر الصورة المنافية للحق فلا يزول بسرعة بل لا يزول
اصلا او يزول بعد اتعاب وتردد بانه قد تكرر فى الكشاف الحمل على الوصف مع
بسط وتفصيل فالحكم بكونه سهوا سهو ولا شك ان معنى الجمع تناسب اللصوق

مطلب دخول الواو بين الصفة والموصوف

وباب المجاز مفتوح فقول صاحب الفرائد دخول الواو بين الصفة والموصوف
غير مستقيم لاتحادهما ذاتا وحكما وتاكيد اللصوق يقتضى الاثنينية مع انا لا نم
ان الواو تفيد التاكيد وشدة اللصوق ليس بذاك قوله من الثلاث فى حال بعضه

مطلب جوز بعض النحاة انتصاب الحال عن المضاف اليه بلا تاويل واعتبار شرط

اما من ضمير غيبتو لامه وقد جوز بعض النحاة انتصاب الحال عن المضاف اليه
من غير تاويل واعتبار شرط على ما ذكره فى حواشى شرح المفتاح السعدى ومنعه
بعضهم معللا بان الحال جزء من الخبر عنه والمضاف اليه لا حظ له فى الاخبار عنه
وذكر الاندلسى ان الصحيح ان المضاف اليه ان كان فاعلا او مفعولا فى المعنى جاز
والا فلا الا انه قد جاء كقوله تعالى بل ملة ابرهيم حنيفا واجاب عنه بعضهم بنقله
عن صاحب الكشاف بان المضاف اليه لما كان فى معنى المضاف والمضاف مفعول فكانه

مطلب الحال

فحكمه كما في قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فان لحم الاخ هو الاخ
وبالعكس ذكره في كشف الوافية وقال الدماميني قالوا لا يقع الحال من المضاف اليه
الا بان يكون المضاف جائز العمل في الحال وبان يكون جزءا منه او كجزء منه في صحة
الاسقاط والاستغناء به والمعتبر في تلك الصحة حال العامل كذا ذكره ابن كمال
باشا في شرح المفتاح ثم اختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لانها
من معنى الفعل المشعر بحرف الجر كانه قيل ملة يثبت لابراهيم حنيفا والتصحيح
ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من معنى الاتحاد بالوجه المذكور واما حال
من المبتدا وقد جوز جماعة من النحاة الحال من المبتدا وجعلوا العامل انتساب
الخبر الى المبتدا فانه معنى فعلي قابل للتقييد ان قصد هناك تقييد كذا ذكره سيد
المحققين في حواشي شرح المفتاح واعترض عليه بانه قد صرح بعض النحاة بان
تاخير الحال في مثل هذه الصورة لازم لان مثل هذا العامل ضعيف لا ينعقد
الا بعد انعقاد الكلام فقبل ذلك ليس له قوة العمل في الحال واجيب بان هذه
الجهة وان كانت معقولة الا ان المناسبات النحوية تابعة للاستعمالات والاستعمال
ساعد السيد المحقق لقوله تعالى فله جزاء الحسنى فقد صرحوا ان جزاء في قراءة النصب
حال من المبتدا وهو الحسنى وقوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيامة نص
فيما ذكرنا بخلاف الاية الاولى فانه يحتمل ان يكون حالا من ضمير الخبر وهو الظرف
المتقدم وللك ان تجعل عامل الحال لفظة كان في الخبر واختلاف عامل الحال وذيها
جائز عند مجوز الحال من المبتدا وهو سيبويه واتباعه وقد قال سيد المحققين
في قول التلخيص فالفصاحة في المفرد خلوصه ولا يحسن جعل الظرف حالا من المبتدا
بنا على جواز عامله على تاويل لان المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة
حال كونها في المفرد وان كان المآل واحدا ثم قال وقس على هذا امثاله من التراكيب
وراع فيها جزالة المعنى وان احوجتك الى زيادة تقدير في الالفاظ ويجوز ان يكون
قوله من الثلاث صفة المبتدا وبان يقدر متعلقه معرفة اي المضاعف الكائن من
الثلاثي على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد على هذه
الطريقة كثير من الاعاجم المتاخرين ذكره الدماميني وفيه بحث لان الكائن المقدر
في مثله للثبوت كالمؤمن والكافر فاللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم
حذف الموصول مع بعض صلته وذكر بعضهم ان تقدير المتعلق في مثله معرفة مبني

مطلب في جواز حذف الموصول مع بعض صلته

مبني على اعتبار التدريج بمعنى انه يقدر اولا منكرا اذ الاصل ولانه للظرف على زيد
منه ثم يعبر بتقدير اللام ثانيا وقيل ان تقدير المعرفة ناشئ من المقام كما اشار اليه
الشريف المحقق لا من دلالة الظرف ثم قال ذلك البعض ويجوز جعل المنكر صفة
المعرفة بنية حذف اللام والمضاف بتاويل فك الاضافة على نص عليه ابو علي
في الشيرازيات وبنى عليه قوله كان مزاجها عسل وماء اي كان مزاجها فحذف وقوع
خبر اسم كان نكرة عسلا وماء كما صرح به العلامة في شرح المفتاح كما يجوز جعل المعرف حالا
بنية طرح اللام بل لما جاز جعل المنكر صفة المعرف بنية اللام في مثل قولهم ما يحسن
بالرجل خير منك وقولهم ما يحسن بالرجل مثلك مع وجود المانع من اظهار محل
صرحوا به جاز ما نحن فيه بل بجوازه ولا مانع اولى فان قيل ان الشارح قد صرح
في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة فلا حاجة
الى تعريف المتعلق اجيب بان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعد
بخلاف المعهود الذهني ويقال له الاصم جملة معترضة وهي التي تعترض
بين الشيئين لافادة التقوية او التسديد او التحسين او التنبيه او الاهتمام او التنزيه
او الدعاء او المطابقة او الاستعطاف او بيان السبب لامر فيه غرابة والواو الداخلة
عليها تسمى واو الاعتراضية ليست حالية ولا عاطفة وقد تدخل عليها الفاء ايضا
وتقع تلك الجملة بين الفعل ومرفوعه وبينه وبين مفعوله وبين المبتدا والخبر
وبين اصليها المبتدا والخبر وبين الشرط وجوابه وبين القسم وجوابه وبين
الموصوف وصفته وبين الموصول وصلته وبين اجزاء الصلة وبين المتضايفين
وبين الجار والمجرور وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه وبين الحرف وتوكيده وبين
حرف التنفيس والفعل وبين قد والفعل وبين حرف النفي ومنفيه وبين جملتين
مستقلتين وقد يعترض باكثر من جملة ومن جملتين وصرح صاحب الكشاف
جوازه بسبع جمل ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابو علي لا يعترض باكثر من
جملة والمعترضة كثيرا ما تلتبس بالحالية ويميزها منها على ما ذكره ابن مالك وابن
هشام في مغني اللبيب امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وبالواو مع
تصديرها بالمضارع المثبت وان الشرطية ولن والسين وسوف وكونها طلبية
فتول الحوفي في قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين ان الجملة حالية مردود هذه
هي الفروق اللفظية واما الفرق المعنوي فما اشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى اتخذ ثم

مطلب يجوز جعل المنكر صفة للموصوف مع حرف اللام كما يجوز جعل المعرف حالا منه طرح اللام

مطلب في بيان الجملة المعترضة

مطلب في الفرق بين الجمل المعترضة والحالية

مطلب

العجل من بعده وانتم ظالمون حيث قال في معنى الاعتراض وانتم قوم عادتكم
الظلم وفي معنى الحال انتم تضعون العبادة في غير موضعها وبينه بعضهم بان
الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا
بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة وقال الطيبي الاعتراض ابلغ من الحال لان فيه
عموم الاحوال بخلاف الحال وهي قيد للفعل بقي ههنا فائدة وهي ان ابن هشام
قال في المغني للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحاة والزمخشري
يستعمل بعضها ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما انه لا
اعتراض الا ما يقوله النحاة وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين وبين الطيبي
تلك الاصطلاحات على وفق المطول حيث قال من اهل البيان من يقول الاعتراض
ان يؤتى في اثناء كلام او كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة سوى دفع الايهام وليس المراد بالكلام المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع
ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا
للاول او تاكيدا او بدلا منه ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او في اخره
او بين كلامين متصلين معنى او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة سواء كانت دفع الايهام او غيره ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او
كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما ويجوز ان يكون فضل المضاف
على المضاف اليه المحذوف هو المبتدأ على ما قاله الواسطي من ان الاولى كون المحذوف
المبتدأ اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا لان الخبر محط الفائدة
او الخبر على ما قاله العبدي من ان الاولى كونه هو الخبر واذا دار الامر بين كون المحذوف
فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر
فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف والفعل غير الفاعل الا ان يعتضد
الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بموضع اخر يشبهه او بموضع آت على
طريقته واذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا اولى واذا احتاج
الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني
اولى تخريج اشهر ويقال له المطابق وانما خص بالرباعي مع ان المطابقة موجودة
في الثلاثي بين عينه ولامه لكثرة المطابقة في الرباعي زلزل فان فاءه ولامه
الاولى كليهما زاء وعينه ولامه الثانية لام على مذهب البصريين فوزنه فعلل واما

مطلب بالجملة وفي الجملة

مطلب اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ او كونه خبرا فالاولى كونه مبتدأ

٨٦

١٠٢

واما الكوفيون فيجوزون تضعيف الفاء وحدها ويقولون ان زلزل مشتق
من زل لموافقته اياه في المعنى فالزاء الثانية عندهم زائدة فوزنه فعفل وان
لم يكن فيه ادغام قال الشارح في شرح الكشاف كل مبتدأ عقب بان الوصلية يؤتى
في خبره بالا الاستدراكية او لكن مثل هذا الكتاب وان صغر حجمه لكن كثر علمه
وذلك لما في المبتدأ باعتبار تقييده بان الوصلية من المعنى الذي يصحح الخبر
استدراكا لاشتماله على مقتضى خلافه وقال في موضع منه والفاء في خبر المبتدأ
المقرون بان الوصلية شائع في عبارات المصنفين مثل زيد وان كان غنيا فهو بخيل
ووجهه على ان يجعل الشرط عطفا على محذوف والفاء جوابه والشرطية خبر المبتدأ
وان جعل الواو للحال على راى الزمخشري والشرط غير محتاج الى الجزاء فلشبه
الخبر بالجزاء حيث قرن بالمبتدأ الشرط وقال علاء الدين البسطامي في حواشي
المطول ما قرن بالا او لكن في مثل ما ذكر قائم مقام الخبر وليس بخبر والتقدير هذا
الكتاب وان صغر حجمه لا يقل علمه وانما يقل علمه لو لم يكثر علمه لكن كثر علمه وكذا
الكلام في قولهم زيد وان كان مطيعا لي لكنه ليس بعيد لي وهذا اي على المقدمة
الواقعة في موضع الخبر مع سائر ما فيها غير مختص بما ذكر بل هو جار في باب الشرط
يقتصرون على الجزاء مع ما يتبعه ويقيمون المقدمة المحتوية على الاستثناء والاستدراك
مقامه ويعتمدون على وضوح المراد كقولهم ان كان زيد فقيرا لكنه ليس ببخيل
فالتقدير ان كان زيد فقيرا فلا عيب له وانما يكون عيبا اذا كان بخيلا لكنه ليس
ببخيل فما ذكره مولانا خسرو في حاشية تفسير القاضي من ان غاية ما يقال في تصحيح
امثال هذا التركيب ان الواو زائدة كما في وكنت وما ينهنهني الوعيد وان من
الحروف الزوائد ليس كما ينبغي وقد يقال في توجيهه انه يكفي في التسمية بهذا الاسم
للمضاعف مطلقا تحقق سبب التسمية في بعض منه ومثل ذلك كثير شائع وربما يلتزم
بان المضاعف من الرباعي لا يسمى اصم كما ان المضاعف من الثلاثي لا يسمى مطابقا
يلحقه الابدال اعلم ان الابدال اما للتخفيف او لمشاكلة الحروف وتقاربها في
المخرج او في الصفات كالجهر والهمس وغير ذلك ان يجعل حرف موضع حرف
اخر قال موضع حرف ولم يقل ان يجعل حرف عوضا عن حرف احترازا عن جعل
حرف عوضا عن حرف في غير موضعه كهمزة ابن واسم وتاء عدة وزنة لانه لا يسمى
ذلك ابدالا الا تجوزا وقوله اخر احترازا عن رد المحذوف في مثل اب واخ وسه فانك

مطلب كل مبتدأ عقب بان الوصلية يؤتى في خبره بالا الاستدراكية او لكن

مطلب يعرف فيه فائدة الابدال

مطلب يعرف فيه نحى التنوين للتعريف

اذا نسبت اليها تقول ابوى واخوى وسنهى برد لاماتها وجعلها فى مكانها
فيصدق انه جعل حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالا لانه جعل حرف مكان
حرف هو نفسه وبهذا القيد خرج نحو اخت وبنت عن التعريف فانا وان قلنا
التاء فيهما عوض عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة فى مكانه فان المراد بكونه فى
مكانه ان يكون العوض فاء ان كان الاصل فاء كما فى اجوه وعينا ان كان الاصل
عينا كما فى قال ولاما ان كان الاصل لاما كما فى ماء ولا يراد الاعلى المعنى المقصود
ان كان الاصل كذلك كما فى عالم بالهمزة فى عالم بالالف ومعلوم ان تاء اخت
وبنت ليست كذلك فان قيل هذا التعريف غير مانع لانه دخل مثل اظلم اصله
اظتلم جعل الظاء مكان تاء افتعل لارادة الادغام ولا يسمى ابدالا لان الظاء
ليس من حروف الابدال فوجب عليه ان يزيد قيد الادغام والجواب انه لما
بين عقيبه حروف الابدال علم ان المراد بحرف فى قوله جعل حرف موضع حرف
احدى تلك الحروف وكذا ان تقول تنوين حرف للعهد كما قيل فى تنوين تنع
فى قولهم موانع الصرف تنع وفى تنوين ضحى فى قوله تعالى موعدكم يوم الزينة
وان يحشر الناس ضحى وفى تنوين دعا فى قول البردة وفى تنوين قوما فى قوله
عسى الايام ان يرجعن قوما وفى تنوين ادمر فى قول المفتاح ولا مر ما تحدى القرآن
وفى تنوين حاجب فى قوله كما ل ارتفاع شان حاجب الدولة ﴿و﴾ الحروف التى

مطلب حروف الابدال ثلثة عشر

مطلب في كون التنوين للعهد

تجعل موضع حرف اخراه وقال بعضهم حروف الابدال ثلثة عشر يجمعها قولك
استنجده يوم طال وهذا وهم لانهم نقصوا الضاد والذال وهما من حروف الابدال
لقولهم ضراط ودقر فى سراط وسقر وزادوا السين وهو ليس من حروف الابدال
ولو اوردوا اسمع اصله استمع ابدل السين من التاء اجيب بان المراد ما لا يكون
للادغام والا لورد اذكر واظلم اصلهما اذتكر واظتلم يعنى يلزم ان يكون
جميع الحروف التى تبدل لارادة الادغام من حروف الابدال ويلزم منه ان يكون
جميع الحروف غير الصاد والشين والفاء والراء من حروف الابدال لان جميع الحروف
غير ضوى مشفر تبدل للادغام والياء والواو والميم وان كان من حروف ضوى مشفر
فهى من حروف الابدال ﴿و﴾ حروفه انصت يوم جد طاء وزل انصت امر من
الانصات ويوم ظرف وجد مبتدأ مضاف الى طاء وهو علم لشخص وزل من
الزلل وهو خبر المبتدأ والظرف مضاف الى الجملة اى انصت فى هذا اليوم قوله

مطلب يعرف فيه اي حرف من حرف يبدل

﴿و﴾ وكل منها تبدل من عدة حروف فالهمزة تبدل من حروف العلة ومن العين
ومن الهاء والنون تبدل من الواو ومن اللام والصاد تبدل من السين التى بعدها
عين او خاء او قاف او طاء والتاء تبدل من الواو ومن الياء ومن السين ومن
الياء ومن الصاد والياء تبدل من الالف ومن الواو ومن الهمزة ومن احد
حرفى التضعيف كما ذكر ومن النون ومن العين ومن الياء ومن السين ومن
التاء والواو تبدل من الالف ومن الياء ومن الهمزة والميم تبدل من الواو ومن
اللام ومن النون ومن الباء والجيم تبدل من الياء المشددة والدال تبدل من
التاء والطاء تبدل من التاء والالف تبدل من الواو ومن الياء ومن الهمزة ومن
الهاء والهاء تبدل من الهمزة ومن الالف ومن التاء ومن الياء والزاء تبدل من
السين ومن الصاد الواقعتين قبل الدال ساكنتين واللام تبدل من النون ومن
الضاد والامثلة فى المطولات فلفظ الكل للتكثير دون الاحاطة وكال التعميم

مطلب في كون لفظ كل للتكثير لا للتسوير

صرح به المعروف بالهلوان فى شرح المفتاح والتزييف فى اول القصر واشار اليه
فيه ايضا فى قول السكاكى والتغليب يجرى فى كل فن وصرح ابن كمال باشا فى تفسير
قوله تعالى وجاءهم الموج من كل مكان ان لفظ كل قد يكون للتكثير والمبالغة لا
الاستغراق كما فى هذه الاية وفى حاشية شرح المفتاح فى اول الفن الثانى ان لفظة
كل فى قوله فى كل شجر نار للتكثير لا للتسوير اذ لا نار فى شجر العناب وصرح قطب
الدين فى حاشية الكشاف فى اخر سورة ال عمران ان لفظة الكل كثيرا ما تطلق على

مطلب ان كلمة كل ليس

الاكثر كما يقال فلان يقصده كل احد ويعلم كل شئ وصرح فى شرح المشارق فى
حديث من سبح الله دبر كل صلوة ان لفظة كل قد يراد بها التعميم لا الكل الافرادى
ولا المجموعى ﴿و﴾ يعنى ان اصله املت اه امليت الكتاب واملته لغتان جيدتان

مطلب املت الكتاب

جاء بهما القرآن واستملينه الكتاب سألته ان يمليه على ﴿و﴾ قلبت اللام الاخيرة
ياء فان قيل لم خص اللام الثانية ولم خص بالياء قلنا لان الثقل تنشأ منها
ولان لام الفعل هو المحل للتغييرات والابدال نوع من التغيير ولان الياء اقرب
الحروف الى اللام فى المخرج ﴿و﴾ نحو تقضى البازى التقضض النزول قال الجوهرى
لم يستعملوا من التقضض تفعل الاستبدال قالوا تقضى فاستثقلوا ثلث ضادات
فابدلوا من احديهن ياء كما قالوا تظنى من الظن وتحسيت بالخبر واحسيت به
اى يقنت والكلاح نبت ناعم فى اول ما يبدو ويقال الفت الارض تلع العاعا

اذا ابتهاقا فاذا اردت انك تناولتها قلت تلعيتها واصله تلعمتها فكرهوا
ثلث عينات فابدلوا الاخيرة ياء وقال ابو عمرو اللعاعة الكلاء الخفيف دعي اد
لم يرع دهدهت الحجر فتدهده دحرجته فتدحرج صهصهت اي قلت لهم صه
اي اسكت قوله مسنا السماء الخ قال القاضي في قوله تعالى لن تمسنا النار المس ايصال
الشيء بالبشرة بحيث يتأثر الحاسة به وقال الزمخشري في قوله تعالى يمسهم العذاب
جعل العذاب ماسا كانه حي يفعل بهم ما يريد من الآلام وناقش الشارح فيه
بان المس ليس من خواص الاحياء وانما هو تلاق في الجسمين من غير واسطة
فالاولى ان يقدر الارادة او يقال عبر بالفعل عن ارادته كما يعبر به عن مشارفته
وعن القدرة عليه وكما يعبر بالارادة عن الفعل واصل ذلك اقامة السبب
مقامه وبالعكس ليصح قوله فقلنا من نال ينال نيلا اصاب من باب علم يفهم
والسماء على ما ذكره القاضي اسم جنس يقع على الواحد والمتعدد كالدينار والدرهم
وقيل جمع سماوة وقال صاحب غرر التفاسير السماء جمع سموات وهي جمع سماوة
كجرادة وجرادات وجراد وقال حسن الفناري المحققون على ان السماء المظلة
للارض مؤنثة لا غير ولهذا وجهوا منفطر بوجوه منها انه بمعنى ذات انفطار
وليس بمعنى اسم الفاعل وجمعها سموات لا غير واما السماء بمعنى المطر فيذكر ويؤنث
والغالب التأنيث والجمع في القلة على اسمية وفي الكثرة على سمي بوزن فعول
ولا يجمع على سموات ثم قال فاحفظ هذا ولا تلتفت الى ما ذكره الجوهري من ان
السماء على المعنى الاول يذكر ويؤنث ويجمع على اسمية وسموات وفي المختصر السماء
كل ما علاك فاظلك ومنه قيل سقف البيت سماء وسحب سماء لانها سميت وجعلت
واحد بضمتين ويقال بفتح التاء التلثة اماجيل ويهوي من هوى يهوي
كرمى يرمي هويا بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء سقط وبضم الهاء الصعود
الى الاعلى قوله خلا ان العتاق من المطايا اه وقبله فباتوا يدلجون وبات يسري
بصير بالدجى هاد غموس خلا ان العتاق من المطايا اه قائله ابو زبيد الطائي يصف
اسدا يقصد صيدا بالمعجم وبات يكون بمعنى صار ولا تقترن مضمون الجملة بالليل
وبمعنى عرس قال الخليل البيتوتة دخولك في الليل وكونك فيه بنوم وغيره الا ترى
انك تقول بت ارعى النجوم معناه انظر اليها ومن قال بت بمعنى نمت فقد اخطاه
حكي ان رجلا سقيم الاعتقاد اسمع قوله لا يدري اين باتت يده فقال انا ادري

مطلب المس

مطلب السماء

فباتوا يدلجون وبات يسري
بصير بالدجى هاد غموس
سوى ان العتاق من المطايا
حسين به فهن اليه شوس

مطلب حكاية عجيبة: ان رجلا سقيم الاعتقاد

لم يذكر المحشي رحمه الله وجه خبر باتوا
وبات والظاهر ان الاول للقوم
والثاني للاسد اذا ثانيه يصف قوما
يسرون والاسد يطلب فريسة منهم
والثاني بدا انه حذف السين الاولى
مع احسن ونقلت فتحها الى الثانية
ويروى حسين بابدال السين الثانية
ياء ولذا قال الشارح الفاضل وروى
ابو عبيدا يا دال منه الرواء

ادري اين بتيت يدي فلما نام من ليلة الثانية واستيقظ كان يده في دبره الى
الكوع وادلج سار من اول الليل والاسم الدلج بفتحتين والدلجة والدلجة كالجرعة
والغرفة وادلج بتشديد الدال سار من آخره والاسم ايضا الدلجة والدلجة
وسرى يسري بالكسر سرى بالضم ومسرى بالفتح واسرى ايضا اي سار ليلا كان
في كله او في بعضه وبالالف لغة الحجاز والادلاج على ما نص عليه في المجمل والاساس
سير الليل كله فما في شرح المفتاح الشريفي من ان الادلاج هو السير في بعض الليل والسرى
هو السير في كله ليس بذاك والبصير ضد الضرير الذي هو ذاهب البصر وفعيل
من بصر به بصارة وبصرا بمعنى علم والدجى جمع دجية وهي الظلمة والهادي من
الهداية بمعنى الرشاد ضد الغي بمعنى الضلال والخيبة ايضا وعرف الهداية الزمخشري
بالدلالة الموصلة الى المطلوب وعرفها الامام الرازي بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب
اوصل اليه بالفعل او لا لكن الاستعمال في الدلالة الموصلة اكثر ولذا عرفها المتقدمون
من مشايخ اهل السنة بخلق الاهتداء واستدل الزمخشري في الكشاف على ما قاله بوجوه
ثلثة واعترض عليه الرازي ودفع اعتراضاته بعض الفضلاء وبعضهم دفع دفعها
لم ار في ايرادها جدوى لكونها مدافعة ودعوى والغموس بالغين المعجمة والسين
المهملة بمعنى الشديد القوي وخلا يكون حرفا جارا للمستثنى فقيل موضعه نصب
على تمام الكلام وقيل يتعلق بما قبله من فعل او شبهه على قياس احرف الجر وقيل
هما في موضع نصب ان كان موجبا وبدل ان كان منفيا وصوب الاول صاحب
المغني لانه لا يوصل معنى الافعال الى الاسماء بل يزيل معناها عنها فاشبه في
عدم التعدية الحرف الزائد ولانه بمنزلة الا وهي غير متعلقة وعند بعض النحاة
هو مصدر مضاف اذا جر ما بعده ويكون فعلا متعديا ناصبا له وان كان لازما في
الاصل من خلا المكان لتضمنه معنى المجاوزة ولذا استثنى به وان لم يكن منفيا ولا يستثنى
به الا اذا كان متصلا وفاعله ضمير مستتر عائد الى مصدر الفعل المتقدم عليه او
اسم فاعله او البعض المفهوم من الاسم العام والجملة مستأنفة او حالية وقد يجيء
على خلاف في ذلك وما خلا لا يكون بعده الا النصب لان ما المصدرية يعني الفعلية
وموضعه نصب على الحال عند السيرافي كالمصدر الصريح في ارسلها العراك وقيل
على الظرف لنيابتها عن الوقت وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في
قاموا غير زيد واجاز الجر به الاخفش والكسائي والفارسي وابن جني والجرمي

مطلب سرى

مطلب تعريف الهداية

مطلب في كون خلا حرفا او فعلا وما يتعلق به

مطلب ما خلا

مطلب الحرف لا يزاد

والربح على زيادة مما ورد عليهم بان الحرف لا يزاد اولا واجيب بانه من تتمة
الاول وبان لا يزاد اولا في قوله تعالى لا اقسم ورد عليهم ايضا بانهم ان قالوا
بقياس فقاسد لانه ما تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو مما قليل وفبما رحمة
وان بسماع فشاذ لا يقاس عليه والعتاق بكسر العين جمع عتيق وهو الكريم والخيار
من كل شئ والمطايا جمع مطية وهي الابل سميت بها لانها يركب مطاها اي ظهرها

مطلب المطايا

وقيل لانها تمط في السير اي تمد وهي تذكر وتؤنث اصلها مطيوه اجتمعت
الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت قال في لباب
التفاسير هن ضمير الجمع القليل وهي وها ضمير الجمع الكثير وقال في الكواشي
وربما عكسوه وذكر الشارح في شرح الكشاف قال الفراء يقول العرب فيما بين
الثلثة الى العشرة فيهن وفيما جاوزها فيها يكنى عن جمع القلة كما يكنى عن جماعة
الاناث وعن جمع الكثرة كما يكنى عن الواحد المؤنث والشوس جمع اشوس بالشين

مطلب في الفرق بين استواء ...

المعجمة المتقدمة والسين المهملة المتاخرة وهو المتكبر الذي ينظر بمؤخر عينيه
قوله فاكثر من ان يحصى قيل عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا
عليه اذ ليس مشاركا لما قبلها في المعنى اعني الكثرة واجيب ان كلمة من متعلقة

مطلب في لفظ اكثر من ان يحصى

لما يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة من الاحصاء ورد بان كلمة من اذا لم تكن
تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلثة ولا شك ان التفضيل
مراد فالمعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه تسامح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد
اذ ظهر بهذا الكلام المعنى المقصود وان اريد تصوير التقدير قيل اكثر من متعلق
الاحصاء ورد الرد بان المجيب ان يقول اسم التفضيل في معنى فعل يفيد الزيادة
وهو يتباعد ويتعالى او يترقى ونحوها على سبيل المجاز فلا يلزم ما ذكره وبان ضمير
يحصى عايد الى الابدال قطعا فالقول بان هذا الضمير عائد الى ما ليس بمذكور
مع القول بحذف الموصول مع بعض الصلة مما لا وجه له وبهذا علم حال ما يقال
في الجواب من انه محمول على حذف المضاف اي ذي ان وفيه بعد وبان من التفضيل
يحتمل ان يكون محذوفا كما في يعلم السر واخفى وقال محمد بن مسعود في كتابه

مطلب في كتابة البديع

البديع ان الذي وان المصدرية يتعارضان فيقع الذي مصدرية على ما قاله
يونس والفراء وابو علي الفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه
قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده وقوله وخضتم كالذي خاضوا وتقع ان بمعنى

مطلب يعرف فيه مجئ ان المصدرية بمعنى الذي

بمعنى الذي كقولهم زيد اعقل من ان يكذب اي من الذي يكذب فعلى هذا
لا يرد شئ فيما ذكره في امثاله ورد صاحب المغني هذا القول باني لم اعرف قائلا
به مردود بانه لا يلزم من عدم العلم بقائل قول عدم قائله ولا من عدم قائله
فيما مضى عدم صحته وقد وجه صاحب المغني امثاله بان يكون في الكلام تاويل
على تاويل فيؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف كما قيل في قوله
تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى ان التقدير ما كان مفترى وفي شرح الكشاف
للشارح ان هذا قليل جدا وانما كثر في صيغة المصدر وان كان بمعنى المفعول
بواسطة كما قيل في الحكم انه بمعنى المحكوم عليه وبه وفي الرهان انه بمعنى المرهون
عليه والنضال بمعنى ما يناضل عليه وفي قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا انه بمعنى
يعودون للمقول فيهن وهذا مجاز شايع لا يحتاج الى النقل في احاده وبان
ضمن معنى ابعد فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل لما تضمنه
من معنى البعد لا لما فيه من معنى الوضع والمفضل عليه متروك ابداء لا اصل

مطلب الرمز والاشارة والايماء

هذا القصد التعميم وهذا قريب مما ذكره المراد قوله ورمز خفي الرمز على ما ذكره
البيضاوي اشارة بنحو يد او راس واصله التحرك ومنه الراموز للبحر وعلى ما
ذكره السكاكي ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية فما في تلويح الشارح وفي
شرح المفتاح للشريف حيث قالا على وفق ما في مختصر الصحاح الرمز الاشارة
بالشفة او الحاجب من ايهام اختصاص الرمز بها ليس على ما ينبغي ثم ما ذكره السكاكي
حيث قال وان كانت الكناية ذات مسافة قريبة مع نوع من الخفاء كان اطلاق اسم
الرمز عليها مناسبا وان كانت لا مع نوع الخفاء كان اطلاق اسم الايماء والاشارة
عليها مناسبا ينافي ما في حواشي المطول لحسن الفناري حيث قال الايماء والاشارة
الخفية مطلقا ويستعمل فيما يكون بجنس الكلام وبما ذكر من اعتبار الخفاء في الرمز
عرفت ان قول الشارح رمز خفي اما على التجريد في الاول او التنصيص في الثاني

مطلب حرف التضعيف حرف علة

قوله وكان الاولى ان يقال الخ فان قيل قد يصير غير حرف التضعيف حرف
علة كما في تضادي وتعالى وسادى والاصل تضادد وتعالل وسادس قلنا
كلا منافي الافعال لكن كلامه في تغيير السالم حيث قال قيد الحروف بالاصلية
ليدخل ما ابدل احد حروفه الصحيحة حرف علة او يفيد العموم قوله يتالب
ادغمت الجام الفرس اللغات ان نصب الفرس بنزع الخافض بدل عليه قوله لا د

مطلب فى المنصوب بنزع الخافض وان فى نصبه قاعدتين

الثوب فى الوعاء قال بعضهم فى مثله ولنا قاعدتان الاولى ان يحذف حرف
الجر وينصب اقامة للنصب مقام الجر كما فى الله لافعلن والثانية ان الفعل اللازم
تعدى بحرف الجر بنزع الحرف ويتعدى بنفسه كما فى واختار موسى قومه وقال
ابن التمجيد فى شرح انوار التنزيل ان النصب بعد حذف الخافض علامة المفعول
بلا ان حروف الجر انما تدخل الاسماء لافضاء معانى الافعال اليها فتكون تلك
الاسماء مفاعيل لتلك الافعال منصوبة المحال لعدم ظهور النصب فيها لفظا
لضرورة وجود اثار تلك الحروف وبالحذف مانع ظهور نصبها المحلى عادت
منصوبات على المفعولية وقال مولانا حسن القارى فى حواشى التلويح الناصب
فى صورة نزع الخافض هو الفعل المذكور فانه من جملة الامور التى يتعدى بها
الفعل القاصر كما صرح به فى اللب فكانه يتعدى بعد اسقاط الجار لتضمن معناه
انتهى فاسناد النصب الى نزع الخافض اسناد الى الشرط يعنى يشترط وجوده لو
الحلى ونزعه لظهوره

مطلب الكوفة

قوله من عبارات الكوفيين اى المنسوبين الى الكوفة وهى
فى الاصل الرملة الحمراء وبها سميت الكوفة قال النووى فى تهذيب الاسماء الكوفة
البلدة المعروفة ودار الفضل واهله مصرها عمر ابن الخطاب وتسمى كوفة الجند
لان جند كسرى كان فيها

مطلب البصرة فى بيان من بناها

قوله من عبارات البصريين اى المنسوبين الى البصرة
وهى فى الاصل حجارة رخوة الى البياض ما هى وبها سميت البصرة وهى مثلثة الباء
حكاها الازهرى وغيره افصحها الفتح والبصرتان البصرة والكوفة بناها عتبة
بن غزوان فى خلافة عمر سنة سبع عشرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب
لم يعبد صنم قط ارضها وهى قوم البلاد قبلة ذكره فى النجم الوهاج قوله والغرض
من الادغام الى قوله فى غاية الثقل حاصلا فيه من العود الى حرف بعد النطق به

مطلب قال بعض الفضلاء

قال بعض الفضلاء التباعد المفرط بين الحرفين يجعل اللفظ بهما بمنزلة الوثبة
فلذلك لم يجوزوا الابدال والتقارب المفرط يجعل اللفظ بهما بمنزلة مجلان المقيد
وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها فى موضع وبعضهم باعادة الحديث مرتين
وكل ذلك مستكره بل ذكر ان طعام واحد الذت النفس ملته وكرهته فكيف
بما عليه فيه كلفة العمل اذا رجع اليه بعينه وكذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج
احسن فى التاليف واسهل مما قربت مخارجه قوله لا يقال ان قولها ان تسكن ولا وصل
تسكن ثلاثيا معلوما ويدرج رباعيا مجهولا لا يرد شيئا لان المعنى فى الادغام سكون

مطلب فى الاعتذار بالاولية غير معتبر

الحرف الاول اعم من ان يكون ساكنا باسكانك او ساكنا فى نفسه وادراجه
فى الثانى قوله بالطريق الاولى قال علاء الدين البسطامى فى حاشية المطول لا اعتذار
بالاولوية غير معتبر فى التعريفات قطعا كما قال الشارح فى المطول والاعتذار بانه
ترك التقييد بقوله فى اللفظ فى تعريف الحقيقة مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم
مما ذكره فى تعريف المجاز ولا مما لا يلتفت اليه فى التعريفات قوله اعنى مصدر الثانى
الحال نصب مصدرا بفعل محذوف ويجوز ان يكون بالحالية على قول من اجاز
وقوع الحال من المضاف اليه مطلقا قوله والضابط انه يجب فى كل فعل الخ فان
قيل ينتقض هذا الضابط بنحو قول وحيى واقتتل وتتنزل وتتباعد فان كلا
منها فعل اجتمع فيه حرفان متجانسان لم يقع بينهما فاصل والثانى متحرك واجيب
عن الاول بانه لو ادغم التبس بمجهول قال وعن الثانى بانه لو ادغم يلزم ضم
الياء فى مضارعه وهو مرفوض وعن غيرها بانه لو نقل حركة التاء الى القاف
وادغم التاء فى التاء سقط همزة الوصل ويقال قتل فيلتبس بالماضى من التفعيل
ولو اسكن التاء الاولى من تتنزل وادغم فى الثانية احتيج الى همزة الوصل ويقال
اتنزل فيلتبس بمضارع تنزل لاحتمال ان يكون الهمزة للاستفهام وكذا لو ادغم فى

مطلب معرفة الادغام واحواله

تتباعد التبس المضارع بالماضى لاحتمال الهمزة للاستفهام فان قيل جواز الادغام
فيها يستلزم جواز الالتباس فينبغى ان لا يجوز كما لا يجب قلنا جوازه لا يستلزم
الا جواز الالتباس ووجوبه يستلزم وجوبه وهو اقبح وفيه نظر لانهم صرحوا
بان اللبس فى الفعل لا يمنع من الادغام لانه يرتفع فى بعض الصور باتصال
الضمير المرفوع وفى البعض بالمضارع وفى البعض بصيغة الامر مع انه لم يتحقق
اللبس فى تتنزل وتتباعد لفظا والاولى ان يقال على وفق المفصل وشرح ابن
الحاجب لم يجب الادغام فى اقتتل لان التاء الاولى من الثانية فى حكم الانفصال
لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها نحو احترم فهى شبيهة بقولك بعت
تلك ولم يجب فى تتنزل وتتباعد لانه لو ادغم احتيج الى همزة الوصل ولا يجوز
ادخالها على المضارع نص عليه فى شرح الشافية قوله الا كثر ضبابها الضباب

مطلب كلمة المهل

جمع ضبابة وهى سحابة تغشى الارض كالدخان قوله اى اجود لا قوام وان خيلو
واوله مهلا اعازل قد جربت من خلقى فى المختصر المهل بفتحتين التؤدة وفى لغة
بالسكون التؤدة والرفق وبالتحريك التقدم وقولهم مهلا يا رجل وكذا الاثنين

مطلب المجرب

مطلب اختلف في تغيير الخلق

مطلب القوم

مطلب الادغام الجواز

والجمع والمؤنث بمعنى امهل وقيل انه منصوب على المصدر والهمزة حرف نداء
ورقاش اسم امراة اصلحها عاذلة رخمت والتجربة الاختبار في المختصر المجرب
بفتح الرا الذي قد جربت الامور واحكمته فان كسرت الرا جعلته فاعلا الا ان
العرب تكلمت به بالفتح وقال ابن السيدة المجرب الذي اختبر ما عنده والخلق بضم
الخا وسكون اللام وضمها السجية الطبيعة واختلف في تغيير الخلق قال بعضهم
لا يمكن تغييره ان خيرا وان شرا وقال بعضهم يمكن تغييره لما روي عنه عليه السلام
حسنوا اخلاقكم فلو لم يكن لما امر به والحق ان اصل الخلق لا يستطيع احد تغييره
واما توجيهه واكماله فقد يمكن ذكره في شرح البردة والجود السخاء والاقوام جمع
قوم وجمع الجمع اقاوم والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد بدليل
انه يثنى ويجمع ويوحد الضمير العايد اليه ذكره في التلويح ولا يرد الصواحبات
لان الدليل مجموع كونه مثنى ومجموعا ولا رماح ورمحان ورمحات لانه شاذ والكل
مجموع الامور الثلثة ويذكر ويؤنث لان اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها
اذا كان للادميين تذكر وتؤنث وربما يدخل فيه النساء بالتبع ذكره في المختصر
وفي المجمل القوم جماعة الرجال خاصة وواحد القوم امرء وذكر صاحب الكشاف
في تفسير سورة الحجرات القوم الرجال خاصة لانهم القوام بامور النساء وهو في
الاصل جمع قايم كصوم وزوم في جمع صايم وزائر او تسمية بالمصدر والشارح
لعدوله عن هذا التفصيل قال في التلويح والتحقيق ان القوم في الاصل مصدر قام
فوصف ثم غلب على الرجال خاصة لقيامهم بامور النساء ذكره في الغاية وينبغي
ان يكون هذا تاويل ما يقال انه قوما جمع قايم كصوم جمع صايم والا ففعل ليس
من ابنية الجمع تقول ضن بالشيء يضن ضنا بالكسر وضنانة بالفتح اذا بخل به من
باب علم وقال الفراء هو لغة من باب حسب ؎ اوممتع قد ذكرنا في اوائل الكتاب
ان المراد بالامتناع في استعمالات الادباء ما هو في مقابلة التحقق والوجود ؎
والادغام جايز فان قيل ان حرك الثاني وجب الادغام والا امتنع فلا يتصور
الجواز قلنا التحريك جايز فكذا الادغام المتفرع عليه ؎ لغة الحجازيين اي
المنسوبين الى الحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة وقراها والطايف مع واديها
والطهوح من قرى مكة وخيبر من قرى المدينة وفي الوسيط والنهاية للشافعية
في بعض الكتب تصحيف اليمامة بالتهامة قال ابن الصلاح وهو غلط لان تهامة

مطلب الحجاز

حكاية غريبة

حذف النون من يك

مطلب في ان الفعل الناقص لا يدل على الحدث ولا يكون له مصدر

تهامة لا تدخل الالف واللام واليمامة يلزمها الالف واللام وسمي الحجاز حجازا
لانه حجز بين تهامة ونجد وقيل لاحتجازه بالحرار الخمس وهي حرة واقم وحرة ليلى
وحرة بني سالم وحرة النار وحرة وبرة والحرة ارض ذات حجارة سود نخرة
كانها احترقت بالنار وجمعها احرار بالكسر وحرات وحرون جمعوها بالواو والنون
واليمامة مدينة بقرب اليمن على اربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطايف قيل
سميت باسم جارية زرقاء كانت ترى الراكب من مسيرة ثلثة ايام وكانت تسكنها
ذكره في النجم الوهاج ؎ ومن يك حذف نون يك تشبيها بحروف العلة قال
بعضهم شبه بها في امتداد الصوت وقال الرضي النون مشابهة للواو في الغنة وقيل
تشبيها في التنوين وقال اخرون حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال كما ذكره الشارح في كتب
اللطيف المقرون حتى لا يجوز ان يحذف من نظايره مثل لم يبن ولم يخن ولم يصن
ونحوها ومعنى كثرة الاستعمال انهم يعبرون بكان ويكون عن كل الافعال فيقولون
كان زيد يقوم وكان زيد يجلس ذكره في شرح المنظومة فان وصلت بساكن ردت
النون ولا يجوز سيبويه سقوط النون عند ملاقات ساكن واجازه يونس وهو قليل
ذكره في شرح الالفية وتقدم في بحث المضارع والفضل الزيادة وكل عطية لا
تلزم من يعطي يقال له فضل والبخل بالضم والفتح وبفتحتين ضد الجود وبخل
بكذا من باب فهم وطرب وبخل ايضا بالضم فهو باخل وبخيل والمعنى من يك صاحب
فضل ويبخل بفضله على قومه ينبغي ان يستغنى عنه وينبغي ان يذم بقي ههنا فايدة
وهي ان جماعة منهم المبرد وابو علي الفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان
والشلوبين ذهبوا الى ان الفعل الناقص لا يدل على الحدث ولا يكون له مصدر
ولذا سمي ناقصا وجعل الخبر عوضا عنه ولذا لا يحذف ولا يتعلق به الظرف والجار
والمجرور ولا يصلح صلة لحروف المصدري ولا يجيء منه الحال ولا يدخل على خبرها لام
كي لا لام لتدخل على المفعول لاجله خلافا للكوفيين وفي قوله تعالى وما كان الله ليذر المؤمنين
الخبر محذوف وقال ابن هشام في المغني والصحيح ان الافعال الناقصة كلها دالة
على الحدث الا ليس فيثبت به الاحكام المذكورة فتسميتها ناقصة لعدم تمامها
بالمرفوع وقد نص الشارح واشار صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى فذوقوا بما
كنتم تكفرون حيث قال او وبال كونكم كافرين الى ان كان الناقصة يصلح صلة
لما المصدرية وان الكون يصلح مصدرا لها كما وقع في بعض كتب النحو انه لا مصدر

رد ابن التجيد وابي البقاء

الا المنامة فلا وجه لما قاله ابن التجيد فى تفسير قوله تعا كيف يكون للمشركين
الاية من الافعال الناقصة لا يتعلق بها الجار ولما قاله ابو البقا فى قوله تعا بما
كانوا يكذبون ان ما مصدرية وصلتها يكذبون وقد استدل لمثبتى التعلق بقوله
تعا اكان للناس عجبا ان اوحينا الا ان اللام لا يتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر
لا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان واعترض عليه بان المصدر الذى ليس
فى التقدير بحرف موصول وصلة لا يمتنع التقديم عليه وبانه يتوسع فى الظرف
ما لا يتوسع فى غيره وبانه يجوز تعلقه بمحذوف هو حال من عجبا على حد
قوله لعزة موحشا طلل قوله بنى تميم الا بين من البناء لانه مبنى ابيه ولذلك
ينسب المصنوع الى الصانع فيقال ابو الحرب وبنت فكر قوله وفيه نظر لجواز
ان المراد بالادغام الاسكان من ذكر الكل وارادة الجزء وذلك شايع فالمعنى
لان الادغام اى اسكان الاول موقوف على تحرك الثانى لانتفاء الساكنين وهذا
مطوى ودعوى تحرك الثانى موقوف على الاحكام اى على اسكان الاول لئلا
يتوالى الحركات فيلزم الدور وحاصله نفى الملزوم وهو الادغام بنفى اللازم وهو
الاسكان قوله لا يندرج فى الواحد والواحدة فيه انه يندرج فيه الواحدة بطريق
التغليب او بطريق الدلالة لان علة جواز الادغام فى الواحد عند دخول
الجازم سكون اخره فالواحدة الغايبة كذلك ولك ان تقول المراد من فعل
الواحد لفظه فيكون علما والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهرة مسماه بها كحاتم فى
زيد حاتم ولكل فرعون موسى حيث قالوا رب جواد ولكل جبار عادل ساحر
فيكون المعنى والادغام جايز فيما يسكن اخره اذا دخل الجازم قوله لانه يندرج
فيه حينئذ فعل الواحدة المخاطبة فيه ان الاضافة للعهد والمعهود المزيدات
الخمسة قوله اللهم الا ان يقال اصله عند البصريين يا الله حذف اليا لنكتتين
احدهما ان النداء انما يكون فى محل الغفلة والله تعالى متعال عن ذلك والثانية
ان حقيقة النداء طلب الاقبال وهو فى حقه تعا محال والسر فى تشديد الميم هو انه
عوض عن حرفين او فيه تعريف الحرف بالكلية اذ الاول من حروف المعانى والثانى
من المبانى واخرت الميم تبركا بالابتداء باسم الله وعند الكوفيين اصله يا الله امنا
بالخير اى اقصدنا فحذفت الهمزة بعد الضمير وحرف النداء فاتصلت الميم المشددة
باسم الله فامتزجا وصارا كلمة واحدة ولا يجوز الجمع بينهما الا لضرورة الشعر

مطلب والعلم يصح تأويله بالصفة

مطلب فى اصل اللهم

الشعر كقوله غفرت او عذبت يا اللهما وربما يجوز ان يوصل بها كقول الاعشى
وما عليك ان تقولى كلما سبحت او صليت يا اللهما او يجوز ان يكون الالف فيه
للاطلاق وزاد حرفا من جنس ما فى اخر الكلمة وهى الميم لضرورة الشعر واختلف
فى جواز وصفه فعند سيبويه لا يجوز لان الميم كلمة برأسها فلو وصف يكون الميم
فاصلة فقوله اللهم مالك الملك قال المطرزى تستعمل فى الدعاء وقد تجئ جواب
الاستفهام قبل لا ونعم كثيرا من ذلك ما قرأت من حديث عمير بن سعد وقد اتاه
رسول عمر وقال له كيف تركت امير المؤمنين فقال صالحا وهو يقرئك السلام
فقال ويحك لعله اشتاتر نفسه قال اللهم لا فقال لعله فعل كذا قال اللهم لا
فى حديث طويل وكان المتكلم قصد اثبات الجواب مشفوعا بذكر الله عز وجل
ليكون ابلغ واوقع وفى نفس السامع ابلغ وليعلم انه على يقين من ارادته وبصيرة
فى اثباته قد جعل نفسه فى معرض من اقبل على الله تعا يجيبه فيما ساله مثله ولا
شك ان من كان حاله هذا لا يتكلم الا بما هو صدق ويقين وحق مبين وقد
يؤتى بها قبل الا اذا كان المستثنى عزيزا نادرا وكان قصده بذلك الاستظهار
بمشية الله تعا فى اثبات كونه ووجوده ايذانا بانه بلغ فى الندرة حد الشذوذ
وهذا كثير فى كلام الفصحاء او للنفى الا ثم والخطاء الحاصل بنفى الكل او اثباته
والواقع خلافه نحو طلبا نعطى ويا تى القوم اللهم الا زيدا فمعناه لا تواخذنى يا رب
فان كلامى الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتاكيد كلام عند المستمع فكانه
قال يا ايها المستمع اعلم انى ادعو اليه ليشهد على كلامى انه حق واستثنا صدق
قوله لابد عن تعسف العسف والتعسف والاعتساف الاخذ على غير الطريق
قوله كيعض الشئ وعليه فى المختصر عضه وبه وعليه تقصره فيهما ليس على ما
ينبغى وقول المفتاح ولا يعض فيه بضرس قاطع من يجرح فى عراقيبها نصلى
يعنى تنزل المتعدى منزلة اللازم للمبالغة نحو فلان يعطى ويمنع ثم عدى كما يعدى
اللازم والفعل كما يتنزل منزلة اللازم بقطع النظر عن المفعول بلا واسطة كذلك
يتنزل منزلته بقطع النظر عن المفعول بواسطة ذكره فى شرح المفتاح الشريف
قوله الساكن اذا حرك حرك بالكسر اعلم ان الحركة والسكون بالمعنى المشهور
مختصان بالاجسام وان المراد بحركة الحرف كونه بحيث يمكن ان يتلفظ بعده
باحدى المدات الثلث وبسكونه كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك ذكره الشريف فى شرح

مطلب تعسف

مطلب ان الحركة والسكون

الكشاف وهو لما بين الكسر والسكون من التآخي يقال تآخى زيد وعمرو اذا اتخذ
كل منهما صاحبه اخا له وفي لباب التفاسير والاخوة تستعمل في النسب وفي المشا
والمشاركة في الشيء ووجه التآخي ان الكسر لقلته يناسب العدم وهو السكون وقال
الشريف في شرح الكشاف الكسرة اخت السكون في المخرج بمعنى ان الحرف الساكن
والمتحرك بالكسرة قريبان في الاداء ورفع اللسان بهما وهو ذلك ان تقول الكسر

مطلب
العرب تتبع الحرف الحرف والكلمة الكلمة

في لم يغرلنا بعد العين قال صاحب القواعد والقواعد العرب تتبع الحرف الحرف
والكلمة الكلمة اما ما قبله لما بعده واما ما بعده لما قبله كما قرئ قوله تعالى فلامه

مطلب
فلامه الثلث

الثلث بكسر الهمزة اتباعا اللام المكسورة قبلها والميم المكسورة بعدها وقد قرئ
ايضا الحمدِ لله شاذا بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام في لله والحمدُ لُله بضم اللام اتباعا
لضمة الدال في الحمد من قبيل اتباع الجر على الجوار كقول الشاعر جحر ضب خرب
خفض خرب اتباعا الضب وهو صفة لجحر وقال القاضي في انوار التنزيل وهو
كثير في القرآن والشعر وللنحاة باب في ذلك وقال ابن هشام في مغني اللبيب
القاعدة الثانية ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره ثم قال والذي عليه المحققون
ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق
لان العاطف يمنع من التجاور ثم قال انكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار
وتأولا البيت المذكور وذكر ابن مالك في شرح عمدته ان الواو تنفرد بجواز العطف
على الجوار في الجر خاصة وجوزه صاحب الكشاف وصاحب الغرائب والقاضي
البيضاوي ثم قال صاحب القواعد والفوائد وشرط الخفض على الجوار ان لا

مطلب
شرط الخفض على الجوار ان لا يقع في محل الاشتباه

يقع في محل الاشتباه كما يقال جاء غلام امرأة عاقل بالجر على جوار امرأة وجارية
رجل عاقلة على جوار رجل لان اثبات التاء وحذفها يبقي الالتباس ولو قيل جاء
غلام رجل عاقل بالجر ليكون عاقل بالجر صفة للغلام لم يجز لوقوعه في محل الاشتباه

مطلب
جر جواري وعطف ارجلكم على الجوار

وما قيل في ارجلكم بالجر من انه عطف على ايديكم خفض لمجاورة رؤسكم رده
ابو عبيدة لوقوعه في محل الاشتباه وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة البراءة
وقرئ ورسوله بالجر لوقوعه في جوار المجرور وهو من المشركين ورد عليه بانه
قد علم من قوله في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم وفي مواضع من كتابه ان

مطلب
وامسحوا

فائدة العطف على الجوار اكتساب للمعطوف من المعطوف عليه بعض معناه ولا يجوز
ذلك ههنا ثم قال ابو عبيدة المسح هو المس والغسل جميعا فبالنسبة الى الرأس حتى

مس والى الرجل غسل كقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية فالصلوة
من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ودليل تعين المسح بمعنى المس في الرأس
وبمعنى الغسل في الرجل فعل النبي عم والصحابة والتابعين وقال صاحب مغني اللبيب

مطلب
الصلوة لغة بمعنى واحد

الصواب عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف وذا بالنسبة الى الله
الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض واما ما قيل
من قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون في قراءة من رفع محمول عند البصريين
على الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه والصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوف
بمعنى الرحمة فبعيد من جهات الاولى اقتضاؤه الاشتراك والاصل عدمه حتى
ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز
قدم عليه والثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف
المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا والثالثة ان الرحمة فعلها متعد والصلوة فعلها
لازم ولا يحسن تفسير اللازم بالمتعدي والرابعة انه لو قيل كان صلى الله عليه وسلم
دعاء عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر واعترض
عليه الدماميني بان ذلك معروف يقال ارض الرجل وارض الجذع فالاسناد
حقيقي في الموضعين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف المسند اليه لانك
معناه عند اسناده الى الرجل ارعد او زكم وعند اسناده الى الجذع معنى اكلت
الارضة وهي دويبة تأكل الخشب ومنه كتاب مثلثة وهمزة ان اسنده الى اللبن
كان معناه ارتفع فوق الماء وصفا الماء من تحته وان اسنده الى النبت كان معناه
طلع او غلظ وطال والتف وان اسنده الى شيء من الماشية كان معناه سمن ومثله
كثير ثم قال هل يجب صحة اقامة كل من المترادفين مكان الآخر فيه ثلثة مذاهب
غير واجب قال الامام وهو الحق وواجب بمعنى انه يصح مطلقا وهو اختيار ابن الحاجب
والثالث التفصيل وهو اختيار البيضاوي والهندي فان كانا من لغة واحدة صح
والا فلا وهو وقولهم ارعوى يرعوي واحواوي يحواوي يدل عليه ارعوى على
القبح اذ اكفه عنه وتقديره افعول ووزنه افعلل وانما لم يدغم لسكون الياء ولئلا
يلزم ضم الواو في المضارع او نقول انه اعل قبل النظر الى الادغام فانقلبت لامه
ياء لوقوعها خامسة في الماضي ولانكسار ما قبلها في المضارع فزال مقتضى الادغام
وكذا في احواوي وهو من الحوة وهي حمرة تضرب الى السواد واصله احواو وكاحواو

كما ان اصل ادعوى ادعوو وتطرفت الواو وما قبلها غير مضموم فانقلبت
ياء ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز الادغام والاظهار في مصدر
احواوى فمن قال احوياء ولم يدغم فلتناسب فعله ومن قال احوياء وادغم فلانه
اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقياسه الادغام **قوله** لان الاصل
في حركة الساكن وذلك لانك اذا خليت نفسك وطبيعتها وجدت منها انها لا تتوصل
الى التلفظ بالساكن الثاني من الساكنين الا بكسرة خفية خفيفة على الحرف الاول
يحس بها عند الامتحان والتفطن كما في بكر وبشر في الوقف واذا كان الكسر من
سجيتها حرك بالكسر ليكون التلفظ مطابقا للطبع فان حرك بغير الكسر فذلك
لعارض اقتضى وجوب غير الكسر او اختياره او جوازه كوجوب الضم في ميم الجمع
اذا لم يكن بعد الهاء التي تكون بعد ياء او بعد كسرة مثل لهم المنصورون واذا كان
بعد الهاء التي تكون بعد ياء نحو عليهم اليوم او بعد كسرة نحو بهم اليوم فمنهم
من يضم ومنهم من يكسر وفي مذ لان اصله منذ فحرك عند الاحتياج بالحركة
الاصلية وكاختيار الفتح في نحو الم الله وهو مذهب سيبويه والمسموع من كلامهم
واجاز الاخفش الكسر قياسا وقرء به عمرو بن عبيد الا لكن القراء لم يقبله وكجواز
الضم اذا كان بعد الثاني من الساكنين ضمة اصلية في كلمة الساكن الثاني نحو قالت
اخرج وقالت اغزى فان بعد الساكن الثاني وهو الخاء والغين ضمة اصلية لان
اصل اغزى اغزوي بخلاف ان امرئ لان ضمة الراء غير اصلية لانها تابعة لضمة
الاعراب وبخلاف قالت ارموا لان ضمة الميم غير اصلية وبخلاف ان الحكم لان ضمة
الحاء وان كانت اصلية لكنها ليست في كلمة الساكن الثاني وهو لام التعريف وكاختيار
الضم نحو اخشوا القوم ومصطفوا الله مما كان الساكن الاول واو الجمع المفتوح ما قبلها
اسما كان او حرفا بخلاف نحو لو استطعنا مما لم يكن الواو واو الجمع فان المختار فيه
الكسر وكوجوب الفتح في نون من مع اللام نحو من الرجل ويكسر على ضعف عكس
من ابنك فان الاشهر فيه الكسر وكذا عن الرجل ويضم فيه على ضعف وقد حكاه
الاخفش وجاء في التقاء الساكنين الجائز النقر ومن النقر بتحريك الساكن الاول
بحركة الساكن الثاني الذي سكن للوقف من غير نقل حركته في حالة الرفع والجر
ولم يجز في النصب الا على الشذوذ للهرب من التقاء الساكنين وان كان مفترقا وجاء
اضربه بتحريك الباء بضمة وجاردابة وشابة بقلب الالف همزة مفتوحة هربا منه

مطلب
اصل الطباع في حركة
الساكنين و
حركتهما و
شرطها

منه وان كان على حرف يخفف ثامر وفي فاه لا تقلب الواو همزة لبعد الهمزة
عنها وثقل الضمة عليها مع ضم ما قبلها **قوله** يعني امر المخاطب لان لفظ الامر عند
الاطلاق ينصرف منه الى الحاضر **قوله** ذم المنازل اه ذم امر من الذم ضد المدح
والمنازل جمع منزل وهو المنهل يعني الموضع الذي في الفلاة وعلى طريق السفار لانه
فيه ماء والدار والمنزلة مثله والمرتبة ايضا وقد يقال المنزل اسم لما يشتمل على بيوت
وصحن مسقف واللوى اسم موضع والعيش بفتح العين الحياة واولئك يشار به
الى العقلاء كما اشار اليه القاضي في تفسير قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك
حيث قال فاجرى لها مجرى العقلاء لما كانت مسؤلة عن احوالها شاهدة على صاحبها
اما ان اولاء وان غلب في العقلاء لكنه من حيث انه اسم جمع لذا وهو يعم القبيلين
جاء لغيرهم واستشهد بهذا البيت وقال الكواشي اولئك غالب لمن يعقل والايام جمع
يوم وهو المدة من طلوع الشمس الى غروبها لغة ومن طلوع الفجر الثاني الى غروبها
شرعا والوقت لغة ليلا كان او نهارا طويلا كان او قصيرا ذكره في تفسير الكواشي
وقد يعبر عن الشدة باليوم في الاساس ومن المجاز ذكر في ايام العرب كذا اي في
وقايعها وفي الحديث لا يحضر معنا الا من حضر يومنا بالامس اراد وقعة أحد ومعنى
البيت لا منزلة اطيب من منزلة اللوى ولا عيش بعد عيشنا في تلك الايام التي مضين
فيها **قوله** اعدد من الرحمن اه الفضل الزيادة وكل عطية لا تلزم من يعطي يقال
له فضل والنعمة اليد والصنيعة والمنة وما انعم به عليك وكذا النعمى بالضم والنعماء
بالفتح والمد والنعيم يقال فلان واسع النعمة اي المال كذا في المختصر وذكر في شرح
المشكاة النعمة الحالة الحسنة وبناء النعمة بناء الحالة التي يكون عليها الانسان كالجلسة
قال الامام الرازي النعمة عبارة عن المنفعة المفعولة على جهة الاحسان الى الغير
وفي حواشي شرح جمع الجوامع النعمة تطلق على الشيء المنعم به وعلى الانعام الذي
هو ايصاله الى المنعم عليه وفي تفسير الكواشي الانعام ايصال الاحسان الى سواك
بشرط ان يكون ناطقا فلا يقال انعم فلان على فرسه والقياس اذا ما جاءك لكنه
التفت من الخطاب الى الغيبة والخير ضد الشر قال الراغب الخير ما يرغب فيه الكل
كالعقل مثلا والعدل والفضل والشيء النافع والشر ضده وقيل الخير ضربان مطلق
وهو ان يكون مرغوبا فيه بكل حال كالجنة ومقيد وهو ان يكون خيرا لواحد وشرا
لآخر كالمال وقال بعض العلماء لا يقال للمال خير حتى يكون كثيرا قال تعالى وانه لحب الخير

ويطلق بكسر الرجل بعياله والدار اسم لما
يشتمل على بيوت ومنازل وصحن بغير سقف

مطلب
اولئك

مطلب
بينهما في معنى
المنزل و
الدار و
الفـ

مطلب
في معنى اليوم
لغة وشرعا

مطلب مطلب
في معنى الفضل والنعمة
والخير

مطلب
الفرق بين المال والخير

تشديد كذا في شرح التبيان وذكر في شرح المنار الخير حصول الشيء لما من شانه
ان يكون حاصلا له اي يناسبه ويليق به والفرق بينه وبين الكمال اعتباري فان
الحاصل المناسب من حيث انه خارج من القوة الى الفعل كمال ومن حيث انه مؤثر
خير وفي شرح المنظومة الخير يستعمل بمعنى اكرم وافضل وانفع الا انه لا يستعمل على
وزن افعل وفي شرح المشارق في حديث انهم لا خير منهم اي بصيغة افعل مشتقا
من خير مبالغة لان خيرا كان مصدرا مفيدا للتفضيل والبيت من الطويل وصدر
المصراع الاول على فعلن والمصراع الثاني خارج عن الوزن قوله هاء الضمير لزم وجه
واحد يعني اذا اتصل بالمجزوم حال الادغام ضمير الغائبة نحو ردها وجب الفتح لان
الهاء خفية فكان الالف وليت المدغم وما قبل الالف يجب ان يكون مفتوحا وضمير
الغائب نحو رده وجب الضم لان الهاء خفية قوله على الافصح انما قال على الافصح لان
ما قبل الواو يجب ان يكون مضموما قوله وروي رده بالكسر حكى الاخفش ناسا
من بني عقيل يقول رده بالكسر فتقلب الواو ياء اذا كان ما قبل الهاء مكسورا نحو به
وغلامه وغلط ثعلب في جواز الفتح في نحو رده لكونه ضعيفا لا سماع به واذا اتصل
بالمجزوم حال الادغام ساكن غير ضمير نحو رد القوم كما روي عن يونس فقول فغض
الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا بفتح الضاد كانه حركه بالفتح قبل اتصاله
باللام فلما اتصل يترك على حاله ولم يسمع الضم فيه واما اذا كان الساكن ضميرا فيجب
الالف مع الفتح ومع الواو الضم ومع الياء الكسر نحو ردها ردوا ردي للمناسبة
قوله ان تشمر الذيل للتحقيق اي بنون العظمة لاظهار ملزومها الذي هو نوع من تعظيم
اسمه لتاهيله للعلم امتثالا لقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث او بنون التكلم مع غيره
تواضعا لان فيما ينبئ عنه النون من اسناد الفعل اليه مع غيره اشارة الى احتقار نفسه
عن الاستقلال بالقيام بمعنى تشمير الذيل للتحقيق وتشمير الذيل رفعه وهو كناية عن
التهيؤ وهي ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم او لفظا اريد به لازم
معناه مع جواز ارادته معه او شبه التحقيق بالطريق الذي يسلك فيه استعارة مكنية
واثبات التشمير المناسب للطريق المشبه به استعارة تخييلية قوله حيث برز لك لان من
شانها وقيل لان العليل لا يتلفظ الا بها عند الانين فاضافوا هذه الحروف الى العلة
لتلفظ العليل بها لان من عادتهم اضافة شيء الى شيء بادنى ملابسة وقيل لان هذه
الحروف تدخل في جميع انواع الكلمات كالعلة تدخل في جميع الحيوانات قوله اذ لا

مطلب في معنى تشمير الذيل وفي تفسير الكناية

مطلب في توجيه اتيان نون القطع لا الفعل

١١١

مطلب تسمية حروف العلة

اذ لا يجري فيهما ما يجري فيها من التغييرات المطردة اللازمة كالحذف والقلب
والاسكان وعدم البقاء على حال عند مجاورتهما لما تضادهما من الحركة وقوله
في كثير يتعلق بيجري الثاني قوله حرف مد ابدا اكتفى عن ذكر اللين لاستلزامه اياه
قوله يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقا فالجاربردي فهو
اما محمول على هذا التفصيل او تسمية الشيء بما يؤول اليه قوله انضغط من ضغطه
زحمه الى حائط ونحوه ومنه ضغطة القبر بالفتح وهي بالضم الشدة والمشقة قوله
ولما انتج الى محل قال الشريف الجرجاني في بحث الالتفات من شرح المفتاح المتعارف
في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء ثم قال في حاشيته وقد وجد
في الحديث دخول الفاء في جواب لما مع كونه ماضيا لكنه قليل وفي الفصل الذي عقد
لتمييز النظر الى الصحيح والفاسد من شرح المواقف ان جواب لما بالفاء قليل وهو
يشعر بالجواز وقال ابو المكارم الخراساني في شرح ديباجة مختصر الوقاية والمتعارف
في جواب لما الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء وقد يدخل الفاء على قلة لما في
لما من معنى الشرط صرح به الرضي وعليه ورد بعض الاحاديث وذهب بعض الى
ان جواب لما في قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله هو قوله تعالى فلما جاءهم ما
عرفوا كفروا به وضعفه بعض الافاضل بان جواب لما لم يجئ في فصيح الكلام الا فعلا
ماضيا بدون الفاء وقال حسن الفناري لا يجوز دخول الفاء في جواب لما الا عند
ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها جواب لما وفي شرح اللباب
للشهيدي جواب لما فعل ماض او جملة اسمية مع اذا المفاجاة او مع الفاء وربما كان
ماضيا مقرونا بالفاء ويكون مضارعا قوله وفي الاسماء المتمكنة المتمكن هو الاسم
المعرب لتمكنه في الاسمية فاذا انصرف مع ذلك فهو التمكن الامكن لان معنى الامكنية
كون الاسم باقيا على اصله غير مشابه للفعل والحرف والمبني يسمى غير متمكن وقولهم
في الظرف انه متمكن معناه يستعمل تارة اسما وتارة ظرفا وغير متمكن معناه لا يستعمل
في موضع يصلح ظرفا الا ظرفا كقولك لقيته صباحا وموعده صباحا بالنصب فيهما الا
غيرا اذا اردت صباح يوم بعينه ولا علة للفرق بينهما غير استعمال العرب كذلك قوله
والاسماء الغير المتمكنة الى اصلية اما الاسماء المبنية كمتى ومهما وكذا الاسماء الاعجمية كجالوت
وداود فلعدم اشتقاقهما واما الحروف كبلى وعلى فلانها غير مشتقة ولا متصرفة فلا
يعرف لها اصل غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه من غير دليل قوله لكثرة ابقائها واستعمالها

مطلب جواب فعل الماضي لفظا لما

مطلب معرفة اسماء المتمكن وغير المتمكنة

مطلب في بيان المثال

ولان الواحد قبل التعدد ش لما تلته الصحيح وقيل المثال في اللغة المشابهة
فسمي به لان امره مثل امر الاجوف في الوزن نحو عدونت وقيل المثال من المثول
وهو الانتصاب ومنه سمي علم الامير مثالا لانتصابه امامه فسمي هو به لانتصاب
حرف العلة في الاول ش في احتمال الحركات من الفتحة والضمة والكسرة كوعد بفتح
الواو ووعد بضمها ووجهة بكسرها وما ذكره الشارح لا يظهر وجهه في التمثيل
لاحتمال الحركات بل للصحة وعدم الاعلال كما يشير اليه قوله بخلاف الاجوف
لما وقع بين الياء والكسرة فان قيل لم يحذف في يوعد مضارع اوعد مع وجود
العلة قلنا لانه وجودها لان اصله يا وعد فالواو بين همزة وكسرة ولان الضمة
قبل الواو اخف من الفتحة قبلها لانها بعضها ثم حملت عليه اخواته وان لم يوجد
علة الحذف لئلا يختلف بناء المضارع ويجري في تصريفه على طريقة واحدة مع ما
في الحذف من التخفيف ا ش اعني التاء والنون والهمزة والاولى ان يقول اعني الياء
والهمزة والنون او الهمزة والنون والتاء ش اي في باقي تصاريفه اشارة الى ان
السائر بمعنى الباقي ويجيء بمعنى الجميع ايضا على ما في الصحاح وشرح المفصل لابن الحاجب
وقال صاحب القاموس استعماله بمعنى الجميع من غلط العامة وقيل من قال انه بمعنى الجميع
واستعماله في معنى الباقي غلط وقع في لغة العرب فقد غلط في كل من معنييه لانه
وقيل سائر بواقي بقية في اخذت من المال بعضه وتركت سائره لان المتروك
بمنزلة البقية ويفارقها من حيث ان سائر المال اكثر والبقية اقل ولذا تقول اخذت
من الكتاب ورقة وتركت سائره ويقول من قال الصحيح ان سائرا بمعنى الباقي قل
او كثر لا شاهد له لانه استعمل للاكثر والبقية للاقل كما قال ابو علي وقد مر زيادة تفصيل
فيه ش لما مر اشارة الى قوله لانه لما ش الاصل وعدة فالتاء للوحدة لئلا يلزم
الجمع بين العوض والمعوض عنه وقيل الاصل وعد فيرد على قول المص ومن مصدره
الذي على فعلة حذف الواو من وعد مع انه ليس على فعلة ولو قال ومن مصدره
المكسور الفاء لا يرد شيء ش كما مر الكاف بمعنى المثل اي مثل حذف وعدة او التعليل
اي لما مر من قوله لثقلها عليه مع اعتلال فعلها قال في المغني اثبت كون الكاف
للتعليل قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان يكون الكاف مكفوفة
بما والحق جوازه في المجردة من ما وفي المقرونة بالكافة والمصدرية ش لا فيما
المضارع منه على يفعل يرد عليه وجهة على قول من يقول انها مصدر ش

مطلب في مجيء لفظ السائر بمعنى الجميع

مطلب وعدة مصدرا

مطلب الكاف بمعنى المثل

مطلب حذف الواو من الجهة

والوجهة اسم المصدر جواب سؤال مقدر تقديره انتم قلتم الواو تحذف من
مصدر المعتل الفاء الذي على فعلة ولم تحذف من الوجهة فاجاب بقوله والوجهة
اسم المصدر يعني ان الواو تحذف من المصادر والوجهة اسم المصدر قال في الصحاح
الوجه والجهة بمعنى والهاء عوض من الواو والاسم الوجهة بكسر الواو وضمها وقيل
اسم الجهة المتوجه اليها والواو لا تحذف من فعلة اذا كانت اسما نحو ولدة جمع ولد
وهو الصبي والعبد وقد يجاب بانها وان كانت مصدرا لكن ما حذفت الواو تنبيها
على الاصل كالقود واستحوذ على ما قاله المازني وحكاه في الشافية وبعض حواشي
تفسير القاضي مع التلقي بالقبول فتاؤها للوحدة لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه
ش ويجوز ان يكون الضمير جواب ثان عن عدم الحذف في الوجهة لان مضارعه
ليس على يفعل بالكسر ش والاصل وعدة حذفت الواو كما في وعدة وقيل كسرت
العين في المصدر وجوبا ان لم يفتح العين في المضارع لاجل حرف الحلق لان الساكن
اذا حرك حرك بالكسر وليكون عين المصدر كعين الفعل الذي جعل المصدر تابعا له
في الحذف اما اذا فتحت العين لاجل حرف الحلق فيجوز ان يفتح العين في المصدر حملا
على الفعل نحو يسع سعة وان تبقى على الكسر نحو يهب هبة قوله فتقصر الدال اتباعا
لحركة اقرب المتحركات اليها وهي فتحة الياء ولا تضم لو كسر والضم ما فر وامنه في الاول
الاول وهو الكسر ش قال عجبت لمولود وليس له اب الى في المختصر عجب من باب
طرب وتعجب واستعجب بمعنى فلام لمولود بمعنى من كما في سمعت له صراخا او بمعناه
فقد استعمل بها لكون سبيله الشيء علة له كما يقال دعا له واليه وخرج له واليه وناداه
له واليه وهداه الطريق واليه لان معنى انتهاء الغاية والاختصاص حاصلان
جميعا لان من انتهى الى الشيء اختص به في شرح الحماسة الاستعجاب شدة التعجب
وقال الراغب التعجب حيرة تعرض الانسان بجهله سبب المتعجب منه وحقيقة التعجب
كنا ظهر لي ظهور لم اعرف سببه ويقال لما لم يعهد مثله عجب وللشيء الذي يتعجب منه
عجب وعجيب وعجاب بالضم وعجاب به وبالتشديد والاعجوبة بالضم مع كثرتها
ولا يجمع عجب ولا عجيب وقيل جمع عجيب عجائب والاعجوبة اعاجيب والولد يكون
واحدا وجمعا كولد بالضم والكسر عجبت فعل وفاعل لمولود متعلق به ليس حال
عن مولود لانه اراد به عيسى عم لم يخبر ليس اب اسمه ذي ولد عطف على مولود
اراد به آدم عليه السلام ضمير لم يلده راجع الى ذي ولد ابوان فاعل يلده والجملة

مطلب يعرف فيه ما وقع في قول الشاعر عجبت لمولود

مطلب في هذه القصيدة لغز كثيرة

حال من ذي ولد و في هذه القصيدة لغز كثيرة منها وذي شامة سوداء في حر
وجهه مجلحة لا تنجلي بزمان و يكمل في خمس و تسع شبابه و يهرم في سبع مضت وثمان
الشامة هي الخال وجمعها شام اراد بذي الشامة الا الآخر القمر سوداء تأنيث اسود
حر الوجه ما بدا من الوجنة مجلحة بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى منكشفة و يروى
مجللة بمعنى ذات عز وجلال والانجلاء الانكشاف والذهاب والزمان اسم لقليل الوقت
وكثيره والباء في بزمان بمعنى في كما في قوله تعالى ولقد نصركم الله ببدر و قد يفرق

مطلب الفرق بين الوقت و المدة و الزمان

بين الوقت والمدة والزمان بان المدة المطلقة امتداد حركة الفلك من مبدئها الى
منتهاها والزمان مدة مقسومة والوقت الزمان المفروض لامر ذكره في انوار التنزيل
وقد يقال الوقت اكثر ما يستعمل في الماضي ذكره في النجم الوهاج والكمال التمام وقد يفرق
بينهما بان التمام يقابل نقصان الاصل والكمال يقابل نقصان الوصف بعد تمام الاصل
والشباب والشبيبة خلاف الشيب يعني ان القمر في اربعة عشر ليلة يصير بدرا كاملا
والهرم كبير السن يعني انه بعد مضي خمس عشرة ليلة يصير ناقصا وذي شامة
عطف على ذي ولد وسوداء صفة شامة و في حر وجهه حال من شامة على قول
من يجوز الحال من المضاف اليه مطلقا او صفتها ومجلحة حال او بدل او فاعل
ظرف لا تنجلي و يكمل مع فاعله وهو شبابه حال من ذي شامة بتقدير مبتدا فدخول
الواو وحينئذ جائز مسموع كثير كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله
و قولهم قمت واصك وجهه وقول الشاعر نجوت وارهنهم مالكا و في خمس ظرف يكمل
وتسع عطف عليه و يهرم عطف على يكمل و في سبع ظرفه وثمان عطف عليه و مضت
صفتهما وسط بينهما للنظم قه ويمكن ان يدفع بالعناية اي بارادة ان الفتحة
في نحو يطاء والسكون في نحو لم يلده عارضان والمراد ازالة كسرة ما بعد الواو او كسرة
او سكون اصليين والقوم يتسامحون في اطلاقاتهم باستعمال الدفع في مقام الدفع اذا
تعلق به نكتة هي المبالغة في ضعف الاشكال كانه لم يثبت ذكره علاء الدين في حاشية
المطول والعناية تلخيص التلخيص عن محنة توجهت اليه ذكره في المرآة شرح المرقات

مطلب الخوف توقع مكروه

قه اي خاف الخوف توقع مكروه عن امارة مظنونة او معلومة ضد الامن يستعمل
في الامور الدينية والدنيوية ذكره في تفسير الكواشي قه وهو الاصل والفصيح قه
لانها اخف من الواو والياء وظاهر كلام السيرافي يدل على ان قلب واو نحو يوجل
الفا قياس وان قل ذكره في شرح الشافية قه وليست هذه من لغة بني اسد التي

ليست اللغة الرابعة من لغة بني اسد لانهم وان كانوا يكسرون حروف المضارعة
فيما كان ماضيه مكسور العين ليدل على كسرة الماضي الا انه مختص بغير الياء لثقل
الكسرة على الياء فان قيل بنو اسد يكسرون الياء في ييئس كما قال في شرح المراح
و في نحو ييجل كما صرح به في الصحاح حيث قال بنو اسد يقولون انا ايجل وانت
تيجل وهو ييجل كلها بالكسر قلنا كسرهم الياء فيما ذكر ليس لاجل كسر الياء مطلقا لعدمهم
بل لتقوى احد اليائين بالاخرى وقلب الواو ياء قه واهل هذه اللغة وهم قوم
من بني كلب قه قال الشاعر قعيدك الا تسمعيني اه وقولهم قعيدك لا تنك وقعدك
الله لا تنك وقعيدك الله لا تنك يمين للعرب من المصادر التي استعملت منصوبة

مطلب الا اصله ان لا

بفعل مضمر والمعنى بصاحبك الذي هو صاحب كل نجوى ذكره في الصحاح والا اصله
ان لا ادغم النون في اللام وان زائدة يدل عليها قولهم المذكور على انه قد اختلف
في لزوم كون صلة الموصول الحرفي جملة خبرية والاكثرون وان كانوا على جواز
كونها امرا ونهيا لكن الفاضل الرضي قال الاوجه عدم جواز ذلك قيل وجهه كون
ان المصدرية مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه واعترض عليه بان
الامر والنهي الموصولين بان المصدرية انما يؤولان بمصدر مأخوذ من المادة التي تدل
على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام
وبالنهي عنه وانما فات الدلالة بالصيغة فقط على ان فوات المعنى المذكور كفوات
معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع عند التقدير المذكور وان المصدرية

مطلب المصدر

ان المخففة من الثقيلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة ان غضب
الله عليها اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا
والاسماع من السمع يطلق على القوة السامعة وعلى محلها وعلى الادراك كالبصر قال

مطلب الفرق في اطلاق السمع على القوة

في المختصر ويكون واحدا وجمعا كقوله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم لانه في الاصل
مصدر قولك سمع الشيء بالكسر سمعا وسماعا وقد يجمع على اسماع وجمع اسماع اسامع قال
صاحب الكشاف في تفسير هذه الآية واما ما قيل من ان مدركات السمع واحدة وهو
الصوت ومدركات البصر انواع وكذا مدركات القلب ففيه ان دلالة وحدته على وحدة
متعلقة لا تعلم من اي الدلالات هي ورده الشريف بانها من الدلالة الالتزامية التي
يكتفى فيها باي لزوم كان ولو بحسب الاعتقاد في اعتبارات البلغاء والشارح بانه
اعتبارات البلغاء دلالة رابعة كما ان العادة طبيعة خامسة وقال ابن كمال باشا وعند

البلغاء ودلالة وما بعده يبتنى عليها كثير من اعتباراتهم مبنى تلك الدلالة عرفهم والمنسوب
الى ذلك العرف من الاعتبارات على نوعين احدهما ما يظهر وجهه كاعتبار التاكيد
فى دفع الشك ورد الانكار والثانى ما لا يظهر وجهه كاعتبار اللزوم فى بعض المجازات
المرسلة ادعاء واعتبار التضاد علاقة فى بعض الاستعارات ثم قال هذه الدلالة
التى عليها مدار اعتبارات البلغاء اوسع دائرة من الدلالات الثلث المعتبرة فى
سائر العلوم لانها لفظية لا تتحقق الا بين اللفظ والمعنى وهذه الدلالة قد تكون معنوية
بكون الدال والمدلول كليهما من قبيل المعانى والملامة واللوم واللائمة العذل لغة
يقال نكات القرحة انكوها نكا اذا قشرتها والقرح بالضم والفتح الجراح وقيل بالفتح
الجراح وبالضم الم الجراح والفؤاد بضم الفاء وفتح الهمزة وقرئ بفتح الفاء والواو القلب
على ما فى المختصر وباطن القلب على ما فى شرح المشارق والظاهر نص الكتاب والسنة
ان محل الادراك هو القلب وكيفية ادراكه مجهولة وكونه عبارة عن الروح المسمى بالقوة مطلب محل الادراك القلب
العاقلة والنفس الناطقة على ما فى التلويح لم يقم عليه شبهة فضلا عن الحجة ذكره فى
التوضيح المصحح وقد يطلق القلب على المضغة التى فى الجانب الايسر والوجع الالم
والمرض قال الجوهرى وبنو اسد يقولون ييجع بكسر الياء ولا يقولون ييعلم استثقالا
للكسرة على الياء فلما اجتمعت الياءان قويتا واحتملت ما لم تحتمله المفردة فما فى بعض شرح
المراح من ان بنى اسد على لغتهم فيما كان الفاء واوا فى غير ييجل ففيه نظر وقوله لا
تنكأ فى نفى معطوف على لا تسعيق وهو جواب اليمين وقوله فيهما جواب النهى
اعنى لا تنكأن والالف للاطلاق ﴿ه﴾ قياس متلئب اسم فاعل من اتلأب الامر اتلئبابا
استقام والمتلئب الطريق امتد واستوى ﴿ه﴾ لان الاصل فى كل كلمة ان يكتب
بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها وهذا اصل معتبر فى الكتابة والا مطلب الاصل
الغالب والراجح والدليل ولاجل هذا الاصل كتب نحو ره زيدا وقه زيدا مرين من ورى
ووقى بالهاء فى حالة الوصل لانه اذا وقف عليهما وقف بالهاء وكتب مثل مه انت ومجئ
مه جئت بالهاء ايضا لما اتصل بها الاستفهامية باسم جار لانه اذا وقف على مه فيهما
وقف بالهاء بخلاف ما اذا اتصل ما الاستفهامية بحرف الجر نحو حتام والام وعلام فانها
لا تكتب بالهاء لانه لا يجب الوقف عليها بالهاء لشدة الاتصال بينهما فصارتا كشئ واحد
وكونهما كشئ واحد كتبت هذه الحروف معها بالالف مع كتبها قبل الاتصال بالياء لوقوع مطلب كتبت هذه الحروف
الالف فى وسط الكلمة وكتب مم وعمّ وفيم من مه وعن مه بغير نون وكتب من ما لا

وعن مال بالنون فان قصدت فى ما الاستفهامية عند اتصالها بحرف الجر الى
الهاء كتبت الهاء ورجعت الياء فى حتى مه والى مه وعلى مه والنون فى من مه وعن
مه ولاجل الاصل المذكور كتب انا زيد بالالف فى حالة الوصل لان الوقف عليه كذلك
ومنه لكنا هو الله لان اصله لكن انا وكتب تاء التانيث فى نحو رحمة وقحة بالهاء
ومن وقف بالتاء كتب تاء بخلاف التاء فى اخت وبنت وباب قايمات وباب قامت
هند فانها لا تكتب هاء بل تاء اذ الوقوف عليها بالتاء وكتب المنون المنصوب
بالالف نحو رايت زيدا لان الوقف عليه بالف مبدلة من التنوين والمنون الغير مطلب اذن
المنصوب بحذف التنوين نحو جاء زيد ومررت بزيد وكتب اذا بالالف على
الاكثر لان الوقف عليه بالالف على الاكثر وبعضهم يكتبها بالنون توهما بانها
نون فى الوقف وفى شرح الهادى لا يبدل من نون اذن الف لانها من نفس الكلمة
فهى كنون من وعن ولدن وقد يوقف عليها بالالف تشبيها بالنون الخفيفة نحو
لا يبعد ان يكتب بالالف لكن الاولى ان يكتب بالنون ايضا فرقا بينها وبين اذا
التى هى ظرف وكتب اضربا بالالف عوضا عن النون الخفيفة الحقة بالامر للواحد
المذكر على الاكثر ومنهم من يكتب بالنون حملا على اضربن فى امر الجمع المذكر وكان
قياس اضربن للجمع المذكر اضربوا بواو والف لانه اذا وقف عليه اسقط نون
التاكيد وعاد المحذوف وقياس اضربن للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء لانك
اذا وقفت عليها اسقطت نون التاكيد وترد الياء وقياس هل تضربن ان يكتب
بواو ونون لانك اذا وقفت عليه اسقطت نون التاكيد ورجعت الواو والنون
المحذوفتان وقياس هل تضربن للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء ونون لانه اذا وقف
عليه سقط نون التاكيد وعاد المحذوف وهو الياء والنون ولكنهم كتبوها على
لفظها لعسر تبين هذا الاصل وهو ان عند الوقف يحذف نون التاكيد ويرد ما حذف
لاجلها او لعدم تبين قصد نون التاكيد لان هذه الالفاظ بغير نون التاكيد
ايضا كذلك وقد يجرى اضربن الامر للواحدة المخاطبة مجرى هل تضربن لان النون مطلب الاداخل حرف الجر على الاستفهامية
فيه نون خفيفة مثلها والاكثر على كتبه بالالف لقرانه الامرين المذكورين وكتب
باب قاض بغير ياء وباب القاضى بالياء لان الافصح الوقف على قاض بغير الياء
وعلى القاضى بالياء وكتب حرف الجر فى نحو بزيد ولزيد وكزيد متصلا لانه لا يوقف
عليه مع كونه على حرف واحد وكتب نحو منك ومنكم وضربك وضربكم متصلا لانه

لا يبتدأ به وبقي ههنا بحث وهو ان صاحب الكبير شرح الكافية قال اذا دخل حرف الجر على ما الاستفهامية يلزم الفها الحذف عند الوصل نحو عم وبم وفيم و ها عند الوقف كقول ابي ذويب قدمت الى المدينة ولاهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت مه فقيل هلك رسول الله صلعم وجوز صاحب الكشاف في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى بما غفر لي ان يكون ما استفهامية وقال الا ان قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا مع تصريحه في سورة الاعراف حيث تكلم في قوله تعالى فبما اغويتني بان اثبات الف ما الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر قليل شاذ قوله في الكتب التعليقية التعليقية هي صفة كاسم التعليقة

مطلب لا بأس

قوله فلا بأس به هذه العبارة اكثر استعمالها في المباح وتركه اولى وقد تستعمل في موضع كان الاتيان به مستحبا

مطلب وجه

قوله كوجه اي صار شريفا يقال وجه الرجل صار وجيها اي ذا جاه وقدر ووجوه البلد اشرافه قال الامام الرازي معنى الوجيه ذو الجاه والشرف والقدر يقال وجه فلان وجاهة وهو وجيه اذا كانت له منزلة رفيعة عند الناس وقال بعض اهل اللغة الوجيه الكريم لان اشرف اعضاء الانسان وجهه فجعل الوجه استعارة عن الكرم والكمال قوله لكن يرد على المص جوابه ان المراد بازالة الكسرة ازالتها بحركة او سكون اصليين لا عارضين يدل عليه كلام صاحب الكشاف في المفصل قوله وهو شاذ المراد بالشذوذ قلة الاستعمال وهو مقبول على ان بعضهم من شراح الكشاف منع اقتضاء القلة للشذوذ

مطلب اماتوا ماضي يدع

قوله واماتوا ماضي يدع قال علاء الدين البسطامي وما زعمت النحوية من ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره محمول على قلة الاستعمال والا فالنبي صلعم افصح العرب وقد روي عنه صلعم ابن عباس رضه انه صلعم قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات وعن عروة ومجاهد انهما قرءا ما ودعك بالتخفيف ولك ان تقول المراد بالاماتة قلة الاستعمال او عدمه لكن النادر لم يعد بعد مستعملا فان قيل قراءة ما ودعك بالتشديد يدل على ان مجرده مستعمل قلنا استعمال المزيد لا يستلزم استعمال المجرد كاعطى واحمر حيث لا يستعمل عطو ولا حمر قوله ولا وادع وكذا لا يستعمل الزمان والمكان والالة والمصدر

مطلب ليت شعري

قوله ليت شعري عن خليلي اه ليت للتمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة المجردة وقيل ميل النفس الى حصول المتمنى فلا يكون طلبا ولا مستلزما له لان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته وقيل الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه ويستعمل في المحال العقلي والمحال العادي والممكن المستبعد بحيث لا يتوقع ولا يطمع فيه فان المتوقع يستعمل فيه لعل والمطموع فيه يستعمل فيه عسى في الصحاح شعر بالشيء بالفتح يشعر شعرا بالكسر فطن له ومنه ليت شعري وقول من قال في شرح قول المفتاح فما فطن المتمني المحال ان فطن متعد بنفسه فنزل منزلة اللازم ثم عدي باللام ليس على ما ينبغي لان اللام صلة فطن والخليل الصديق والانثى خليلة خاله الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر والحب بالضم والحب بالكسر والمحبة ميل القلب من الحب بالفتح استعير لحبة القلب ثم اشتق منه الحب لانه اصابها ورسخ فيها وقيل ميل النفس الى الشيء لكمال ادرك فيه بحيث يحملها على ما يقربه اليه وضعف الرازي قول المتكلمين في معنى المحبة واثبت المحبة الذاتية بان كل شيء لو كان محبوبا لاجل امر آخر لتسلسل صحيح لانا نعلم ان الكمال محبوب لذاته كما ان اللذة كذلك قال في شرح المشارق اول المحبة الموافقة ثم الميل ثم الود ثم الهوى ثم الوله فالموافقة للطبع والميل للنفس والود للقلب والمحبة للفؤاد وهو باطن القلب والهوى غلبة المحبة والوله زيادة الهوى وقوله شعري اسم ليت وخبره محذوف وجوبا لوجود شرطه وهو قيام الجملة الاستفهامية مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليتني على حاصل بجواب هذا السؤال وعن خليلي متعلق بمضمر تقديره ليت علمي حاصل بكذا باحثا او مستخبرا عن خليلي قوله اذا ما استحمت ارضه من سمائه اه الحميم العرق وقد استحم اي عرق والمراد بالارض الحوافر وبالسماء ما علاها ويقال للفرس الجواد انه لذو مصدق بالفتح اي صادق الحملة والجري كانه ذو صدق فيما يعدك والبيت لخفاف بن ندبة يصف فرسا يقول اذا ابتلت حوافره من عرق اعاليه جرى وهو متروك لا يضرب ولا يزجر ويصدقك فيما يعدك البلوغ الى الغاية

مطلب ضرورة الشعر

قوله وفي جعل هو ودع من ضرورة الشعر بحث هذا مبني على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني في شرح المغني بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب حينئذ لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا قوله ولما كان هنا مظنة سؤال مظنة الشيء موضعه الذي يظن كونه فيه واطلاق لفظ السؤال على الاعتراض في العرف باعتبار ان فيه معنى الاستفسار

مطلب البركة

قوله وهو البركة هي النماء والزيادة قال الراغب البرك صدر البعير وبرك البعير
القى بركه واعتبر منه اللزوم وسمي محبس الماء بركة والبركة ثبوت الخير الالهي في
الشيء وسمي بذلك لثبوت الخير فيه ثبوت الماء في البركة ولما كان الخير الالهي يصدر
على وجه لا يحس ولا يحصى قيل لكل ما يشاهد منه زيادة غير محسوسة هو مبارك
وفيه بركة قوله يقال يمن الرجل مبني للمفعول قوله ميمونا اي مباركا قوله من الميسر

مطلب معنى الميسر واشتقاقه

يعني انه مصدر يسر يقال يسرته اذا قمرته واشتقاقه من اليسر لان فيه اخذ
مال الغير بيسر وسهولة او هو مأخوذ من اليسار لان فيه سلب اليسار الغير وتحصيل
اليسار نفسه وقيل يكنى عن القمار بالميسر واصل الميسر موضع يجزر به الجزور والياسر

مطلب القمار والميسر في ان للعرب عشرة اقداح سموها ازلاما وقداحا

والجازر وكان للعرب عشرة اقداح سموها ازلاما واقلاما ثلثة منها لا انصباء لها
وهي المنيح والسفيح والوغد وسبعة لها انصباء اولها الفذ وله نصيب واحد والثاني
التوأم وله نصيبان ثم الرقيب وله ثلثة انصباء ثم الحلس له اربعة ثم النافس
وله خمسة ثم المسبل وله ستة ثم المعلى وله سبعة وهو اعلاها وكان اهل اليسار
والجود في الجاهلية عند شدة الزمان يجزرون جزورا ويجزئونها ويجعلون هذه
الاقداح العشرة في خريطة ويضعون تلك الخريطة على يد عدل ثم يحركها هذا
العدل ويدخل يده في الخريطة ويخرج باسم رجل قدحا منها فمن خرج له قدح من
ذوات الانصباء اخذ النصيب المضاف الى ذلك القدح ومن خرج له قدح مما
لا نصيب له لم يأخذ شيئا بل غرم ثمن الجزور كله وكانوا يدفعون تلك الانصباء الى
الفقراء ولا يأكلون منها وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من لم يدخل فيه ويسمونه

مطلب القمار

البرم قوله وهو قمار العرب بالازلام القمار المقامرة وتقامروا لعبوا القمار وقامره
فقمره من باب ضرب غلبه في لعب القمار ومن باب نصر فاخره في القمار فغلبه والازلام
جمع زلم بفتحتين وزلم بضم الزاء وفتح اللام وهو سهم لا ريش له ولا نصل اي

مطلب اجحاف

الحديد قوله اجحاف بتقديم الجيم على الحاء يقال اجحف به اذا ذهب به وتغير
الاجحاف بالاضرار تفسير باللازم قوله لان المحذوف في حكم الثابت فان قيل كانت
الهمزة المحذوفة الكائنة في حكم الثابت مانعة عن سقوط الواو مع انها لم تكن مانعة
عن قلب الواو ياء قلنا على تقدير سقوط الواو يلزم الثقل بالخروج من الضمة الى

مطلب مطرد

الكسرة قوله قياس مطرد يقال اطرد الشيء تبع بعضه بعضا وجرى واطرد الامر اي
استقام قوله انعدا اي قبل الوعد ووعد بالشر فالقصر قصور قوله وفيه نظر والجواب

والجواب ان الياء المنقلبة عن الواو وان كانت عارضة لكن لا تحذف عند حذف
همزة الوصل في الدرج بل تقلب تاء نحو اتحد بخلاف الياء المنقلبة عن الهمزة لانها
عارضة غير مستقرة لحذفها عند حذف همزة الوصل في الدرج قوله اصح رواية
ودراية لانه يعلم من قوله وفي افتعل منهما اتعد ان الواو والياء تقلبان تاء وتدغم
التاء ان المنقلبتان فلا احتياج الى التطويل لان الاختصار الغير المخل مطلوب قوله
لغة اخرى هي لغة اهل الحجاز قوله ولذا حمل جار الله قول الشارح واتصلت بمثل
ضوء الفرقد اوله قامت بها تنشد كل منشد نشد الضالة بالفتح ينشدها بالضم
نشدة ونشدانا بكسر النون وسكون الشين فيهما اي طلبها والنشد اسم مكان منه
والضوء بفتح الضاد وضمها الضياء والفرقد بفتح الفاء كوكب معروف قيل يصف
بقرة وحشية تطلب ولدها يقول قامت بارض تطلب كل مطلب واتصلت الام
بالولد كاتصال ضياء الكوكبين وقامت فعل مع فاعل تنشد حال من فاعل قامت
كل منشد كلام اضافي ظرف تنشد واتصلت عطف على قامت وبمثل ضوء الفرقد
كلام اضافي في محل مفعول اتصلت قوله في اسم المفعول ويحتمل ان يكون اسم

مطلب قطعا

الزمان والمكان والمصدر الميمي فلا يحتاج الى لفظة فيه قوله فلانه مشتق من
المثال الواوي قطعا منصوب على المصدر اي اتفاقا قطعا بمعنى قطع او قطعيا
او قطع قطعا او الحال من ضمير مشتق اي مقطوعا او على التمييز اي بحسب القطع

مطلب جدا

قوله من وجد يجد بالضم فحذف الواو في يجد في قياس لغتهم لثقل الواو مع
ضم ما بعدها او حذف على طريق الاتباع ليجد في الحذف لا على طريق القياس
ومادة وجد متحد الماضي والمضارع مختلفة المصادر بحسب المعاني يقال في الغضب
موجدة بكسر الجيم وفي المطلوب وجودا بضم الواو وفي الضالة وجدانا بكسر الواو
وسكون الجيم وفي الحب وجدا بفتح الواو وفي المال وجدا بضم الواو وفي الغنى

مطلب اختلافا وجدا

جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الاشهر في جميع ذلك وقالوا بضلة
المكتوب وجادة وهي مولدة ذكره ابن الحجر في فتح الباري شرح البخاري قوله
وهو ضعيف لخروجه عن القياس واستعمال الفصحاء قوله لئلا يجتمع بالجيم والزاء
المعجمة او الخاء المعجمة والراء المهملة بمعنى الانقطاع والمراد عدم الاطراد والكلية
قوله وتغير الكلمة عن وضعها جدا بمعنى قطعا فاعرابه كاعراب قطعا على ما ذكر وقد
يكون بمعنى المبالغة في الاجتهاد كقولهم فلان محسن جدا فانتصابه على المصدر اي

مطلب البيع والشراء من الاضداد

احسا ناجدا بمعنى ذا جد او على الحال بمعنى جادا لا يقال يرد عليه قوله لنخبره جدا
لانا نقول تخبره ليس باعلا لين قوله على ثلثة احرف اذا اخبرت عن نفسك في
الثلاثي المجرد وبقى غيره بزى الثلثة تبعا له اولانه على ثلثة احرف بالنظر الى
الاصل ولما كان المتكلم مقدما على غيره اعتبر في ضميره نه على ثلثة احرف وان كان
المخاطب كذلك او اشرف واجلى من المخاطب لانه مفيد والمخاطب مستفيد ومرتبة
المفيد اشرف فبهذا سقط ما قيل من انه لو قال على ثلثة احرف في اتصال الضمير المرفوع
المتصل لكان اولى لعدم اختصاص كونه على ثلثة احرف بالمتكلم بل المخاطب كذلك لا
قوله الفعل الماضي للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا المتصل كا
حرف من حروفه قوله وباع البيع في اللغة تمليك الشيء بالشيء كالشراء تملك الشيء
بالشيء وهما من الاضداد ومن خص البدلين بالمال وبدل التمليك بالمبادلة ثم
قال وهو من الاضداد فقد اخطأ اما في التخصيص فلانه لا يناسب التحديد اللغوي
فان مالية البدلين غير لازمة في مفهوم البيع لغة على ما نص عليه في المحيط ولا
التحديد الشرعي لان ماليتهما غير كافية في تحقق مفهومه الشرعي كما عرف في الفروع
واما في التبديل فلان المبادلة يصدق على الشراء صدق العام على الخاص فلا يتحقق
التضاد بينهما فلا يكون من الاضداد ذكره ابن كمال باشا وذكر في شرح المختصر انه
المكارم البيع كالشراء من الاضداد الا انه غلب في اخراج البيع عن الملك والشراء
في اخراج الثمن عنه وبه خص الابتياع ويتعدى البيع الى المفعول الثاني بنفسه يعني
يقال باعه اياه ومنه وانما عدى بمن حملا له على الشراء كما عدى الرضا بعلى حملا
له على السخط والتكريه بالى حملا له على التحبيب المتضمن معنى الامالة قال الله تعالى
وحبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر اليه اشار الرضي وكان تعديته الغرب بمن
من هذا القبيل بان حمل على معنى البعد وذكر في النجم الوهاج قيل سمى البيع بيعا
لان البايع يمد باعه الى المشتري حالة العقد وضعف بان البيع من ذوات اليا
والباع واوي تقول بعته ابوعه بوعا وفي هذا التضعيف نظر فان بعض اللغويين
حكى جواز اشتقاق الواوي من اليائي وبالعكس قوله وعلمه بالاستقراء اي بالياء
في بلاده يقال علمه وعلم به قال الله تعالى الم يعلم بان الله يرى او ضمنه معنى احاط
فاتى بصلتها وقد يقال ان تعدية الفعل بنفسه وبالحرف لا يكون الا باعتبار معنيين
اما بان يكون اللفظ موضوعا لهما فيلزم الاشتراك او لاحدهما والاخر بالتضمين

مطلب اذا دار بين الحقيقة و المجاز

مطلب اذا تعارض النقل

مطلب مفعول له

بالتضمين فيلزم المجاز واعتباره اولى فتعديته بنفسه باعتبار الموضوع له وبالباء
باعتبار تضمين معنى الاحاطة وههنا فائدة مهمة وهي ان اللفظ اذا دار بين
الحقيقة والمجاز فالحقيقة اولى واذا دار بين كونه منقولا وكونه باقيا على الحقيقة
اللغوية فالثاني اولى واذا تعارض المجاز والاشتراك فالمجاز اولى على الصحيح كما ذكر
واذا تعارض النقل والاشتراك فالجمهور على ترجيح النقل واذا تعارض المجاز والاضمار
ففيه مذاهب تقديم المجاز لكثرته قاله الرازي في المعالم وتقديم الاضمار وتساويهما
قاله الرازي في المحصول وتبعه البيضاوي واذا تعارض النقل والاضمار فمقتضى
كلام المصنف جريان الخلاف فيه والمعروف تقديم الاضمار والتخصيص اولى من المجاز
والنقل وما يخل الفهم اليقيني دون الظني التخصيص والمجاز والنقل والاضمار
والاشتراك كذا في شرح جمع الجوامع قوله صيد البعير وانما صحت الياء فيه لصحتها
في اصله لتدل عليه وهو اصيد بالتشديد وكذا عور لان عور واعور معناهما
واحد وانما حذفت منه الزوائد للتخفيف ولولا ذلك لقلت صاد وعار والدليل
على انه افعل مجيء اخواته على هذا في الالوان والعيوب نحو اسود واحمر وانما
قال اعور وصح للتخفيف وكذا قياس عمي وان لم يسمع ذكره في الصحاح قوله الصيد
بالتحريك مصدر الاصيد بفتح الهمزة والياء وهو الذي يرفع رأسه كبرا ومنه
قيل للملك اصيد واصله في البعير يكون به داء في رأسه فيرفعه ويقال انما قيل
للملك اصيد لانه لا يلتفت يمينا وشمالا وكذا الذي لا يستطيع الالتفات من داء قوله
لبدل الضم والكسر يشير الى ان دلالة مفعول له فان قلت قد شرط النحاة لنصبه
المقارنة في الوجود بان لا يتقدم المفعول عليه تأخرا ولا كما ذكره صدر الافاضل
والشيخ عز الدين والسخاوي في شروح المفصل او بان يكون اول زمان الفعل آخر
زمانه او بالعكس على ما ذكره القاضي في شرح الضوء وكونه فعلا لفاعل الفعل المعلل
وههنا وجد الشرط الاول لا الثاني لان الدلالة للضمة والكسرة كما صرح به لا لفاعل
الفعل المعلل الذي هو نقل قلت في مثل هذا يأول الفعل او المفعول كما قيل في قوله
خافة تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا يجعلكم ترون او ايهن ارادة خوف وطمع او الاخ
والاطماع على ان الرضي قال والذي يقوى في ظني انه لا يشترط فعلا لفاعل الفعل
المعلل كما ذهب اليه بعضهم وقال لم ينص على الاشتراط احد من المتقدمين فقط
ما قيل من انه يجب لنصبه شرط آخر وهو ان يكون من افعال القلوب لا من افعال

مطلب اعراب اصلا

الجوارح كالاكل والقتل فلا يقال طلبته قتلا ولا جئته اكلا ويجوز ان يكون اشارة
الى رد نصب دالا لعدم شرطه قوله لم يتغيرا عن حالهما اصلا واصلا مصدر مؤكد
لانتفاء التغيير او حال اى انتفى التغيير انتفاء كليا او انتفى ملتبسا بالكلية ووجه
المناسبة ان الشئ اذا اخذ مع اصله كان الكل وكذا حكم كلمة رأسا قوله وفساده
يظهر بادنى تامل فى سياق الكلام لان قوله ولم يتغير فعل جعل مقابلا لقوله نقل
فعل فعلم ان المراد بقوله ولم يتغير لم ينقل اى لم يرجع الى الاصل حتى يحترز به عن
غير الاصليين لانهما يرجعان الى اصلهما عند زوال الضمير المذكور والسباق بالباء
الموحدة ما قبل الشئ وبالمثناة التحتية اعم وقيل قرينة السياق امر يؤخذ من
الكلام المسوق لبيان المقصود سواء كان سابقا على اللفظ الدال على خصوص
المقصود او متأخرا عنه وقد يعبر عنها بدلالة السباق ايضا وقيل استعمال
السياق بالمثناة فى المتأخر اكثر واما دلالة السباق بالموحدة فهى دلالة التركيب على معنى
يسبق الى الفهم منه مع احتمال ارادة غيره ذكره فى حاشية جمع الجوامع قوله وليس
بشئ لان الترديد الذى ذكره بقوله ان اراد بعدم التغيير عدم النقل الى باب
آخر الخ وارد عليه قوله وقد سنح لى يقال سنح له رأى فى كذا اذا عرض من باب
خضع قوله فليتأمل امر بالتأمل لان ما سنح له لا يخلو عن شئ لان الاصل فى التقييد
الادخال او الاخراج قوله فى هذا السلك هو اخص من الخيط واعم من السمط لان
الخيط كما يطلق على ما ينظم فيه اللؤلؤ وغيره كذلك يطلق على ما يخاط به الثوب
والسلك مخصوص بالاول مضى عليه فى المجمل والسمط خيط ما دام فيه الجوهر
كذا فى حاشية الكشاف فقول المختصر السلك بالكسر الخيط وكذا قوله الخيط السلك
ليس بذاك قوله واعلم ان مذهب النقل اى نقل فعل من الواو الى فعل ومن الياء
الى فعل هو مذهب الاكثرين وعند بعض المتأخرين ان الضم والكسر مخترع فيه
بالاصالة وصاحب المطارح ايضا ذكر ان اصل قلن قولن فقلبت الواو الفا ثم
حذفت لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة
وصاحب الاساس ايضا قال ما قاله ثم قال وما قيل من انه نقل فعل الواوى الى
فعل المضموم واليائى الى فعل المكسور فاسد صورة لعدم الدليل اذ لا دلالة على الواو
المحذوفة يحصل بما ذكرنا آنفا ومعنى لاختلاف معنيى البابين قوله هذا الاشمام ان
تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة اشتقاق الاشمام من الشم كانك اشممت الكسرة رائحة

مطلب معرفة السباق والسياق والفرق بينهما

مطلب السلك ومعناه والسمط والخيط

مطلب الاشمام

مطلب فى ان يستوى قليل وكثير وقريب وبعيد بين المذكر والمؤنث

مطلب اعراب فقط

رائحة الضمة ومعنى ان تنحو تقصد ومعنى نحو الضمة جانب الضمة قوله
قيل البناء من املت الشئ امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التى هو فيها من مال يميل
ميلا اذا انحرف عن القصد اى العدل وعرف هذا الاشمام بعضهم بتهيئة الشفتين
للتلفظ بالضم من غير تلفظ به ثم قال ولا يدركه الا البصير وفيه نظر لان الاشمام
الذى لا يدركه الا البصير هو الاشمام فى الوقف الذى هو ضم الشفتين بعد اسكان
الحرف من غير صوت وههنا ضم الشفتين فى حال التصويت قوله قليلا منصوب على
المصدر اى امالة قليلا ولم يقل قليلة لانه يجوز ان يستوى فى قليل وكثير وقريب
وبعيد بين المذكر والمؤنث لورودها على زنة المصادر التى هى الصهيل والنهيق
ذكره صاحب الكشاف فى سورة هود فى تفسير قوله وما قوم لوط منكم ببعيد ويجوز
ان يقدر امالة على مذهب اليه سيبويه من جواز حذف التاء فى مثله وان لم يضف
قوله وهذا مراد النحاة والقراء بالقاف يعنى فيما وقع الاشمام فى غير آخر الكلمة
لا ضم الشفتين فقط فاء فقط وكذا نصب عاطفة لا زائدة لتحسين اللفظ كما زعمه
ابن هشام على ما صرح به فى حواشيه على شرح التسهيل حيث قال فلم يسمع منهم فقط
الا مقرونا بالفاء وهى زائدة لازمة ولا جزائية كما اختاره الشارح حيث قال فى شرح
قول التلخيص ويوصف بها الاخيران فقط بعد ان قال فلا وصف بها الاخيران
فانته عن وصف الاول بها واذا قدرنا الشرط تصحيحا للفاء ذكره ابن كمال باشا
فى حاشية شرح المفتاح والمذكور والمذكور فى الشرح قوله فقط من اسماء الافعال
بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اى اذا
وصفت بها الاخيرين فقط اى فانته عن وصف الاول بها قوله مع كسر الفاء
كسر فاء الضاد وكسر ما صدر المعرف على نحو المجنى ضربك ضربا شديدا قوله كما فى الوقف
الاشمام فى الوقف على اخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان
تضم الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشم فى وقف نستعين تسكن النون وتضم
شفتيك بعد اسكانها من غير حركة قوله كتابة الثانية فى الفعل مثال لما وضعت
على السكون وقيد بقوله فى الفعل لوضعها على الحركة فى الاسم قوله فليتأمل امر بالتأمل
لان منهم من يقول دعاتا وبعطى حركة التاء حكم الاصلية وان كانت موضوعة
على السكون قوله الزيادة جاءت متعدية الى مفعولين نحو زاده الله خيرا والازدياد
بمعناها الا انه لا يستعمل متعديا الى مفعولين ذكره فى شرح الكشاف الشارح قوله وما

وقع في الاصطلاح غير متعداه فصرو اصطلاحهم عليه لقولهم الحرف الزايد دون
المزيد وتكلفه في التوجيه ليس على ما ينبغي لعدم الاطراد فيه قوله والا فيقتل الا
وان لا يكن كذلك فهو يحتمل فيصير جملة اسمية فيؤتى بالفاء على انهم قالوا الجزاء اذا
كان مضارعا مثبتا غير مقترن باحد الاربعة اى السين وسوف ولن وما يجوز الفاء
وتركه اما جواز الفاء فلانه قبل اداة الشرط كان صالحا للاستقبال فلم يؤثر الاداة
فيه تاثيرا ظاهرا كما في فعلت ولم افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما تركه
فلتاثير الاداة فيه لانه كان صالحا للحال والاستقبال فخصصته الاداة الى الاستقبال قوله
على تقدير حذف حرف الجر اى المزيد فيه قد نص الامام المرزوقى ان حذف الجار
والمجرور في الصلة تصحيحا لامر العايد خطا وكما لا يجوز في الصلة لا يجوز في الصفة
وذهب الكسائى وجمع من النحاة الى ان هذا الحذف لا يجوز الا ان يعتبر التدريج في
الحذف حتى صرحوا بانه يجوز حذف الجار اولا ثم حذف العايد ثانيا وذهب بعضهم
الى انه لا يجوز الا ان يكون الحذف دفعيا بان يعتبر حذف الجار والمجرور معا وذهب
جمهورهم مثل سيبويه والاخفش واتباعهما الى انه يجوز الامران ذكره في حاشية المطول
لعلاء الدين البسطامى قوله وقد يحذف نحو قوله تعالى اقام الصلوة غيلويه بشير
الى ان الحذف في حال الاضافة كما ذهب اليه الفراء ومذهب سيبويه جوازه مطلقا
لان التعويض من الامور الجايزة منه قوله وهذا عكس ساير الابواب فان في
ساير الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع المجرد المزيد قوله ومنهم من لا يلحق الا حصل
بنال المحه والمحد اذا بصره بنظر خفيف والمقصود لا يلتفت الاصل بل يجعل كل بناء
اصلا في نفسه فما وجد فيه سبب الاعلال اعل وما لم يوجد لم يعل والاولى في مثل هذا
التركيب ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتداء على معنى وبعض العرب من اتصف
بكذا ولا استبعاد في وقوع الظرف بتاويل معناه مبتداء وقد يقع الظرف موقع مبتداء
كقوله تعالى ومنا دون ذلك وقد اختار الشارح جعل المقدم مبتداء والمؤخر خبرا في
مثل هذا المقام واصر عليه وهذا ادخل في القبول على ما صرح به المحول ذكره في حاشية
المطول لعلاء الدين قوله نحو اعاد واساد قيل هما مما لم يوجد في كلامهم بل صرح الجوهرى
بعدم اعلاله حيث قال فتحت الواو في اعوت لسكون ما قبلها وفيه نظر لانه استقراء
على النفى وقول الجوهرى على اللغة المشهورة قوله قال الشاعر اعادت حينه اولم تغارا
البيت لابن احمر اوله تسايل بابن احمر من رآه تسايل فعل وفاعله ضمير الحبيبة والباء

مطلب حذف الجار والمجرور

مطلب وقوع الظرف بتاويل معناه مبتداء

مطلب اعاد وتعنه البيت

والباء في ابن احمر بمعنى عن كما في قوله تعالى سال سائل بعذاب متعلق بسايل ومن
رآه مفعول تسايل وضميره المنصوب راجع الى ابن احمر والهمزة في اعارت للاستفهام
وهو فعل فاعله عينه وام متصلة عاطفة بجملة ام لم تعارا وهو مجزوم الفه مبدلة
في الوقف عن النون الخفيفة وقيل لما تحركت الراء للشعر عادت الالف المحذوفة
لالتقاء الساكنين والفه للاطلاق وفيه تعسف وقال في الاقليد لقوله اعارت
وجهة عندى وهو انه اسند الفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل حيث اسند
الى الرجل لا الى جزء منه والعيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف
الى الجزء فكانه نزل النقصان منزلة العدم حتى كان عار ليس من افعال العيوب
فلذا اعل قوله نحو اغيلت واغيمت اغيلت المرأة اذا سقت ولدها الغيل
وهو بالفتح اللبن الذى يكون المرأة في حالة الحمل فهى مغيل واغالت ايضا ولدها
فهى مغيل واغال فلان ولده اذا غشى امه وهى ترضعه واغيمت السماء واقامت
وتغيمت كلها بمعنى اى صارت ذات سحاب واغيم القوم اصابهم عطش وحر الجوف
وغيم واطيبه اى جعلته طيبا واحوشت الصيد واحوشته اذا جئته من حواليه
لتصرفه الى الحبالة وهى التى يصاد بها قال في الصحاح وانما ظهرت فيه الواو كما ظهرت
في اجتوروا اى صار بعضهم جار بعض وانما صحت في اجتوروا لانه في معنى ما لا بد
له من ان يخرج على الاصل لسكون ما قبله وهو تجاوروا فبنى عليه ولو لم يكن معناهما
واحدا لاعلت واطولت الشى اذا قلته طويل واحولت الدار واحالت اى اتى عليها حول
فهو محول ومحيل قوله وكذا سائر تصاريفها يعنى اذا لم يعل فعل لم يعل متصرفاته من
المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر والزمان والمكان قوله وعليه قول
امرء القيس فذلك جلى له مثل كلمة تسوية واعم الالفاظ الموضوعة لمشابهة وتقدير
تفصيله جلى جمع جبالى وجبليات بفتح الحاء والباء واللام فيهما طرق من باب دخل
فهو طارق اذا جاء ليلا رضع الصبى امه بالكسر رضاعا بالفتح ولغة اهل نجد من باب
ضرب وارضعته امه وامرأة مرضع اى لها ولد ترضعه فان وصفتها بارضاع الولد
قلت مرضعة والهاء شغله من لهاعن الشى لهيا بالضم والتشديد ولهيا بضم اللام
وكسرها سلا عنه وترك ذكره واضرب عنه والتمايم جمع تميمة وهى عوذة تعلق على الانسان
للحفظ في الحديث من علق تميمة فلا اتم الله له وقيل هى خرزة بفتح الخاء والراء المهملة
بعدها زاء معجمة واما المعاذات اذا كتب فيها القران واسماء الله فلا باس بها وقوله

مطلب اغلال

مطلب اطبة

مطلب احولت

مطلب مخالك جلى

اسم فاعل من احول الصبي اي اتى عليه الحول الفا بمعنى رب مثلك بحر ودرب متعلق
بطرقت وقيل طرقت صفة مثل بحذف الضمير اي طرقتها وحبلى صفة مثل لعدم
تعرفها بالاضافة وقيل عطف بيان ككاف الخطاب في مثلك وموضع عطف على حبلى
وفالهيتها عطف على طرقت وعن ذي تمايم متعلق بالهيتها ومحول صفة ذي وفي
وصف تلك النساء بالحبل والارضاع وفي وصف الصبي بكونه ذي تمايم وذي محول
وفي جمع تمايم اشارة الى كمال ميل النساء اليه **قوله** وروى الاصمعي مغيل اسم مفعول
من اغيلت المراة ولدها اذا سقته الغيل **قوله** ونحو استحوذ اي استولى وغلب
واستصوب اي وجد صوابا وصار صوابا واستجوب اي طلب جوابا واستوق
الجمل اي صار ناقة وهو مثل يضرب لرجل يكون في حديث او صفة شي ثم يخلط
بغيره وينتقل اليه واصله ان طرفة بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب بن
علس ينشده شعرا في وصف جمل ثم حوله الى نعت ناقة فقال طرفة قد استوق
الجمل **قوله** وفيه نظر لانه اسم المصدر كما يحقق في تفسير التحويل وقد مر جواب
هناك **قوله** اي جميع تصاريفها اشارة الى ان ساير بمعنى الجميع وقد مر تفصيله **قوله**
وغير ذلك من الزمان والمكان والالة **قوله** بعتل بالهمزة فقول الفقهاء بايع بغير
همز لحن **قوله** وتكتب الهمزة بصورة الياء وتنقط هذه الهمزة كما نقطها الحريري
في الرسالة الرقطاء وهي التي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير
منقوطة في نحو نايل حيث قال نايل يديه فاض خطاء وحكى ان ابا علي الفارسي
دخل مع صاحب على واحد من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية زايرا له فاذا بين
يديه جزء فيه مكتوب قايل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو علي هذا خط من
قال خطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقال قد اضعنا خطواتنا في زيارته وخرج
من ساعته وفي شرح المقصود المسمى بالمطلوب هذا اي كون النقط خطا في الهمزة
المكسورة المقلوبة من الواو ولا من الياء فرقا بين الواوي واليائي **قوله** لان الهمزة
المتحركة الساكن ما قبلها تكتب بحرف حركتها اعلم ان الهمزة في الاول تكتب على
صورة الالف في كل الاحوال وفي الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها
كراس ولوم وذيب واذا كانت متحركة وسكن ما قبلها على وفق حركة نفسها نحو
يسال ويلوم ويسم وقيل تحذف الهمزة قبل التخفيف ان كان تخفيفها بالنقل
كمسئلة او الادغام كبيرو وقيل تحذف الهمزة المفتوحة فقط والاكثر على حذف

مطلب
وحكى ان ابا علي

في كتابة
الهمزة اذا
كانت على
صورة
الالف

حذف المفتوحة بعد الالف كسال وقيل تحذف في الجميع سواء كانت مفتوحة او
لا وسواء كانت المفتوحة بعد الالف اولا واذا تحرك ما قبلها يكتب على
ما تخفف به فكوجل بالواو وفية بالياء لان تخفيفها كذلك وسال بالالف ولوم
بالواو وبيس ومن مقريك بالياء وروس بالواو لان تخفيفها بان يجعل بين
بين المشهور وجاء في سيل ومقريك مما كانت الهمزة مكسورة وما قبلها مضموم
او بالعكس كتبها بحرف حركتها او بحرف حركة ما قبلها لان في تخفيفها خلافا في
ان يجعل بين بين المشهور او غير المشهور وفي الاخر اذا كان ما قبلها ساكنا لا تكتب
على شي نحو خبء بالفتح ودفء بالكسر وبرء بالضم وشكل الهمزة هو شكل احدى
حروف اللين والمكتوب في خبء ودفء وبرء علامة الهمزة ليعلم ان هناك همزة
في اللفظ فتلفظ وكتابة نحو البطو والوطي والجيء بالواو والياء ليست على قانون
علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط واذا كان متحركا يكتب بحرف حركة ما قبلها
سواء كانت الهمزة ساكنة او متحركة مفتوحة او مضمومة او مكسورة كقرا ويقرئ
وردؤ ولم يقرا ولم يقرئ ولم يردؤ واذا كانت الهمزة المتطرفة بحيث لا يوقف
عليها لاتصال غيرها بها من ضمير متصل او تاء تانيث صارت كالوسط فمن كتبها
في الوسط بصورة كتبها هنا كذلك ومن اسقط اسقط نحو جزاك وجزوك وجزيك
مما كان الاول منه مضموما ونحو رداك وردوك ورديك مما كان الاول منه
مكسورا ونحو يقروه ويقريك مما كان الهمزة فيه مضمومة وما قبلها مفتوح او مكسور
الا في نحو مقروة وبريه فانهم كتبوه بحذفها وفي الاول المتصل به غيره لا يكون
كالوسط فتكتب بالالف نحو باحد ولاحد بخلاف لئلا لكثرة استعماله او كراهة
صورته وبخلاف لئن لكثرته وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها تحذف نحو خطاء
في النصب فانه يكتب بالف واحدة فيه ومستهزؤن يكتب بواو واحدة ومستهزئين
بياء واحدة وقد تكتب بياءين بخلاف قراا ويقراان حيث يكتب بالفين للبس
وبخلاف نحو مستهزئين في التثنية لعدم المد لفتح ما قبل الياء وبخلاف نحو رداي
حيث يكتب بياءين في الاكثر لان الياء الاولى مغايرة الثانية في الصورة او لان اصل
ياء المتكلم الفتح فكانه لم يجتمع الهمزة مع حرف مد وبخلاف نحو حناي حيث يكتب
بياءين في الاكثر للمغايرة والتشديد الذي يذهب بالمد وبخلاف نحو لم تقرئي للواحدة
المخاطبة من قرا حيث يكتب بياءين للمغايرة واللبس بتقري مضارع قرى **قوله** لان

مطلب
معرفة الهمزة
ومحل كتابتها
وحذفها

يك

مطلب اعراب كثيرا ما

حروف العلة كثيرا ما تحذف نصب كثيرا على الظرف لا نه صفة الحين او على
المصدر لا نه صفته وما للتأكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشاف
في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اى حينا كثيرا او حذفا كثيرا تحذف **قوله** على شفا جرف

مطلب شفا البئر

هار قال الراغب شفا البئر والنهر شفيره وطرفه ويضرب به المثل في القرب من الهلكة
واشفى على الهلاك اى حصل على شفا جرف وتثنيته شفوان والشفا من المرض

من التهلكة نسخة

موافاة شفا السلامة وصار اسما للبرء والجرف بضم الجيم والراء وسكون الراء
ما جرفه السيل من جرف الوادى وحفر اصله فبقى واهيا والهار الهائر وهو
المتصدع الذى اشفى واشرف على التهدم والسقوط **قوله** وزنه فعل بفتح الفاء وكسر
العين ومن سكن العين وقال قلبت الفاء على مذهب يونس كما في قول فقد اخطأ

مطلب شاك في شاوك

قوله شاك في شاوك من الشوكة وهي شدة الباس والحد في السلاح وقيل الشوكة
الحدة مستعارة من واحدة الشوك وشاك الرجل يشاك شوكا ظهر شوكته وحدته
قوله قال في المفصل وربما يحذف العين فيقال شاك هذه المخالفة بين كلامى صاحب
الكشاف في شاك وقد خالف كلامه في هار ايضا حيث ذكرها في بحث المصغر من
المفصل فيما حذف منه حرف اصلى لا يرد في التصغير وقال ابن الحاجب في شرحه
ولا يجوز ان يكون هار فعلا لان الزمخشرى اثبته محذوفا منه حرف اصلى ولا
يمكن ان يكون مقلوبا لان حكم مثل قاض ان يكون الياء فيه كالثابتة انما حذفها
عارض كقولك رأيت قاضيا فوجب ان يكون فاعلا حذفت عينه فما ذكر في بعض
حواشى الكشاف من انه مقلوب ليس بذاك كما ذكره الجاربردى في شرح الشافية **قوله**
اى بوضع العين موضع اللام اه هذا هو القلب المكانى وهو نقل حرف عاريا عن ضمه
من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما معروض لعارض الآخر **قوله**

مطلب في بيان مكرما ومعونا جمعا

لا نظير لهم مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا على انه فصيح لا شبهة مهلك بضم اللام
مصدر هلك وميسر بضم السين بمعنى السعة والغنية وقرأ بعضهم فنظرة الى ميسرة
بضم السين والاضافة وذكر ابن القطاع انه جاء مألك بضم اللام بمعنى الرسالة وعلى انه
الفراء جعلهما جمعين لمكرمة ومعونة على حد تمرة وتمر والا فلم يجعل معون على وزن
اسم مفعول بمعنى المصدر كالميسور لئلا يلزم كثرة التغيير من حذف الواو ونقل الحركة

مطلب تذكير بيضات

بخلاف ما اذا جعل مفعلا حيث لا يلزم فيه الا نقل الحركة **قوله** تذكر بيضات وهيجه
اى تذكر الشيء واذكره غيره وذكر بمعنى ذكره بلسانه وبقلبه ذكرا وذكرة وذكرى

وذكرى ويقال اجعله منك على ذكر بضم الذال وكسرها بمعنى وقيل بالضم بالقلب
خاصة وهو ضد النسيان وبالكسر يعمهما باللسان وبالقلب جميعا والبيضاتيج بيضة
وهيجه حرك شوقه وكذا هاجه والرذاذ بفتح الراء المهملة والذال المعجمة المطر
الضعيف والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم الباس الغيم السماء والسحاب
والمطر الكثير يقال يوم دجن بالوصف والاضافة ومغيوم اسم مفعول بمعنى ذى
غيم فاعل تذكر ضمير الظليم وهو الذكر من النعام جنس النعامة بيضات مفعوله وفاعل
هيجه ضمير التذكر ويوم رذاذ مفعول فيه لتذكر او فاعل هيجه والجملة معطوفة
على جملة تذكر وعليه ظرف فاعل الدجن لاعتماده او الدجن مبتدأ والظرف
خبره والجملة صفة يوم رذاذ ومغيوم صفة اخرى له الا ان الاولى تقديم المفرد
على الجملة وقد جاء تأخيره كقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك وكذا الوصف بالجملة
الفعلية اولى من الوصف بالجملة الاسمية وبالفعل الماضى ولحن المستقبل وفى
وقوعه صفة خلاف نحو مررت برجل يصير غدا ذكره في الشرح الكبير للكافية **قوله**

مطلب سيد

فكان قومك يحسبونك سيدا اه ساد قومه سيادة وسوددا بالضم وسيد وبالفتح
فهو سيدهم اى كبيرهم ووزنه فعيل وقال اهل البصرة فيعل والجمع سادة واذا اردت
الاستقبال قلت سائد قومه وسيد قومه بالتنوين وخال الشىء ظنه خيلا وخيلة
ومخيلة وخيلولة وتقول في مستقبله اخال بكسر الهمزة وهو الافصح وبنو اسد
تقول اخال بالفتح وهو القياس وعانه اصابه بعينه فهو عاين وذاك معين على
النقص ومعيون على التمام او مصاب بالعين وفى الحديث العين حق اى اصابتها
حق قيل وجه اصابة العين ان الناظر اذا نظر الى شىء واستحسنه ولم يرجع الى
الله والى رعاية صنعه قد يحدث الله في المنظور علة بجناية نظره على غفلة ابتلاء
لعباده ليقول المحق انه من الله وغيره من غيره فيؤاخذ الناظر لكونه سببا ووجهها

مطلب يعرف فيه وجه اصابة العين

بعض بان العاين ينبعث من عينه قوة سمية عنده يتصل بالمعيون فيهلك او يفسد
كما قيل مثل ذلك في بعض الحيات كذا في شرح المشارق وذكر في فتح المنان قال الزهرى

مطلب يوتى الرجل العاين

يؤتى الرجل العاين بقدح فيدخل كفه فيه فيتمضمض ثم يمجه في القدح ويغسل وجهه
في القدح ثم يغسل يده اليسرى فيصب على ركبته اليمنى في القدح ثم يدخل يده اليمنى
فيصب على ركبته اليسرى ثم يغسل داخلة ازاره ولا يوضع القدح في الارض ثم يصب
على رأس المعيون من خلفه صبة واحدة وقيل العين الى الصغار اسرع من الكبار

وقد يعين الرجل نفسه وبغيره اذا دتبل بطبعه ومما تدفع به العين قول العاين
اللهم بارك فيه وقوله ما شاء الله لا قوة الا بالله ورقية جبريل النبي صلعم التي رواها
مسلم في صحيحه بسم الله ارقيك من كل شيء يوذيك من كل شر كل نفس او عين
حاسد الله يشفيك بسم الله ارقيك وتسيم النونة كما ذكره في شرح السنة ان
عثمان رضه رأى صبيا مليحا فقال دسموا نونته لئلا تصيبه العين يعني سودوا الحفرة
في ذقن الصبي والاكثار من قراءة المعوذتين وفاتحة الكتاب واية الكرسي وذكر
القاضي حسين ان نبيا من الانبياء استكثر قومه ذات يوم فامات الله تعالى منهم مائة
الف في ليلة واحدة فلما اصبح شكا الى الله تعالى ذلك فقال الله تعالى له لما استكثرت
عنهم فلولا حصنتهم بان تقول حصنتكم بالحي القيوم الذي لا يموت ابدا ودفعت
عنكم السوء بلا حول ولا قوة الا بالله قال القاضي وهكذا السنة في الرجل اذا رأى
نفسه سليما واحواله معتدلة يقول في نفسه ذلك وكان القاضي يحصن تلامذته
بذلك اذا استكثرهم وذكر الامام الرازي في بعض كتبه ان العين لا تؤثر ممن له
نفس شريفة لانها استعظام الشيء وما ذكره القاضي يرد ذلك كذا في النجم الوهاج
وههنا تعويذات ورقى كثيرة تطلب من فتح المنان في تفسير سورة يوسف **قوله**
ومسك بكسر الميم من الطيب فارسي معرب وكانت العرب تسميه المشموم **قوله** وضعف
قول مقوول قال الجوهري في الصحاح وابن الانباري في النزهة ليس باتي مفعول
من ذوات الثلثة من بنات الواو بالتمام الا حرفان ثوب مصوون ومسك مدووف
ثم قال الجوهري دفي النحويين من يقيس على ذلك فيقول قول مقوول وفرس
مقوود قياسا مطردا **قوله** وقد لا يكون ذكر في مغني اللبيب ان قد الحرفية مختصة
بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد عن الجازم والناصب وحرف التنفيس وهي معه
كالجزء فلا يفصل منه بشيء اللهم الا بالقسم **قوله** اذا اخبرت عن نفسك فان قيل
ليس لتخصيص كونه ماضيه على اربعة بالاخبار وجه قلنا قد ذكر وجهه في الوجيز
قوله ورحى وقيل اصل رحى رحو لقولهم رحوت فيكتب بالالف **قوله** الالف
والتنوين لان التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر اي تاتي بعد الحركة لا كنون
حسن فانها قبل الحركة فاذا صار الحا اخرا تبع حركته وتاتي بعدها وليست بعادة
الحرف كالحركة بل هي حرف مستقلة زيدت علامة التمكن والعلامة لا تحذف وبما
ذكرنا سقط ما قيل هي نون ساكنة عارضة الحرف فاذا حذف المعروض كيف يبقى

مطلب استعمال قد الحرفية

بقي العارض لكن التزموا بمثل هذا المضيف ليسلم كلامهم **قوله** والمنقلبة من
اليا تكتب بصورة اليا هذا في الاخر وفي غيره تكتب بصورة الالف منقلبة عن
الواو واليا نحو باع واعلم ان ما في اخره الف ان كان حروفا يكتب الجميع بالالف
الا بلى وعلى والى وحتى وان كان اسماء مبنية فكذا يكتب الجميع بالالف الا انى
ومتى ولدى وان كان اسماء معربة زائدة على الثلثة فصاعدا فلا ينظر الى اصلها
ويكتب جميعها باليا الا غيرلان الواو تنقلب الى اليا فيها الا فيما قبل الالف يا من
نحو العليا والدنيا كراهة الجمع بين اليائين الا في نحو يحيى وريى حليين للفرق وان
كانت الاسماء المعربة ثلثية نظر الى اصلها الذي انقلبت منه الالف فان كان يا
كتبت باليا كما قال الشارح تنبيها على اصلها وليدل على جواز امالتها وان كان
واوا كالعصا كتبت بالالف والفعل الثلاثي ينظر الى اصله وما زاد فباليا الا غير
كالاسم ويجوز ان يكتب الجميع بالالف على اللفظ وعلى كتبه باليا فان كان منونا
فالمختار انه يكتب باليا ايضا وهو قياس المبرد وقياس المازني انه يكتب بالالف
وقياس سيبويه المنصوب يكتب بالالف وما سواه بيا ويتعرف اليا من الواو بالتثنية
نحو فتيان وعصوان وبالجمع نحو الفتيات والقنوات وبالمرة نحو رمية وغزوة
وبالنوع نحو رمية وغزوة وبرد الفعل الى نفسك نحو رميت وغزوت وبالمضارع
نحو يرمي ويغزو وبكون الفا واوا نحو وعى لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واوا
الا الواو على وجه وبكون العين واوا نحو شوى فانه ليس في كلامهم ما عينه ولامه
واوا الا ما شذ نحو القوى والصوى فان جهل كون الالف من الواو او اليا بان
لم يكن فيه شيء مما ذكر فان اميلت فاليا نحو متى والا فالالف وكتبوا لدى باليا
لقولهم لديك وكلا باليا والالف لاحتمالها **قوله** ولو في صورة وهي نحو وافانه
اذا حذف الالف المنقلبة عن الواو لاجتماع الساكنين بقي غزا فالتبس الجزء **قوله**
واشترى الاشتراء والشراء بالقصر والمد والقصر اشهر كالابتياع والبيع من الاضداد
لغة يقع على فعل المشتري والبايع الا ان في عرف الفقهاء اختص الاول بالمشتري
والاخيران بالبايع كما في شرح المنظومة من ان البيع والشراء اذا استعمل ثلاثيين يكونان
بمعنى البيع واذا استعمل خماسيين يكونان بمعنى الشراء ليس على ما ينبغي وذكر في تفسير
القاضي اصل الاشتراء بذل الثمن لتحصيل ما يطلب من الاعيان فان كان احد العوضين
نقدا تعين من حيث انه لا يطلب لعينه ان يكون ثمنا وبذله اشتراء والا فاي العوضين

مطلب صورة الالف

مطلب الفرق بين الاعلام و اسماء المعرفة

مطلب الاشتراء والشرا

مطلب فرق اليائي من الواوي

حكاية اليزيدي مع الكسائي بحضرة هرون الرشيد

تصويرية بصورة الثمن فبادله مشتر واخذه بايع و لذا عرفت الكلمات من الاضداد ثم استعير للاعراض من الشيء طمعا في غيره حكي ان الرشيد سأل اليزيدي والكسائي عن قصر الشراء ومده فقال الكسائي مقصور لا غير وقال اليزيدي يقصر ويمد فقال له الكسائي من اين لك هذا فقال من المثل السائر لا يغتر بالحرة عام هدا بها ولا بالامة عام شرائها فقال الكسائي ما ظننت احدا يجهل مثل هذا فقال اليزيدي ما ظننت احدا يفتري بين يدي امير المؤمنين ذكره في عقد القلائد وقال ابن الانباري في النزهة اليزيدي هو ابو محمد يحيى بن المغيرة المقرئ صاحب ابي عمرو بن العلاء البصري وانما قيل له اليزيدي لانه صحب يزيد بن منصور خال المهدي يؤدب ولده فنسب اليه ثم اتصل بالرشيد فجعله مؤدب المأمون وكان الكسائي مؤدب اخيه الامين ويحكى انه تكلم اليزيدي مع الكسائي بين يدي الرشيد فظهر كلامه على كلام الكسائي فرمى بقلنسوته فرحا بالغلبة فقال الرشيد لادب الكسائي مع انقطاعه احب الينا من غلبتك مع سوء ادبك قوله واذا تقرر هذا فنقول اشارة الى ان فتعلق جواب شرط محذوف لكن في دخول الفاء بحث جوابه يعرف مما ذكرنا سابقا قوله رضي وطيء نقول رضا بقلب الكسرة فتحة والياء الفا لاستثقالهم الكسرة قبل الياء قوله اصله رضوان من الرضوان بكسر الراء وضمها بمعنى الرضاء والمرضاة مثله كذا في المختصر وفي شرح الكشاف للطيبي الرضوان الرضاء الكثير ولما كان اعظم الرضاء رضاء الله خص لفظ الرضوان في القرآن بما كان من الله تعالى يقال رضي به وعنه وعليه بمعنى قوله سددا وصار سيدا في المختصر اي صار سريا وجمع السري سراة وهي جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة ولا يعرف غيره وفي الصحاح مثله سادة لان تقدير سيد فعيل بدل على ذلك انه جمع على سائد بالهمزة مثل تبيع وتابع وقال اهل البصرة تقدير سيد فيعل وجمع على فعلة كانهم جمعوا سائدا مثل قائد وقادة وقالوا جمعت العرب السيد والجيد على جيائد وسيائد بالهمزة على غير قياس لان جمع فيعل فياعل بلا همزة قوله لا يخرج عن حزازة هي وجع في القلب من غيظ ونحوه والمراد بها ما يدفعه القلب ويتنفر عنه الطبع قوله فانه ان ضم فكيف يضم والجواب ان جواب هذا الشرط وهو ابقى لدلالة ابقى الاول قوله يدل على انه لم ينقل ضمة الياء او الجواب ان معنى قوله ضم اي الضمة بقرينة قوله فنقلت حركة الياء قوله لان معمول الشرط لا يتقدم عليه والجواب ان هذا من قبيل الاتساعات في الظروف كتقديم معمول المصدر

حزازه

مطلب اصل يرضى يرضو

لان معمول الشرط لا يتقدم عليه قيل هذا الحكم مختص بغير الظرف على الظاهر اما اذا كان المعمول ظرفا فيجوز تقدمه لتسامحهم في الظرف ولقائل ان يقول لا نسلم جواز ذلك في بعض الصور فلا نسلم جوازه فيما نحن فيه وكذا لا نسلم جواز التعليق بقد ومقدم نظيره المذكور على معنى فاذا انفتح ما قبلها بعد حذف اللام اذ الظاهر على كلا التقديرين ان المراد بقوله وان ضم او كسر ضم ما قبلها او

المصدر ومعمول ما بعد ما النافية اذا كان ظرفا مع كلهم باتساعهم فان في الظروف يجري توسعات كثيرة لا يجري في غيرها او من قبيل الاضمار والتفسير قوله وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء فيه انه قد صرح في الضوء وحاشية القاضي بان فاء الجزاء لا يمنع عمل ما بعدها في الظرف قبلها قوله فالتوجيه ان يقال تقديره اذا اتصل اه هذا لا يخرج عن حزازة لان لفظ اتصالا ان لم يكن سهوا لطائل تحته ولانه جعل صحة هذا التوجيه سيالا ندفاع الاعتراضين وليس كذلك بل اندفاعهما يتعلق المراد بقوله ان انكسر اه وبقوله انه لم يقل وان انضم اه ولعله الى هذا اشار بقوله وهذا موضع تامل قوله والالف فيهما لان الالف ساكنة ابدا ولا تقبل الحركة فاسكانها تحصيل الحاصل الا ان يقال انه من عطف الجملة على الجملة بتقدير يعني قوله فكما تحذف الحركة فكذا هذه الحروف الفاء في فكما للتفريع والكاف للتشبيه وما كافة لها عن الدخول في المفرد فسقط ما قال صاحب السوفي من ان الكاف لا يكتفى بها واصل الكلام ان يقال فتحذف هذه الحروف كما تحذف الحركة الا انه قدم المشبه به فصار مقارنا بالفاء التفريع وكرر كذا للتأكيد وقد يكرر لطول الكلام كما ذكره الشارح والشريف في شرح الكشاف وزيد الفاء في فكذا لان المشبه به المقدم نزل منزلة الشرط وقيل اذا حذف هذه فقد حذف تلك وقال الشارح في شرح الكشاف الفاء زائدة وهذا التكرير والزيادة في التراكيب شائع والحكم بان الكاف في كما مرفوع المحل على الابتداء وكلمة ما موصولة ولذا دخلت الفاء في الخبر باطل بل لفظا كما في موضع المصدر لحذف الثاني في المقدر ويجوز ان يكون الكاف مرفوع المحل على الابتداء وما مصدرية والخبر هذه الحروف بتقدير المضاف قوله هجوت زبان اه الهجاء ضد المدح في الاساس ومن المجاز فلان يهجو فلانا هجوا وهجاء بكسر الهاء وتهجاء بفتح التاء يعدد معايبه فهو مهجو ولا تقل مهجية زبان اسم رجل معتذرا اسم فاعل من الاعتذار وهو عبارة عن محو اثر الذنب من قولهم اعتذرت المنازل درست وعن القطع من قولهم اعتذرت المياه انقطعت كانه يجعل العذر سببا لقطع الذنب ذكره الشارح في شرح الكشاف تدع من الودع بمعنى الترك هجوت فعل وفاعله تاء الخطاب ومفعوله زبان غير منصرف وجئت مع فاعلها التاء معطوف عليه ومعتذرا حال من تاء جئت من هجو زبان كلاهم اضافي متعلق بمعتذرا لم تهج جملة فعلية خبر كان المقدر اي كانك لم تهج حيث اعتذرت منه ولم تدع جملة فعلية معطوفة على لم تهج ومفعول الفعلين

مطلب في تقديم المشبه به

مطلب هجوت

مطلب ... الا في ... الياء

مطلب كتابة الالف بعد واو الجمع

مطلب الهمزة للاستفهام

محذوف اى لم تهجوه ولم تدعه اى الهجا اذ قد هجيت فى اوائح وعلى هذه اللغة
كتبت الالف بعد واو الجمع فيما لم يتصل به الضمير للفرق بين واو الجمع وواو الواحد
فى مثل لم يدعو ولم يدعوا وقيل كتبت للفرق بين واو الجمع وواو العطف فى مثل حضروا ونكلم
زيد ومنهم من يكتب الالف فى نحو شاربوا الخمر وزائروا زيد كما فى الفعل ومنهم من
يحذف الالف فى الجميع وان لزم الالتباس لندوره وتعلمه بالقراين وكذا زادوا فى
مائة الفا فرقا بينها وبين منه والحقوا المثنى بها بخلاف الجمع وزادوا فى اولئك واو
فرقا بينه وبين اليك واجرى اولاء عليه وزادوا فى اولى مال واوا فرقا بينه
وبين الى واجرى اولو عليه **قوله** الم ياتيك والانباء تنمى اه الهمزة للاستفهام
وحقيقته طلب الفهم المتكلم بالاستفهام ولذا لا يكون من الله تعالى على حقيقته قوله
بهاء الدين السبكى استحالة الاستفهام منه تعالى اذا كان طلب الفهم مصروفا الى المتكلم
بالكلام الاستفهامى واما اذا كان مصروفا الى غيره ممن يطلب فهمه فلا كما فى قوله تعالى
ءانت قلت للناس اتخذونى وامى الهين الاية فهو استفهام حقيقى طلب به اقرار
عيسى عم فى ذلك المشهد العظيم بانه لم يقله ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر
عندهم كذبهم ليس على ما ينبغى على ان الشارح صرح فى المطول بان الهمزة فى الاية
للتقرير وقد يستعمل للتهكم نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والامر نحو
ءاسلمتم اى اسلموا والتعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل والاستبطاء نحو الم
يأن للذين امنوا والتنبيه على الضلالة نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسئ
الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتسوية بعد سواء نحو وما ابالى وما ادرى
وليت شعرى والانكار التوبيخى على معنى لم كان هذا الشئ فى الماضى او على معنى لم
يكون فى الحال والاستقبال او الابطالى على معنى لم يكن فى الماضى او على معنى ليس فى
الحال ولا يكون فى الاستقبال فاحفظ هذا والانباء جمع نبأ بمعنى الخبر يقال نبأ ونبّأ
بالتشديد وانبأ اى اخبر ومنه النبى لانه انبأ عن الله تعالى وهو فعيل بمعنى الفاعل
تركوا همزه كالذرية والبرية والخابية الا ان اهل مكة يهمزون الاربعة والنما الزيادة
يقال نمى المال وغيره ينمى بالكسر نماء بالفتح والمد وينمو نموا بالضم والتشديد والملاقاة
المصادفة يقال لقيته ولاقيته اذا صادفته واستقبلته قريبا منه واللبون من الشاة
والابل ذات اللبن غزيرة كانت او بكية والغزيرة لبنة بفتح اللام وكسر الباء وبنو
زياد هم الربيع ابن زياد العبسى واخوته فاعل ياتيك لبون بنى زياد على حذف

١٢٤

مطلب فى تفسير الضحك

مطلب الاسير

المضاف اى خبرها والانباء تنمى جملة وقعت حالا من فاعل ياتيك والعامل
لاقت ضمير لبون ومفعوله محذوف وهو ضمير راجع الى ما اى لاقته ويجوز ان
يكون فاعل ياتيك ما والباء زائدة فى المرفوع ويكون لبون فاعل لاقت والمفعول
محذوف **قوله** وتضحك منى شيخة عبشمية اه قال الراغب الضحك انبساط
الوجه وتكثر الاسنان من سرور النفس ولظهور الاسنان عنده سمى مقدمات
الاسنان الضواحك ويستعمل فى السرور المجرد نحو مسفرة ضاحكة وفى السخرية نحو
منهم يضحكون وفى التعجب المجرد نحو وامرأته قائمة فضحكت وضحكها كان التعجب
انتهى وقد يقال القهقهة ما كان مسموعا له ولجيرانه وبدت اسنانه اولا والتبسم
ما لم يكن مسموعا والضحك ما كان مسموعا له دون جيرانه يقال ضحك به ومنه بمعنى
والشيخة ام قبيلة والعبشمية نسبة الى عبد شمس وهذا من باب النحت فى النسب
فانهم ياخذون اسمين فيخصون منهما لفظا واحدا فينسبون اليه وقد مر امثاله
كان لم اصلها بالتشديد وترى من رؤية البصر وقيل ضد بعد والاسير من
الاسار وهو القد بالكسر فيما سمى الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد ثم سمى
كل اخيذ اسيرا وان لم يشد به يقال اسرت اسرا واسارا بالكسر فهو اسير ومأسور
والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره اى بقده ثم استعمل فى معنى بكماله
لظهور المناسبة كما يقال برمته واصله ان رجلا دفع الى رجل بعيرا بحبل
فى عنقه فقيل ذلك لكل من دفع شيئا بجملته ويمانيا اصله يمنى حذفت احدى
ياءى النسبة وعوضت بالالف فلا يجتمعان قال سيبويه وبعضهم يقول يمانى بالتشديد
فاعل تضحك شيخة ومنى متعلق بتضحك عبشمية صفة شيخة واسم كان ضمير
شيخة خبره جملة لم ترى فاعله ضمير شيخة قبلى ظرف ترى اسيرا مفعوله يمانيا
صفته والاستشهاد فى الابيات الثلثة هو ان الشاعر اثبت الواو فى تهجو والياء
فى ياتيك والالف فى لم ترى اثباتا شاذا ويمكن ان يقال هذه الحروف كانت
متحركة حذفت حركتها للجزم اجراء المعتل مجرى الصحيح او يقال ان الحروف
حذفت للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع والضرورة **قوله** فما سودتنى
عامر عن وراثة اه سودتنى من السيادة عامر اسم قبيلة فاعله وعن فى عن وراثة
للتعليل كما فى قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة متعلق بسودتنى
ابى فعل بمعنى منع فاعله الله اسمو فعل متكلم من السمو وهو العلو والارتفاع

مفعول اى بام متعلق بابى ولا اب عطف عليه لان فى ابى معنى النفى كما فى
قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين يعنى ما جعلتنى قبيلتنا مرسيدا
لاجل كونى وارثا للسيادة بلا استحقاق بل كنت سيدا عن استحقاق وخصال فى
يصلح للسيادة قه ويحتمل ان يكون ان غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية كما يكون
ما عاملة حملا لها على ان ويسمى هذا تعارض اللفظين ولذلك امثلة احدها
هذه والثانى اعطاء حكم غير الا فى الاستثناء بها واعطاء الا حكم غير فى الوصف
بها والثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو فى الاهمال واعطاء لو حكم ان فى الجزم والرابع
اعطاء اذا حكم متى فى الجزم بها واهمال متى حملا على اذا والخامس اعطاء لم حكم لن
فى عمل النصب واعطاء لن حكم لم فى الجزم والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس
فى الاعمال وهو لغة اهل الحجاز واعطاء ليس حكم ما فى الاهمال عند انتقاض النفى
بالا وهو لغة بنى تميم والسابع اعطاء عسى حكم لعل فى العمل واعطاء لعل حكم
عسى فى اقتران خبرها بان والثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه عند
امن اللبس والتاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل واعطاء الضارب
الرجل حكم الحسن الوجه فى الجر والعاشر منهم افعل التفضيل ان يرفع الظاهر تشبيها
له بافعل فى التعجب وزنا واصلا وافادة للمبالغة ولجواز تهم تصغير افعل فى التعجب
ورفعه الظاهر تشبيها له بافعل التفضيل فيما ذكرنا والامثلة فى آخر مغنى اللبيب
قوله وفى قول الشاعر ان تقرآن اه وصدره يا صاحبى فدت نفسى نفوسكما وحيث
ماكنتما لقيتما رشدا ان تحملا حاجة لى خف محملها وتصنعا نعمة عندى بها ويدا
قال الاخفش للشاعر مثل لابن وتامر اى صاحب شعر ويسمى شاعرا المفطنة وصاحب
كما يطلق على الموافق يطلق على المخالف ايضا كما وقع فيما كتب معاوية الى ملك الروم
نقله فى الفائق يا صاحبى خطاب لخليله او من قبيل خطاب العرب للواحد خطاب
الاثنين وقدم تفصيله وفدت من الفداء نفسى فاعله ونفوسكما من قبيل قوله تعالى
فقد صغت قلوبكما مفعوله والعرب تجعل الاثنين على لفظ الجمع اذا كانا متصلين
ولم يقولوا فى المنفصلين افراسهما وغلامهما وقد جاء وضعا رحالهما وحيث
للمكان وقد يستعمل للزمان والغالب كونه فى محل نصب على الظرفية او جر بمن وقد
يجر بغيرها وقد يقع مفعولا به وتمييزا ويلزم اضافته الى الجملة وندرت الى المفرد
واندر منها اضافته الى جملة محذوفة قال ابو الفتح فى كتاب التمام ومن اضافته الى

مطلب في تسمية اعطاء حكم بعض الكلمات

مطلب ان الاخفش مثل لابن الصاحب

مطلب حيث

مطلب يعرف فيه مقام تعارض اللفظين مثل ان يكون بمعنى

المفرد اعربه وقال ابو سعيد بنى على بنائه وهو الاشهر واذا اتصل بها الكافة
صار للمجازاة وجزم الفعلين كما هنا واللقاء المصادفة والرشد بمعنى الحق والصواب
وضد الغى مفعول لقيتما وان تحملا مفعول فعل مقدر وهو اسال او بتقدير اللام مفعول
له للقيتما او فدت وحاجة مفعوله ولى بسكون الياء وجاز فتحها ان لم يوجد مانع
صفة حاجة وخف الشئ يخف بالكسر خفة صار خفيفا والمحمل بوزن المجلس بمعنى
الحمل او واحد محامل الحاج فاعل خف والجملة صفة حاجة يقال صنع اليه معروفا
وصنع به صنيعا قبيحا اى فعل والتصنع تكلف حسن السمت وقولهم الفاعل الصانع
كناية عن اوصاف ذميمة كالسارق والزانى والدان صاحب المفتاح كنى به عن الصفات
المحمودة استعمالا له على الاصل فان اختصاصه بالذم طارئ والنعمة اليد والصنيعة والمنة
وما انعم به عليك مفعول تصنعا والجملة عطف على تحملا وعندى صفة نعمة وضمير
بها للحاجة واليد بمعنى النعمة عطف على نعمة من قبيل عطف احد المترادفين على الآخر
ان كانت حقيقة فيها كما قيل كقوله والفى قولها كذبا ومينا وفائدته تقرير المعنى فى
الذهن كالتاكيد وما وقع لبعضهم من ذلك مخطوبا لا لفائدة غير مسلم وقيل انما
يكون كذلك فى مقام يقتضى التقرير وقيل هى الجارحة المخصوصة تستعمل فى النعمة
مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول
وجمعها الايدى وجمع الايدى الايادى وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة يجمع على الايدى
وبمعنى النعمة على الايادى يرد عليه ان اصل يد يدى وما كان على وزن فعل لم
يجمع على افاعل وبعض العرب يقول فى الجمع الايد بحذف الياء فما ذهب اليه الجوهرى
من ان الايد فى قوله تعالى والسماء بنيناها بايد جمع يد ليس على ما ينبغى اذ لا اعرف احدا
من ائمة اللغة والتفسير ذهب اليه بل هى مصدر بمعنى القوة من آد يئيد ايدا اذا قوى
ثم الشايع استعمال الايادى فى النعم والايدى فى الاعضاء نقله صدر الافاضل فى ضرام
السقط عن ابى عمرو بن العلاء ثم قال ويجمع الجمع للحقيقة ويجمع الجمع للمجاز ونظيره بيوت
وبيوتات وقال الاخفش قد يعكس وفى شرح الشريف للمفتاح ان الايادى حقيقة عرفية
فى النعم وان كانت فى الاصل مجازا فيها وقوله ان تقرآن فى محل النصب بدل من نعمة او
حاجة او الرفع خبر مبتدا محذوف هو ضمير النعمة او الحاجة والجملة صفة احديهما او
اسماء وهى حبيبة متعلق بتقرآن وتحكما بمعنى تقضيا عطف عليه واصله تحكمان
حذف النون بان مقدرة وهى متعلق بكلا الفعلين على طريق التنازع وكذا السلام

مطلب تخطئة الجوهري

مطلب الايادي في النعم والايدي في الاعضاء

مفعولها على تلك الطريقة وان لا تشعرا من الاشعار بمعنى الاعلام عطف على
احد الفعلين واحدا مفعوله **قوله** فآليت لا ارثى لها آليت فعل متكلم من آلى يولى
ايلاء بمعنى حلف قال ابن هشام فى المغنى وقول الفقهاء آلى من امرأته غلط اوقعهم
فيه عدم فهم التعلق فى قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم وقال القاضى فى الآية
تعديته بعلى ولكن لما ضمن هذا القسم معنى البعد عدى بمن لا يقال البعد ليس
معنى من بل معنى من لابتداء الغاية لانه بمعنى بعد الشئ المبتدأ عن
البتدأ منه ولك ان تقول تعدية بمن فى قولهم ايضا باعتبار ما فيه من الامتناع
من الوطئ فالخطئ مخطئ والقسم محذوف كأنه قال آليت بالله وارثى فعل متكلم
من رثى له اى رق ورحم جواب القسم ولها متعلق بارثى ضميره للناقة ومن فى
قوله من كلالة للتعليل كما فى قوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا متعلق بارثى والكلالة
التعب والاعياء ولا من حفى عطف على من كلالة يقال حفى من كثرة المشى على وزن
علم اى رقت وجرحت قدمه او حافره والمصدر حفى بالقصر وحتى غاية لا ارثى
تلاقى من الملاقاة بمعنى المصادفة فاعله ضمير الناقة مفعوله محمدا والمراد به رسولنا
صلعم وهو اسم مفعول من التحميد اى كل الانبياء حمده وقيل ان الله تعالى سماه محمدا
واحمد فاراد بمحمد ان الله يحمده كثيرا وسماه احمد كأنه قال كل الانبياء حمد وانت
احمدهم لى قال ابن العربى لله تعالى الف اسم وللنبى محمد الف اسم **قوله** سوى بمعنى
جماعة النساء سوى اذا كان بمعنى غير او مكان على خلاف فى ذلك يمد مع الفتح
ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر ويقع صفة واستثناء كغير وهو عند
الزجاجى وابن مالك كغير فى المعنى والتصرف فتقول جاءنى سواك بالرفع على الفاعلية
ورأيت سواك بالنصب على المفعولية وما جاءنى احد سواك بالنصب والرفع وهو الارجح
عند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا فى الضرورة
وعند الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين ورد على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة
قالوا جاء الذى سواك واجيب بتقدير سوا خبر الهو محذوفا او حالا لثبت مضمرا
ولا يمنع الخبرية قولهم سواك بالمد والفتح لجواز ان يقال انها بنيت لاضافتها
الى المبنى كما فى غيره كذا فى المغنى اعلم انه اذا اضيف اسم معرب الى مبنى بنى على الفتح عند
قوم وترك معربا عند قوم كقوله تعالى ومن خزى يومئذ قرئ بفتح الميم وكسره وقوله
لحق مثل ما قرئ بالفتح والضم وقوله يوم ينفع الصادقين قرئ بالفتح والضم وقولهم

مطلب تضمين ايلاء معنى القسم وتعديته بعن ومن

مطلب فى كلمة سوى اذا كان بمعنى غير

مطلب فى بناء اسم المعرب على الفتح عند اضافته المبنى

وقولهم كيوم ولدته امه نقل بفتح الميم وخفضه والاصل فى الفعل البناء وكذا
اذا اضيف مثل لا غوالى شئ فى طريق المثال كقول النحاة الكلمات اسم مثل زيد
وفعل مثل ضرب وحرف نحو من وكقول الفقيه يجرى الربوا فالادوية المطعومة
مثل السقمونيا فان الاضافة هنا غير مقصودة كذا فى الكتاب المسمى بالقواعد والفوائد
فى النحو **قوله** لا طائل تحته لانه ذكر الجازم والناصب قبل هذا ولك ان تقول اعاد هما
لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالصحيح يقال هذا امر لا طائل فيه اذا لم يكن فيه غناء ومزية
يقال ذلك فى التذكير والتانيث ولا يتكلم به الا فى الجحد **قوله** لا دعى الى الالتباس
اى التباس المثنى بالمفرد لان المثنى لما حذف نونه بالناصب بقى لن يرضى **قوله** كما مر
آنفا يقال قال كذا آنفا وسالفا وفى القاموس كصاحب وكتف وقرئ بهما اى فى ساعة
اى فى اول وقت يقرب منا **قوله** كيهدى من الاهداء يقال اهدى له واليه ويناجى
من المناجاة وهى المكالمة على سبيل الخفية ويرتجى من الارتجاء وهو ضد اليأس يقال
رجاء ورجا وارتجاه ورجاه ترجية كله بمعنى ويستدعى من الاستدعاء وهو
الطلب يقال دعاه واستدعاه صاح به ودعوت الله له وعليه **قوله** لئلا يلزم اجتماع
الاعلالين قال ابن الحاجب الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف ويجمعه القلب
والحذف والاسكان اى لا يجمع الاعلالين احدهما فاجتماع الاعلالين ليس بمنكر
مطلقا لجواز الجمع بين الاسكان والابدال كيقال وبين الاسكان والحذف كقول وبين
الابدالين كيدعى فان الالف فيه مبدلة من الياء وهى من الواو وبين الابدال والحذف
كقلن وبين الحذفين مثل قه حذفت الفاء واللام وانما لا يجوز الجمع بتغيير مخصوص
وهو الجمع بين الابدالين والحذفين وابدال وحذف بعد ان يكون احدهما فى موضع
والاخر فى موضع آخر على سبيل التعاقب كما فى ماء اصله موه قلبت الواو الفا ثم قلبت
الهاء همزة كذا فى شرح المراح وفيه ان حذف الياء فى قه ليس بالاعلال بل بالبناء الا ترى
وان قلب الهاء همزة ليس بالاعلال **قوله** وما اشبه ذلك مما قلب او حذف فيه حرفان
والقلب فى ايناء اصله او قاء قلبت الواو ياء والياء همزة والحذف فى نحو يقون
اصله يوقيون حذفت الياء للساكن **قوله** فان امتناع اجتماع الاعلالين او قيل اجتماع
الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس واحد واذا كانا متواليين بحيث لا يكون بينهما
فاصل ولم يكونا فى محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو يقال وبالثانى نحو قه وبالثالث
نحو يرعى واعتمدوا فى ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه

مطلب فى جواز اجتماع الاعلالين وعدم جوازه

حكم ليس بتعريف فلا يكون قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية
فعليك بالروية وقال السيرافى الاعلال الذى منعنا من جمعه هو ان يسكن العين
واللام جميعا من جهة الاعلال وقال ابو على المكروه منه ان يكون الاعلالان على
التوالى اما اذا لم يكن على التوالى كما تقول فى ايم الله من الله يحذف الفاء ثم تقول
بعد استعمالك من اسم الله فليس بمكروه كذا فى شرح الشافية وفيه نظر **قوله** مصطلى
المصطلى فى المختصر المصطلى المستدفئ ومد اليدين فى المشى وقيل اصله المطط قلبت
احدى الطاءات ياء كما قالوا التظنى والتقضى فى التظنن والتقضض ومنه قوله ثم ذهب
الى اهله يتمطى **قوله** من الصبوة بمعنى الميل ويسمى الصبى صبيا لميله الى ما لا يعنيه **قوله**
ويتقلسى يقال قلساه فتقلسى وتقلنسى وتقلنس اذا البسه القلنسوة فلبسها **قوله**
ولا يجاد فى فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة اى لا يقال ارضيون ولا ارضيين
بل قيل ارضون وارضين لعروض حركتى الواو والياء فلم يرتفع التقاء الساكنين
قوله جعل راضى بضم ياء على حكاية راضو ولذا لم يقل راضيا وان كان مفعولا لجعل
وكانه قدمه فى البيان مع تاخره فى الذكر اهتماما به لكونه ذا الاصلين **قوله** قال قائلهم
نستوقد النبل اه البيت من الحماسة وهو لبعض من طى واوله نحن حبسنا بنى جديلة
فى نار من الحرب جمة الضرم نستوقد النبل بالحضيض اه حبسنا من الحبس هذه الجملة
خبر نحن وبنى جديلة حى من طى مفعوله وجديلة بنت سبيع ابن عمرو من حمير امهم
فى نار متعلق بحبسنا فى الكشاف النار جوهر لطيف مضئ حار محرق من نار ينور اذا
نفر لان فيها حركة واضطرابا والنور مشتق منها وقال الراغب النار والنور احدهما
مشتق من الاخر من حيث انه قلما ينفك احدهما عن الاخر واعترض على تعريف النار
بان الاضاءة لا تعتبر فى حقيقتها وكذا الاحراق وانه لا يتناول النار الاصلية التى هى
كرة الاثير لانها شفافة لا لون لها والضوء ملون فانه عرض وان قوله لطيف وحار
مستغن عنه وان الجوهر الماخوذ فى التعريف اخفى من النار واجاب الشيرازى
والشريف بانه لا شك فى ان مجموع ما ذكره معتبر فيما يطلق عليه لفظ النار فى عرف
اللغة ورده كمال الدين بان اعتبار هذا المجموع عند الوضع غير محقق ثم قال والحق
ان النار لا تحتاج الى التعريف فما ذكره بيان ما يطلق عليه لفظ النار فى متعارف
اللغة لا تعريف للنار وقوله من الحرب وهى مؤنثة صفة نار وجمة الضرم بمعنى
كثير الاشتعال صفة الحرب والضرم جمع الضرمة وهى السعفة والشيحة فى طرفها قد ويتو

مطلب معرفة النار والنور واشتقاقهما

ويتوقد من الوقود وهو سطوع النار لهبها والسين للطلب او للتاكيد
حال من فاعل حبسنا والنبل السهام العربية مؤنثة لا واحد لها من لفظها جمعوها
على نبال وانبال مفعول نستوقد والحضيض وهو القرار من الارض عند منقطع
الجبل متعلق به ونصطاد فعل متكلم من الاصطياد عطف عليه نفوسا مفعوله وبنت
فعل مجهول من البناء والقائم مقام الفاعل ضمير نفوسا صفة لها وعلى الكرم متعلق بنيت
وهو ضد اللوم وقدمه تفصيله جعل خروج النار من الحجر عند صدمة النبل استيقادا
بتقويمها منا فى الرمية حتى تصل الى حضيض الجبل واسفله فيخرج النار منه لشدة
رمينا ونصيد بها نفوسا بنيت على الكرم اى نقتل الرؤساء **قوله** فمن يقول رجلة
يعنى ان التاء للفرق بين المذكر والمؤنث فى الصفة وهو الكثير الشايع وقد يكون
للفرق بينهما فى الاسم وهو قليل **قوله** فى عيشة راضية هذا من قبيل الاسناد المجازى
توجيهه ان الرضا صفة الراضى فحقيقة الكلام رضى الرجل عيشة فاسند الفعل
الى المفعول به من غير ان يقال فحصلت رضيت عيشة وهو معنى كونه مجازا ثم
سبك من الفعل المبنى للفاعل اسم الفاعل فقيل عيشة راضية فقد جعل المفعول
فاعلا **قوله** كما فى المصادر كقيام وعياذ وقيم واحتياذ وانقياد وحال الجوع كما فى قو
شاذ بخلاف لواذ وقوام فانهما لم يعلا لعدم اعلال فعليهما **قوله** كما فى المجموع
كجياد جمع جيد اصله جيود ودياد جمع دار اصله دور ودور وتير جمع تارة اصله
تورة وديم جمع ديمة اصله دومة وشذ طيال جمع طويل ودعه رواء جمع ريان
كراهة اعلالين ونواء جمع ناو وهو السمين من الابل لصحة عين مفرده وقلبت فى
رياض وثياب لوقوعها عينا فى الجمع مكسورا ما قبلها ساكنة فى الواحد بعدها الف
لانه حرف صحيح لانه عودة جمع عود وهو المسن من الابل وكوزة جمع كوز لعدم
الالف بعدها بخلاف حوار لانه مفرده ويجاد فطوال جمع طويل لتحركها فى
الواحد وثيرة جمع ثور شاذ لعدم الالف بعدها **قوله** وقمحدوة بفتح القاف
والميم وسكون الحاء المهملة وضم الدال المهملة وفتح الواو ما خلف الراس **قوله** لا
تكون الواو كالمتطرفة فيدل انها وان لم يكن كذلك لكنها وقعت خامسة فالقياس
قلبها ياء كما قال الشارح بعيد هذا ولا يبعد عندى **قوله** وليس علينا الا ان نقول
الاصل غوازى بالتنوين اى عند سيبويه فى وجه فلما حذفت الضمة التى كانت
حذفت الياء وجعل التنوين الذى كان للصرف عوضا وحذف التنوين ثم عوض

مطلب مجاز عيشة

مطلب جمع جيد

مطلب غوازى

تنوين اخر وفي وجه اخر اصله جواري بغير تنوين استثقلت الضمة على الياء
فحذفت ثم حذفت الياء اكتفاء بالكسرة لانهم حذفوها في المفرد مع خفته اكتفاء
بالكسرة كالكبير المتعال ففي الجمع اولى فجيء بالتنوين وهو عند سيبويه تنوين عوض
عن الياء او حركتها وعند المبرد عن الحركة وعند القائل بالصرف وهو الاخفش
ونحوه بعد للتمكن **قوله** واعلم ان هذا الاعلال انما هو حال الرفع والجر قال الكسائي
وابو زيد في حال الجر بفتح الياء لكونه غير منصرف وجره بالفتح لخفته وعليه ورد
بيت الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا **قوله**
قياس مطرد قال في حاشية شرح المفتاح لابن كمال پاشا علم من كلامي الشيخ
في دلائل الاعجاز ان المطرد في عرفهم يستلزم غالب الوقوع **قوله** كما تقدم اي في
الاجوف في شرح قول المص وبعضهم نحو قول وقاول **قوله** ولا يبتني وطرا وهو
الحاجة ولا يبني منه فعل **قوله** ايوم يوم وقد يعبر عن الشدة باليوم يقال
يوم ايوم كما يقال ليل اليل **قوله** ولا في الاعلام نحو حيوة وهو اسم رجل
ولم يدغم كما ادغم هين وميت لانه اسم موضوع لا على وجه الفعل كذا في الصحاح
قوله ديوان بكسر الدال وقد يفتح فارسي معرب وسبب تسميته ديوانا وجهان
احدهما ان كسرى اطلع يوما على كتاب ديوانه فراهم يحسبون مع انفسهم فقال
دوانت اي مجانين ثم حذفت التاء لكثرة الاستعمال والثاني ان الديوان بالفارسية
اسم الشياطين سمي الكتاب باسمهم لحذقهم بالامور ووقوفهم على الجلي والخفي وسمي
به المواضع التي فيها الصكوك والسجلات والجريدة ويقال لها الدفتر ويروى ان
عمر رضي الله عنه اول من دون الدواوين للولاة والقضاة **قوله** اسيود وجديول
فانه لا يجب القلب بل يجوز وهو الاكثر نظرا الى مجرد الاجتماع وجاز تركه لعروضه
لانه حصل بسبب ياء التصغير وهي غير لازمة مع انها في محل التغيير ومع ان الواو
قوية لتحركها قبل الاجتماع بخلاف نحو عجيز في تصغير عجوز فانه يجب القلب فيه
لان الاجتماع وان كان عارضا في غير الطرف الا ان الواو قبل الاجتماع ساكنة ضعيفة
وبخلاف عرية في تصغير عروة فان الاجتماع وان كان عارضا الا انه في محل التغيير
قوله اذا اجتمعا او مهملة يشير الى ان اذا كانت ولو في الشرطية المتصلة للاهمال كاما
واو في المنفصلة وقد يقال اذا تفيد الدلالة على بعض التقادير المفيدة بجزئية الحكم
في بعض الصور على قياس لفظة قد فان قلت ما سور الكلية والجزئية فيهما قلت سور

مطلب
ديوان

مطلب
بيان سور الكلية
والجزئية في
المتصلة والمنفصلة

سور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائما وسور
السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة
الجزئية فيهما قد لا يكون او بادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلي **قوله** قواعد
العلوم يجب ان تكون اه هذا الوجوب في العلوم العقلية مسلم وفي العلوم العربية
لو سلم فقد شاع التخصيص بالمثال والمقام كما سيشير اليه **قوله** لقد علمت عرسي
مليكة اه فاعل علمت عرسي وهي الزوجة وربما يسمى الذكر والانثى عرسين مليكة
اسم زوجته بدل او عطف بيان لعرسي اتي هي ان مع اسمها وانا ضمير الفصل لا محل
له على الاصل وبه سماه البصرية لكونه فصلا بين كون ما بعده خبرا او صفة وسماه
الكوفية عمادا لكونه حافظا ما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت
الحافظ السقف من السقوط فالغرض منه في الاصل فصل الخبر عن الصفة كما قيل
ان لا يجيء الا حيث التبس الخبر بالصفة لكن اتسع فيه وجاء حيث لا التباس بدونه
ايضا اطرادا للباب على ما ذكره السيد عبد الله او التوكيد والفصل ثم جاء لمجرد التوكيد
فيما لا لبس فيه كاللام للحال والتاكيد وقد جاء لمجرد التوكيد في قوله تعالى ولسوف
يعطيك على ما ذكره شارح الهادي وقد اشترط فيما قبله امران كونه مبتدأ في الحال
او في الاصل واجاز الاخفش والكسائي وقوعه بين الحال وصاحبها نحو جاءني زيد
هو ضاحكا وكونه معرفة واشترط فيما بعده ايضا امران كونه خبرا في الحال او في
الاصل وكونه كالمعرفة في عدم قبول لام التعريف فلا وجه لما قاله القاضي في تفسير
سورة الرعد حيث قال في قوله تعالى واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون وتوسط
الفصل لتخصيص الخلود بالكفار لعدم شرطه اللهم الا ان يقال ان قوله خالدون
خبر بعد خبر لاولئك وان كونه كالمعرفة ليس بشرط على ما اشار اليه الشريف الجرجاني
في حاشية التصديقات حيث قال لفظ هو في زيد هو عالم لا يكون رابطة لدلالته
على زيد ورجوعه اليه بل هو ضمير الفصل والعماد مع ان ما بعده وهو عالم ليس
كالمعرفة وفيه تامل وشرط له في نفسه ان يكون صيغته صيغة مرفوع منفصل وان
يكون على وفق من يجري فصلا له وقوله الليث خبر ان ومعديا من عدا عليه بمعنى
ظلم حال من الليث والعامل ما في ان من معنى الفعل وعليه قايم مقام فاعل معديا
ضميره راجع الى الليث وعاديا عطف عليه وان مع جملتها في موضع مفعولي علمت
على مذهب سيبويه **قوله** عدو وهو اسم فاعل للمبالغة من العداوة والعدوان بضم العين

مطلب
في بيان عرسي

مطلب
ضمير الفصل
والتوكيد
ولام الحال

تنوين اخر دفي وجه اخر اصله جوازي بغير تنوين استثقلت الضمة على اليا
فحذفت ثم حذفت اليا اكتفاء بالكسرة لانهم حذفوها في المفرد مع خفته اكتفاء
بالكسرة كالكبير المتعال ففي الجمع اولى فجيء بالتنوين وهو عند سيبويه تنوين عوض
عن اليا او حركتها وعند المبرد عن الحركة وعند القائل بالصرف وهو الاخفش
ونوا بعد للتمكن قوله واعلم ان هذا الاعلال انما هو حال الرفع والجر قال الكسائي
وابو زيد في حال الجر بفتح اليا لكونه غير منصرف وجره بالفتح لخفته وعليه ورد
بيت الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا قوله
قياس مطرد قال في حاشية شرح المفتاح لابن كمال باشا علم من كلام الشيخ
في دلائل الاعجاز ان المطرد في عرفهم يستعظم غالب الوقوع قوله كما تقدم اي في
الاجوف في شرح قول المص وبعده نحو قول وقاول قوله ولا يبتني وطا وهو
الحاجة ولا يبني منه فعل قوله ايوم يوم وقد يعبر عن الشدة باليوم يقال
يوم ايوم كما يقال ليل اليل قوله ولا في الاعلام نحو حيوة وهو اسم رجل
ولم يدغم كما ادغم هين وميت لانه اسم موضوع لا على وجه الفعل كذا في الصحاح
قوله ديوان بكسر الدال وقد يفتح فارسي معرب وسبب تسميته ديوانا وجهان مطلب ديوان
احدهما ان كسرى اطلع يوما على كتاب ديوانه فراهم يحسبون مع انفسهم فقال
دوانه اي مجانين ثم حذفت الها لكثرة الاستعمال والثاني ان الديوان بالفارسية
اسم الشياطين سمي الكتاب باسمهم لحذقهم بالامور ووقوفهم على الجلي والخفي وسمي
به المحل الذي فيها الصكوك والسجلات والجريدة ويقال لها الدفتر ويروى ان
عمر رضي الله عنه اول من دون الدواوين للولاة والقضاة قوله اسيود وجديول
فانه لا يجب القلب بل يجوز وهو الاكثر نظرا الى مجرد الاجتماع وجاز تركه لعروضه
لانه حصل بسبب يا التصغير وهي غير لازمة مع انها في محل التغيير ومع ان الواو
قوية لتحركها قبل الاجتماع بخلاف نحو عجيز في تصغير عجوز فانه يجب القلب فيه
لان الاجتماع وان كان عارضا في غير الطرف الا ان الواو قبل الاجتماع ساكنة ضعيفة
وبخلاف غرية في تصغير عروة فان الاجتماع وان كان عارضا الا انه في محل التغيير
قوله اذا اجتمعا الخ مهملة يشير الى ان اذا كانت ولو في الشرطية المتصلة للاهمال كلما
واو في المنفصلة وقد يقال اذا تقيد الدلالة على بعض التقادير المفيدة بجزئية الحكم
في بعض الصور على قياس لفظة قد فان قلت ما سور الكلية والجزئية فيهما قلت سور

مطلب بيان سور الكلية والجزئية في المتصلة والمنفصلة

سور الموجبة الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائما [illegible]
السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة
الجزئية فيهما قد لا يكون او بادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلي قوله قواعد
العلوم يجب ان تكون الخ هذا الوجوب في العلوم العقلية مسلم ولا في العلوم العربية
لو سلم فقد شاع التخصيص بالمثال والمقام كما سيشير اليه قوله لقد علمت عرسي
مليكة الخ فاعل علمت عرسي وهي الزوجة وربما يسمى الذكر والانثى عرسين مليكة
اسم زوجته بدل او عطف بيان لعرسي انني هي ان مع اسمها وانا ضمير الفصل لانه وضع
لا على الاصل وسماه البصرية لكونه فصلا بين كون ما بعده خبرا او صفة وسماه
الكوفية عمادا لكونه حافظا ما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت
الحافظ السقف من السقوط فالغرض منه في الاصل فصل الخبر عن الصفة قيل فينبغي
ان لا يجيء الا حيث التبس الخبر بالصفة لكن اتسع فيه وجاء حيث لا التباس بدونه
ايضا اطراد الباب على ما ذكره السيد عبد الله او التوكيد والفصل ثم جاء لمجرد التوكيد
فيما لا لبس فيه كما تقدم للحال والتاكيد وقد جاء لمجرد التوكيد في قوله تعالى ولسوف
يعطيك على ما ذكره شارح الهادي وقد اشترط فيما قبله امران كونه مبتدا في الحال
او في الاصل واجاز الاخفش والكسائي وقوعه بين الحال وصاحبها نحو جاءني زيد
هو ضاحكا وكونه معرفة واشترط فيما بعده ايضا امران كونه خبرا في الحال او في
الاصل وكونه كالمعرفة في عدم قبول لام التعريف فلا وجه لما قاله القاضي في تفسير
سورة الرعد حيث قال في قوله تعالى واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون وتوسيط
الفصل لتخصيص الخلود بالكفار لعدم شرطه اللهم الا ان يقال ان قوله خالدون
خبر بعد خبر لاولئك وان كونه كالمعرفة ليس بشرط على ما اشار اليه الشريف الجرجاني
في حاشية التصديقات حيث قال لفظ هو في زيد هو عالم لا يكون رابطة لدلالته
على زيد ورجوعه اليه بل هو ضمير الفصل والعماد مع ان ما بعده وهو عالم ليس
كالمعرفة وفيه تامل وشرطه في نفسه ان يكون صيغته صيغة مرفوع منفصل وان
يكون على وفق من يجري فصلا له وقوله الليث خبر ان ومحربا من عدا عليه بمعنى
ظلم حال من الليث والعامل ما في ان من معنى الفعل وعليه قايم مقام فاعل معديا
ضميره راجع الى الليث وعاديا عطف عليه وان مع جملتها في موضع مفعولي علمت
على مذهب سيبويه قوله عدو هو اسم فاعل للمبالغة من العداوة والعدوان بضم العين

مطلب في بيان عرسي

مطلب ضمير الفصل والتوكيد ولام الحال

والعداء بالفتح والمد وهو تجاوز الحد في الظلم وانما ادخلوا التاء في قولهم
هذه عدوة الله تشبيها بصديقة لان الشيء قد يبنى على ضده ويقال القوم اعداء
وعدى بكسر العين وعدى وعداة بعضها بمعنى وقال ثعلب العدى الاعداء الذين
تقاتلهم والعدى الاعداء الذين لا تقاتلهم ذكره في شرح ديوان المتنبي **قوله** اى
فاجرة تبغي الرجال **قوله** ابن جني هو بسكون الياء وتخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان
ابن جني ونقل عن سيبويه ان معرب كني وليس الياء فيه للنسبة ذكره الدماميني **قوله**
من الامام لفظ مثل بمجيء للتعظيم كما في قول المفتاح مثل بشار وقولك مثلك لا يبخل
قوله لو كانت فعيلا لوجب ان يقال بغية وجوز القاضي كونه فعيلا حيث قال او
فعيل بمعنى فاعل ولم يلحقه التاء لانه للمبالغة او للنسب كطالق ورد القطب كونه
للمبالغة بان نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا واجيب بانه من باب نفي القيد وقيده
وقال الطيبي عن محيي السنة كلما كان معدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا
عن اخواته كقوله تعالى ما كانت امك بغيا اسقط الهاء لانها كانت مصروفة عن باغية
وقال صاحب الكشف لم يقل بغية رعاية للفواصل ولك ان تقول لم يقل بغية لانه
مصدر او بزنته كما قال القاضي في قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم لم يقل رميمة
لانه اراد المصدر وكما قال في قوله تعالى خلصوا نجيا وحده لانه مصدر او بزنته **قوله**
كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قال صاحب الكشاف في سورة هود
في قوله تعالى وما قوم لوط منكم ببعيد ويجوز ان يسوى في قريب وبعيد وقليل وكثير
بين المذكر والمؤنث لورودها على زنة المصادر التي هي الصهيل والنهيق ونحوهما في
هذا وجوه من التأويل **قوله** والياء اخف المفضل عليه اذا علم وكان افعل خبر الجاز
استعماله بلا جاحد الاشياء الثلثة كما في الله اكبر وقول الشاعر دعائم اعز واطول
قوله هو من الصبوة وهو الميل الى الجهل والفتوة وسمي الصبي به لميله الى ذلك يعنيه
او من الصبى بكسر الصاد وفتح الباء والقصر وهو العشق ومنه يقال تصابى ويقال
صبا صبا كسمع سماعا اى لعب مع الصبيان **قوله** ولم يكن ما قبلها مضموما احترازا عن
نحو يغزو وفيه انهم قلبوا الياء المنقلبة من الواو ولم يقلبوا الواو المتطرفة المضموم ما قبلها
الا ان يقال ما ذكر في الفعل **قوله** والاصل اعطوا من العطو وهو الاخذ قيل لم يجئ
ماضيه من الثلاثي المجرد وقيل المفعول الاول عاط اى آخذ لان معنى اعطيت
زيدا درهما اخذ زيد درهما مني **قوله** والاصل استرشو من الرشوة بكسر الراء وضمها

مطلب ابن جني

ويجوز ان يستوي في قريب وبعيد وقليل وكثير

مطلب اعطوا من العطو

١١٣

١٣٩

وضمها يقال استرشى في حكمه طلب الرشوة عليه وارشاه اعطاه الرشوة والراشي
هو المعطي والمرتشي هو الآخذ والرائش هو الواسطة **قوله** لا محالة بفتح الميم
اى لا بد **قوله** لا دفع في الثقل على بناء المجهول والقائم مقام الفاعل ضمير الملفظ او
الملفظ والثقل كالصغر ضد الخفة وبكسر الثاء وسكون القاف واحد الاثقال
وبالفتحتين متاع المسافر **قوله** وكانهم اعتمدوا على ايراد هذا البحث في المثل فسقط
الاعتراض بنحو استفهم واستحوذ واعشوشب واجلوذ وتجاودا وعلى انه لا اعتداد
بالمدة فسقط بنحو مدعو وعدو **قوله** ملتفع الفاء فصيحة واللام تحتمل لام الا [بنداء]
ولام الامر وقدم وجه دخولها على صيغة المتكلم **قوله** فلاجتماع حرفي العلة فيه
وقد يقال هو ماخوذ من اللف بمعنى الخلط فسمي به لان فيه خلط الحرف الصحيح
بحرف العلة من طعام لفيف اذا كان مخلوطا من جنسين **قوله** من قبائل شتى
جمع قبيلة واحدة قبائل العرب وهم بنو اب واحد وحيث بها لان العمائر تقابلت
عليها وشتى جمع شتيت بمعنى المتفرق وقد فسره الشارح في المطول بالمختلف **قوله** والقسم
تقتضي ان يكون هذا النوع اربعة اقسام احدها ان يكون العين واللام واوين كقوة
وثانيها ان يكونا يائين كحيي وثالثها ان يكون العين واوا واللام ياء ورابعها ان يكون
العين ياء واللام واوا وهذا القسم لم يجئ في كلامهم قال الاندلسي في المحصل علم ذلك
باستقراء ابنية الفعل والاسم **قوله** وانما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين
واوا فيه نظر لانه يعلم منه ان مجيء يفعل بالكسر مختصا فيما اذا كان العين واوا واما
اذا كان يفعل بالفتح فقد يكون العين واوا وبالعكس وليس كذلك الا من انه لم
يجئ ما يكون العين ياء واللام واوا قال سيبويه ليس في الكلام ما عينه ياء ولامه واو لانا
كان في هذا نوع من الاعتلال لان الياء اخف والنطق بآخر الكلمة اشق من النطق
باولها لكون المتكلم جاما في الابتداء وتعبا في الانتهاء فبدءوا بالاثقل وعقبوا بالاخف
الضعيف تنزلا على حال المتكلم ولا يخفى ما فيه من الاعتلال قال ابن الحاجب وبقي
الياء من الواو بكون العين واوا اخرى شروى لانه لم يجئ عين ولام واوين الا ما شذ
من نحو القوى والصوى وانتضيرها فيه من المخالفة لما نقلناه اولا وفي بعض شرح
المفصل ما يشير الى هذا حيث قال ولو ثبت ما عينه ولامه واوان كالقوة والحوة
لقلت قوى وحوى بقلب الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها ويمكن ان يجاب عن النظر
بان مراد الشارح انه انما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين فقط واوا لا ما اذا

مطلب فاء الفصيحة

مطلب تسمية اللفيف

مطلب جمع قبيلة واحدة قبائل العرب

مطلب لم يجئ عين ولام واوين الا ماشذ

كان اللام ايضا واو كما اجازه ابن الحاجب فلا يجئ من يفعل بالكسر بل من يفعل
بالفتح نحو قوى يقوى **قوله** فجميع ما عرفته في نحو رمى فاعرفه ههنا فاء فجميع فصيحة
داخلة على عامل جميع في الحقيقة وهو اعرف واعرفه للمذكور بالفاء بيفسره وتكرير الفاء
للتاكيد كما في قوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي جواب اذا وعنده معمول فاجزعي
فيكون التقدير فاجزعي وقوله تعالى وبذلك فليفرحوا **قوله** ونظيره الجو والنو
الجوى بفتح الجيم الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن تقول منه جوى الرجل
بالكسر فهو جو والجو الهواء ايضا وهو ما بين السماء والارض ويحتمل ان يكون
بالحاء المهملة المفتوحة جمع الاحوى وهو الاسود والنوى هلاك المال يقال نوى
المال بالكسر ينوى نوا ويحتمل ان يكون بالياء بنقطة تحتانية وهو جلد ولد البعير
المملو بالتبن فاعتبر اجتماع الواوين في الجو والنو بالادغام روما للخفة فلم يعل
كما اعتبر في القوة والصوة وهو العلم في الطريق **قوله** ولان فعل بكسر العين
فرع فعل مفتوح العين لان الاصل في الثلاثي فعل بفتح العين لخفته وكثرة معانيه
لانه لا يجئ غير فعل لمعنى من المعاني الا وقد يجئ فعل لهذا المعنى **قوله** ولما لم يكن
اسم الفاعل من ردى مثله النفي كثيرا ما في الكلام يتوجه الى القيد نحو لم يأتك القوم
اجمعون معناه نفي الاجتماع لا المجئ وقد يتوجه الى الفعل فقط بلا اعتبار لنفي القيد
او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا عالمين بمعنى عدم
الاصرار محقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه وقد يتوجه الى
القيد والمقيد جميعا كقوله تعالى وما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة
ولا اطاعة ولا غير ذلك والمراد ههنا المعنى الثاني والاخير فلا يرد ان اول الكلام
يدل على عدم المثل وقوله بل يبنى على عدم اسم الفاعل وقد يقال اذا كان في الكلام
قيد فكثيرا ما يتوجه الاثبات او النفي اليه ويكون هناك اثبات القيد او نفيه وقد
لا يتوجه ويكون هناك قيد الاثبات او النفي وذكر الشارح في مواضع من كتبه
ان في الاول يعتبر القيد اولا ثم الاثبات او النفي وفي الثاني بعكس ولا ريب في اطراده
وكليته وقد يجعل القيد متاخرا على كل حال من جهة المعنى كما انه متاخر من جهة
اللفظ فيقال القيد ما للنفي او للمنفي وكذا الاثبات **قوله** الصفة المشبهة باسم الفاعل
معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل
قوله لان المعنى لا يستقيم الا عليها فان قيل هذا يقتضي كون نحو مؤمن وكافر وغ[يره] حسب

مطلب الجوى

[فيه] النفي كثيراً ما في الكلام قد يتوجه الى القيد

مطلب فيه الصفة المشبهة

١٣٥

وواجب ودايم وباق وضامر في فرس ضامر وعالم في الله عالم وثابت وراسخ
ومستمر وحائض وطامث مما يدل على الدوام والثبوت ان لا يكون اسم الفاعل
اجيب بان ما ذكر بمعنى الحدوث بحسب الوضع والدوام والثبوت بعارض **قوله**
لان صيغة فاعل تدل على الحدوث فيه بحث لانه صرح في بحث الجد وادا مثل
المقدمة من حاشية المطول لحسن الفناري وعلاء الدين البسطامي ان اسم الفاعل
المقدر في الظرف بمعنى الثبوت ورايحة الفعل تكفي للعمل في الظرف وصرح الشارح
في اواخر الباب الثالث من المطول ان اسم الفاعل المقدر كحاصل في زيد في الدار
للثبوت وقال في بعض شروح الشافية والصفة المشبهة من فعل المتعدي مكسور
العين يجئ على فاعل نحو حمده فهو حامد وصحبه فهو صاحب وركبه فهو راكب قال
الشريف في شرحه المفتاح والاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه
وليس فيه تعرض لاقترانه بزمان وحدوثه فيه وزاد في حاشية المطول قوله اصلا
سواء كان على سبيل التجدد والتقضي اولا نعم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل
جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن كما في قوله تعالى وضائق به صدرك الاية
بمعنى ضيق ولا يجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح والمبالغة ثم قال على
وفق المفتاح الاصل في الاسم صفة كان كعالم او غير صفة كغلام الدلالة على الثبوت
ولما الدلالة على التجدد فقد عارض في الصفات وقال في حاشية المطول فان قلت
قد ذكر ابن الحاجب ان اسم الفاعل يدل على الحدوث دون الصفة المشبهة قلت قد
صرح في المفتاح بان نحو عالم يستفاد منه الثبوت صريحا لكون اصل الاسم صفة او
غيرها الدلالة على الثبوت وقال الشيخ عبد القاهر لا تعرض في زيد منطلق لا كثرة من
اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير وجعل الميل في الصفة المشبهة
مندرجة في اسم الفاعل واما فرقهم بين حاسن وحسن وضائق وضيق فقد يوجه
بان اسم الفاعل لما كان جاريا في اللفظ على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة
القرائن دون الصفة المشبهة اذ لا يقصد بها وضعا الا مجرد الثبوت اذ الدوام معه
باقتضاء المقام وقد يتكلف الجمع بين الكلامين بان من قال يدل على الحدوث اراد
ثبوت مطلقه ومن قال يدل على الثبوت اراد به نفي التجدد والتقضي بقرينة ايراده
مقابلا له وهو اخص منه ونفي الاخص لا ينافي ثبوت الاعم **قوله** والصفة المشبهة
على ما ذكره الشريف في شرحه المفتاح وحاشية المطول حيث قال الصفة المشبهة لا تقصد

مطلب الصفة المشبهة

بما لا يجرد الثبوت وضعا والدوام باقتضاء المقام وقال صاحب الكشاف في المفصل
وهي تدل على معنى ثابت فان قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن او غدا وكارم
وطائل ومنه قوله تعالى وضائق به صدرك وفي بعض شروح المراح وضعها على الاطلاق
لا الحدوث والاستمرار وعدت عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل وكذا افعل التفضيل
قوله والمعنى في هذا على الثبوت لا الحدوث لا يخفى عليك ان مثل هذا الثبوت
يوجد في كثير من صيغ اسم الفاعل على ان هذا يشير الى ان صيغة الصفة المشبهة
مقتضاة للمعنى في قانونهم وقولهم اذا قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن او غدا
وقولهم اذا اشتق الصفة المشبهة من فعل متعد يجعل لازما بمنزلة الفعل الغريزي
فينقل الى فعل بضم العين ثم تشتق منه على ما ذكره صاحب الكشاف في الفائق في فقير
ورحيم ورفيع يقتضي خلافه قوله فاني لو اشتغل بتفصيل ذلك ليطول الكلام
فان قيل قد صرحوا بان لو للشرط في الماضي فيلزم المضي في جملتيها قلنا قد تدخل
على المضارع لقصد استمرار الفعل كقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم او لتنزيل
المضارع منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره او لاستحضار الصورة كقوله
تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا على ما ذكره
الشارح او للتمني على ما ذكره حسن الفناري وقد تدخل على المضارع الدالة على ان
الفعل من النظافة بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على
الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابتني حوادث لو تبقى الى الآن لا يبقى مني اثر وقد
تستعمل كان في المستقبل وهو مذهب المبرد والمشهور انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم
كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هنا تدل على لزوم الفساد لتعدد
الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا توهم ابن
الحاجب ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأه عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره
معنى يقصد في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول
وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين الآخر بحسب الواقع فلا يتصور
هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك ثم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء
المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء
الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء

مطلب اذا اشتق الصفة المشبهة من فعل

مطلب احوال كلمة لو دخولها على الفعل

شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانتني لاكرمته لبيان
استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام
وقد يستعمل لمطلق الربط كان ولقطع الربط فيكون جوابا لسؤال محقق او
متوهم وقع فيه ربط فتقطعه انت لاعتقادك بطلان ذلك الربط ذكره الدماميني
وقد يكون للتمني والعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا وللتقليل وحرفا
مصدريا كان لكن لا ينصب وزعم بعضهم ان الجزم بلو مطرد على لغة واجازه
جماعة في الشعر وجوابه مضارع منفي بلم او ماض مثبت مقرون باللام غالبا او منفي
بما مجرد عن اللام غالبا وقد يكون جوابه الماضي المقرون بقد وهو غريب وجملة اسمية
مقرونة باللام او الفاء وبعضهم حمل هذا على التشبيه بان او على تقدير الجواب قوله
مما كان الحرفان فيه باء الخ يجيء فيه اشارة الى رد من قال ان عينه ياء ولامه واو
قلبت ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها بانه لم يوجد في كلام العرب ما عينه ياء ولامه
واو ورد بانه شهادة نفي لا تسمع قوله على لغة من يميل الالف الى الواو وقال صاحب
غاية الاماني وانما كتب بالواو للاشعار بالاصل كهدى وسوى بالياء وما قاله صاحب
الكشاف والقاضي كتبت بالواو على لفظ المفخم ليس بشيء اذ لم يقرء به احد فكيف
يوضع الرسم باتفاق الصحابة على شيء لا وجود له وتغليظ ورش لام لا يمنع امالة
الالف نحو مخرج الواو بل لان الصاد من الحروف المستعلية تغلظ اللام لتقارب
الصاد كما في فظلوا وطال وكذا ما قال الضعفوا بواو قبل الهمزة على لفظ
من يفخم الالف قبل الهمزة فيميلها الى الواو ونظيره علموا بني اسرائيل ليس بشيء
لما ذكر بل رسمت فيهما وفي نظائرها لما قال ابو عمرو الداني صاحب التيسير في المقنع
وهو كتاب في علم الرسم من انه على مراد الايصال والتسهيل يعني ان قياس تخفيفها
في الوصل بالتسهيل والوقف بالروم كالواو فرسمت عليه ثم قال وجه كتب الالف
بعدها ما قال ابو عمرو ولما تطرفت الواو وشبهت واو الجمع في قالوا الحقت بها وفيه نظر
ثم التفخيم يطلق على ضد الترقيق وهو التغليظ وعلى ما يقابل الامالة وعلى امالة الالف
نحو مخرج الواو وهو المراد هاهنا قوله والربوا قال الكرماني الربا مقصور من ربى
يربو اذا زاد فيكتب بالالف واجاز الكوفيون كتبه بالياء بسبب الكسرة في اوله وقد كتب
في المصحف بالواو وقال الفراء انما كتبوه بالواو لان اهل الحجاز تعلموا الخط من اهل
الحيرة ولغتهم الربو فعلموهم صورة الخط على لغتهم قال ويجوز كتبه بالثلثة وزيد

مطلب كتب الالف في صورة الواو

مطلب وما قال صاحب الكشاف والقاضي كتب بالواو

تحقيقية كتب الربو والصلوة بالالف بعد الواو

الالف بعد الواو وتشبيها بواو الجمع ذكره فى الكشاف فى سورة البقرة فى قوله تعالى
الذين ياكلون الربوا ويحتمل ان يكون من هذا القبيل كتب الالف بعد الواو فى الافعال
المضارعة المفردة مرفوعة كانت او منصوبة فى كل القرآن نحو تتلوا وتبلوا ونبلوا
ويدعوا ولنبلوا وان اتلوا القرآن او يعفوا الذى **قوله** والحق ان يقال مثل ذلك
يكتب فى المصحف بالواو اقتداء بتقليده اعلم ان كتابة المصحف مثبتة بخط واحد
على الاحرف السبعة وهى تنقسم الى ما يوافق القياس والى ما لا يوافقه بل يتلقى
بالقبول لانها سنة واجبة الاتباع لانه رسم زيد بن ثابت رضه امين رسول الله صلعم
وكاتب وحيه علم من هذا العلم ما لم يعلم غيره وما خالفه انما خالف لحكمة بليغة
ومعرفة خفية وقد حكم مالك بحرمة المخالفة وهكذا نقل عن كثير من السلف فيما
يقصد به البقا كالمصاحف فاما ما لا يقصد به الا التفهيم كالواح الصبيان وما يجرى
مجريها فيجوز ان يكتب على قانون الخط وقد اتفقت فى خط المصحف اشيا خارجة
عن القياسات التى بنى عليها علم الخط والهجاء قال ابن درستويه فى كتاب الكتّاب
خطان لا يقاسان خط المصحف لانه سنة وخط العروض لانه يثبت فيه ما اثبته
اللفظ ويسقط عنه ما اسقطه روى عن الكسائى وغيره انهم قالوا فى هذه الآ ى
وخط المصحف عجايب وغرائب تحيرت فيها عقول العقلاء وعجزت عنه آراء البلغاء
وقال صاحب الايضاح المقرى الاندرانى ومن طعن فى شئ من هجائه فهو كالطاعن
فى تلاوته ومن الاشيا الخارجة عن قياس الخط كتب ولا اوضعوا بزيادة الالف
ووجهه الزمخشرى بان الفتحة كانت تكتب الفا قبل الخط العربى والخط العربى
اخترع قريبا من نزول القرآن وقد بقى من ذلك الالف اثر فى الطباع فكتبوا صورة
الهمزة الفا وفتحها الفا اخرى ونحوه اولا اذبحنه ثم اختلف فى وجوب التواتر فى
محل القرآن ووضعه وترتيبه منهم من قال بكفاية نقل الآحاد فيها والاصح عند
المحققين من اهل السنة وجوبه وفى امكان ان يقع فى خط القرآن لحن بناء على
عدم تواتر صورة الكتابة والصحيح انه لا يجوز لانها ايضا متواترة وما روى عن
عثمان وعائشة رضى الله عنهما انهما قالا ان فى المصحف لحنا وستقيمه العرب بالسنتها
على تقدير صحة الرواية يحمل على اللحن فى الخط لكن الحق رد الرواية كذا ذكره الشارح
وفيه نظر لانه على تقدير الصحة لا يؤثر فيما اثبت بالتواتر **قوله** الا فى يحيى لا يحيى
العلمين ويقاس على يحيى كل علم مثله وكتب الالف بالياء فيهما للفرق بين يحيى وريّا

مطلب اعلم ان كتاب المصحف مثبتة بخط واحد

مطلب ومن الاشياء الخارجة عن قياس الخط كتب ولا اوضعوا

فى سورة التوبة

مطلب وفى قراءة نافع خلف رسول الله بغير الف ولا الى الله مع الخلاف فى سورة التوبة

وريّا علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكس لاستثقال الصفة والفعل وكون الالف
اخف **قوله** قال عيّوا بامرهم الخ واخره جعلت لها عودين من ثشم واخرين ثمامة
عيّوا بامرهم اى لم يهتدوا لوجهه وتحيروا فيه كما لم يهتد الحمامة امر بيضها وهى
واحد الحمام تقع على الذكر والانثى والتاء للوحدة لا للتانيث عند العامة هى الدواجن
فقط وعند العرب ذات الاطواق نحو الفواخت والقمارى وساق حر والقطا
والوراشين واشباه ذلك وقوله جعلت استيناف لبيان تحير الحمامة وضميره للحمامة
او حال من الحمامة بحذف قد لجوازه عند غير سيبويه وعودين مفعول جعلت ومن
ثشم بالتحريك شجر تتخذ منه القسى صفة عودين واخر عطف على عودين ومن
ثمامة صفته واحدة الثمام بضم الثاء نبت ضعيف له خوص اى ورق او شبيه
بالخوص وربما حشى به وسد به خصاص البيوت يصف الشاعر قومه بنى اسد
عند ملك من ملوك العرب ويبين تحيرهم فى امرهم لينعم عليهم ويعينهم على
اعدائهم يقول انهم تحيروا كما تحير الحمامة فى امر بيضها يعنى ان الحمامة ليست لها
حيلة ومعرفة فى ان تطلب موضعا قويا يضع بيضها فيه بل يضع على خشبات ضعيفة
يلقيها الريح **قوله** وكما حسبناهم فوارس كهمس الخ فوارس جمع فارس بمعنى صاحب
فرس مثل اذين ولدم من الجموع الشاذة كهوالك ونواكس لان فواعل انما يكون
جمع فاعلة فى صفات من يعقل قال ابن الحاجب فى شرح المفصل اما فوارس فالذى
حسن فيه انه لم يجئ المراة فارسة واما هوالك فقد جاء فى مثل هالك فى الهوالك
والامثال كثيرا ما يخرج عن القياس واما نواكس فلضرورة الشعر قال ابن السكيت
اذا كان الرجل على حافر برذونا كان او فرسا او بغلا او حمارا قلت مر بنا فارس
على بغل ومر بنا فارس على حمار وقال عمارة صاحب البغال بغّال لا فارس وصاحب
الحمار حمّار له فارس وكهمس ابو حى من العرب قال الراغب انواع الموت بحسب انواع
الحياة ما بازاء القوة النامية الموجودة فى الانسان والحيوان والنبات نحو احيلوا ان
الله يحيى الارض بعد موتها وما بازاء القوة الحساسة نحو يا ليتنى مت قبل هذا والثالث
زوال القوة العاقلة وهى الجهالة نحو او من كان ميتا فاحييناه والرابع الحزن المكدر
للحيوة نحو ويأتيه الموت من كل مكان والخامس المنام فقد قيل المنام موت خفيف
والموت نوم ثقيل نحو الله يتوفى الانفس حين موتها والتى لم تمت فى منامها والدهر
الزمان وقيل الابد وقيل فى الاصل مدة العالم ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة والزمان

مطلب الحمام تقع على الذكر والانثى والتاء للوحدة

مطلب والامثال كثيرا ما يخرج عن القياس

مطلب والدهر الزمان وقيل الابد

يمنع على المدة القليلة والكثيرة ذكره الراغب وذكر صاحب الكشاف في الفائق
ان معنى قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب للحوادث
هو الله لا غيره ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب
وهذا خلاف ما ذكره صاحب المفتاح من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما
يفيد قصر الانطلاق على زيد وقيل الدهر الثاني مصدر بمعنى الفاعل ومعناه
ان الله هو الدهر اى المصرف المدبر المفيض لما يحدث وقال الراغب والاظهر
ان معناه ان الله فاعل ما يضاف الى الدهر من الخير والشر والمسرة والمساءة فاذا
سببتم الذى تعتقدونه انه فاعل فقد سببتموه تعالى وفيه انه لا يلزم من هذا اتحاد المعنى
لان المسبب غير المسبب ذكره في شرح التبيان والاعصر جمع العصر وهو الدهر
بمعنى الزمان والمعنى كنا ظنناهم من بنى كهمس اعطوا حيوة بعد موتهم زمانا
كثيرا **قوله** على سبيل الاغتباط هو ان ينحر البعير وغيره من غير علة **قوله** ولم
حذف النون من يكون وقيل حذفها للتشبيه بحروف العلة في امتداد الصوت
او في الغنة او بالتنوين وقدم تفصيله **قوله** قال سيبويه في استحى حذفت الياء
لالتقاء الساكنين الخ توضيحه ان اصل استحى استحيى قلبت الياء الثانية الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار استحيا ثم نقل فتحة الياء الاولى الى الحاء وقلبت
الفا لانها متحركة في الاصل وما قبلها مفتوحة في الحال فالتقى الفان ساكنان فحذفت
العين فصار استحى **قوله** قلت فيه نظر لانه كما نقلت حركة الياء اى في قول الماضي
لان الياء في استحى حذفت لالتقاء الساكنين وقوله لم تحذف لالتقاء الساكنين ولا
لرد وهما اذا قالوا هو يستحى قلنا وكذلك حذفت من يستحى لالتقاء الساكنين لان
الاصل يستحيى استثقلت الضمة على الياء الثانية فحذفت ونقلت كسرة الياء الاولى
الى الحاء فالتقى الآن ساكنان فحذفت الاولى لالتقاء الساكنين وجوابه انه لم لا
يجوز ان تعل الياء الاولى قبل الياء الثانية وتحذف للتخفيف لا لالتقاء الساكنين
بان تنقل كسرة الياء الاولى الى الحاء وتحذف تخفيفا ثم تحذف ضمة الثانية فيصير
يستحى وكذا في استحى تنقل حركة الياء الاولى الى الحاء ثم تقلب الفا للعلة المذكورة
فيصير استحاى ثم تحذف الالف للتخفيف فيصير استحى ثم تقلب الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فيصير استحى فثبت ان الياء حذفت للتخفيف لا لالتقاء الساكنين
فان قيل كلامه مبنى على تقدير توهم حذف الياء الثانية قلنا وعليه ايضا ليس

مطلب
استحى يستحى

ليس الحذف لالتقاء الساكنين فتامل **قوله** وفي كلام سيبويه ايضا نظر لانه يوهم
وانما قال يوهم لانه يحتمل ان يكون المراد بالياء في قوله حذفت الياء لالتقاء الساكنين
الياء الاولى ومع ذلك ينبغى ان يقول لانها تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الا انه اعاد
وضعا للظاهر موضع المضمر توضيحا **قوله** الا لفظة واو يعنى عند المبرد فان الواو
عنده من واو وياء وواو وعند سيبويه والاخفش من ثلث واوات ولادخال
التاء في لفظة الوحدة **قوله** واما حال الوصل فتقول ق ويكتب في الوصل ايضا بالهاء
لان الوقف عليه بهاء وقد عرفت ان الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها
بتقدير الابتداء بها والوقف عليها **قوله** كيين بلا تنوين لانه غير منصرف للعلمية
والتانيث المعنوى **قوله** وويل ومثله ويح وويس قال سيبويه ويح كلمة زجر
لمن اشرف على الهلكة وويل لمن وقع فيها وقال اليزيدى ويح يقال لمن وقع في
هلكة لا يستحقها فيترحم بها عليها ويرثى له وويل لمن يستحقها وقال بعضهم
ويح كلمة ترحم وويس تصغيرها اى اقل منها في ذلك وقال الفراء ويح وويس
بمعنى ويل وقيل ويح باب رحمة وقيل باب عذاب وقيل الويل والويلة
شدة من العذاب اكثر الناس على ان هذا دعاء منها عليه وزعم بعضهم انه دعاء
منها لا في معرض الدعاء عليه والعرب يفعل ذلك صرفا لعين الكمال عن المدعو
عليه ومنه قولهم قاتله الله ما افصحه **قوله** وويل ايضا كلمة عذاب واسم
لصوت من اصابته المصيبة **قوله** ولا يبنى منه اى من هذا النوع وفي بعض النسخ
وقع منها اى من هذه الامثلة وما جاء في الشعر كقوله فاوال ولا واح ولا ولى
ابو هند شاذ وقول القاضى في تفسير سورة المرسلات ويل في الاصل مصدر منصوب
بفعله يدل على بناء الفعل منه ايضا وقوله في قوله تعالى فويل للذين يكتبون
الكتاب انه في الاصل مصدر لا فعل له يدل على عدم البناء **قوله** والقسمة تقتضى
ان تكون تسعة اقسام الاول ان يكون الفاء والعين واللام واوا والثانى ان
يكون ياء والثالث ان يكون الفاء والرابع ان يكون الفاء واوا والعين واللام ياء والخامس
ان يكون الفاء ياء والعين واللام واوا والسادس ان يكون الفاء واللام ياء والعين
واوا والسابع ان يكون الفاء واللام واوا والعين ياء والثامن ان يكون الفاء والعين
واوا واللام ياء والتاسع ان يكون الفاء واوا والعين ياء واللام ياء هكذا و و ى ىىى
ى ى ى و ى ى و و ى و ى و ى و و و و ى ى ى و والظاهر انه ان اعتبرت

وكلاهما ممتنع اما الابتداء بالساكن فلاستحالته في المشهور واما الوقف على المتحرك فلرفضهم اياه وان لم يكن مستحيلا في نفسه والمراد به الوقف بكل الحركة لان الوقف ببعضها جائز في الروم كما تقرر في موضعه واعلم ان الهاء التى يلزم الحاقها في الوقف بما بقى بالحذف على حرف واحد تسمى هاء السكت وحقها ان تكون ساكنة لان مجيئها للوقف والوقف مقتضاه السكون فلو حركت لكان تحريكها لحنا وعدولا عن سنن الصواب مترجمه الشريف توضيح شرح التصريف

مطلب
كلمة ويح
وويل
وويس

مطلب
تسعة
اقسام

الالف تزيد الاقسام على التسعة وان لم تعتبر لا تزيد على الثمانية كان حكم التسعة
لاجل نظره الى ضرب الثلثة فى الثلثة **قوله** وهاوه وى يه بغير انفصاح الهاء فى
التلفظ وانما كتبت الهاء على تقدير الوقف كما هو قاعدة الخط **قوله** ويجعلون الجميع
همزة على غير القياس لعدم تطرفها بعد الف زائدة **قوله** والاولى ان يقال حكم
المهموز وانما كان هذا اولى لان عبارة المتن تدل على ان حكم المهموز حكم الصحيح
فى التصرف واحتمال الحركات لا حكم المضاعف والمثال والاجوف اه وعبارته تشمل
الجميع فلذا قال والاولى **قوله** حرف شديد وهو ما ينحصر جرى صوته عند اسكانه
فى مخرجه فلا يجرى صوته ولذا جيئت مجهورة لانه لما انحصر فى مخرجه فلم يجر
اشتد وامتنع من قبوله اللين والشدة القوة **قوله** بالقلب والحذف وغيرهما وهو
بين بين وهذا قسمان مشهور وهو ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركتها كما تقول
سئل بين الهمزة والياء او غير مشهور وهو ما يكون بينها وبين حرف حركة ما قبلها
كما تقول سول بين الهمزة والواو ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعند البصريين
متحركة بحركة خفية ضعيفة يتخلى بها نحو الساكن ولذا لا تقع الا حيث يجوز فيه
وقوع الساكن غالبا فلا تقع فى اول الكلام **قوله** لان استقصاء ذلك اى انهاءه وابلاغه
الى الغاية والنهاية **قوله** فانه باب الباب ما يتوصل منه الى الشيء والنوع قال صاحب
الكشاف انما بوب المصنفون فى كل فن من كتبهم ابوابا موشحة الصدور بالتراجم
لان القارى اذا ختم بابا من الكتاب ثم اخذ فى اخر كان انشط له واهز لعطفه
وابعث على الدرس والتحصيل بخلاف ما لو استمر على الكتاب بطوله ومثله المسافر
اذا علم انه قطع ميلا او طوى فرسخا او انتهى الى راس بريد نفس ذلك عنه ونشط
للسير ومن ثم كان القرآن سورا واجزاء القراء اسباعا وعشورا واخماسا واحزابا
قوله طويل الذيل منه السيل السبيل الطريق يذكر ويؤنث وهما كنايتان عن كثرة
الابحاث وفيهما استعارة مكنية وتخييلية وترشيحية **قوله** ترومنا اى طلبا **قوله** ثانيهما
ساكنة جملة حالية والنحاة فى الجملة الاسمية الواقعة حالا اختلافات فجوز بعضهم ترك
الواو فى الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت فى تاويل مفرد بحيث يفهم منها معنى ذلك
المفرد بلا ملاحظة لتفاصيل اجزائها نحو فوه الى فى اى مشافها وبعضكم لبعض عدو
اى متعادين وبعضهم اذا كان ضمير ذى الحال فى صدر الجملة وبعضهم جوز حذفه
اذا كانت واقعة بعد حال مفردة كالمثال المذكور فى الشرح وبعضهم اذا كانت مصدرية

مطلب الباب ما يتوصل منه الى الشيء

مطلب طويل الذيل

مطلب ترك الواو فى الاسمية مطلقا

مصدرية بحرف ينبئ عن التشبيه نحو كان وبعضهم اوجب فى نحو جاءنى وهو
يسرع **قوله** والله يبقيك لنا سالما قال الراغب البقاء ثبات الشيء على الحالة
الاولى وسالما اسم فاعل من السلامة وهى التعرى من الآفات الظاهرة والباطنة
والبرد بالضم نوع من الثياب والتبجيل هو التعظيم والمعنى تشتمل عليك التبجيل
والتعظيم اشتمال البرد على صاحبه او حال كون التبجيل والتعظيم بردين لك
ملابسين لك والحالان يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهى ان يكون
احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف فى يبقيك هنا او الاحوال المتداخلة
وهى ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذى يشتمل عليه الحال السابقة مثل
ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير فى سالما ولك ان تقول يحتمل ان
يكون قوله فى كلمة جملة ظرفية مقدرة بالفعل على ما هو الاصح وترك الواو لان
الظرف اذا كان عاملا فى ضمير ذى الحال يكون بغير واو البتة لاختلاطه سلك
المفرد كما ذكره فى الضوء وان قال الشريف فى شرح المفتاح رجحان الترك اظهر
فترك الواو لا لكونها عقيب حال غير جملة بل لبعض ما قدمناه قبيل هذا **قوله**
وديم هو ظبى ابيض خالص البياض يسكن الرمل **قوله** يا حادى ايذر بهم بيى
اولهما لام اسم الفاعل من حدى بمعنى نصر وثانيهما فاء الامر من تاذر براء
معجمة ثم راء مهملة بمعنى تعاون وهمزة الوصل قد سقطت فى الدرج **قوله** فلا كلام
اخر لا يليق بهذا الكتاب اذا التقى الهمزتان فى كلمة واحدة وتحركت الثانية مع سكون
الاولى ولم تكن فى موضع اللام كسآل على فعال من سئل تثبت الثانية وان كانت
فى موضع اللام قلبت ياء وان تحركتا وقد قال النحاة وجب قلب الثانية ياء ان
انكسر ما قبلها او انكسرت نحو جاء اصله على مذهب الخليل جايء وايمة اصلها القرين
ائمة بكسر الثانية وان لم تكسر الثانية ولا التى قبلها وجب قلب الثانية واوا نحو اويدم
فى تصغير ادم اصله اءيدم واوادم اصله آادم وقد صح التسهيل عن القراء
بجعل الثانية بين بين وتخفيف الهمزتين فى نحو اءنة والترتيب فى باب اكرم حذف
الثانية وحملت عليه اخواته **قوله** بل نقلت حركتا الميم اليها لوقوع المثلين وهما
الميمان بعدها وارادة الادغام **قوله** وقلبت ياء فقيل ايمة فى الحواشى زعم بعضهم
ان النحاة لا يجيزون اجتماع همزتين فى ايمة للثقل وفيه نظر لصحة نقلها عن النبى
عم بل التواتر فيجب لذلك ان يجعل لغة العرب استعملت على الاصل وهو اقيس

مطلب البقاء اثبات الشيء على الحالة الاولى

مطلب اذا التقى الهمزتان فى كلمة واحدة

مطلب قلبت همزة الائمة الى الياء وما اشبه ذلك

وان نقل وزعم ايضا ان من قرا بهمزتين محققتين بل نسات بقرع الهم بهمزتين
محققتين وهذا لا يلزم لان القراءة سنة متبعة فلا يعمل الا ما نقل وزعم الزمخشري
ان التصريح بالياء ليس بقراءة ومن صرح بالياء فهو لاحن محرف وفيه نظر
لان اكثر القراء يقرؤون الهمزة بعدها ياء مكسورة كسرة خفيفة ولان الزجاج
قال في ايمة عند النحاة لغة واحدة بهمزة وياء والقراء يقرؤون بهمزة وياء وبهمزتين
واعترض عليه الطيبي بان معنى قوله ليس بقراءة ان احدا من القراء السبعة
لم يقرء بها وهو كذلك كما نقلناه عن صاحب التيسير وقال الشارح في شرح الكشاف
ما ذكره الزمخشري مخالف لما ذكره النحاة واختاره في مفصله وقال ابو شامة راى
النحاة ابدال الهمزة ياء في ايمة نص عليه ابو علي في الحجة ثم قال لم يوافق الزمخشري
النحاة واختار مذهب القراء في الكشاف وما في المفصل فهو حكاية قول النحاة **قوله**
بل هو سهو محض والجواب ان قول المص تعود الثانية همزة عند الوصل اذا انفتح
ما قبلها لا يستلزم عدم العود عند غيره لعدم الحصر غايته انه بين عود الثانية
عند الفتح وترك الصورتين الباقيتين اختصارا ولا يكون قوله اذا انفتح قيد
احتراز **قوله** يا قطام اسلي مثل بهذا لان قطام اسم امراة مبنية على الكسر عند
اهل الحجاز **قوله** لا يكون مفتوحة الا في مواضع معدودة معينة فيه ان معدودة
وان استعمل في القلة وفتح همزة الوصل ليس الا في لام التعريف وايمن والقلة تطلق
على الواحد والاثنين الا ان لفظ مواضع جمع كثرة لا تتناول الا ما فوق العشرة
الا ان يقال هذا على ما قيل من ان الاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع مطلقا عند جماعة
ومنهم صاحب الكشاف عند بعضهم **قوله** وامر اهلك بالصلوة اهل الرجل زوجته
عند الاسلام الاعظم لقوله تعالى وسار باهله واعترض عليه بانه لم يرد في الاية الزوجة
خاصة لانه تعالى قال فلما قضى موسى الاجل الى قوله لاهله امكثوا الا يرى انه خاطبهم
بخطاب الجمع وفيه نظر لانه ربما خوطبت المراة الواحدة بخطاب الجماعة الذكور ويقول
الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة في سترها فيعدل عن الافراد والتانيث الى الجمع
والتذكير فيبعد عن الضمير لها بمرتبتين ومنه هذه الاية ذكره في شرح المغني **قوله**
قد براس التمثال اي بجو راسه في المغرب التمثال ما تصنعه وتصوره مشبها بخلق
الله من ذوات الروح والصورة عام وكان التمثال في شريعة من قبلنا مباحا وجد
خاتم دانيال في عهد عمر رض وكان على فصه اسدان وبينهما رضيع يلحسانه وذلك

مطلب
بل هو سهو محض

مطلب
خوطبت المراة الواحدة بخطاب الجماعة الذكور

مطلب
التمثال ما تصنعه وتصوره

وذلك ان بخت نصر لما اخذ في تتبع الصبيان وقتلهم وقد ولد هو القى امه
في غيضة رجاء ان ينجو منه فقيض الله سبحانه اسدا يحفظه ولبوة ترضعه وهما
يلحسانه فلما كبر صور ذلك في خاتمه حتى لا ينسى نعمة الله تعالى عليه **قوله** ومر بالستر
اي يستر عيوب المسلمين ومعنى براس الكلب بقتل الكلب العقور كما يقال فلان
اعتق كذا كذا راسا وتملك ويقال امرء حسن ما دام راسك سالما وذكر الراس
لمشاكلة راس التمثال او المراد القتل بضرب راسه لكونه ابلغ **قوله** وفي قراءة
السبعة سال سايل الخ قال ابن مالك ليس سال في قراءة من قرا سال سائل بعذاب
مخففا من سال وانما هو مثل هاب وسال معتل العين مرادف سال مهموز العين
لانهم يقولون سلت تسال نحو هبت تهاب وقال ابو البقا سال يسال مثل خاف
يخاف ومصدره المساولة وهو واوي **قوله** قلت لان سل اكثر استعمالا من جر
في جار من الجوار بمعنى الخوار يقال جار الثور اي صاح ورؤف في اوائل من
الرافة وهي الرحمة على ما في المجمل واشد الرحمة على ما في الصحاح واجتماع الرؤف
مع الرحيم في مواضع كثيرة من القران العظيم مع اطراد تقديم الاول على الثاني
يقتضيها فلا ينسب لنظم القران ما نقله الرازي عن القفال من ان الرافة مبالغة
في رحمة مخصوصة هي رفع المكروه وازالة الضر فذكر الرحمة بعدها ليكون اعم
واشمل فقول القاضي في سورة البقرة تقديم الرؤف على الرحيم مع ان الابلغ
محافظة على الفواصل لا يخرج عن قصور الا يرى الى قوله تعالى في سورة النحل فان ربكم
لرؤف رحيم مع ان الفواصل هناك نونية على ان رعاية جانب المعنى اهم وفي بعض
الكتب حكى الاخفش عن بعض العرب اسل في سل فلا يرد السؤال **قوله** وساء سوء
لازم ومتعد يقال سؤته فسيئ مثل سررته فسر ويقال هو رجل سوء بالاضافة
ورجل السوء بالاضافة كما قالوا رجل صدق في افادة المبالغة حيث
اريد ان الصدق احاطه فصار الرجل منسوبا اليه كانه اصل له ولا يقال رجل
السوء بالضم في الكشاف هما كالكره والكره والضعف والضعف من ساء الا ان
المفتوح غلب في ان يضاف اليه ما يراد ذمه من كل شيء والسوء بالضم جار مجرى الشر
الذي هو نقيض الخير وقيل بالفتح مصدر وبالضم البلاء والمكروه والدمار والهلاك
وقيل بالضم اسم مصدر **قوله** الزند وهو ما يقدح به النار من العود والحديد والجمع
زناد وفي بعض شروح المقامات ان زنادا مفرد مثل حمار في الكشاف هي التي تورى

مطلب
ومر بالستر

مطلب
تقديم الرؤف على الرحيم

مطلب
ساء سوء لازم ومتعد

مطلب
الزند

بها الاعراب واكثرها من المرخ والعفار وفي امثالهم في كل شجر نار واستمجد المرخ
والعفار يقطع الرجل منهما غصنين العفار وهي انثى والمرخ وهو ذكر فينقدح النار
باذن الله تعالى وهو ذكر مخالف لقول الجوهري والعفار الزند وهو الاعلى والمرخ
الزندة وهي الاسفل ويوافقه قول الميداني في مجمع الامثال والزند الاعلى يكون
من العفار والاسفل من المرخ ولفظة كل في قوله في كل شجر نار للتكثير لا للتسوير
اذ لا نار في شجر العناب قال في الكشاف وعن ابن عباس رض ليس من شجرة الا وفيها
النار الا العناب قالوا ولذلك يتخذ منه مدقة القصارين قوله كما في اغة التشبيه
في قلب الهمزة ياء مع قطع النظر عن كسر ما قبلها او كسرها قوله ويرجح قول
الخليل قيل المرجح ابو علي الفارسي هو منسوب بشيراز من قرية يقال لها فسو ويقال
له ابو علي الفسوي احد كبراء المشهورين في العربية سيما في صنعة الاعراب وهو
امام في العربية وكلامه حجة يتمسك به صاحب الكشاف وغيره دخل بغداد واقام
بها مدة ودخل الاهواز والحلب وغيره من البلاد وله مصنفات كثيرة اشهرها
البغداديات والحلبيات والاهوازيات وكتاب الشعر وكتاب الحجة والتذكرة
والاغفال والايضاح قوله في الوقف تذكيره اشارة الى انث ولا امرات بكتابة
بالهاء وان كانا في الوصل لان مبنى الكتابة على الوقف ولكن لا يفصح الهاء قوله
وادى باوى اياً واوياً على فعول واواء على فعال بالكسر الى كذا اي انضم اليه
واوى له اي رحمه وتحقيقه بقلبه ذكره الطيبي والماوى كل مكان ياوي اليه شئ
ليلا او نهارا قوله وعليك بالتدبر هو اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم
واذا تعدى بالباء كان بمعنى التمسك لا ان الباء في المفعول تقوية للعمل كما ظنه
الرضي وكان القياس ان لا يقال بالجار والمجرور اسم الفعل لانه لم يكن اسما فقط
بخلاف رويد فانه اسم في اصله لكنهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى
الفعل اشار اليه الرضي والتدبر تصرف القلب بالنظر في العواقب والتفكر تصرفه
بالنظر في الدلائل قوله كقوله الم تر ما لاقيت اه لفظ الم تر تقرير اي حمل المخاطب
على الاقرار بما دخله النفي وتعجيب اي حمل المخاطب على التعجب يستعمل فيما تقدم الرؤية
وفيما لم يتقدم لانه جرى مجرى المثل في معنى التعجب والرؤية يحتمل البصرية ذكره
صاحب الكشاف وما موصولة وتاء لاقيت خطاب لا عمر والدهر منصوب على انه
معطوف على ما او على انه مفعول معه واعصر منادى حذف حرف ندائه ومن
شرطية

مطلب ابو علي الفارسي

مطلب عليك هو اسم فعل

مطلب لفظ الم تر تقرير

شرطية ويقول بمعنى يتمتع ويعيش طويلا مجزوم بما يقال ملاك الحبيبك
ملاوته اي تمتعك به واتاشك معه طويلا وبر بجزاء الشرط مجزوم به ويبيع
ايضا مجزوم بالعطف عليه والاستشهاد انه همز برئ قوله وكقوله اري عيني ما لم
تراياه الترهات بالضم الطرق الصغار غير الجادة تتشعب عنها والواحدة
ترهة بتشديد الراء وفتحها فارسي معرب ثم استعيرت في الباطل اري مضارع
متكلم واحد من ارى يرى عيني مفعوله الاول وما لم تراياه مفعوله الثاني
كلانا مبتداء خبره عالم بالترهات متعلق به والجملة استيناف وعالم من العلم بمعنى
المعرفة فلا يتعدى الى مفعولين وما اشتهر بين النحاة من امتناع الاقتصار في افعال
القلوب على احد المفعولين فمقيد بما لم يرد به الترك بحيث لا ينوي ولا يقدر وقيل
المنع مذهب سيبويه واجازه الاخفش وذكر صاحب الكشاف في سورة النور جواز
الحذف فيما اذا كان الفاعل والمفعولان شيئا واحدا في المعنى اعلم ان كلا وكلتا مفردان
لفظا مثنيان معنى مضافان ابدا لفظا ومعنى الى كلمة واحدة معرفة دالة على
اثنين بالحقيقة والتنصيص نحو احدهما او كلاهما او بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا
فان نا مشتركة بين الاثنين والجماعة او بالمجاز كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا
ذلك وجه وقيل فان ذلك حقيقة في الواحد واشير بها الى المثنى على معنى وكلا
ما ذكر وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا فانه
ضرورة نادرة واجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكريرها نحو كلاي
وكلاك محسنان واجاز الكوفيون اضافتها الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين
عندك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين اتت اكلها
ومراعاة معناها وهو قليل وقد سئل ابن هشام صاحب المغني عن قول القائل
زيد وعمرو كلاهما قايم وكلاهما قايمان ايهما الصواب فكتب ان قدر كلاهما تاكيدا
قيل قايمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتداء فالوجهان والمختار الافراد قوله
وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه فقال صاح هل ريت اه الضرع لكل ذات
ظلف او خف وقرى بمعنى جمع ومنه القرية للمكان الذي يجمع الخلق والعلاب بالكسر
قيل جمع علبة وهي ما يحلب فيه ويروى في العلاب جمع علبة بالضم وهي محلب من
جلد صاح منادى حذف حرف ندائه ورخم على سبيل الشذوذ لان اصله يا صاحبي
وقد قالوا المضاف لا يرخم وتاء ريت خطاب لصاح وسمعت عطف عليه براع

مطلب الترهات بالضم الطرق

مطلب كلا كلتا مفردان لفظا

مطلب حذف الشاعر الهمزة من ماضيه

مفعول لهما على سبيل التنازع لكن في عمل سمعت يحتاج الى تقدير مضاف اي بخبر
راع والباء زائدة او باعتبار تضمين معنى الاحاطة و برد صفة راع في الضحى متعلق
برد وما قرى مفعول برد في الحلاب متعلق بقرى **قوله** في عبارة خزانة الى
قوله لا بد من تقدير قد ليصح قال ابن هشام في المغنى جوز الزمخشري ومن تبعه

مطلب كون فاء فانفجرت فاء الجواب

كون فاء فانفجرت فاء الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت ورده ان ذلك يقتضي
تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان قيل المراد
فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وفيه بحث لان ما ذكره في الاستثناء لا يفيد في
دفع الاعتراض من جهة ان مبني كلامه ان الماضي يفيد تحقق معنى فلا يصح ان يكون
جواب الشرط مستقبلا ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان حرف الشرط في ان
ضربت تخلصت الماضي الداخل عليه عن التحقيقية للاستقبال وفائدة قد فيه هو
تحقق ترتب الانفجار على الضرب نعم يحتاج الى التاويل في قوله تعالى ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل لا يجرد وقوع الجزاء ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة
الى الاخ يوسف عم كما يدل عليه لفظة من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا قبل قد

الى الاخ كانت متقدمة في نفس الامر على السرقة المنسوبة الخ

والمعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بقد ذكره
حسن الفناري وفيه بحث قال الشريف في شرح المفتاح الفاء الجزائية لا تدخل

مطلب الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف

على الماضي المتصرف الا مع قد واضمارها ضعيف وقال الشارح في شرح الكشاف
في تفسير قوله تعالى فانفجرت في حذف قد بعض نقصان ووجه النقصان والضعف
في حذفها واضمارها عند عدم قيام قرينة دالة عليها وقال الفصيحة لا تصلح قرينة
لها لان امرها ينتظم بالعطف كما بالشرط فلا نقصان ولا ضعف في حذفها او انما
عند قيام قرينة دالة عليها كما اذا كان الشرط والجزاء مذكورين صريحا كما في قوله
تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وفي قوله تعالى وان كان قميصه قد من دبر
فكذبت ولعقول ابن الخطيب عن هذا الفرق او رد النقض بما في الايتين على ما قاله
الشارح انتهى **قوله** وذلك يرى بالفتح والتنوين وانما كتب بالياء لكون اصل الالف المجوزة
ياء وهو قياس المبرد وهو المختار وقياس المازني ان يكتب بالالف وقياس سيبويه
ان يكتب بالالف في النصب وبالياء في الرفع والجر **قوله** وقول من قال اتزر بمعنى يتزر
خطاء في فتح البارى شرح البخاري انكر النحاة الادغام حتى قال صاحب المفصل

مطلب انكر النحاة الادغام

انه خطاء لكن نقل غيره انه مذهب الكوفيين وحكاه الصغاني في مجمع البحرين فقال

وقال ابن مالك انه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن محيصن فليؤد الذى
اوتمن بالتشديد **قوله** واما اتخذ فليس من اخذ قال الجوهري الاتخاذ افتعال من
الاخذ الا انه ادغم بعد قلب الهمزة الثانية ياء وقلب الياء تاء ثم لما كثر استعماله على

مطلب الفصول والابواب والمقدمات

لفظ الافتعال توهموا ان التاء اصلية فبنوا منه تخذ يتخذ **قوله** في بيان اسم الزمان
والمكان اعلم ان الفصول والابواب والمقدمات المذكورة في الكتب يراد بها الالفاظ
والعبارات المخصوصة وبيان مدلولات تلك الالفاظ ظروف لها وهذا هو شائع
ولا ينافيه ما اشتهر ايضا من كون الالفاظ اوعية وقوالب لانفس المعاني لان المعاني
الكائنات ماخوذة من الالفاظ مستفادة منها كما يؤخذ المظروف من الظرف جعلت
الالفاظ ظروفا لانفس المعاني ثم ان بيان المعاني قد يكون بالالفاظ وقد يكون بغيرها
فصار بيان المعاني كظرف محيط بالالفاظ فظروف الالفاظ انفس المعاني وظرفها
بيان المعاني فلا منافاة **قوله** باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد بمعنى
بشخص او بزمان فاذا قلت مخرج فمعناه موضع الخروج المطلق او زمان الخروج

مطلب لم يعملوا اسم الزمان والمكان

المطلق ومن ثمه لم يعملوا اسم الزمان والمكان في مفعول ولا ظرف فلا تقول
مقتل زيدا ولا مخرج اليوم لئلا يخرج من الاطلاق الى التقييد كذا في شرح الشافية
للجاربردي هذا عند المتقدمين والمتاخرون من النحاة قد جوزوا اعمال اسم
الزمان والمكان في الظرف وعللوه بان الظرف يكفيه رائحة من الفعل ذكره علاء
الدين البسطامي في حاشية المطول وفيه بحث لان تعليله بالاطلاق منقوض
بالصفات الجارية على الفعل لانهم صرحوا بان الصفات موضوعة لذات مبهمة
باعتبار معنى معين يقوم بها فيتركب مدلولها من ذات مبهمة لم يلاحظ معها
خصوصية اصلا ومن صفة معينة فيصح اطلاقها على كل متصف بتلك الصفة
وذلك المعنى المعتبر فيها يسمى مصححا الاطلاق ويلزم ذكر الموصوف معها لفظا او تقديرا
تعيينا للذات التي قام بها المعنى **قوله** اسمي الزمان والمكان الاولى توحيد الاسم
الاشعار بوحدة صيغتها **قوله** لم نفهم منعه في الكلام الا نكرما ومعونا وقد ذكر
انبياء مهلك وميسر ومالك بضم العين **قوله** وشذ المسجد وهو اسم البيت للعبادة

مطلب وشذ المسجد

سجد فيه اولا قال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير ومنه
المنخر بكسر الخاء واما منخر بكسر الميم والخاء فمتفرع على منخر بفتح الميم والخاء وهو
ثقب الانف من النخير وهو الصوت بالانف كمنتن بكسر الميم والتاء فرع على

مستن بضم الميم وكسر التاء وهو الرايحة الكريهة ولا ثالث لهما ومنه مفرق
الراس لوسط الراس لانه موضع فرق الشعر ومنه مسقط الراس اى موضع
سقوط الولد من الام من يجز مفتوح العين وفى الصحاح بالضم
والمسكن وهو لغة اهل الحجاز وحكى الفتح فى المنسك ايضا فى المختصر
قال ابن السكيت اسمه يعقوب ومتى اطلق يعقوب فى كتب اللغة يراد به ابن
السكيت قال ابن الانبارى هو من اكابر اهل اللغة وقال المبرد ما رايت للبغداديين
كتابا فى اللغة خيرا من اصلاح المنطق ليعقوب بن اسحق السكيت وههنا
فائدة ذكرها فى تهذيب النووى قال ابن قتيبة يحذف الالف من الاسماء
الاعجمية كابرهيم واسمعيل واسحق واسرئيل وسليمن وهرون وساير الاسماء
الكثيرة الاستعمال وما لا يكثر استعماله منها كهاروت وماروت وطالوت وجالوت
وقارون فلا يحذف الالف فى شيء منها ولا يحذف من داود وان كان كثير
الاستعمال لحذف احدى الواوين منه وما كان على فاعل كصالح ومالك وخالد
يجوز اثبات الفها وحذفها ان كثر استعماله والا فلا يحذف كسالم وجابر وحاتم
وحامد وما كثر استعماله وتدخل الالف واللام يكتب بغير الالف مع الالف واللام
فان حذفتهما اثبت الالف تقول قال الحرث وقال حارث ولا يحذف الالف
من عمران ويجوز حذفها واثباتها فى مروان ومعاوية وعثمان وسفيان
فمن المعتل الفاء مكسور عينه ابدا وقيده فى بعض شروح الشافية بالواوى
الذى حذف واوه فى المضارع ولم يكن لامه حرف علة ثم قال لانه لو كان
يائيا كان بمنزلة الصحيح وهذا يوافق ما ذكره ابن عصفور فى المقرب ثم قال
لانه لو لم يحذف الواو منه كان بمنزلة الصحيح كالموجل وينافيه ما ذكر فى
مطلوب المقصود من كون الموجل والموسم بالفتح من علم وحسن وفائدة قوله
ولم يكن لامه حرف علة الاشارة الى ان المعتل الفاء واللام كالناقص كما ذكره
صاحب المقصود وقال صاحب المقرب المعتل الفاء الواوى المضاعف حكمه
حكم المضاعف قال الشاعر على ما رواه الكسائى فاصبح العين ركودا على الاوجن
جمع العيان وهى الحديدة تكون فى آلة الفدان اى آلة الثورين للحرث او البقر
التى تحرث وهو فعل فنقلوا لان اليا اخف من الواو وركودا من ركد الماء
ركودا سكن وكل ثابت فى مكان فهو راكد والاوجن جمع وجن بالتحريك وهو المكان

المكان المرتفع وجمع الجمع اوجان ورسخ الشيء رسوخا ثبت وكل ثابت راسخ
والوحل بالحاء المهملة من الوحل وهو الطين الرقيق واللام مقدرة فى ان
ولا مقدرة بعدها اى اصبح الحديد ثابتة على المواضع المرتفعة لانه لا يرسخ
فى الموضع ذى الطين الرقيق فى الصحاح ومختصره وبعض شروح المفصل الموحل
بالفتح المصدر وبالكسر المكان ولا دليل فى البيت على انه موحل بالفتح الموضع
وكلام الجوهرى فى هذا البيت محتمل قال صاحب الكشاف وقد يجعل المصدر حينا
لسعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم الحاج اى وقت قدومه فالاستشهاد به على
ان الموحل اسم مكان ليس بجيد كذا قيل وفيه تعسف لا يخفى ثم مذهب الجمهور
كون الزمان مقدرا فى المصادر وعند ابى على الفارسى ان المصادر تقع فى الازمان
فيجعل لسعة الكلام زمانا على طريق حذف المضاف واويا كان او يائيا
واويا خبر كان والمراد التسوية بين الواوى واليائى وتقديم خبر كان فى مثل
هذا الموضع واجب لانه لو لم يقدم الخبر لم يعلم منه التسوية بل لا بد من التصريح
بلفظ سواء ذكره الشريف فى شرح المفتاح واوى ياوى الابل وما فى العين
قال الاندلسى ذكر الفراء ماوى الابل وذكر غيره ماق العين قال السيرافى وقد
غلط عندى لان الميم اصلية وفى الصحاح موق العين طرفها مما يلى الانف
واللحاظ طرفها الذى يلى الاذن والجمع آماق وامواق مثل آبار وابار وما فى
العين لغة فى موق العين وهو فعلى وليس بمفعل لان الميم من نفس الكلمة وانما
زيدت فى آخره الياء للالحاق ولم يجز والا نظيرا لمحقوة به لان فعلى بكسر اللام
نادر والحقت بها فالحق بمفعل فلهذا جمعوه على امآق على التوهم وقال ابن السكيت
ليس فى ذوات الاربع مفعل بكسر العين الا حرفان ماقى العين وماوى الابل
قال الفراء سمعتهما والكلام كله مفعل بالفتح نحو رميته مرمى ودعوته مدعى وغزوته
مغزى وظاهر هذا القول ان لم يتاول على ما ذكرناه وهو الالحاق بمفعل غلط لان
الميم اصلية على ما عرفت انتهى كلامه فالمراد ما قى العين من هذا القبيل منظور فيه
الا ان يحمل على ما ذكره ابن السكيت وهو ايضا غلط لو لم يأول على ما عرفت
ثم يعلم ان المعتل الفاء واللام كيف حكمه اذ فيه تردد مع تصريح اعلم العلماء
ابى حنيفة فى كتابه المسمى بالمقصود ان اللفيف المفروق كالمعتل الفاء وما قيل ليس
للامام كتاب مصنف فهو كلام المعتزلة قال الامام صدر الائمة بلغت مسايل ابى حنيفة

مطلب
ابن السكيت
اسمه يعقوب

حذف الالف
من الاسماء العجمية

مطلب
المعتل الفاء

مطلب
العين جمع
العيان

مطلب
اعراب
واوى يائيان

تقديم
خبر كان

مطلب
اعلم العلماء
مطلب
وكتابه المسمى
بالمقصود

مطلب مسائل ابي حنيفة

خمسمائة الف مسئلة مع ما ادرج في كتبه من المسائل الغامضة المبنية على خفيات
النحو واسرار العربية ودقايق الحساب وذكر الخطيب الخوارزمي انه وضع ثلثة
الاف وثمانين الف مسئلة وقيل ستين الف مسئلة ذكره في الاستصار وذكر في
العناية شرح الهداية قيل ما وضعه اصحابنا من المسائل الفقهية هو الف الف ومائة
الف وسبعون الفا ونيف مسئلة وذكر في شرح البزدوي للامام الاوزجاني ان
الامام صنف كتاب العالم والمتعلم وكتاب الرسالة وهو كتاب بعثه الى عثمان
البتي من اصحابه وكتاب الفقه الاكبر وكتاب المقصود في الصرف و في كلام صاحب

مطلب في مصنفات الامام الاعظم

المفتاح ايضا ايماء الى ذلك حيث قال واسم الزمان في الثلاثي المجرد على مفعل بكون
الفاء وفتح الباقي في المنقوص البتة وبكسر العين منه في المثال و في غيره ايضا ان
كان من باب يضرب والا فتحت ثم كلامه اراد بباب يضرب باب الصحيح ولذا لم
يقل من يفعل فبقي قوله والا فتحت شاملا للمعتلات باسرها غير المذكورين
ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه قال صاحب
المظهر المعتل الفاء مفعل بفتح الميم وكسر العين ابدا والمعتل اللام مفعل بفتح الميم
والعين ابدا واللفيف المفروق كالمعتل الفاء واللفيف المقرون كالمعتل اللام وقال
صاحب الاساس اسم الزمان والمكان من المفروق قيل هو كالمثال و قيل هو كالناقص
اما المبالغة ليدل على ان لها شانا في نفسها قال بعض الفضلاء وتحقيق

مطلب تحقيق كون التاء في الوصف مثل علامة للمبالغة

كون التاء في الوصف مثل علامة للمبالغة ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان التاء
مقتضى ان يقدر موصوفه جماعة وحمله على الواحد مع تقدير الموصوف جماعة
مبني على عدهم الواحد جماعة مبالغة كانه لكثرة علومه جماعة فصار التاء مبالغة
تسمية بالاثر وقطعا للمسافة وتصريحا بالمقصود ونظيره استعمال الجمع في الواحد
للتعظيم فالتاء في التحقيق لتانيث الموصوف بمنزلة قارورة ونحوها اي في
كونها غير جارية على الفعل فان القارورة في اللغة المقر للمايعات لكنها خصت بالزجاجة
المخصوصة والدبران خص من بين ما يوصف بالدبور بالمنزل الرابع للقمر
فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل اي لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل
ومشتقة منه لثبوت مفهوماتها بل لانها موضوعة هكذا ولا يراد بها صدور الفعل
في زمان او مكان وجعل خروج صيغته عن صيغة الجاري على الفعل دليلا
على اختلاف معناه اي على ان المراد من صيغة المفهوم الدوام والثبوت دون

دون التجدد والحدوث كما انهم ارادوا من صيغة الجاري عليه فتامل
محر نجم الجامل والنوى وهو العجاج اول هذه القصيدة اطربا وانت قنسري والدهر

مطلب الطرب مصدر طرب

بالانسان دواري الهمزة للاستفهام وطربا مصدر طرب بالكسر وهو خفة تصيب
الانسان لشدة حزن او سرور يعني اتطرب طربا وانت قنسري وهو الشيخ الفاني
والدهر الزمان او الابد والانسان من الانس عند البصريين ومن النسيان عند

مطلب سبب تسمية الانسان انسانا

الكوفيين وفي سبب تسمية الانسان بثلثة اقوال الاول قول ابن عباس رضي الله عنه
انه انما سمي به لانه عهد اليه فنسي والثاني قول بعضهم انه سمي به لظهوره وادراك
البصر اياه من آنست كذا اي ابصرت الثالث قول قوم سمي به لانه يستانس به ويقال
لما خلق الله تعالى آدم عليه السلام آنسه بزوجته فسمي انسانا والدواري الدهر يدور
بالانسان احوالا وفيه مبالغة من جهة تشديد الواو والاتيان بياء النسبة ولافعل
له الا الدوران وهذا نسبة الى فعله فقوله والدهر دواري بعناج الى التجريد فى كما
والمحر نجم المجتمع والجامل بالجيم القطيعة من الابل مع رعاتها والنوى حفيرة
حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر والجمع نوى على فعول واصله نؤوي يعني اتطرب
الفرح حال كونك شيخا وحال رويتك دوران الزمان وانت ترى ديار الاحباء
خربة خالية بحيث خلا مجتمع الابل وموضع خيام الاحباء ومجالسهم عن اهلها
قيل فيه مفعلة ادخال التاء للدلالة على الكثرة او ارادة البقعة لكن
توجيهها هذا التوجيه لو صح لم يصب الحكم بالسهو مجزرة عايشة رضي الله عنها

مطلب جحرش العجوز

بالهمزة جحرش وعن قوط الجحرش العجوز الكبيرة ولا تقل عجوزة والعامة
تقول والجمع عجائز والعضر فوط العظاية الذكر وهي دويبة اكبر من الوزغة يقال
لها بالفارسية كرباسو محلب وهو اسم لما يستعان به في الحلب وان كانت في
الحقيقة اسم ما يحلب فيه ومكنسة اسم لما يكنس به الثلج وغيره ومفتاح اسم لما يفتح
به قال صاحب المفتاح وعندي ان مفعالا هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض
كمكسحة او بغير عوض كمثقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهدان
ان الاصل مفعل وما عداه متفرع عنها بزيادة ومصفاة اسم لما يصفى به اللبن وغيره
وقيل هي آلة متخذة من الخشب يطرح به الثلج مطهرة وهي الاداوة في
الصحاح والفتح اولى ومسقاة وهي بالفتح موضع الشرب ومن كسرها جعلها
كالالة لسقي الديك فجعلها وجعل اسم الموضع بالفتح والاسم الالة بالكسر ولما

قال الى قوله فاشار لدخول الفاء فى جواب الغير جايزا وقليل وتقدم تفصيله
قوله السعوط وهو بالفتح دواء يصب فى الانف قوله وممرضة فى الصحاح هى بكسر
الميم وفتح الراء وفى شرح الهادى انه المشهور قال ابن درستويه هذه الكلمات لو
كثرت على الاصل جاز قوله وفيه نظر والجواب ان الشذوذ عند غير سيبويه قوله
وقال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل يعنى لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة
بالفعل ومشتقة منه كالمضموم العين من اسمى الزمان والمكان لان الاسم المشتق
من الفعل لم يجئ على مفعل بضم الميم والعين بل هى اسماء موضوعة لهذه الاشياء
كساير الجامدة فلا يقال مدهن الا للآلة التى جعلت الدهن ولو جعل الدهن فى
وعاء غيره لم يسم مدهنا وكذا غيره وهذا مثل الكلمات التى على وزن المفعول
وليس المراد به المفعول وهى اربع كلمات المغفور والمغثور وكلاهما بالغين
المعجمة وهما مثل الصمغ يقع على الشجر فيه حلاوة والثالثة المزود وهى ايضا
بالغين نوع من الكمأة والرابعة المعلوق بالعين المهملة وهو مثل المعلاق وهو
ما يعلق به شئ قال ابن سعيد لا نظير لهذه الاربعة قوله على فعلة بالفتح قال
فى شرح المفصل وقد يكون بناء المرة من الثلاثى المجرد لا على فعلة ولا على المصدر
المعروف بل على بناء آخر كقولهم غزا غزاة وقضى قضاة لان مصدريهما الغزو
والقضاء والفعلة منهما الغزوة والقضية وفيه نظر لجواز ان يكون اصلهما
غزوة وقضية على وزن فعلة بفتح الفاء وسكون العين نقلت حركة الواو والياء
الى ما قبلهما فقلبتا الفا لتحركهما فى الاصل وانفتاح ما قبلهما الآن الا ان يقال
انما لا اعدل من الاوزان المختصة بالمعتادة كما قيل فى قضاة وامثالها كبغاة
وحفاة وزناة وسعاة ودعاة وغزاة قوله والمرة مما زاد اه اذا كان للفعل
مصدران احدهما اشهر فى الاستعمال من الآخر فالمرة انما تبنى من الاشهر تقول
كذب تكذيبة ولا تقول كذابة قوله تاء التانيث الموقوف عليها هاء يعنى اذا
كانت فى آخر الاسم المفرد ولم تكن عوضا على الاكثر للفرق بينه وبين تاء التانيث
الفعلية وقد ذهبت فى الوقف الحركة التى كان بها التمييز ولم تقلب حرفا آخر
دون الهاء لانها اشبه شئ بالالف لمجيئها للتانيث ولاقتضاءها فتح ما قبلها
ولم يعكس لانه لو قيل ضربه فى ضربت لالتبس بضمير المفعول وقيدنا بالمفرد لان
فى الجمع يوقف عليها بالتاء وما روى قطرب عن طئ انهم يقولون كيف البنون

مطلب الكلمات التى على وزن المفعول وليس المراد به المفعول

مطلب بناء المرة من الثلاثى المجرد

البنوت والبناة وكيف الاخوة والاخواة بابدال تاء الجمع هاء فى الوقف
فضعيف وبقولنا ولم تكن عوضا لانها لو كانت عوضا كتاء بنت واخت يوقف
عليها بالتاء وبقولنا على الاكثر لان بعض العرب تقف عليها بالتاء منه قولهم
وعليه السلام والرحمة والوقف بالهاء فى نحو الضاربات ضعيف وهيهات
ان جعل مفردا وقف عليها بالهاء والا فبالتاء ومثله فى احتمال الوجهين
استأصل الله عرقاتهم وعرقاتهم بفتح التاء وكسرها قوله من الطعم هو بفتح
الطاء ما يؤديه الذوق وبضمها الطعام ذكره فى المختصر وقال فى شرح
البزدوى ذكر فى المغرب ان الطعم بالفتح والضم مصدر طعم الشئ اى
اكل وذاق الا ان المفتوح هو المشهور بين الجمهور من الفقهاء تمت

تيسر اتمام كتابة هذا الكتاب بيسر بلطف من ميسر كل عسير
واسأله سبحانه ان ينفعنا وساير المسلمين انه على ذلك قدير
فى سنة خمس والف من الهجرة النبوية قبل الظهر
فى يوم الاحد الثانى والعشرين من شهر شوال المبارك
فى بلدة قسطنطينية على يد العبد الحقير
[illegible] غفر لهما يوم الدين
مالك يوم الدين
آمين آمين